وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

الأزمة الاقتصادية العالمية

(أسبابها، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي)

المرحلة الأولى (٢٠٠٨ - ٢٠١١)

الدكتور قحطان السيوفي



دراسات اقتصادية 17

الأزمة الاقتصادية العالمية

(أسبابها، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي)

تصميم الغلاف

أحمد إسماعيل

الدكتور قحطان السيوفي

الأزمة الاقتصادية العالميـة

(أسبابها، وتداعياتها على الاقتصاد العالمي)

المرحلة الأولى

(٢٠٠٨ - ٢٠١١م)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠١٢م

الأزمة الاقتصادية العالمية : أسبابها وتداعياتها على الاقتصاد العالمي: المرحلة الأولى ٢٠٠٨-٢٠١١م / قحطان السيوفي .- دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ٢٠١٢. - ٣٦٨ ص؛ ٢٤ سم.

(دراسات اقتصادية؛ ١٧)

١ - ٣٣٨,٥ س ي و   أ   ٢ - ٣٣٧ س ي و   أ

٣ - العنوان   ٤ - السيوفي   ٥ - السلسلة

مكتبة الأسد

دراسات اقتصادية

«١٧»

الإهداء

* إلى كل الصادقين الأوفياء في وطني الحبيب سورية والعالم العربي - الذين أعرفهم والذين لا أعرفهم... - والذين يعملون بدأب وصمت في سبيل خدمة الصالح العام... من أجل الغد الذي تستحقه كل أجيال المستقبل في سورية والعالم العربي ...

مع خالص المودة

د. قحطان السيوفي

مقدمة الكتاب

هذا الكتاب يتضمن متابعة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨ وجعلت المنظومة المالية في الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية) وفي دول أوروبا الغربية وكأنها تجثوا على ركبتيها ضعفاً أمام واقع اقتصادي صعب وغير مسبوق... وسنوضح للقارئ في كتابنا هذا أين وكيف بدأت الأزمة المالية؟ لماذا حدثت؟ وما أهم أسبابها الحقيقية؟ كيف استمرت وتطورت وتحولت من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية؟ وصولا إلى تداعياتها، وسبل واليات مواجهتها، ومعالجتها من خلال التدخل المباشر للحكومات، حيث تعاظم دور الدول التدخلي لإنقاذ الاقتصادات الوطنية والخروج من نفق هذه الأزمة الكارثة... ونجيب في هذا الكتاب على تساؤلا ت عديدة منها؛ هل الأزمة أمريكية أم عالمية؟ هل هي أزمة مالية فقط أم أنها أزمة اقتصاد حقيقي؟ هل هي أزمة مالية عارضة أم أزمة بنيوية؟ لماذا شعرت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الصناعية السبع أنها عاجزة عن قيادة الاقتصاد العالمي ومواجه الأزمة الاقتصادية العالمية هذه وبالتالي لجأت لمجموعة دول العشرين (G - ٢٠)؟

في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٧ ظهرت أولى بوادر أزمة مالية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما لم تسدد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع حيث ظهرت أولى عمليات الإفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة، ثم بدا مسلسل الانهيارات والإفلاس، وتدخلت وزارة الخزانة الأمريكية في ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ لتضع تحت الوصاية المؤسستين العملاقتين في مجال

تسليفات الرهن العقاري (فان ماي Fannie Mai) و (فريدي ماك Freddie Mac)، وفي ١٥ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ انفجرت الأزمة مع الإعلان عن إفلاس المصرف الأمريكي العملاق (ليمان برازرز Lehman Brothers)، وفي اليوم التالي أممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم American International Group)... ومن ثم انتشرت الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت البورصات العالمي بالانهيار... أي أنها **أزمة مالية** بدأت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى مختلف الدول لتأخذ بعدها العالمي، **لتتحول لاحقا إلى أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي)**، وهي ليست أزمة عارضة بل هي **أزمة بنيوية** تتعلق بطبيعة النظام المالي الرأسمالي العالمي الذي ضعفت بل كادت تتلاشى فيه الضوابط والمعايير الرقابية الحكومية على المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة... وكان السبب المباشر لانطلاق شرارة الأزمة في الولايات المتحدة موضوع **الرهن العقاري** - كما أشرنا - وعدم سداد المقترضين لأقساط القروض المستحقة عليهم... ومن أسباب هذه الأزمة أيضاً فشل الأسواق وإخفاق الليبرالية الجديدة المعولمة في ضبط ورقابة السوق **وغياب دور الدولة** حيث كان السؤال من يحكم؟ أسواق المال أم الحكومات؟ التي **سبق للرئيس الأمريكي ريغان قال عنها (الحكومة لا تحل مشكلتنا، إنها أصل المشكلة)**. ومن أسباب الأزمة **الجشع والفساد** في القطاعات والمؤسسات الخاصة، عدم الشفافية والتعقيد في الأدوات المالية بالإضافة لانعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي في ظل العولمة الاقتصادية وبطء الجهات الحكومية المسؤولة عن تنظيم ومراقبة هذا النشاط. نوضح في هذا الكتاب كيف تصرف المسؤولين الكبار في المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة باستهتار وجشع وظهروا وكأنهم لم يبلغوا سن المسؤولية. ومن المفيد هنا التذكير بما كتبه (جوزيف ني ستيجليتز) الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد (إن التهور غير

المبرر في القطاع المالي،... والتحرر الطائش من القيود التنظيمية، كان العامل الأهم الذي عجل باندلاع الأزمة...).

سيوضح الكتاب أن هذه الأزمة هي **الأكبر والأسوأ والأصعب في التاريخ الاقتصادي الحديث** وهذا ليس نوعاً من التوصيف الدرامي، وإنما هو مشهد واقعي خطير هدد أركان ومفاهيم الرأسمالية في مراحلها المتقدمة المسماة الليبرالية الجديدة المعولمة.. وأصبحت الأزمة خطر حقيقي يهدد الاقتصاد العالمي.

يوضح الكتاب أيضا كيف **أصبحت الحكومات الملاذ الآمن** في الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى من خلال تدخلها المباشر وتطبيق سياسات التحفيز المالي الحكومي بضخ المليارات من الأموال العامة (إنفاق عام) لإنقاذ الاقتصادات المنهارة مما أدى إلى عجز كبير في الميزانيات الحكومية وتضخم هائل للدين العام ليصل هذا الأخير إلى أرقام قياسية تاريخية حيث قارب حجم الدين العام الأمريكي حجم الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى تضخم العجز والدين العام إلى أوضاع اقتصادية كارثية في دول الاتحاد الأوربي وخاصة دول منطقة اليورو وأصبحت الدول الأوربية التي تدخلت لإنقاذ اقتصاداتها بحاجة لمن ينقذها... ووصلت اليونان إلى حافة الإفلاس وتبعتها أيرلندا والبرتغال واسبانيا و إيطاليا بل وأصبحت منطقة اليورو مهددة فعلاً بالتفكك. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد **أصبح موضوع سقف الدين العام مشكلة سياسية واقتصادية تهدد بإفلاس الحكومة الأمريكية لأول مرة في التاريخ** ورغم تدخل الرئيس الأمريكي أوباما بإجراء صفقة مؤقتة مع الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي فإن المشكلة لا تزال تدق ناقوس الخطر في أكبر اقتصاد عالمي بل وتهدد مستقبل الرئيس الأمريكي في السباق الرئاسي عام ٢٠١٢.

سنعرض في الكتاب كيف أنَّ الولايات المتحدة شعرت بعدم القدرة على قيادة الاقتصاد العالمي حتى مع حلفائها (مجموعة الثمانية) لذلك لجأت إلى تحالف دولي جديد سمي **مجموعة دول العشرين** (G - ٢٠) في محاولة لإيجاد حلول لهذه الأزمة العالمية وخرجت اجتماعات مجموعة العشرين كما سنرى بنتائج استعراضية إعلامية وكأنها اتفاق مهذب على الاختلاف. بالمقابل أظهرت مجموعة الدول الصاعدة (الناشئة) **المسماة (بريكس) أي البرازيل،روسية، الهند، والصين** قدرة كبيرة على تجاوز الأزمة الاقتصادية العالمية وحققت هذه الدول نسب نمو مرتفعة في حين استمرت الدول الصناعية الكبرى تعاني من ضعف النمو... وظهرت الصين كأكبر دائن للولايات المتحدة الأمريكية وتملك أكبر احتياطي من النقد الأجنبي وبدت الثنائية الاقتصادية (الأمريكية - الصينية) وكأنها صراع بين (الأصدقاء الأعداء) في إطار المصالح الاقتصادية لكلا الدولتين كما ظهرت الصين كعملاق اقتصادي أفشل بنجاح الرهان الأمريكي على إسقاط الصين اقتصادياً.

يعرض الكتاب بالتحليل مشهداً اقتصادياً عالمياً تظهر فيه الولايات المتحدة غارقة في أزمة اقتصادية حادة؛ عجز **كبير في الميزانية تضخم هائل في الدين العام بطالة قاربت ١٠%، بالإضافة لإرباك ونوع من الشلل السياسي**... وقد قال رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية إن الدين العام للولايات المتحدة يشكل أكبر خطر على الأمن القومي الأمريكي، أما أوروبا التي عصفت بها وبعنف الأزمة الاقتصادية فيظهر المشهد أن معظم دول منطقة اليورو أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس ومهددة بشبح التفكك رغم حنين بعض دولها كفرنسة وبريطانية إلى محاولة استعادة نفوذ إمبراطورياتها الضائعة ومحاولة تصدير مشكلاتها إلى الخارج هروباً إلى الأمام.

اليوم وبعد ثلاث سنوات ونيف على انطلاق أسوأ أزمة اقتصادية في التاريخ الحديث ضربت وبعنف اقتصادات الدول الصناعية الكبرى: أسواق متأرجحة، نمو ضعيف ومضطرب، بطالة متزايدة، عجز كبير في الميزانيات، دين عام يتضخم بشكل هائل وغير مسبوق في الولايات المتحدة الأمريكيـــة ومعظم دول أوروبا الغربية وتحذر مديرة صندوق النقد الدولي (كريستين لاجا رد) من خطر انزلاق الاقتصاد العالمي إلى الركود وتقويض الانتعاش البطيء والهش... ولعل أخطر ما يهدد الاقتصاد الرأسمالي العالمي المأزوم ليس فقط تأخر ظهور نظام مالي واقتصادي عالمي جديد وإنما أيضا التسيب الواضح في النظام المالي العالمي الحالي على الساحة الدولية خاصة في الدول الصناعية التي أرهقتها الديون إلى حد خطير ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين أن لا مخرج لتجاوز النفق... دون وضع مخطط لنقل الثروة من الدائنين إلى المدينين سواء عن طريق التخلف عن السداد، أو القمع المالي، أو التضخم.

يشير **المشهد الجيو اقتصادي العالمي** أنَّ من أهم تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية؛ **خسارة الولايات المتحدة الأمريكية لجزء من هيبتها الاقتصادية بانخفاض تصنيفها ووزنها الائتماني** وهو أحد معايير الهيبة، وشكل من أشكال القوة الاقتصادية... وفي ظل هذه الحقيقة الموجعة في الولايات المتحدة الأمريكية، تدور معارك سياسية حول الاقتصاد تزيد من حدة القلق الذي ينتاب الأمريكي العادي الخائف على مستقبله، والمتعاطف مع التظاهرات المسماة (احتلوا وول ستريت)... يرافق ذلك خلافات ثأرية سياسية بين الحزبين الأمريكيين الكبيرين (الجمهوري والديمقراطي). ويبدو أنَّ الأزمة الاقتصادية العالمية تؤسس لتحولات تاريخية لم ولن تسلم من تداعياتها الدول النامية.

نترك للقارئ الاطلاع على هذا العمل الذي تم انجازه خلال فترة ليست قصيرة تطلب جهدا كبيرا ومتابعة يومية ومستمرة للتداعيات التي أحدثتها الأزمة المالية والاقتصادية العالمية... آملا أن يشكل هذا الكتاب إضافة مفيدة متواضعة للمكتبة الاقتصادية العربية.

والله ولي التوفيق.

المؤلف

دمشق في ٢٠١١/١٢/١٨

١ - قراءة هادئة في الأزمة المالية العالمية (١-٢)

أسبابها: القسم الأول.

سوء الإدارة الاقتصادية لحكومة بوش أحد أسباب الأزمة.

أظهرت الأزمة أهمية دور الدولة التدخلي لحماية الاقتصادات الوطنية.

أظهرت الأزمة أن نظام «بريتون وودز» المالي لم يعد مناسباً لتنظيم العلاقات المالية الدولية.

من أسباب الأزمة: تجاهل العوامل الثلاثة التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة: الزمان - المكان - المعرفة.

بعد مرور ما يقارب الشهرين على انفجار الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية وانتشارها إلى دول العالم الأخرى، ومع قناعتي بأن هذه الأزمة ستستمر لفترة غير قصيرة وربما تكون مرشحة للتصعيد، ومع قناعتي أيضاً أنه قد يكون من المبكر التحدث عن نتائجها الفعلية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي كله، والدروس المستقاة منها، ولكنني وأمام العديد من الأسئلة والاستيضاحات التي وردتني عن طريق الإنترنيت وجدت أنه قد يكون من المفيد التوضيح للقارئ بعضاً من جوانب هذه الأزمة المالية العالمية، كيف بدأت، أسبابها وتداعياتها مع إيضاح لدور الدولة التدخلي لمواجهة هذه الأزمة في المجتمعات الرأسمالية علماً بأن هذه الأخيرة كانت تنادي بتحريم تدخل الدولة في قضايا الأسواق المالية، كما سنلقي الضوء على بعض الآثار المحتملة لهذه الأزمة على الاقتصادات العربية بشكل عام بما في

ذلك احتمالا ت انعكاساتها على الاقتصاد السوري المتجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وفق برامج الإصلاح والتحديث التي قد تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الأزمة المالية الكونية.

ومن الأسئلة التي وردتني:

هل الأزمة المالية الحالية أميركية أم عالمية؟

هل هي أزمة مالية فقط أم إنها أزمة اقتصاد حقيقي؟

هل هي أزمة مالية عارضة أم أزمة بنيوية؟

والجواب أنها أزمة بدأت في الولايات المتحدة الأميركية وانتشرت إلى أوروبا وآسيا، لتأخذ بعدها العالمي، وهي أزمة مالية بامتياز حتى الآن ولكنها مرشحة للتصعيد والتفاقم وربما تتحول إلى أزمة اقتصاد حقيقي «إنتاجي» قد تصل بالاقتصاد العالمي إلى الكساد، من جهة أخرى فإنَّ هذه الأزمة ليست أزمة عارضة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام المالي الرأسمالي العالمي، الذي ضعفت فيه الضوابط والرقابة الحكومية على المصارف والمؤسسات المالية، وهي أيضاً أزمة جشع للمسئولين الكبار في المؤسسات المالية الكبرى الذين تصرفوا بنوع من الاستهتار والجشع والرعونة وظهروا وكأنهم لم يبلغوا سن المسؤولية، ومن الأسئلة المهمة التي وردتني: ترى هل هذه الأزمة المالية كغيرها من الأزمات المالية التي شهدها النظام الرأسمالي في القرن الماضي؟ واستطاع التكيف معها وإيجاد آليات للخروج منها بسلام؟

وأضيف هنا تساؤلاً هل لا تزال مقررات ومؤسسات «بريتون وودز» صالحة لتنظيم العلاقات المالية بين الدول؟ أم إن هذه الأزمة ستكون نهاية النظام المالي الرأسمالي العالمي؟

سنوضح لاحقاً الحاجة إلى مؤتمر عالمي جديد لإيجاد نظام مالي دولي حديث يتناسب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين، ويأخذ بالحسبان التعامل مع الواقع الاقتصادي والجيوسياسي الجديد بعد ظهور قوى اقتصادية كبرى

صاعدة في آسيا «كالصين» حققت معدلا ت عالية من النمو وراكمت مخزوناً هائلاً من العملات الأجنبية.

الواقع أنَّ كبار المسئولين في المؤسسات المالية الأميركية تحكم بهم الجشع وقامروا بمصير الاقتصاد المالي العالمي، وأوصلوا الاقتصاد العالمي إلى وضع حرج جداً بحيث أصبحت الأزمة المالية العالمية هذه ككرة ثلج غير محددة الحجم أو السرعة، ودخل عالم المال غرفة العناية الفائقة، وبرز دور الدولة التدخلي لمعالجة النتائج «وليس الأسباب» من خلال ضخ المزيد من الأموال لإنقاذ المؤسسات المصرفية والمالية، ما دفع مدير عام منظمة العمل الدولية للقول: «نحن نعيش في مهب زوبعة تضرب النظام المالي الذي خسر بوصلته الأخلاقية» من المفيد أن نشير إلى المشهد الاقتصادي العالمي في أواخر عام ٢٠٠٧ وبداية عام ٢٠٠٨ حيث كانت بوادر الأزمة المالية تتفاعل تحت الرماد.

فالاقتصاد الأميركي هو الاقتصاد الأكبر في العالم، وأسواق البورصة في الولايات المتحدة الأميركية تشكل المرجع الأكبر لحركة الأسواق، والمديونية الأميركية عالية، وتستخدم المؤسسات المالية الأميركية الأموال القادمة من اقتصادات كبرى أخرى: كالصين واليابان ودول عربية خليجية، منذ أكثر من سنة ونصف السنة.

حيث قامت هذه الاقتصادات بمد الاقتصاد الأميركي بأموال نقدية، رغم أن السوق العالمي كان يتصف بعدم الاستقرار، وعدم القدرة على التنبؤ بأحداث المستقبل، حيث واصلت أسعار النفط ارتفاعها لتقارب ١٥٠ دولاراً للبرميل الواحد ثم عادت وانخفضت، وينطبق ذلك على أسعار العملات والذهب، وأيضاً المواد الغذائية والمعادن، واتخذت الحكومة الأميركية عدداً من الإجراءات لم تكفِ وانفجرت الأزمة وانتشرت على الصعيد العالمي.

أسباب الأزمة المالية

يُجمِع معظم المحللين الماليين والاقتصاديين أن بذور الأزمة المالية الحالية تعود إلى سوء السياسات المالية والاقتصادية التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة الأميركية في ظل إدارة جورج بوش الابن بعد أحداث أيلول عام ٢٠٠١ والتي أدت إلى تراجع فرص العمل، وزيادة الإقبال على القروض العقارية، وظهرت أولى بوادر هذه الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأميركية في شهر شباط «فبراير» ٢٠٠٧ عندما لم تُسدد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع حيث ظهرت أولى عمليات الإفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة ما دفع البنك المركزي في الولايات المتحدة إلى البدء بتخفيض معدل الفائدة في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ليصل هذا المعدل إلى ٢% في شهر نيسان ٢٠٠٨.

ثم بدأ مسلسل الانهيارات والإفلاسات وتدخلت وزارة الخزانة الأميركية في ٧ أيلول عام ٢٠٠٨ لتضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري «فاني ماي Finnie Mai» وفريدي ماك «Freddie Mac» تحت الوصاية. وفي ١٥ أيلول أعلن عن إفلاس مصرف ليمان برذرز Lehman Brothers، واشترى بنك أوف أميركا بنك «ميريل لنش»، وفي ١٦ أيلول ٢٠٠٨ أمَمَّتْ الحكومة الأميركية، بحكم الأمر الواقع أكبر مجموعة تأمين في العالم A.I.G American International Group بمنحها ٨٥ مليار دولار مقابل ٩٧,٦% من رأسمالها، وانتشرت الأزمة في العالم وبدأت البورصات العالمية تتدهور، وقد سبق ذلك مع بداية عام ٢٠٠٨ ارتفاع أسعار النفط الخام، اليورو.

وكذلك أسعار المواد الغذائية، حيث تبين عدم قدرة السوق العالمية على الاستقرار وصعوبة التنبؤ بأحداث المستقبل.

إن بعضاً من أسباب الأزمة المالية في أميركا تكمن في آليات التسليف والرهن العقاري، وانتشار المؤسسات الوسيطة للحصول على التمويل العقاري ومنح قروض كبيرة جداً لجهات غير موثوقة ائتمانياً... ومن ثم عدم سداد المقترضين لأقساط القروض... أي إن السبب المباشر للأزمة كان موضوع الرهن العقاري الذي لا يعتمد على التخمين، إضافة للمضاربات ما أكد أن هذه القروض العقارية أصبحت أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية وأدى ذلك إلى انهيار بعض المصارف والشركات العاملة في مجال العقارات.

إن سياسة التحرير المالي التي مارستها إدارة بوش على أسواقها المالية وتخفيض أسعار الفائدة بحجة محاولة إنعاش الاقتصاد الأميركي والدولار تسببت بتصعيد حدة الأزمة العقارية، التي أشرنا إليها.

تهاون الإدارة الحكومية الأميركية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة على أسواق المال... ترافق ذلك مع فشل السوق وفشل الليبرالية الجديدة في ضبط ورقابة آليات عمل السوق... بمعنى آخر فشل تنظيمي ورقابي يضمن الحماية من الإقدام على مخاطرات مفرطة في النظام المالي كما حصل في الولايات المتحدة الأميركية.

حيث تبين عدم وجود قواعد عامة أو جهة منظمة وحيدة على المستوى الوطني لهذه الأسواق المتنافرة: أسواق المال والعقارات بما فيها المصارف وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية.

إن الولايات المتحدة الأميركية كانت سباقة في ابتداع وابتكار أدوات مالية غير مؤكدة وتفتقد للثقة... وعملت معظم المؤسسات المالية الأميركية للتحايل على النظم المصرفية... وضخمت حجم أصولها في الأسواق بحيث بات من الصعوبة بمكان معرفة المساهمة الحقيقية لأي من الأسهم والسندات أو المشتقات المالية.

وأصبحت محافظ المصارف الأميركية تشكل ثروة وهمية كبرى لأن معظمها أوراق مالية غير مُسَيَّلة... وبمعنى آخر فإن التعقيد وعدم الشفافية للأدوات المالية في الاقتصاد الأميركي تسبب في إخفاء حقيقة العديد من المؤسسات المالية الأميركية والدليل على ذلك أن معظم المؤسسات المالية المفلسة كانت مصنفة بالدرجة الأولى.

الجشع، والفساد وقلة الأمانة في دوائر وقطاعات يفترض أنها مؤتمنة على أموال الناس، وقد تبين أن أباطرة المال وطبقة المديرين استحوذت على أجور وتعويضات خيالية وقد عبرت رئيسة وزراء ألمانيا عن ذلك بقولها (النظام المالي الانكلوسكسوني القائم على الجشع يقف وراء هذه الأزمة المالية).

إن انتشار جو ومناخ عدم الثقة بل الهلع دفع المودعين إلى سحب ودائعهم ما صعد من حدة الأزمة المالية وانتشارها عالمياً.

إن انعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي (في ظل العولمة الاقتصادية)، وبطء الجهات المسئولة عن تنظيم هذا النشاط أو مراقبته أدى إلى فوضى في أسواق المال العالمية، وخاصة مع التباعد الكبير بين السلطات المحلية والاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تداخل وتعقيد المعاملات المالية والسرعة الكبيرة التي تتم بها، كل ذلك يجعل المصارف التي أنشأت هذه المعاملات والمنتجات، عاجزةً عن تحديد المخاطر المالية التي تتضمنها وهذا ما حدث فعلاً وانعكست تأثيراتها السلبية على هذه الأزمة ناهيك عن آثار تشابك الاقتصاد الأميركي مع باقي اقتصادات العالم، وباختصار فإن سرعة المعاملات في الأسواق المالية في ظل العولمة يقابله بطءٌ شديد في عمل المؤسسات التشريعية الحكومية المنوط بها مسؤولية تنظيم هذه الأسواق ومراقبتها.

في ظل الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة والعولمة، يتجاهل المسئولون في الإدارة الحكومية الأميركية والمسئولون عن المؤسسات المالية العوامل الثلاثة: الزمان والمكان والمعرفة التي يقوم عليها الاقتصاد المعرفي المعاصر، ويأخذون بالفكر التقليدي المالي ما يجعل صُنَّاع السياسات والقرارات المالية غير قادرين على التصدي بنجاعة لهذه الأزمة المالية العميقة والمؤثرة.

ولعل أهم التداعيات المباشرة لهذه الأزمة المالية الأميركية المنشأ والتي انتشرت إلى دول أوروبا وآسيا:

خسر سعر برميل النفط الخام ما يقارب نصف قيمته.

انخفض سعر صرف اليورو أمام العملات الأخرى بما في ذلك الدولار.

برزت ثلاثية: المال - النفط - المواد الغذائية.

وكانت الظاهرة الأهم التي أبرزتها هذه الأزمة المالية، أنه لا يمكن مواجهة هذه الأزمة ومحاولة السيطرة عليها دون تدخل الدولة الإيجابي:

وهكذا تدخلت حكومة الولايات المتحدة الأميركية لضخ أموال لزيادة السيولة وإنقاذ المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة وتلتها حكومات أوروبا وآسيا، حيث دعت حكومات (فرنسه، ألمانيا، بريطانيا) إلى تبني خطط موحدة لاسترداد الثقة في القطاع المالي والمصرفي ووضع معايير أمان، كما دعا زعماء أوروبا إلى عقد مؤتمر دولي لإعداد (خريطة طريق عالمية) لتنظيم مسيرة الأسواق المالية التي يسودها الإرباك وعدم الاستقرار، كما دعت القمة الآسيوية الأوروبية إلى ضرورة التحرك لتنظيم وضبط حركة أسواق المال وأكدت أهمية دور الدولة التدخلي، ومن ثم فإن أهم التداعيات لهذه الأزمة المالية كان ولا يزال تدخل الدول خلافاً لأسس ومفاهيم النظام الرأسمالي والليبرالية الجديدة.

تدخل الدولة كمنقذ للأسواق المالية

أكدت الأزمة المالية العالمية الحالية أهمية دور الدولة كما أنَّ الرئيس الفرنسي (ساركوزي) أكد بدوره أهمية العودة إلى دور الدولة القوية القادرة.

كما قال مدير معهد التثمين العقاري في الولايات المتحدة الأميركية (جيم أمورين): «إن تدخل الإدارة الأميركية لإنقاذ المصارف يتعارض مع قوانين السوق ومنظمة التجارة العالمية وأضاف: إن هذا التدخل هو لإنقاذ النظام المالي العالمي».

وهكذا خرجت الرأسمالية على أهم مبدأ من مبادئها التقليدية وهو منع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية ويتساءل البعض هل يمكن عدّ الإجراءات الأميركية الأخيرة بالتدخل المباشر لإنقاذ المؤسسات المصرفية والمالية بأنها إجراءات اشتراكية أو تأميم..؟».

الواقع أنَّ الاشتراكية مهما اختلفت وتعددت الآراء حيالها هي نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يقدم نفسه بأنه يسعى لإزالة الفوارق الطبقية في المجتمع لذلك من الصعب اختزالها بإجراءات تدخليه من قبل الدولة في سياق أزمة مالية أو اقتصادية حادة سواء بالتأميم أم بالتدخل مباشرة في شؤون مالية أو اقتصادية ولكن من الناحية العملية يمكن القول إن هذه الأزمة المالية العالمية بددت العديد من التصورات غير الدقيقة حول مفاعيل واليات السوق في ظل النظرية النيوليبرالية المتعولمة كما ذكرت هذه الأزمة ببعض من آراء ماركس رغم أن عديداً من آراء هذا الأخير لم تثبت الوقائع صحتها.

من جهة أخرى فإن القول إن الدولة الرأسمالية لم تكن تتدخل في الأزمات (كلام غير دقيق) فالقارئ لتاريخ أزمات الرأسمالية يتبين أن الدولة التي تدخلت في أزمات عديدة بدءاً من أزمة عام ١٩٢٩ مروراً بأزمة السبعينيات والثمانينيات وأزمة الإفلاس المكسيكية ١٩٩٤ - ١٩٩٥ وكذا أزمة

النمور الآسيوية وصولاً إلى تدخل الإدارة الأميركية بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وانهيار بورصة نيويورك.

وبعد ظهور هذه الأزمة المالية الكبرى بدأ تدخل الإدارة الأميركية بإصدار قرارات راديكالية كشراء الدولة حصصاً كبيرة في الأسهم في القطاع المصرفي والمالي بعد أن ضخت أموالاً كبيرة لوقف التدهور.

المفارقة أن الإدارة الأميركية كانت تحرم تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وتفرض ذلك على دول العالم بشكل أملاءات ونصائح لها صفة شبه إلزامية ومن ثم فالإدارة الأميركية تسمح لنفسها ما تحرمه على غيرها من الدول:

مثلاً يحرم على الدول النامية حسب آراء الإدارة الأميركية وتوجهاتها، المترجمة في وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حماية صناعاتها وزراعاتها الوطنية حتى تبقيها تحت رحمة المنافسة غير المتكافئة مع منتجات الدول المتقدمة.

على حين تحمي حكومة الولايات المتحدة الأميركية صناعات الصلب من المنافسة الأوروبية وتحمي صناعات النسيج ضد صناعات الدول النامية، كما تحمي الإدارة الأميركية المزارعين في بلدها لدعم إنتاجهم، وبالوقت نفسه تعارض سياسات الاتحاد الأوروبي لدعم المزارعين، مع الإشارة إلى أنَّ دعم الإدارة الأميركية وتدخلها يكون عادة لمصلحة الشركات الكبرى التي تحقق الأرباح الخيالية.

وقد استخدم المرشح الديمقراطي لرئاسة الجمهورية الأميركية (باراك أوباما) ذلك في إعلاناته الانتخابية عندما أعلن أنه سيوقف الدعم المباشر من الإدارة الفيدرالية إلى الشركات الكبرى من خلال (الإعفاءات الضريبية والجمركية ويحول مبالغها إلى صندوق الضمان الصحي).

وفي هذا الإطار وصف **جوزيف ستبحليتز أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا الحائز جائزة نوبل للاقتصاد عام ٢٠٠١** أنصار السوق الحر بأنها أصولية السوق الحر تشبيهاً لهم بالأصول الدينية لأي دين كان.. الذين يعتقدون أنهم يملكون الحقيقة المطلقة.

هل يعني تدخل الدولة المباشر انتهاء إيديولوجيا النظام المالي النيوليبرالية؟

بعد هذه الأزمة المالية الخطيرة هل سقطت نظرية النظام المالي والاقتصادي العالمي الذي اعتمدته النيوليبرالية **وعادت الدولة ضرورة لا بد منها** لإطفاء الحرائق التي يشعلها المغامرون والمقامرون من أباطرة المال في النظام الرأسمالي؟

وهل يمكن عدّ تدخل الدولة حالياً في الدول الرأسمالية الصناعية نوعاً من الاشتراكية الرأسمالية لمصلحة الأغنياء وليس الفقراء؟

هل تدخل الدولة الأميركية بضخ ٧٠٠ مليار دولار من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ الرأسمالية يعدَّ خروجاً أو انقلاباً على القواعد المقدسة للاقتصاد الحر؟

هل ما يحصل من تدخل وتأميم وضخ سيولة هو نقل للثروة من جيوب الفقراء إلى الأغنياء أم هو تدمير للثروة حتى ولو كانت أوراقاً مالية لا تعبر أحياناً عن قيم حقيقية؟

الجواب عن هذا السؤال الأخير في رأي معظم المحللين.. هو الاثنان معاً!!

كما أجمع معظم المراقبين على أن خسارة صناديق التقاعد في الولايات المتحدة لأكثر من ألفي مليار دولار في هذه الأزمة.. تعني ببساطة أن الطبقتين الوسطى والفقيرة هما الخاسر الفعلي.

وهكذا فإن الأزمة المالية الحالية كشفت خللاً كبيراً في الاقتصاد العالمي ربما يبشر بعودة نوع من الحمائية نتيجة لهذه الأزمة على الرغم من أنَّ

العولمة الرأسمالية التي وصفتها الكاتبة الكندية (ناعومي كلين) (بالرأسمالية المتوحشة المعاصرة) كانت ولا تزال تدعو لمنع الدولة من التدخل في الشأن الاقتصادي وإطلاق حرية السوق، وإزالة كل الحواجز بين الدول. ومن المؤكد أن هذه المفارقة ستكون موضع بحث ودراسة معمقة وربما موضع خلاف على طاولة المفاوضات في القمة التي ستعقد في الولايات المتحدة الأميركية وتضم الدول المتقدمة الصناعية وبعض الدول الناشئة والنفطية في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٨ ولعل التباين الواضح في وجهات النظر بين قادة الولايات المتحدة وقادة أوروبا حول أسلوب المعالجة يعكس التباين بين المفهوم الأميركي للرأسمالية، والمفهوم الأوروبي لهذه الرأسمالية، لأن النمط الأوروبي يستند إلى محتوى اجتماعي يتضمن مساعدات الدولة لأنظمة التأمينات الاجتماعية إضافة إلى الضرائب التصاعدية ذات البعد الاجتماعي، ولا شك في أن هذا التباين سينعكس أيضاً على دور الدولة التدخلي المتوقع في النظام المالي العالمي الذي قد يصار إلى الاتفاق على مفاهيمه العامة في هذا الاجتماع المتوقع، والواقع أنَّه من المبكر توقع النمط الذي قد يعتمد لتدخل الدولة في الأسواق بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام بعد هذه الأزمة المالية العالمية، ولكن ليس من السهل إعادة ترسيخ دور الدولة التدخلي بعد أن «ذهبت العولمة بعيداً في طريقها» كما قال وتنبأ عالم الاجتماع الأميركي «بيتربرجر» في كتابه «الثورة الرأسمالية» الصادر عام ١٩٨٧ ولكن هذا الكاتب المعروف عاد بعد انفجار الأزمة المالية الحالية ليتساءل «من الذي قتل وول ستريت؟».

هل انتحر الاقتصاد الرأسمالي العالمي؟ أم كانت جريمة؟ أم هل هذا نوع من الموت العرضي؟ ويضيف هذا الكاتب: إن دور الدولة سيكون صعباً إذا بقيت مفاهيم نظرية العولمة المتطرفة سائدة، بعد الخروج من هذه الأزمة المالية الخطيرة. وفي رأينا أن دور الدولة التدخلي في المستقبل لن يكون سهلاً، ولا بد أن يكون الحل بإعطاء الجهات الحكومية المركزية وخاصة

المصارف المركزية المزيد من السلطات لوضع الضوابط والمعايير الرقابية الشفافة والحازمة، وهذا قد لا يتلاءم مع قناعات أباطرة المال وممثليهم في الحكومات: من أن الضوابط ستحد من حركة الأسواق وحرية حركتها، ومن ثم فإن ذلك في رأيهم سيحد من عجلة النمو، ونعتقد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما سيقرره أصحاب القرار من الحكام عندما يضعون حلولاً وقواعد للنظام المالي العالمي المقبل، ومع ذلك لا بد من التذكير بتدخل الحكومات الأميركية المتعاقبة خلال النصف الثاني من القرن الماضي لدعم شركات كبرى خاصة، حيث دعم الرئيس «كارتر» شركة «كرايزلر» وقبلها دعمت الحكومة الأميركية «شركة لوكهيند» ناهيك عن دعم الحكومة الأميركية في الثمانينيات لصناديق الادخار الأميركية حيث دفعت الحكومة الأميركية ١٢٠ مليار دولار لإنقاذ أكثر من ٢٠٠ مصرف من الإفلاس ولعل من النتائج الإيجابية التي أظهرت وستظهرها هذه الأزمة إعادة التأكيد على دور الدولة التدخلي لإطفاء الحرائق التي أشعلها ويشعلها النظام المالي الرأسمالي الذي اعتمدته النيوليبرالية، وسيكون من أهم الدروس والعبر المستقاة من هذه الأزمة المالية الخطيرة، إظهار دور الدول التدخلي الإيجابي في المعايير التي ستشكل أعمدة النظام المالي العالمي الذي ستنتجه هذه الأزمة، وإن كان من المبكر تحديد هذا الدور بدقة الآن.

٢ - قراءة هادئة في الأزمة المالية العالمية (٢-٢)

- هل يقتنع الرئيس الأميركي المنتخب أوباما بإجراء تعديلا ت جذرية على النظام المالي الرأسمالي العالمي؟

عرضنا في الموضوع (١) بعضاً من الأسباب التي أدت إلى انفجار الأزمة المالية في أميركا والتي ترجع وبشكل رئيسي إلى ضعف وسوء السياسة الاقتصادية للإدارة الحكومية الأميركية التي بدأت مع عهد الرئيس جورج بوش الابن عام ٢٠٠١ باعتماد الليبرالية المطلقة... تراجع عدد فرص العمل، زيادة الإقبال على القروض وخاصة العقارية منها... تضخم الاستثمارات المالية الأجنبية في الأسواق المالية الأميركية، وانعكس ذلك ضعفاً في معدل النمو الاقتصادي الأميركي بلغ أقصاه عام ٢٠٠٨... كما ازدادت مديونية أميركا لتتجاوز ١٠ آلاف مليار دولار، وانتشرت الأزمة المالية إلى دول العالم في أوروبا وآسيا... حيث انهارت البورصات وأفلس العديد من المصارف.. وكان من أول تداعيات هذه الأزمة تدخل الإدارة الحكومية الأميركية لضخ السيولة في جسم المؤسسات المالية والمصرفية لإنقاذها.. والقيام بتأميم بعض المصارف... وتداعى قادة دول أوروبية وآسيوية إلى مؤتمر عقد في بكين.. دعوا في ختامه المجتمع الدولي إلى العمل بسرعة لمواجهة الأزمة المالية العالمية وتعزيز الثقة والاستقرار في أسواق المال، كما أكدوا على اللقاء الذي سيعقد في واشنطن لمناقشة هذه الأزمة المالية من الدولة التي صدرتها إلى العالم.. بهدف وضع اقتراحات

وضوابط جديدة تمنع تكرار الكارثة والاتفاق على مبادئ تؤسس لنظام مالي عالمي جديد.. ومن المواضيع المتوقع بحثها والتي تعتبر مثيرة للجدل - كما أشرنا سابقاً - دور الدولة التدخلي لحماية الاقتصادات العالمية... بعد أن كان القطاع الرأسمالي يُحرِّم تدخل الدولة في الأسواق بشكل خاص وفي الشأن الاقتصادي بشكل عام.

وسنعرض في بحثنا هذا باختصار: لماذا وكيف انتشرت الأزمة المالية الأميركية إلى أوروبا ودول العالم الأخرى وتداعياتها الأولية في أوروبا بشكل خاص؟ ومن ثم سنشير إلى انعكاسات هذه الأزمة وتداعياتها بشكل عام على الاقتصاد العالمي وعلى الاقتصادات العربية وآثارها المتوقعة على الاقتصاد السوري... ومن ثم سنوضح لاحقاً بعض الأفكار والآراء التي يمكن أن تساعد على معالجة نتائج هذه الأزمة دولياً وعربياً ومحلياً... مع التأكيد على أن هذه الأزمة لا تزال تتفاعل... ومن المستَبعد أن تكون قد وصلت إلى بداية نهايتها وبالتالي قد يكون من المبكر استخلاص الدروس النهائية من هذه الأزمة... ومع ذلك سنلقي الضوء على كل هذه المحاور التي أشرت إليها... توضيحاً وإجابة على أسئلة عديدة وصلتني عن طريق الإنترنت.. حول هذه العاصفة المالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأميركية لتضرب دول العالم الأخرى.. علَّني أقدم بعض الاقتراحات التي قد تساعد على الخروج من هذه الأزمة الخطيرة.. وإيجاد نظام مالي عالمي جديد أكثر استقراراً وأقل مخاطرة يُصحح التشوهات التي ظهرت عبر مسيرة الاقتصاد الحر.

لماذا انتشرت الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى دول العالم الأخرى؟

هناك قول معروف: «**إذا أصيب الاقتصاد الأميركي بالبرد فسيصاب اقتصاد العالم بالرشح**» لأن سيطرة الاقتصاد الأميركي كقطب واحد أدى إلى خلل وعدم توازن في الاقتصاد العالمي... الواقع أنَّ التشابكات بين عمل الأنظمة المالية في العالم كبيرة ومتعددة.. وهي تعتمد على بعضها...

والمؤسسات المالية الكبرى في العالم تستثمر في جميع الأسواق العالمية... مثلاً المصارف الأوروبية تستثمر في سندات الدين الصادرة عن شركات ومصارف أميركية... وعندما تظهر بوادر أزمة عالمية تتجه - عادةً - المؤسسات المالية المعنية للاحتفاظ بالسيولة والموجودات ذات النوعية العالية... ما يؤدي - مع الواقع الحالي - لتفاقم الأزمة... وهكذا... تقول مؤسسة البحوث الاقتصادية الأميركية (غلوبال انسايت) إن الأزمة المالية اتخذت أبعادها العالمية عندما لجأت المؤسسات المالية الأميركية إلى تغليف ما يصل إلى ٥٠% من الرهون المأزومة وتسويقها أو الاحتفاظ بها على شكل سندات.

التداعيات الأولية للأزمة في أوروبا

عندما وصلت بوادر الأزمة المالية إلى شواطئ أوروبا عملت الحكومات الأوروبية على الضفة الأخرى للأطلسي، في محاولة جادة ومرتبكة... لإيجاد خطط جديدة لدعم مصارفها.. والحيلولة دون تجميد عملية الإقراض لديها.. وكان مثل هذه إجراءات تكفي - منذ عشرات السنين - لعلاج أزمة مالية... لكن في هذه المرة اختلفت الظروف تماماً، ولم تُفلِح هذه الحلول المحلية لإنقاذ الوضع لأسباب عديدة أهمها أن الأزمة المالية المستوردة أصبحت عالمية.

اليورو أحد ضحايا الأزمة

وبالمقابل كان (اليورو) أحد ضحايا هذه الأزمة لأسباب عديدة، بعضها يعود لهذه الأزمة.. وبعضها الآخر يُعزى لعوامل أخرى في الاقتصاد الأوروبي، منها انخفاض ثقة المستهلك في السوق الأوروبية، ارتفاع معدل التضخم، بالإضافة إلى احتمال زيادة عجوز الموازنات العامة... من ناحية أخرى فإن أزمة الرهن العقاري كانت أحد مظاهر الأزمة المالية التي أصابت

الاقتصاد الرأسمالي العالمي.. وكانت الطفرة العقارية وما تلاها... أحد مظاهر التراكم المالي الباحث عن ميادين للاستثمار.. ما أدى إلى ضيق مجالات الاستثمار نتيجة للإشباع العام... بالإضافة أيضاً إلى المنافسة مع اقتصادات أخرى كاليابان، وأيضاً دول ناشئة كالصين وبعض دول آسيا وأميركا اللاتينية.

ومن مظاهر هذه الأزمة المالية أنها بدأت كأزمة مصرفية بالدرجة الأولى.. لكن أبعادها تبدو كبيرة جداً أدت وستؤدي إلى فقدان الثقة بالبنية المصرفية المالية بشكل عام وربما تنتقل إلى البني الاقتصادية لتصبح أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي) وبالتالي فالمعالجة ستتم على مستوى دولي بسبب ما تُحدِثه العولمة من تداخلا ت واشتباكات للمصالح المالية والمصرفية بين الدول والشركات المالية.. وهذا ما دفع القادة في أوروبا وآسيا للتداعي إلى مؤتمر (بكين) ومن ثم إلى لقاء في واشنطن.. البلد الذي ولّد الأزمة وصدّرها للعالم كما أشرنا سابقاً.

ومن التوقعات حدوث ركود اقتصادي كبير في أميركا وأوروبا وتراجع في نسبة النمو في الدول الأخرى كالصين والهند والبرازيل وأيضاً في الدول المنتجة للنفط.. كما بدأ انخفاض أسعار المواد الأولية والنفط... ويتوقع مدير عام منظمة العمل الدولية زيادة حجم البطالة ٢٠ مليوناً لتبلغ في نهاية عام ٢٠٠٩ ما يقارب مائتي مليون عاطل عن العمل.. وسيبلغ عدد العاملين الذين يتقاضون دولاراً واحداً في اليوم ٤٠ مليون عامل والذين يتقاضون دولارين في اليوم ١٠٠ مليون عامل في العالم.

وفي **إطار الحلول والاقتراحات** المبنية على **الدروس والعبر المستقاة من هذه الأزمة نرى:**

- من الضروري أن تتخلى الدول الصناعية الكبرى عن الفكرة القائلة: (إن السوق حلّ لجميع المشكلات) فالسوق أداة ولكن ينبغي إخضاعه لقواعد

وضوابط تضمن حسن أدائه (ضوابط وقواعد محاسبية ورقابية شفافة) فالسوق لا يمكن أن يستمر دون ضوابط... وهذا في رأينا من أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من هذه الأزمة.. ويمكن الاستفادة من هذا الاقتراح عند إعادة تنظيم العلاقات المالية الدولية مستقبلاً.

- إن هذه الأزمة المالية بمثابة (جرس إنذار) تُظهر فشل النظام المالي الرأسمالي الحالي كما تُظهر الحاجة إلى المزيد من التعاون الدولي... وقد اعترف رئيس البنك الدولي (روبرت زوليك) وهو أحد صقور ليبرالية بوش المتوحشة بأن مجموعة الدول الصناعية السبع (لم تعد فاعلة) ويجب استبدالها بمجموعة توجيه تضم قوى اقتصادية صاعدة: الصين، الهند، البرازيل وحتى السعودية.. وبالتالي يجب أن يكون النظام المالي المرتقب للقرن الحادي والعشرين مرناً وليس نظاماً ثابتاً مركزياً.. يحترم سيادة وخصوصيات الدول.. ولكن مع الشعور بالمسؤولية المشتركة.

- ضرورة إيجاد مناخ مناسب ليس فقط لمقاومة الأزمات، وإنما لوضع ضوابط وأسس لمستقبل أكثر قدرة على استقراء المستقبل والتنبؤ بالأزمات... وبالتالي وضع سيناريوهات وبرامج للتعامل معها مسبقاً بدلاً من التعامل مع نتائجها بمنطق أو بأسلوب إدارة الأزمات وإطفاء الحرائق.إذا بقيت الأزمة مالية ولم تتحول إلى أزمة اقتصادية.. فهل ستكتفي الإدارة الأميركية بضخ السيولة أم ستستخدم ترسانتها العسكرية لافتعال أزمات مقصودة لتؤمن ورشات عمل؟ وأعتقد أنَّ ذلك يتوقف أيضاً على نتائج الانتخابات الرئاسية.

من جهة أخرى قال الرئيس بوش إن الأزمة أميركية والحل في رأيه سيكون أميركياً وبغض النظر عن صحة القول الأخير.. فإن الرئيس جورج بوش جيّر حل هذه الأزمة إلى خلفه القادم إلى البيت الأبيض والرئيس المقبل للولايات المتحدة (باراك أوباما) مع الواقع الذي سيزداد فيه عجز الموازنة العامة الأميركية.. وفي رأينا أنه قد يكون من الصعوبة بمكان أن تقدم أي

إدارة أميركية على التعاون مع العالم لإيجاد حلول جذرية للأزمة المالية واعتماد فكر (الحوكمة الجماعية) إلا إذا توافرت لدى هذه الإدارة قناعة بضرورة إجراء تعديلا ت جذرية على النظام المالي الرأسمالي الحالي الذي لم يعد يلاءم المتطلبات الواقعية للقرن الحادي والعشرين.. وهذا ما افتقدته إدارة بوش الابن ويأمل العالم أن تتوافر القناعة والإرادة لدى خلفه باراك أوباما.

من الطبيعي أن تتأثر اقتصادات دول العالم بهذه الأزمة بشكل عام وخاصة أسعار العملات لأن أكثر من ٤٠% من احتياطات البنوك العالمية مكونة بشكل رئيس من الدولار.

الاقتصادات العربية والأزمة المالية العالمية

وصلت أمواج الأزمة المالية التي صدرتها الولايات المتحدة الأميركية إلى المنطقة العربية وتأثرت بها الأسواق المالية العربية وخاصة منطقة الخليج العربي على الرغم من أنَّ أسواق الأسهم العربية كانت تعتبر منذ عدة سنوات وكأنها غير مرتبطة بالأسواق المالية العالمية.. بل كان ينظر إليها كعامل جذب للمحافظ الاستثمارية لكونها مصدر تنويع للأخطار ولكنها في معظمها تبدو وكأنها أصبحت مرتبطة بما يحدث في الساحة العالمية، وذلك من خلال العوامل التالية:

١ - إن النظام المصرفي في العديد من الدول العربية يرتبط مع المصارف العالمية من خلال عمليات الاقتراض من هذه المصارف.

٢ - وجود استثمارات أجنبية (غير عربية) في أسواق الأسهم في المنطقة العربية.

٣ - قيام العديد من الأفراد والمؤسسات والعائلات الميسورة (خاصة في منطقة الخليج العربي) وبعض الصناديق السيادية العربية، بالاستثمار في أسواق المال العالمية.

وبالمقابل فإن كل المؤشرات تدل على أن معظم الجهاز المصرفي العربي حتى الآن في وضع جيد نسبياً ومن المفيد أن نوضح للقارئ هنا أن ثمة فرقاً واضحاً بين المشكلات والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات المالية والمصرفية في الدول الصناعية المتقدمة وبين ما تواجهه البيوتات المصرفية والمالية العربية حالياً حيث يلاحظ على أرض الواقع أنَّ الأولى تأثرت موجوداتها واستثماراتها وموازناتها مباشرة من خلال وجود ديون خاسرة لديها وتعرض بعض زبائنها لمثل هذه الخسارات.. في حين أن الثانية أي المصارف العربية واجهت في بداية الأزمة مشكلا ت سيولة وتأثرت مباشرة بحالة عدم الثقة والهلع.. وتدخلت بعض المصارف المركزية العربية لضخ السيولة في الأسواق وتعهدت الحكومات بضمان ودائع النظام المصرفي خاصة في الإمارات والكويت والأردن.. على سبيل المثال.

اقتراحات ونصائح لحماية النظام المصرفي العربي

من المعلوم في عالم المصارف والمال أن الأزمات المالية تخلق جواً من الحذر في أوساط المستثمرين المحليين والأجانب وبالتالي يتوجه الاستثمار المؤسسي إلى مجالا ت آمنة كالسندات الحكومية والاستثمارات السائلة في الودائع المصرفية ومن أجل ذلك ولحماية المصارف العربية نرى أنَّه يمكن العمل بالاقتراحات التالية:

١ - على المصارف العربية أن تسعى لزيادة الضمانات على الودائع في المصارف المحلية أسوة بمثيلاتها في المصارف الأجنبية.

٢ - حث المؤسسات والمصارف العاملة في مجال التمويل على التكتل والاندماج لتشكل مجموعات مالية قوية.

٣ - نظراً لأن السماح بنسب عالية من الديون كان أحد أسباب الأزمة المالية في أميركا فإنه من الضروري وضع ضوابط أكثر على القروض الاستهلاكية في العالم العربي.

٤ - الحدُّ من المضاربات العقارية في أسواق دول المنطقة بحيث يكون الطلب الفعلي المؤشر الحقيقي لتحقيق التوازن في السوق.

٥ - التركيز على إحداث دوائر متخصصة (لإدارة المخاطر) وتطوير أدائها لتصبح أكثر فاعلية.

٦ - تطبيق مبدأ (الحوكمة الإدارية) السليمة والشفافية في أنشطة التمويل.

٧ - وضع ضوابط ومعايير للرقابة على القطاع المالي والمصرفي ورفدها بكفاءات بشرية مؤهلة.

٨ - تطوير التشريعات والنظم المالية والضريبية لتوازي سرعة وتطور الأدوات المصرفية والاستثمارية في عصر السرعة المعلوماتية.

٩ - نظراً لأن الأزمة المالية مستمرة وربما بعد عام ٢٠٠٩ لذلك نرى أنَّه من الأهمية بمكان تضافر جهود الحكومات وأجهزة الرقابة العربية مع المصارف العربية والفعاليات الاقتصادية ذات الصلة... للقيام بعمل مشترك.. لحماية مصالح المؤسسات المالية والمواطنين في عالمنا العربي وأيضاً التعاون مع الحكومات والمؤسسات المالية الدولية في البحث عن نظام مالي عالمي جديد يعتمد تشريعات واليات عمل جديدة تتلاءم مع ظروف الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين.

أثر الأزمة على الاقتصاد السوري

أكد أكثر من مسئول في الحكومة السورية أن تأثير الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري سيكون محدداً بسبب (ضيق قنوات نقل هذه الأزمة إلى الداخل) على حين أكد أحد مديري المصارف الحكومية إنَّ أثر الأزمة سيطول العديد من القطاعات..

وأمام الواقع من المفيد أن نشير هنا إلى القطاعات التي يمكن أن تتأثر بتداعيات هذه الأزمة بشكل مباشر أو غير مباشر.

١ - **المصارف**: من المعلوم أنَّ المصارف الخاصة في سورية لا تزال حديثة العهد وهي جميعها مصارف تجزئة وحجم أعمالها ليس كبيراً.. ويشكل الرأسمال الوطني معظم رأسمالها.. وتخضع لإجراءات ضبط ورقابة من المصرف المركزي السوري (مفوضية الحكومة) وهناك أيضاً المصارف الحكومية التي تخضع بدورها لرقابة المصرف المركزي..

بالإضافة لكون البورصة السورية حديثة العهد.. وعدم ارتباط النظام المصرفي السوري بالنظام المصرفي العالمي كالعديد من المصارف الإقليمية ولا تتجاوز موجودات المصارف الخاصة السورية ١٧٠ مليار ل.س وبالتالي يمكن القول إن ضعف مؤسساتنا المصرفية السورية جعل إمكانية تأثرها بتداعيات الأزمة المالية العالمية محدوداً مع الإشارة إلى أنَّ المصرف التجاري السوري قد يكون تأثره بهذه الأزمة أكثر من بقية المصارف لأسباب تتعلق بطبيعة عمله ذات الصفة التجارية.

٢ - **الاستثمارات**: على الرغم من الجهود التي بذلت لتشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية فإن إجمالي هذه الاستثمارات لا تتجاوز ٣٠% من إجمالي الاستثمارات في سورية ومعظمها من أصل عربي وقد تركزت بشكل رئيسي في قطاع العقارات.. وليس من السهل تسييل قيمة هذه العقارات في الظروف الحالية وسيؤدي استمرار الأزمة المالية العالمية وتصعيدها.. ربما لتباطؤ تنفيذ بعض هذه المشروعات الاستثمارية غير السورية.

٣ - **القروض الخارجية**: إن المديونية الخارجية السورية محدودة والاتجاه العام هو الإقلال - ما أمكن - من الديون الخارجية ونسبة ومؤشرات الدين الخارجي في سورية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل من المؤشرات الدولية.. وبالتالي فإنَّ أثر الأزمة المالية الدولية سيكون محدوداً أيضاً.

التجارة الخارجية

من المتوقع أن تتأثر الصادرات والمستوردات السورية مع استمرار الأزمة المالية... ويتوقف ذلك على قدرةِ صادراتنا السورية على المنافسة في الأسواق العالمية في ضوء نقص القدرة الشرائية... وبسبب تقلب أسعار السلع والخدمات في الأسواق المحلية والعالمية ارتفاعاً أو انخفاضاً.. ولا سيما أن معظم الصادرات السورية من المواد الخام (نفط، فوسفات، قطن... صناعات تحويلية...) كما أنَّ استمرار الأزمة المالية وتفاقمها قد يؤثر على الصناعات السورية من حيث إمكانية قدرتها على الالتزام بالديون الداخلية والخارجية...

المغتربون السوريون في الخارج

إن استمرار الأزمة المالية يؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على تحويلات المغتربين السوريين إلى الوطن بالعملات الأجنبية.. وفي حال تفاقم الأزمة وتحولها إلى أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي) فقد يؤثر على فرص العمل المتاحة للسوريين في الخارج.

ومن المفيد الإشارة إلى عوامل أخرى ساهمت في جعل تأثير الأزمة المالية محدوداً في سورية ومن هذه العوامل أن سورية تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي والانفتاح على الاقتصاد العالمي بشكل تدريجي، إضافة إلى أنَّ التشابكات المالية السورية مع الاقتصادات العالمية ضعيفة، ناهيك عن دور الدولة التدخلي الإيجابي والقوي للإشراف والرقابة على المؤسسات المالية والمصرفية ومن أجل متابعة مجريات وتداعيات الأزمة المالية العالمية المرشحة للاستمرار وأثرها على الاقتصاد السوري وتقديم التوصيات المناسبة لأصحاب القرار أرى أنه من المفيد إجراء ما يلي:

١ - إيجاد مجموعة عمل مالية تضم بعض المسئولين في الحكومة مع أخصائيين وباحثين واستشاريين وتكون بمثابة (خلية أزمة وطنية) ترصد

وتدقق وتحدد مدى تأثير هذه الأزمة المالية على الاقتصاد السوري، وتتوقع مدى المخاطر الناجمة عن تصاعد حدة هذه الأزمة عالمياً، وتقدم اقتراحات وتوصيات على ضوء رصدها الدائم للأزمة، وبالتالي تساعد على اتخاذ القرارات الحكومية المناسبة التي تخفف أو تحد من آثار هذه الأزمة على الاقتصاد الوطني.

٢ - إن افتتاح سوق دمشق للأوراق المالية يُشكل حدثاً مالياً واقتصادياً مهماً، ولكن من المفيد جداً تأمين كل المتطلبات الضرورية لنجاح انطلاقة هذا السوق، قبل افتتاحه.

٣ - وضع ضوابط ومعايير رقابية شفافة وحازمة على أنشطة المؤسسات المالية والمصرفية من قبل الجهات الحكومية المسئولة، بما يضمن تطبيق مبادئ (الحوكمة) الإدارية والمالية السليمة، والشفافية في أنشطة التمويل مع التركيز على إحداث وتفعيل دوائر (إدارة المخاطر) في المؤسسات المالية والمصرفية السورية.

٤ - التركيز على إيجاد سياسات مالية ونقدية واضحة، وتفعيلها لتحصين وحماية الوضع المالي والنقدي، ومواجهة احتمالا ت تصعيد وتفاقم الأزمة المالية العالمية.

٥ - إن تداعيات الأزمة المالية الحالية تذكرني بأهمية وضرورة إحداث (مركز دراسات إستراتيجية) للمواضيع الاقتصادية والمالية في سورية لرصد وتحليل ومتابعة كل الأحداث المالية والاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية، وتكون توصيات هذا المركز مساعدةً في اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية الوطنية وتساعد على تنفيذ أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

سيكون من المفيد إعادة النظر ببعض مكونات الخطة الخمسية العاشرة ولا سيما أن هذه الخطة كانت في معظمها غير دقيقة وربما غير واقعية أحياناً في بعضٍ من مؤشراتها، وذلك على ضوء المستجدات المالية والاقتصادية

وأشارك بعض المحللين الاقتصاديين أحياناً رؤيتهم لهذه الخطة، حتى لا تكون حجةً في حال عدم تحقق الكثير من المؤشرات التي تضمنتها الخطة. بسبب انعكاسات الأزمة المالية العالمية. التي أؤكد هنا أن آثارها ستكون محدودة على الاقتصاد السوري.

المشهد المالي العالمي

وهكذا فإن الأزمة المالية الحالية ولدت ونتجت من سوء الإدارة الاقتصادية للرئيس الأميركي المغادر بوش، وبالتوازي مع تصرفات أباطرة المال القائمة على الجشع والمضاربات، وصدرت إلى دول العالم الأخرى، وتُعالج حتى الآن بنتائجها وليس بأسبابها ويُظهِر المشهد الحالي لآخر تطورات هذه الأزمة:

* إن النظام المالي العالمي الحالي ومؤسساته الدولية، غير قادر على إيجاد حلول عملية لهذه الأزمة المالية العالمية، وبالتالي يجب إعادة النظر بمفاهيمها وأسسها لتنسجم مع متطلبات القرن الحادي والعشرين.

* إن الدول المتقدمة صناعياً وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا تتوافد على دول الخليج النفطية طلباً للموارد المالية لإنقاذ مؤسساتها المُهددَة بالإفلاس.

- الولايات المتحدة الأميركية - تطلب من الصين (٥٠٠) بليون دولار كدين إضافي على اكتتابات في سندات الخزينة الأميركية.

- إن رئيس وزراء بريطانيا وهو آخر مسئول أوروبي وصل إلى دول الخليج العربي يطالب بإعادة رسم ملامح النظام المالي العالمي الجديد وأيضاً إيجاد نظام عولمة جديد، والمطالبة بنظام مصرفي قائم على أساس الشفافية والنزاهة والمسؤولية.

على الصعيد العربي

على الصعيد العربي يبدو أن الفوائض المالية النفطية اتجهت وستتجه لإنقاذ الاقتصاد الأميركي وبعض اقتصادات أوروبا... على حين يؤكد أحد التقارير الدولية أن القطاعين العام والخاص في المنطقة العربية يحتاجان إلى مئة بليون دولار أميركي خلال السنوات الخمس المقبلة لدعم وتطوير التمويل الحكومي لمشاريع البنية التحتية، ونتمنى أن تحظى هذه المشاريع باهتمام المسئولين المعنيين في الدول المالكة للفوائض النفطية، وحبذا لو تداعى العرب إلى اجتماع على مستوى القيادات لاتخاذ إجراءات موحدة وجادة لمواجهة احتمالا ت تصعيد تداعيات الأزمة المالية العالمية.

في سورية

وعلى الصعيد الوطني في سورية أؤكد أن تداعيات هذه الأزمة المالية العالمية سيكون محدوداً تبعاً لتطور واستمرار هذه الأزمة، وأرى أنه بإمكان الإدارة الاقتصادية الحكومية في سورية أن تستفيد من جو الأزمة العالمية لجذب استثمارات عربية (غير دافئة أي لا تبحث عن ربح سريع) لأن مثل هذه الاستثمارات تبحث حالياً عن أجواء استثمارية آمنة وستجدها في سورية في قطاعات إنتاجية - بعيدة عن المخاطر - وتعود على أصحابها العرب بالفائدة وتساهم في التنمية المستدامة في سورية، ويحتاج ذلك - في رأينا - إلى إعادة النظر بالإجراءات والآليات والتنفيذية المُطبقة في سورية لجذب الاستثمارات الأجنبية ومساعدتها على التوجه إلى قطاعات خدمية وإنتاجية تعمل في جو يوفر لها الاستقرار والأمان، والعائد المالي المناسب، في الوقت الذي تعاني فيه معظم دول العالم انعكاسات سلبية من هذا الإعصار المالي العالمي. الذي ضعف وترهل معه النظام المالي العالمي الحالي الذي هو أشبه بثروة تُجمَع مثل الرمال (تجمعها الرياح بسهولة.. وتَذروها العواصف بسهولةٍ أكثر).

دمشق في ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨

٣- الأزمة المالية العالمية
تتحول إلى أزمة اقتصادية في عام ٢٠٠٩

في الوقت الذي يودع فيه العالم عام ٢٠٠٨، الذي شهد كوارث وأزمات على كل الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تبقى الأزمة المالية العالمية مستمرة باتجاه المزيد من التصعيد لتتحول إلى أزمة اقتصادية تتعرض معها الرأسمالية العالمية لانتكاسةٍ موجعةٍ في الاقتصادات العالمية الكبرى... وفي كل اقتصادات العالم الأخرى... ويمكن القول: إن هذه الأزمة هزت العالم، كل العالم، لأول مرةٍ في التاريخ لأن الأزمات الاقتصادية السابقة كانت - عادة - تأخذ طابعاً إقليمياً... بينما جاءت الأزمة الحالية لتأخذ بعداً عالمياً شاملاً.

وأعتقد أنَّ مسالة (تقسيم الزمن) من الموضوعات المتفق عليها تاريخياً... فالزمن كان ولا يزال وسيبقى في حالة تقدم دائم بأيامه وشهوره وأعوامه.. دون توقف عند تاريخ بعينه.. مع أن بعض المفكرين يرون أن الزمن هو ماضٍ ومستقبل فقط لأن الزمن الحالي (المضارع) لا يمكن تثبيته لأنه في حالةٍ من التقدم الدائم، وهكذا مرَّ عام ٢٠٠٨ بأزماته وصعابه ليصبح ماضياً مؤلماً ولكن سيبقى أساساً لرؤى مستقبلية لعام قادم نعيشه بصعوبات وآلام متوقعة تعصف بالاقتصاد العالمي حسب ما يجمع عليه علماء الاقتصاد والمال... ليكون عام ٢٠٠٩ ممتلئاً بالأخطار التي تواكب العاصفة الاقتصادية والمالية العالمية كما أكدت ذلك مؤسسة (اولر هرمس) أكبر المؤسسات

العالمية في تأمين القروض... التي توقعت أن يزداد عدد المؤسسات التي تُعلِن إفلاسها في العالم إلى ٢٥,١% في عام ٢٠٠٩. حيث توقعت أن يصل عدد المؤسسات المرشحة للعجز في الاستمرار إلى نحو ٧٠٠ ألف في الولايات المتحدة الأميركية، والاتحاد الأوروبي، وأوروبا الشرقية، كما سنرى لاحقاً عند عرضنا للتوقعات المؤلمة في هذا العام ٢٠٠٩.

تداعيات عام ٢٠٠٨

رحل عام ٢٠٠٨ الذي شهد (انفجار الأزمة المالية العالمية) وتداعياتها على المؤسسات المالية والمصرفية في الاقتصادات الكبرى والصغرى... بأسبابها العديدة منها ضعف دور الدولة الرأسمالية وغياب الضوابط والمعايير الرقابية الحكومية الحازمة والشفافة.. بالإضافة إلى الجشع الذي وصل إلى حد إعطاء (٥٠%) من دخل بعض المصارف الأميركية كمكافآت (بونس) لأباطرة المال من كبار الإداريين في هذه المصارف.. ونشير هنا إلى بعض من تداعيات هذه الأزمة.

سجلت أسواق الأسهم العالمية خسائر كارثية رغم الارتفاع البسيط الذي سجلته بعض هذه الأسهم من آخر يوم من العالم المنصرم.

مؤشر (نيكاي) للأسهم الكبرى في بورصة طوكيو سجل أسوأ نسبة تراجع سنوي في تاريخه حيث خسر (٤٢,٤%) على أثر ما لحق بمستثمري أسهم المجموعات التصديرية اليابانية الكبرى من جراء آثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وتحمل المستثمرون خسائر كبيرة في آخر يوم من السنة الماضية من تداولا ت معظم البورصات العالمية. أي إن الأسهم اليابانية شهدت أسوأ أداء سنوي على الإطلاق في عام ٢٠٠٨.

من ناحية أخرى أغلقت أسهم (تويوتا موتورز كورب) أكبر شركة يابانية لصناعة السيارات على انخفاض (١%) مع تأثرها سلباً بتدهور

الاقتصاد العالمي شأن باقي قطاع السيارات وكانت خسائر هذه الشركة كبيرة في البورصة حيث خسرت أسهمها نحو نصف قيمتها خلال عام ٢٠٠٨.

هبط مؤشر (ناسداك) في آخر يوم من العام بنسبة (١,٣٠%).

تراجع مؤشر (داو جونز) الصناعي بـــ(٢٢٨٠) نقطة أي بنسبة (٠,٣٨%).

هبط سهم (جنرال موتورز) بنسبة (٨٦%).

هوى مؤشر (ستاندر آند بورز) المؤلف من ٥٠٠ سهم بنسبة (٤١%) خلال عام ٢٠٠٨.

من الولايات المتحدة الأميركية

واجهت شركة (داوكيميكال) وهي أكبر شركة كيماوية أميركية أسوأ فترات الركود في الطلب بسبب الكساد في أغلب الدول المتقدمة، والتباطؤ الحاد في الدول الناشئة. وقد أعلنت الشركة أنها ستستغني عن (٥٠٠٠) وظيفة أي (١١%) من قوة العمالة لديها. وإيقاف (١٨٠) مصنعاً.

من جهة أخرى وافقت وزارة الخزانة الأميركية مؤخراً على تقديم (٦) مليارات دولار لشركة (G.M.A.C) الذراع المالي لشركة (جنرال موتورز كورب) في محاولةٍ لإنقاذ أكبر شركة لصناعة السيارات في الولايات المتحدة من الإفلاس وسيصار إلى شراء حصة من هذه الشركة بمبلغ (٥) مليارات دولارات واعتبار المليار الآخر قرضاً. علماً بأنه سبق لوزارة الخزانة الأميركية أن أقرضت شركتي (جنرال موتورز وكريزلر) في شهر كانون الأول ٢٠٠٨ مبلغ (١٣,٤) مليار دولار. وذلك لمساعدتهما على التوسع في الإقراض لمشتري السيارات ومن ثم المحافظة على استمرار نشاط الشركتين.

من المعلوم أنَّ اليابان أكبر الاقتصادات الآسيوية وثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأميركية. وكان عام ٢٠٠٨ أسوأ عام بالنسبة

للمستثمرين اليابانيين كما ذكرنا بسبب تراجع الأسهم نتيجة للأزمة المالية العالمية. وحسب رئيس سوق الأوراق المالية اليابانية فإن الاقتصاد الياباني المؤلف من (٣٣) قطاعاً قد تضرر جداً بسبب تعرض هذه القطاعات للخسائر خلال عام ٢٠٠٨. ومع ذلك فإن بورصة اليابان بقيت الأفضل بين عشر بورصات في العالم. ويتطلع المحللون الاقتصاديون اليابانيون إلى أوضاع اقتصادية أفضل من هذا العام ٢٠٠٩.

بالمقابل من المفيد الإشارة إلى أنَّ إفلاس بنك (ليمان براذر) كان بداية نهاية لمرحلة طويلة من النمو التي شهدتها اليابان بعد الحرب العالمية الثانية. لتنضم اليابان إلى الاقتصادات الكبرى الأخرى في الولايات المتحدة وأوروبا للدخول إلى مرحلة الركود وانهارت عمليات بيع الأسهم ليصل مؤشر (نيكاي) في ٢٠٠٨/١٠/٢٨ إلى ما دون حاجز (٧٠٠٠) نقطة للمرة الأولى منذ (٢٦) عاماً على حين كان قد سجل من بداية عام ٢٠٠٨ فوق مستوى (١٤٠٠٠) نقطة. ومع تخفيض المصارف اليابانية لعمليات الإقراض حدثت في اليابان موجة إفلاسات ضخمة لــ(٣٣) شركة مدرجة في البورصة وهي الأكبر من نوعها منذ الحرب الكونية الثانية ومن المتوقع كما أشرنا سابقاً إلى أنَّ تحقق شركة (تويوتا موتورز كورب) خسائر من ٣١ آذار ٢٠٠٩ (نهاية السنة المالية اليابانية) خسائر لأول مرة منذ (٢٠) عاماً.

وبالمقابل ونتيجة لارتفاع أسعار الين الياباني أمام الدولار إلى أعلى مستوياته منذ (١٣) عاماً تراجعت الصادرات اليابانية في شهر تشرين الأول ٢٠٠٨ إلى أدنى مستوياتها منذ (٢٠) عاماً، كما عانى الإنتاج الصناعي الياباني من الانكماش بنسبة غير مسبوقة بلغت (٨,١%) كما هبط معدل التضخم الأساسي في اليابان إلى (١%) ما زاد في نسبة الانكماش وقد ألغت العديد من الشركات اليابانية آلاف الوظائف.

دور المصارف المركزية في العالم

تشهد المصارف المركزية في العالم تغييرات دراماتيكية سريعة منذ أن بدأت أزمة الائتمان العالمية حيث عمدت هذه المصارف إلى إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة بشكل غير مسبوق تصل هذه التخفيضات إلى مستويات تاريخية. بالمقابل عمدت المصارف المركزية إلى زيادة احتياطيات المصارف بصورة كبيرة لمواجهة متطلبات القطاع الخاص من السيولة.

بالمقابل تبدو المصارف المركزية - في ظل الأزمة المالية العالمية - وكأنها أصبحت أطرافاً فعلية في أسواق المال. بل أصبح بعضها مقرضاً للشركات. كما أنَّ بعضاً من هذه المصارف المركزية تقوم بتوفير السيولة مقابل ضمانات بشروط أكثر مواتاةً من الشروط السائدة في الأسواق الخاصة، ومن ثم أصبحت وبحكم الأمر الواقع - وكأنها جهات تأمين نهائية على المخاطر الكبيرة بفئات من الموجودات المالية. ما يضع بعضها في مواجهة أنواع من المخاطر. قد توصلها إلى وضع حرج لا تستطيع معه استرداد قروضها ونسوق هنا بعضاً من الإجراءات التي نفذتها بعض المصارف المركزية في الاقتصادات الكبرى: الاحتياطي الفيدرالي الأميركي (المصرف المركزي الأميركي) خفض سعر الفائدة في عشرة الأيام الأخيرة من عام ٢٠٠٨ إلى مستوى الصفر فعلياً وحقق اختراقاً جديداً عندما أعلن أنه سيوفر الأموال اللازمة لتمويل عمليات ائتمان أوسع وذلك بالتوازي مع مصرف اليابان المركزي؛ الذي خَفَّضَ بدوره، وبالفترة نفسها، أسعار الفائدة إلى ما يقارب الصفر بالمائة. كما قام بشراء المزيد من السندات الحكومية وربما يفكر الآن بشراء الأوراق التجارية. ومن المعلوم أنَّ تخفيض أسعار الفائدة هدفه - عادةً - تنشيط الاقتصاد المتباطئ.

مصرف إنكلترا المركزي

لا يتفق مع التوجهات العامة للاحتياطي الفيدرالي الأميركي فيما يتعلق بالسياسة النقدية المتشددة.. حيث عمل في إطار السياسات النقدية التقليدية للمحافظة على فائدة ٢%، وضاعف الاحتياطيات المالية لتبلغ ٤٤,٦ مليار جنيه إسترليني منسجماً مع التوجهات العامة للمصرف القائمة على أنه يمكن للمصارف طلب أي مستويات احتياطية تختارها مرة كل شهر.

المصرف المركزي الأوروبي

حتى نهاية عام ٢٠٠٨ لم تكن إدارة المصرف المركزي الأوروبي مستعدة لتخفيض أسعار الفائدة باتجاه الصفر.. وقال رئيس هذا المصرف في تصريحه (للفاينننشال تايمز): إن موازنة المصرف زادت بنسبة كبيرة تصل إلى ٥٥% مقارنة مع عام

دور المصارف التجارية

لا يخفى أن دور المصارف التجارية محوري في عملية التنمية الاقتصادية، ولا يقتصر دورها على حفظ الأموال وإنما يتعداها إلى تدوير هذه الأموال من خلال الخدمات التي تصب في خدمة الاقتصادات الوطنية لمنح الائتمان للمنشآت الاقتصادية، ومنح الاعتمادات المستندية، والاستثمار.. وتوسع المصارف في منح الائتمان يؤثر إيجاباً في حجم الاستثمارات.. ويحفز النمو الاقتصادي.. وأمام تداعيات الأزمة المالية العالمية.. تعاني المصارف أزمة حادة لتوفير السيولة اللازمة لأنشطتها.. وهذا ما دفع دول الاقتصادات الكبرى من العالم إلى ضخ المزيد من السيولة النقدية في مؤسساتها المصرفية خلال عام ٢٠٠٨ لمساعدتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه زبائنها.. وهذه المبالغ الضخمة التي ضخت ليست مساعدات أو هبات بل هي نوع من القروض المسترجعة هدفها تحريك الدم الذي كاد يتجمد في عروق

الأنظمة المصرفية لهذه الدول.. ومع ذلك بقيت المصارف في هذه الدول تعاني نقص السيولة لمواجهة التزاماتها.. وأصيب الاقتصاد العالمي بموجة ركود.. وعجزت أغلب الشركات المقترضة عن الوفاء بالتزاماتها لتسديد قروضها في مواعيدها بسبب انخفاض أسعار المنتجات.. وضعف المبيعات.. وانخفاض الأرباح ما جعل النظام المصرفي من معظم دول العالم المتقدمة والناشئة في وضع صعب للغاية إن لم نقل على شفير الانهيار.. إذا لم تتمكن الدول الصناعية الكبرى من إعادة تحفيز اقتصادياتها في العام ٢٠٠٩.

تداعيات الأزمة المالية على دول الخليج العربي النفطية

لم تكن دول الخليج العربي النفطية تتوقع أزمة الائتمان التي انفجرت.. وخاصة أن أسعار النفط التي ارتفعت خلال عام ٢٠٠٨ جعلت هذه الدول متخمة بأموال جاهزة لتمويل النمو.. ومع ظهور الأزمة المالية العالمية بادرت المؤسسات النقدية الحكومية في دول النفط الخليجية بمواجهة التعهد بمواجهة الأزمة المالية من بلدانها بتوفير السيولة التي تحتاجها المصارف.. وقامت بعض هذه الدول وخاصة السعودية بإجراءات لرفع حجم السيولة عن طريق خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي للودائع أكثر من مرة.. وخفض معدل الفائدة العكس (الريبو) أكثر من مرة.. ولاسيما أن المصارف في هذه الدول لا تعتمد على الاقتراض الخارجي لتوفير السيولة لعملياتها الداخلية.. كما أنَّ المصارف في هذه الدول لم تتجه في معظمها إلى الخارج لتوفير السيولة لعملياتها الإقراضية ما خفف من حدة المخاطر التي تتعرض لها المصارف في هذه الدول.

توقعات عام ٢٠٠٩ سبق لمدير صندوق النقد الدولي أن أكد أكثر من مرة أن الأزمة المالية الحالية عالمية وأنها ستكون في عام ٢٠٠٩ أسوأ مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨ لأن هذا العام الأخير كان صعباً بالنسبة للاقتصاد العالمي وتوقع:

١ - انخفاضاً ملحوظاً سيشهده الاقتصاد العالمي.

٢ - انخفاض النمو الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٠,٩% أي أقل من نسبة ٣% وهي الحد الفاصل بين النمو الاقتصادي العالمي والانكماش.

٣ - هبوط حجم التجارة الدولية بنسبة ٢,١% عام ٢٠٠٩.

٤ - تحول الأزمة المالية العالمية بالكامل إلى أزمة اقتصاد حقيقية.. مع ما سيرافق ذلك من تراجع معدلا ت النمو والبطالة في هذا العام.

الإجراءات المتوقعة على صعيد المصارف المركزية عام ٢٠٠٩

في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩ من المتوقع أن تفكر المصارف المركزية بشراء الأوراق التجارية.. وربما تلجأ هذه المصارف إلى برامج ذات طابع تكتيكي.. ففي الوقت الذي يقوم فيه (الاحتياطي الفيدرالي الأميركي) وأيضاً (المصرف المركزي الياباني) بتوسيع الاحتياطيات المصرفية.. فإن (مصرف اليابان) وعلى عكس الاحتياطي الفيدرالي الأميركي يقوم باللجوء إلى خيار إصدار ديونه.. ومن المتوقع أيضاً أن يعمل على توسيع أضيق إجراء لديه في مجال عرض النقود كما يقوم (مصرف إنكلترا المركزي) بدراسة الإجراءات المطلوب تطبيقها في حال تراجع سعر الفائدة في بريطانيا باتجاه الصفر.. مع الإشارة إلى أنَّ مصرف إنكلترا المركزي لا يتفق مع السياسة النقدية التي يتبعها الاحتياطي الفيدرالي الأميركي كما ذكرنا.

ومن جهة أخرى نرى أنَّه سيكون من المفيد أن تدرس المصارف المركزية إمكانية تطبيق إستراتيجية نقدية تشابه سياسة بنك اليابان (التخفيف الكمي) من خلال توسيع وتضخيم موازنة المصرف المركزي بأكثر من الكمية المطلوبة كي تتماشى مع زيادة طلب القطاع الخاص للسيولة.. وفي

الوقت الذي يؤكد فيه كبير الاقتصاديين الأميركيين (مي مورجان ستانلي) أن إستراتيجية الاحتياطي الفيدرالي الأميركي لا تعدو كونها (تخفيفاً كمياً مستهدفاً) فإن كبار المسئولين في هذا المصرف الأخير لا يعتقدون أن التخفيف الكمي في اليابان حقق نجاحاً كبيراً.. وهم يرون أن إستراتيجية (الاحتياطي الفيدرالي) الخاصة قائمة على تحفيز الاقتصاد بتخفيض فائدة الإقراض الحقيقية وزيادة الاحتياطيات كمنتج ثانوي فقط.. وهم يفضلون تسمية ذلك سياسة التخفيف القائم على الائتمان.

بالنسبة للمصرف المركزي الأوروبي: كما ذكرنا سابقاً فإن رئيس هذا المصرف يبدي قلقاً بالنسبة لتخفيف تكاليف الاقتراض الرسمي وهو بذلك يخالف اتجاه الاحتياطي الفيدرالي الأميركي.. ولا يستبعد أن يقوم مصرفه بشراء ديون حكومية في المستقبل خلال عام ٢٠٠٩ على رغم أن هذا الخيار لا يزال قيد الدراسة... وهذا ما ذكرته صحيفة (فايننشال تايمز) نقلاً عن رئيس هذا المصرف.

هل من الضروري زيادة الموازنات

الحكومية لمواجهة الأزمة المالية؟

يلاحظ أن ثمة اتجاهات جادة في العديد من الدول بما في ذلك بعض الدول الصناعية الكبرى إلى تخفيض حجم الموازنات العامة وبالتالي تخفيض الإنفاق العام.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية يلاحظ أن العديد من حكام الولايات الخمسين عمدوا إلى تخفيض الإنفاق إلى حدودٍ كبيرة في مواجهة الأزمة المالية... على حساب القضايا الاجتماعية والصحية... بما في ذلك قضايا السكن.

يقول الكاتب الأميركي (بول كروجمان) الحاصل على جائزة نوبل: (إنه لأمر غاية في الغباء أن يقدم أحد - ومن وجهة نظر وطنية بحتة - على

تقليص الخدمات العامة، وتقليص الاستثمار في المشروعات العامة في اللحظة الراهنة بالذات).

ويشارك العديد من الاقتصاديين (كروجمان) وجهة نظره فالاقتصاد في مواجهة الأزمة المالية يتقلص نتيجة لانخفاض إنفاق القطاع الخاص... لذلك لا ينصح بتخفيض الإنفاق على مشروعات القطاع العام... وبخاصة أن التكلفة الفعلية لمشروعات الحكومة هي أقل في فترة الأزمة المالية عنها في وقت الازدهار... حيث تكون هناك منافسة على الموارد... وعلى القوى العاملة الماهرة... وعلى رأس المال... أما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية فإنَّ هذه العوامل متوافرة ورخيصة.... ومن الضروري في ظل الأزمات الاقتصادية مراعاة شبكات الأمان الاجتماعي... لأنَّ تفاقم عدم الإحساس بالأمان يعدَّ من أخطر العوامل التي تدفع بالاقتصاد للتدهور.

في اليابان

من المتوقع - حسب العديد من الاقتصاديين - أن يشهد الاقتصاد الحقيقي الياباني بعض التراجع خلال عام ٢٠٠٩ ويمكن أن يتحسن وضع الأسهم اليابانية قليلاً خلال الربعين الثالث والرابع من عام ٢٠٠٩ ليصل مؤشر (نيكاي) إلى نحو (١٢٠٠٠) نقطة... وسيتجاوز المستثمرون اليابانيون حاجز التشاؤم... ولاسيما أن رئيس وزراء اليابان (تاروآسو) تعهد بمواجهة الأزمة المالية العالمية من خلال وضع موازنة عامة ضخمة للعام المالي المقبل الذي سيبدأ في ٢٠٠٩/٤/١ يقارب حجمها (٨٨,٥) تريليون ين، أي ما يقارب (٩٧٤) مليار دولار أميركي.

وبالنسبة لمجموعة دول الخليج العربي النفطية أرى أنه يجب على هذه الدول - في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - أن تعمل على رفع حجم الإنفاق العام في موازناتها خلال عام ٢٠٠٩ لأنَّ ذلك يساعد على رفع الطلب الكلي الذي يمكن ِأيضاً من رفع واردات هذه الدول النفطية في العديد

من دول العالم ويدعم تحويلا ت العمالة الأجنبية التي تغذي عدداً من اقتصادات الدول، وبالتالي فإن زيادة الإنفاق العام في هذه المجموعة من شأنه أن يحقق عدة أهداف منها تنشيط الاقتصاد المحلي، ودعم الطلب العالمي على السلع والخدمات كما يمكنها أن تستمر في تنفيذ المشاريع بتكلفة أقل من السنوات السابقة.

من ناحية أخرى يرى العديد من الاقتصاديين أنَّ دول الخليج العربي النفطية يمكنها أن تتحول إلى (ملاذٍ آمن) للمستثمرين شأنها شأن (الصين) بعد أن تمكنت هذه الدول أن تثبت قدرتها على الخروج من الأزمة العالمية حتى الآن بأقل قدر من الخسائر شرط أن يتجاوز برميل النفط (٥٠) دولاراً وسطياً وتتوقع مؤسسة (شعاع كابيتال) أن تتحسس أسواق الأسهم الإماراتية ببطء وحذر شديدين خلال عام ٢٠٠٩... مع الإشارة إلى أنَّ أسواق الأسهم الإماراتية عانت من سحب المؤسسات المالية الأجنبية (خلال عام ٢٠٠٨) أكثر من (١٩٠) بليون درهم من النظام المصرفي الإماراتي ما أوجد فجوة كبيرة بين الودائع المتوافرة والقروض المعطاة للنظام المصرفي... واضطرت الحكومة للتدخل في دعم المصارف مالياً وضمان الودائع المصرفية ودعم الثقة في قوة الاقتصاد الوطني... وهذا يؤكد وجهة نظرنا بضرورة تدخل الدول لزيادة الإنفاق العام لمواجهة التداعيات الخطيرة لهذه الأزمة المالية العالمية.

وهذا ما أكده أيضاً أحدث تقرير لمصرف (H.S.B.C) معتبراً أنَّ الإنفاق الحكومي يشكل الأداة الرئيسية لتحريك الاقتصاد المحلي لمعظم دول الخليج العربي النفطية... مع الإشارة إلى أنَّ تراجع أسعار النفط سيجعل بعض هذه الدول تعاني من عجز غير مألوف في موازناتها... ولكنها يجب أن تلجأ إلى احتياطياتها النقدية وصناديقها السيادية... بالمقابل قدر الرئيس التنفيذي (لدوتشيه بنك) في منطقة الشرق الأوسط أن تصل خسائر الأصول

في صناديق الثروة السيادية لهذه الدول إلى (٤٥٠) بليون دولار في عام ٢٠٠٩ ما سيؤثر على الأداء العام لهذه الصناديق.

من جهة أخرى ثمة مخاوف متزايدة لدى الدول العربية المصدرة لليد العاملة إلى دول الخليج، مع استمرار الأزمة، من خسارة العديد من هؤلاء العمال لوظائفهم... ما ينعكس سلباً على مستوى البطالة في الدول العربية هذه...

ومن المؤسف القول إن العديد من المحللين يتوقعون زيادة عدد الفقراء في عالمنا العربي بفعل هذه الأزمة... في غياب التضامن والتعاون الاقتصادي العربي... وافتقار التقارير الاقتصادية العربية للدقة...

ومن المفيد هنا أن نشير إلى أنَّ اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية - وهو المصدر للأزمة المالية العالمية - سيواجه خلال عام ٢٠٠٩ أكثر التوقعات سوءاً منذ الحرب العالمية الثانية ومن هذه التوقعات ارتفاع معدل البطالة إلى (١٠%) في نهاية هذا العام ولن يكون الاقتصاد الأميركي - حسب (لورانس سيمرز) وزير الخزانة الأميركي في عهد كلينتون - قادراً على العمل بكامل طاقته ما سيؤدي إلى خسارة لا تقل عن تريليون دولار بشكل إجمالي ومن المحتمل أن تخسر كل أسرة أميركية مؤلفة من أربعة أفراد (١٢) ألف دولار... وينصح (لورانس سيمرز) أن تطبق مقترحات الرئيس الأميركي الجديد (أوباما) بتشجيع الاستثمارات العامة، وإزالة المعوقات أمام الاستثمارات الخاصة والاعتماد على الإنفاق الحكومي والتخفيضات الضريبية من أجل رفع المداخيل وتحفيز الاقتصاد.

وهكذا ومع عبور الأزمة المالية العالمية إلى عام ٢٠٠٩ وتحولها إلى أزمة اقتصاد حقيقي «إنتاجي» فإن اقتصادات الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة والنامية ستعاني من كساد اقتصادي.. وانخفاض في معدل النمو الاقتصادي.. وسيرتفع معدل البطالة في معظم هذه الاقتصاديات.. ومن المتوقع انخفاض أسعار السلع والمواد الأولية الخام واستمرار انخفاض أسعار

النفط الخام مع احتمال استقرارها على نحو ٧٠ دولاراً للبرميل حسبما تطمح إليه الدول المنتجة للنفط.

الاقتصاد السوري قادر على مواجهة آثار الأزمة العالمية

إنَّ أثر الأزمة المالية العالمية - كما هو معلوم - على سورية لا يزال محدوداً لأسباب عديدة منها: ضعف ارتباط الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي.. ولكن بعد تحول الأزمة المالية إلى أزمة اقتصادية «اقتصاد حقيقي» فإنه من المتوقع أن تبدأ آثار الأزمة الاقتصادية بالظهور تدريجياً مع بداية عام ٢٠٠٩ وخاصة في قطاعات: التجارة الخارجية - الاستثمارات الأجنبية - تحويلات المغتربين والعمالة السورية.

والمطلوب أن تتخذ إجراءات حازمة وجادة على مستوى السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية والنقدية بشكل خاص:

من المعلوم أنَّ السياسة المالية تترجم بإجراءات داعمة ومنفذة لأهداف هذه السياسة من خلال أدوات السياسة المالية «السياسة الضريبية - القروض، التمويل بالعجز.. وسياسة الإنفاق العام».

على صعيد التجارة: من الضروري منح الصادرات السورية المزيد من التسهيلات الضريبية وأيضاً زيادة الإعانات الممنوحة لهذا القطاع من الموازنة العامة للدولة.. لمساعدة الصادرات السورية «قطاع خاص وعام» على المنافسة السعرية في الأسواق العالمية. أما بالنسبة للمستوردات فمن الأهمية بمكان منحها تسهيلات ضريبية وغيرها بالنسبة للمواد الأولية والتجهيزات اللازمة للصناعات التصديرية.

وعلى صعيد الاستثمارات: من الضروري إعادة النظر بأنظمة واليات تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية في ظل الأزمة الحالية.. بحيث يتشجع المستثمرون الأجانب والعرب منهم خاصة.. على الاستثمار في سورية حيث

يبحثون عن الأجواء الآمنة والمستقرة والمتوافرة في سورية لأنَّ سورية «ملاذ آمن» للمستثمرين.

وعلى صعيد الاستثمارات الوطنية أرى ضرورة زيادة الإنفاق الاستثماري الحكومي في المشاريع العامة.. كما يجب إزالة كل المعوقات البيروقراطية وغيرها التي تحول دون تشجيع المستثمرين السوريين «قطاع خاص» على إدخال أموالهم واستثمارها في وطنهم وخاصة في القطاعات الإنتاجية «الزراعة، الصناعة..».

بالنسبة لتحويلات المغتربين السوريين التي تقارب ٨٠٠ مليون دولار سنوياً فمن المتوقع أن تنخفض تدريجياً كما سيعود عدد من العمال السوريين العاملين من الخارج.. وأرى في هذا المجال أن تبادر الحكومة لمنح قروض مُيسرة لبعض من هؤلاء العمال الراغبين في إقامة منشآت صغيرة ومتوسطة تخلق فرص عمل جديدة وتساهم في إيجاد قيم مضافة.. وذلك بمساعدتهم من خلال تسهيلا ت خاصة: أسعار فائدة مخفضة وإعطاء فترة سماح مناسبة لخدمة القروض، وفي إطار سياسة الإنفاق العام سيكون من المناسب زيادة الإنفاق العام وخاصة الاستثماري منه: لأنه يساهم في زيادة إعانات التصدير كما ذكرنا وأيضاً يساهم - وهو الأهم - في زيادة الطلب الفعال لمواجهة ظاهرة الانكماش وبالتالي خلق قوة شرائية تساعد على استمرار المنشآت الاقتصادية الإنتاجية بأنواعها في الإنتاج والمحافظة على القوى العاملة لديها.

وأخيراً أعتقد أنَّه من الأهمية بمكان العمل على زيادة الموارد العامة من خلال جهد وطني جماعي وأيضاً زيادة الإنفاق العام الاستثماري.. وأرى أن المقترحات أو الأفكار التي عرضتها بتواضع.. يمكن أن تساعد كل الجهود الخيّرة والبناءة في وطننا لإيجاد سياسة اقتصادية متكاملة قادرة على مواجهة كل احتمالا ت تطور الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانعكاساتها على اقتصادنا الوطني. وأعتقد أنَّ اقتصادنا الوطني قادر على مواجهة كل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

٤- ولادة مجموعة دول العشرين

من رحم الأزمة الاقتصادية العالمية

التركيز على دور الحكومات التدخلي

لإنقاذ الاقتصاد العالمي..

اقتصاد السوق لم يكن عادلاً

عندما يُقال أنَّ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية هي الأسوأ والأصعب في التاريخ الاقتصادي الحديث، فإن ذلك لا يعدَّ نوعاً من التوصيف الدرامي، وإنما هو مشهد واقعي خطر يترك بصماته المباشرة على الاقتصادات في مختلف دول العالم؛ ركوداً، وبطالةً، ومجاعة.. وحتى يمكن أن تُهدد بانفجارات اجتماعية... وهذه الأزمة البنيوية في النظام الرأسمالي في مرحلته الأعلى (الليبرالية الجديدة) التي بدأت تنهار مع هذه الأزمة.. لتضع الاقتصاد العالمي في وضع صعب وحرج جداً، كما أنَّ اقتصاد السوق وضع في أزمة أكبر وأشد.. لأسباب عديدة أهمها أن اقتصاد السوق لم يكن عادلاً وكان سبباً في خلق حالا ت من عدم المساواة، وغير فاعل أيضاً واستقطب موارد هائلة إلى نشاطات تدور شكوك حول الإسهامات الإيجابية لهذه النشاطات في الاقتصاد، ناهيك عن غياب الضوابط الرقابية الحكومية على المؤسسات المالية والمصرفية إضافة إلى الطمع والجشع للاستيلاء على المزيد من السيولة بأساليب احتيآلية ملتوية لرؤساء ومديري هذه المؤسسات.

لماذا قمة العشرين؟

الواقع أنَّ حكومة الولايات المتحدة الأميركية شعرت بعد انفجار الأزمة المالية العالمية أنها إذا أرادت التمسك بدورها الدائم في العالم والخروج من هذه الأزمة فإن عليها أن تكون مع حلفائها (الدول الصناعية الكبرى) ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يكون فيه للآخرين حقهم في المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي، على الرغم من أنَّ الدول العظمى الثماني (٨ Great) تضم أكبر اقتصادات العالم ولعددٍ منها مقعد دائم في مجلس الأمن ولها حق النقض (الفيتو). ومع ذلك اكتشفت الدول الثماني هذه أنها لا تستطيع اتخاذ القرارات وإدارة الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة المالية العالمية، دون الأخذ بالاعتبار دولاً أخرى مؤثرة في الاقتصاد العالمي، وبالتالي كان لابد أن تُشارك دول أخرى صاعدة كالصين، والهند، والبرازيل، والسعودية.. وكان هذا تحولاً منهجياً في إدارة الاقتصاد العالمي. ويرى العديد من الاقتصاديين، في هذا الإطار، أنَّ العالم على ما يبدو بحاجة إلى اقتصاد سوق متكامل، وهذا شرط ضروري ولكن ليس كافياً لتحقيق النمو والرخاء.

الواقع المالي والاقتصادي العالمي قبل القمة

أشار التقرير الأخير لصندوق النقد الدولي إلى عمق الانعكاسات والتداعيات السلبية للأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي وتوقع تقلصاً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ٢٠٠٩ من الدول المتقدمة والنامية على السواء، وأشار إلى عدم فعالية الخطط والبرامج الإنقاذية الحكومية التي تمت بعد انفجار الأزمة، والتي لم تحظَ بالنجاح رغم ضخ المزيد من الأموال العامة في مفاصل المؤسسات المالية والمصرفية المتعثرة، وساد القلق والخوف لدى كل الناس من كل دول العالم، وبالتالي كان الواقع قبيل القمة قاتماً؛ فالتضخم يترافق مع حالا ت العجز الكبير في المالية العامة، وأسعار الفائدة قاربت الصفر، وضخ الأموال العامة في مؤسسات مالية

ومصرفية دون جدوى تُذكر، بعد أن تسببت مجموعة من المضاربين والمديرين التنفيذيين لمؤسسات مالية ومصرفية عملاقة بجعل المنظومة المالية في الولايات المتحدة الأميركية ودول أخرى في العالم، تجثو على ركبتيها من خلال مجازفات ومغامرات بأموال الناس لتحقيق مكاسب شخصية لهم. كما أنَّ صندوق النقد الدولي حذّر أيضاً من أن الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي سيشهدان في الشهور المقبلة أكثر من عشرين مليون عاطل عن العمل.

وقد أعطى المفكر الاستراتيجي الفرنسي (دومينيك موازي) صورة سوداء عن واقع الولايات المتحدة الأميركية قبيل القمة عندما شبهها بأوضاع فرنسه عشية الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ حيث ساد جشع وفساد النبلاء والإقطاعيين الذي يساوي في رأيه طمع وجشع رجال المصارف الكبرى.

ورأى عدد من المراقبين أنَّ عدداً قليلاً من زعماء الدول العشرين دخلوا إلى قمة لندن وفي ذهنهم بعض الأفكار تذكرهم بآراء الاقتصادي (كينز) حول حالات وقوع الاقتصادات في فخ النمو المتدني والهابط (كلما طال الركود زالت بعده السعادة والاطمئنان عند الناس) ومع استمرار الانكماش مدة طويلة يزداد خطر توسع الأزمة وتعمقها، ما قد يُهدد معظمهم - إن لم يكن كلهم أي الزعماء - بالخطر من خلال ثقة صناديق الاقتراع.

التكتلات الجيوسياسية والاقتصادية في القمة

أشار مشهد الدخول إلى قمة العشرين في لندن إلى وجود تكتلا ت (جيوسياسية واقتصادية) متباينة في اتجاهاتها ونظرتها إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية:

- **فالولايات المتحدة وبريطانيا**: تريدان بإلحاح إنقاذ مؤسساتهما المالية والشركات إضافة لمساعدة المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية، ولكن من أموال دول أخرى.

- **فرنسه وألمانيا**: غير مرتاحتين لموقف الولايات المتحدة الأميركية لكونها موطن الأزمة ومصدرها، وتتطلعان إلى تشديد الرقابة وفرض الانضباط على المؤسسات المالية، وتطالبان أيضاً بدفع مبالغ أكبر للمؤسسات المالية الدولية، كما تطالبان سياسياً بعلاقات أفضل مع روسية.

- **روسية والصين**: تحمّلان الولايات المتحدة الأميركية مسؤولية الأزمة المالية العالمية بسبب عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المالية في المؤسسات، وأن الإدارة الحكومية كانت على علم بذلك دون أن تحرك ساكناً، بسبب سيطرة الليبراليين الجدد من عهد الرئيس بوش الابن، ولأن الدولار الأميركي، بسبب الخلفية الإنتاجية له، لم يعد صالحاً ليكون عملة مقياسية عالمية، وتتطلعان إلى سلة من العملات (الروبل، الين، الدولار، اليورو، اليوان، والروبية...) وتتشددان على المطالبة بضوابط رقابية على المؤسسات المالية، كما تطالبان بوقف المغامرات والحروب.

قرارات القمة

وهكذا دخل زعماء الدول العشرين إلى اجتماعات قمة لندن في ظل مشهد اقتصادي عالمي صعب ومؤلم، يتطلب الخروج منه خيارات صعبة تأخذ في اعتبارها القرارات الأقل سوءاً، علماً أن الهدف المعلن للقمة كان توحيد الجهود الدولية لحفز الاقتصاد العالمي، من خلال إجراءات لإصلاح النظام المالي والمصرفي العالمي، ومحاربة الحمائية في مجال التجارة الدولية.

وجاءت قرارات القمة المعلنة:

- تحفيز اقتصادات الدول العشرين بـــ(٥) تريليونات دولار حتى نهاية عام ٢٠١٠ بغية تحريك عجلة الاقتصاد العالمي المتباطئة.

- تعهد القمة بالمحافظة على ما يسمى استقرار المنظومة المالية الدولية ووضع قواعد لضبط عمل المؤسسات المالية ومنها صناديق التحوط والوكالات الائتمانية.

- طلب ضخ ١١٠٠ بليون دولار عبر تمويل إضافي لمؤسسات مالية دولية منها ٢٥٠ ملياراً لزيادة حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي و٢٥٠ ملياراً لدعم التجارة الدولية.

- وضع قواعد جديدة لمنح العلاوات والمكافآت وتحديد الأجور في المؤسسات والشركات.

- نشر قائمة بالملا ذات الضريبية غير المتعاونة، وتحسين المعايير المحاسبية وجعلها قابلة للتطبيق.

- الاستمرار في مفاوضات تحرير التجارة.

وهكذا خرج المؤتمرون من قمة لندن لتظهر الصور التذكارية ابتسامات عريضة على وجوههم، تعبّر عن جو متفائل ربما كان ناجماً عن مرونة الزعماء وسرعتهم في الموافقة على التعهد بمبلغ يصل إلى ١١٠٠ مليار دولار أميركي للتصدّي لتداعيات الأزمة، لكن البيان الختامي لم يوضح متى وكيف يتم توفير هذا المبلغ؟! بعبارة أخرى مدى الالتزام الأخلاقي بالوفاء بالتعهدات في المواعيد الملائمة..!!

من ناحية أخرى رشح أن المملكة العربية السعودية ستكون حصتها ٤٠٠ مليار دولار من أصل ٥ تريليونات دولار لتحفيز الاقتصاد العالمي.

دور الحكومات التدخلي للإنقاذ

لعل أهم ما أفرزته الأزمة المالية العالمية تأكيد دور الحكومات للخروج من هذه الأزمة وجاءت قمة العشرين في لندن لتؤكد ذلك من خلال القرارات التالية:

- ضخ المزيد من الأموال العامة في المؤسسات المالية والمصرفية المتعثرة.

- وضع ضوابط رقابية حكومية (وبخاصة من المصارف المركزية) على المؤسسات المالية.

- وضع حدود لأجور ومكافآت كبار المسئولين في المؤسسات المالية والمصرفية.

ومن المفارقات أن نجد معظم الزعماء في قمة العشرين يرفعون حواجبهم أسفاً وتعجباً عند إقرار البند الخاص بوضع حدود للأجور والمكافآت، لأنهم لم يعتقدوا يوماً أن ذلك من اختصاص الحكومات..!!

الواقع أنَّ تدخل الحكومات المباشر والعودة لدور ومسؤولية الدولة جاء نتيجة لبعض الظواهر التي برزت مع الأزمة المالية العالمية؛ ومنها عدم الارتياح الشعبي للإدارات المالية والمصرفية (من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا...) ما شكل نوعاً من الضغط الشعبي دفع الحكومات للتدخل المباشر.

من الناحية الواقعية فإن نتائج أعمال القمة تشير إلى أنَّ الحكومات المشاركة باركت ما سبق لهذه الحكومات أن طبقته من ضخ لأموال عامة في مفاصل المؤسسات المالية والمصرفية والمتعثرة لمواجهة تداعيات الأزمة.. هذا يعني أن القمة أكدت أن تدخل الحكومات كان حلاً واقعياً بعد فشل النمط الاقتصادي السابق بإعطاء حرية مطلقة لأسواق المال وأن ذلك لم يعد مقبولاً والحل في تدخل الحكومات للإنقاذ من خلال زيادة الإنفاق العام، وخلق إجراءات مرنة لتمويل المصارف، وخفض سعر الفائدة، واتخاذ إجراءات حكومية لإزالة المعوقات أمام استثمارات القطاع الخاص، ودعم المشروعات الصغيرة، إضافة إلى استمرار المصارف المركزية في الدول العشرين بتشجيع سياسات التوسع في الائتمان حسب ما تقتضيه الضرورات وأيضاً الاستخدام الأمثل لأدوات السياسة النقدية المتوافرة، بمعنى آخر أقرت الدول المشاركة في القمة أن دور الحكومات يجب أن يكون محورياً كما ذكرنا بما في ذلك استخدام أدوات السياسة المالية وخاصة الضرائب والإنفاق العام.. وهكذا فإن (قمة لندن) أقرت أن التدخل الحكومي لإنعاش الاقتصادات أوجب

إشرافاً من قبل السلطات العامة على القطاع المصرفي ليعيد الثقة إلى المدخرين والمستثمرين.. وهو إشراف من شأنه أن يجعل السرية المصرفية، من المصارف التي انتشلت من الانهيار، تحت رقابة الدولة وهي أيضاً بداية لوضع الملاذات الضريبية تحت رقابة مباشرة ضرورية كمرحلة انتقالية لضمان تعزيز النظام المالي، وتبعاً لآليات التدخل الحكومي هذه أصبحت الحكومة المغذي الرئيسي للجهاز المصرفي بالسيولة وهذه الأخيرة مصدرها أموال المكلفين، لتأمين انتعاش حركة الإقراض للاقتصاد أو للقطاع الخاص قبل أن يستعيد هذا القطاع المبادرة لاحقاً في عمليات (تخصيص) مؤسسات المال المؤممة، علماً أن السجال الذي شهدته ألمانيا حول موضوع التأميم انتهى باعتماد الحكومة الألمانية قانوناً يسمح بتأميم المصارف، مؤكدة أن سلبيات التأميم أقل بكثير من سلبيات الإفلاس الذي تتعرض له المصارف الذي قد يؤدي إلى كارثة مالية واقتصادية.

هل قرارات القمة قابلة للتطبيق؟

على ضوء التساؤلات السابقة وتعليقات الزعماء الكبار في قمة لندن يمكن القول إن تقويم النجاح والفشل يعتمد على المدة الزمنية للمقارنة ومع ذلك يمكننا أن نسجل العديد من الملاحظات حول النتائج المعلنة لهذه القمة التي قالت عنها رئيسة وزراء ألمانيا ميركل: كانت القمة حدثاً تاريخياً لمواجهة أزمة استثنائية.

والحقيقة أن التناقضات وتباين وجهة النظر بين المشاركين في هذه القمة أحدثت لديهم شعوراً بالخوف من أن تخرج القمة ببيان شأن بقية القمم التي لا تريد الاعتراف بالفشل. وفي هذا المناخ العام والمشهد الاقتصادي العالمي اللاحق لقمة العشرين في لندن يمكن أن نسجل الملاحظات والاستنتاجات التالية:

من النتائج المهمة لهذه القمة الاعتراف غير المعلن بإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي والاقتصادي في عالم اليوم فالقمة كانت تقتصر منذ فترة قصيرة على مجموعة الدول الثماني الغنية G-٨ وتوسعت لتشمل العشرين وتعطي انطباعاً بترسيخ تعددية الأطراف في عالم مرشح ليصبح متعدد الأقطاب ولا شك أن التدقيق في الصورة التذكارية التي جمعت الزعماء العشرين يعطي فكرة عن المشهد وانعكاساته المحتملة والطرائق التي يمكن إيجادها لاستنباط نظام مالي واقتصادي عالمي جديد.

إن أهم ما اتفق عليه القادة العشرون: إنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية والشركات والأسواق وأيضاً دعم المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية.

بالنسبة للمؤسسات المالية والمصرفية وسبل إنقاذها يمكن القول إن القرارات والخطط متواضعة على صعيد التحفيز المالي في المستقبل وتنظيف المصارف وإن السلطات النقدية الوطنية كادت تستنفد معظم أدواتها فأسعار الفائدة قاربت الصفر في أسواق المال، بما في ذلك منطقة اليورو، واعتمدت الولايات المتحدة وبريطانيا على ما سمي التخفيف الائتماني أي تخفيف حالات عنق الزجاجة في جيوب محدودة من سوق الائتمان.

على الرغم من المطالبة بضخ ٥ تريليونات دولار من قبل الدول المشاركة في القمة فإن خطة التحفيز الخاصة بأي دولة بمفردها لا يمكن أن تنقذ العالم من هذه الأزمة فالدول ذات العجز الكبير (الولايات المتحدة وبريطانيا) من واجبها أن تعمل على توسيع الطلب، أما الدول التي تملك فوائض فعليها أن توسع الاستهلاك المحلي، لأنه من الضروري أن يزداد الطلب العالمي دون أن تزداد الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العالمي.

الملاحظ أن العنصر المالي هو الأكثر ضعفاً وخطورة فالمؤسسات المصرفية لا تزال تعاني من جرح عميق، والأزمة المالية هي التي أشعلت فتيل الركود.

وإذا لم تبادر الدول الصناعية الكبرى إلى تنظيف مصارفها فإن النتائج ستكون وخيمة، وبسبب التفاوت بين بلدان الدول العشرين لم يكن مفيداً إتباع سياسات وبرامج (الحجم الواحد يلائم كل المناسبات) لإنقاذ المصارف، بالمقابل فإن غياب التفاصيل الخاصة بتطبيق نهج مشترك لمساعدة المصارف وتنظيفها من موجوداتها السامة أمر يثير القلق والإحباط.

* إن قرارات القمة حول دعم وتحفيز الأسواق من قبل جميع الدول سلاح ذو حدين:

- فالسيولة تمثل مشكلة في حال زيادتها أو نقصها، ويخشى حدوث تضخم كبير في ظل استمرار الأزمة لدى جزء كبير في العالم، وهناك دول عديدة تعاني من شح السيولة وليس لديها سبل للحصول على سيولة وتحفيز اقتصادياتها.

- إن ضخ المزيد من السيولة في الأسواق (مثلاً في الولايات المتحدة) دون أن يكون لها رصيد ليس إجراء مضمون النتائج وخاصة في حال عدم تحقق نمو اقتصادي متتابع يمتص أثر حجم السيولة في السوق مع احتمال ما تحدثه مثل هذه السياسات من خلق للتضخم.

على صعيد إصلاح النظم الرقابية الحكومية في المؤسسات المالية فإن موضوع الالتزام بتطبيق ذلك على جميع المؤسسات والأسواق المالية كان من الأولويات التي حصلت على أغلبية أصوات المشاركين في القمة، وهذا يعني إيجاد نظام رقابي قوي وأيضاً إيجاد مهنيين ملتزمين بمبادئ وأخلاقيات المهنة، لأن المراقبين الخارجيين للمؤسسات المالية، كانوا يجلسون في مكاتبهم وينتظرون الإدارات التنفيذية لتقدم لهم البيانات المالية عن أوضاع الشركات ليقوموا بالتصديق عليها، ولو كان المراقبون الخارجيون يقومون بزيارات ميدانية لقاعدة المنشآت المالية لما حصلت الانهيارات المفاجئة، ومن

ثم أكدت القمة ضرورة مساءلة المراقبين الخارجيين والعمل على تعزيز أنظمة الرقابة المستقلة.

صندوق النقد الدولي لماذا لم يطالب بإصلاحه؟

بالنسبة لقرارات القمة حول صندوق النقد الدولي التي يبدو أنها لاقت ترحيباً مبدئياً ولكن المراقبين يتساءلون هل إصلاح صندوق النقد الدولي يتم فقط بزيادة موارد الصندوق إلى ثلاثة أمثالها لتصبح ٧٥٠ مليار دولار؟

وهل يكفي ذلك لقيام الصندوق بدوره في مساعدة الدول النامية الفقيرة؟

يقول أحد أكبر المسئولين السابقين في النقد الدولي البروفسور (سوبر أمانيان): إن الـــ٢٥٠ مليار دولار المخصصة لزيادة حقوق السحب الخاصة ستذهب ٦٠% منها إلى البلدان الصناعية التي ليست بحاجة إليها.

من ناحية أخرى فإن بيع موجودات الصندوق من الذهب من أجل دعم الدول الفقيرة يطرح السؤال التالي: كيف سيتم دعم هذه الدول؟ إذا كان ذلك سيتم من خلال الإقراض حتى ولو بفائدة قليلة فإن ذلك سيضيف أعباء جديدة على الدول الفقيرة التي لا تستطيع حتى سداد فائدة القروض.

القمة توافق على إدارة جماعية للعالم

أكدت القمة أن العالم يَمر بمرحلة خطرة وهي مرحلة تغيير كبير سببه المباشر الأزمة المالية العالمية ويحتاج ذلك إلى معالجات بمستوى هذا الخطر الداهم.

وكانت القمة فرصةً لتحقيق نوع من التوازن بين الأهداف المتباينة السياسية والاقتصادية، ويبدو أن هذا التوافق والتوازن تم في زمان ومكان آخرين، هو زمن الحد من التسلح، والعودة إلى الوفاق الدولي، وأيضاً توافق على نوع شكلي من الإدارة الجماعية للعالم اقتصادياً وربما سياسياً، ومن حيث الشكل تراجعت إدارة الثماني (الدول الصناعية الكبرى)

لمصلحة إدارة العشرين (G-٢٠) التي تمثل ما يقارب (٨٥%) من الاقتصاد العالمي بحيث أصبحت هذه المجموعة الجديدة ولو بالشكل تضع آليات التوجيه والإدارة.

إن قمة العشرين لم تُنقِذ العالم من الكارثة المالية والاقتصادية، ولكن يمكن عدّها محطة مهمة، ولا سيما أن المحادثات غير المعلنة عن اختلافات في التشخيص والعلاج لأمراض العالم الاقتصادية والسياسية، وبحسب رئيسة وزراء ألمانيا (ميركل) فإن كل زعيم في القمة كانت له مرجعياته التاريخية والثقافية الخاصة به، ومع ذلك أخذ بالمساواة بين المصالح الوطنية والمتبادلة بأقصى قدر ممكن.

الأزمة المالية الحالية أزمة عالمية وحلها يجب أن يكون عالمياً، وتوسيع القمة خطوة في هذا الاتجاه، ومقررات القمة تشير إلى أنَّ الحل يجب أن ينطلق من كل دولةٍ على حدة، بمعنى آخر أكَّدت القمة المسؤولية الكبيرة للدول والحكومات المشاركة في القمة ويحتاج ذلك إلى قرارات صعبة في كل الاقتصادات الوطنية.

استنتاجات ورأي

المؤشرات المستقبلية بعد القمة لا تدل على أن الوضع في تحسن؛ فالزمن والوقت لا يعملان لمصلحة قرارات القمة إذا تأخر التنفيذ، وكلما طال انتظار الحكومات زادت صعوبة اتخاذ القرارات المطلوبة، فالمؤشرات النقدية مخيفة بالمطلق؛ في أوروبا مثلاً، يتراجع النمو الحقيقي والاسمي للمعروض النقدي (M٣) شهراً عن شهر دون دلالة على حدوث أي تغير إيجابي في الوضع، وسواء نظَرتَ إلى المشهد العام من وجهة نظر (كينزية) أو (نقدية) فإنك تتوصل إلى النتيجة نفسها، الاقتصاد العالمي يواجه مشكلة خطرة.

إن من السذاجة الاعتقاد أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية أصبحت وراء ظهورنا بعد قمة العشرين، فاتخاذ القرارات شيء والقدرة على تنفيذها شيء آخر، والحسابات الكلية على المستوى العالمي تختلف عن الحسابات على المستوى الوطني، لذلك فإن بعد عودة الزعماء المشاركين في القمة إلى بلدانهم وجدوا أمامهم صعوبات جمَّة، منها كيفية إنقاذ مؤسساتهم المتعثرة ووضع حد للبطالة المتزايدة، وأيضاً كيفية تطبيق مقررات القمة، ومعظمهم لا يملك الفائض الكبير من الأموال الذي يسمح لهم بالحركة والمرونة، وسيجدون أنفسهم أمام خيارين: إما تنفيذ الالتزامات المتفق عليها في قمة لندن، وإما اتخاذ تدابير وطنية محلية قد لا تنسجم كثيراً مع تلك الالتزامات، ولكنها تحظى بتأييدٍ شعبي، وإذا أخذ الزعماء أكثر بالخيار الثاني، فقد يكون الخيار حرجاً وربما يحصل المحظور.

إن الإخفاقات الكبيرة في الإشراف والرقابة الحكومية على القطاع المالي والمصرفي كانت أحد أسباب هذه الأزمة العالمية، لذلك جاء تأكيد الزعماء في القمة (إعادة بناء النظام المالي والاقتصادي العالمي من أجل إعادة الثقة)، كما تم التركيز على خطط الانتعاش وتنظيم القطاع المالي في خطوة أولى تجاه استعادة صدقيه اقتصاد السوق، وترويض الوطنية الاقتصادية التي يعدَّها البعض أحد عوامل عدم التكامل، ولكن بين الوعود وتنفيذ مضمونها هناك مسافة حتى يصل الاقتصاد العالمي إلى الانتعاش، وهذه المسافة تتطلب المزيد من الجهود التي يجب أن تبذلها الحكومات من خلال التدخل الإيجابي الفاعل، الذي وصل وسيصل إلى حد إجراءات التأميم.

يمكن القول إن القمة حققت إنجازين مهمين على الصعيدين السياسي والاقتصادي:

أولهما: إنجاز مهم وواسع من خلال الحوار وتأكيد الخطر الداهم والخوف على مستقبل العالم، وهو أمر جيد بحد ذاته.

وثانيهما: قرارات لإنقاذ الاقتصاد العالمي، تحمل الحكومات مسؤوليات كبرى للتدخل في الشأن المالي والاقتصادي لمواجهة تداعيات الأزمة على المستوى الوطني وأيضاً على مستوى التعاون الدولي لإنقاذ الاقتصاد العالمي وإخراجه بسلام من دوامة هذه الأزمة العالمية الأسوأ، التي وضعت العالم على مفترق طرق.

إن القرارات المتخذة لزيادة موارد الصندوق غير كافية لقيام هذا الصندوق بالمهام المطلوبة لمساعدة الدول النامية والفقيرة، لأن المشكلة الأساسية لا تكمن فقط في توفير السيولة وإنما في ضرورة إصلاح الأنظمة المعمول بها في هذا الصندوق أولاً والتي كانت سبباً في عدم نجاح الصندوق في مهامه، وهذا ما عبَّر عنه الرئيس الفرنسي (ساركوزي) بقوله: «انتهى عصر الأوامر المعطاة للدول عن طريق صندوق النقد الدولي لإعادة الهيكلية الاقتصادية التي تسببت بانهيارات اجتماعية وسياسية في العالم الثالث» وفي رأينا أنه كان على القمة إقرار إصلاح نظام واليات عمل صندوق النقد الدولي أولاً التي نادت به الدول النامية منذ سنوات عديدة.

أكد البيان الختامي للقمة - كما أشرنا - إلى ضخ المزيد من الأموال، لتحفيز الاقتصاد العالمي والخروج من الأزمة، ولا شك أن الحكومات العشرين هي في حالة انتظار لوضع حزم التحفيز المالي موضع التنفيذ وترقب لكيفية استجابة الاقتصاد لها، حتى حكومة الولايات المتحدة الأميركية تنتظر خطة الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص التي اقترحها وزير ماليتها، وتنتظر السرعة والفاعلية التي سيكون عليها برنامج شراء (الموجودات التراثية) من المصارف الأميركية، وهذا الموضوع يعدَّ مشكلة مهمة جديدة حول كيفية تمويل الديون الناجمة عن عمليات تحفيز الاقتصاد، لأن المزيد من ضخ الأموال يطرح مسالة كيف سيتم توفير هذه الأموال ومصدرها، ومن ثم فإن دفع مزيد من الأموال العامة في أسواق المال يحمل معه مخاطر تفاقم معدلا ت التضخم الوطنية والعالمية.

كما أنَّ استمرار الضخ سيخلق تحدياً جديداً يتمثل في كيفية المحافظة على استقرار العملات الوطنية، ومن ثم فإن ذلك يؤكد أن القمة أناطت بالحكومات المزيد والمزيد من المهام والأعباء للتدخل ومواجهة تداعيات الأزمة وإنقاذ الاقتصاد العالمي.

إن المشهد والصور التي تحدثنا عنها بما فيها الصور التذكارية للزعماء العشرين في قمة لندن ليس فيها ما يشجع كثيراً على الاعتقاد بأن العالم على وشك أن يتجاوز أزمته الاقتصادية الحادة، نعم لقد صحح النظام الرأسمالي مساره عدة مرات منذ الحرب العالمية الثانية لكن أزماته السابقة كانت محدودة وكانت تتمثل في انكماش أو تضخم قيم السيطرة عليها من خلال أدوات السياسة المالية (وخاصة الضرائب برفعها أو خفضها)، ولكن الأزمة الحالية مختلفة تماماً، والقي عبء معالجتها والخروج منها على عاتق الحكومات بشكل رئيسي.

ولا أراني هنا مؤيداً للأفكار المتشائمة الآخذة بأمثولة الحربين العالميتين أي إن العلاج بالصدمة من خلال الحروب لكسب المزيد من الأرباح وتجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية ليس هو الحل!!

أخيراً نحن في مواجهة أزمة اقتصادية عالمية كبرى، والمعالجة الهادئة بالرقص على تداعيات الأزمة مع إعداد واستخدام المهدئات والمسكنات، لن تكون كافية، والخروج يبدو بطيئاً على قواعد الاقتصاد الحر وعلى مبادئ منظمة التجارة العالمية، وهذا الخروج الجزئي على الحرية الاقتصادية ومفاهيم الليبرالية الجديدة المنتمية إلى عصور يبدو أنها تقاعدت، ربما يساهم في إطالة عمر النظام المالي والاقتصادي العالمي، لكن ذلك لن يساهم في إنقاذه بشكل جذري، ويبقى الاعتماد - طبقاً لما قررته قمة العشرين - على الدور الحاسم للحكومات ومدى تدخلها الإيجابي الحازم لإنقاذ الاقتصاد العالمي من أزمته.

دمشق في ٢٠٠٩/٤/٢٦

٥ - الأزمة المالية والاقتصادية العالمية واحتمالا ت الوصول إلى نظام مالي عالمي جديد في عصرٍ بلا عولمة!

لفت نظري العنوان الرئيسي للعدد السنوي لمجلة تايم (Time) الصادرة بتاريخ ٢٣ آذار ٢٠٠٩ (الاقتصاد الكوني تُعاد صياغته أمام أعيننا) وهذا يعني واقعياً أن ثمة نظاماً مالياً جديداً في طور التكوين على أنقاض النظام المالي الرأسمالي المعولم الذي ضربته العاصفة أو الأزمة المالية العالمية التي تعتبر - وبكل المقاييس - أزمةً بنيوية أثبتت هشاشة الاقتصاد العالمي، الذي انهارت فيه القلاع الكرتونية للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة، لأسباب عديدة منها أخطاء الليبرالية الجديدة المعولمة غير الخاضعة للضوابط والرقابة، والتي تنظر، فقط، إلى الجزء النقدي في الاقتصاد دون الأخذ بالحسبان العوامل ذات الصلة الفعلية بالاقتصاد الحقيقي، والتي تجلت في الأخطاء المرتكبة من قبل الإدارات الحكومية، وصناديق التحوط الدولية، والمؤسسات المالية والمصرفية في الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية، ما أدى إلى قلب مفاهيم هذا النظام المالي العالمي الذي أثبتت الأزمة المالية العالمية أنه قائم على الجشع والفساد، وغياب الرقابة، وانعدام الثقة، والذي رسخت أسسه قطارات العولمة الزاحفة عبر الحدود الوطنية داعمة الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات الضخمة والعابرة للقارات، واحتكار هذه الأخيرة للإنتاج في أهم مرافقه الصناعية والتقانة الجديدة، وإنشاء المصارف الإقليمية والدولية، وتأسيس وتفعيل منظمة التجارة العالمية، مع تفاقم ظاهرة الاختراق الثقافي والإعلامي، ويُظهر المشهد

المالي والاقتصادي العالمي الحالي أن العاصفة المالية العالمية أثبتت ضعف النموذج الأميركي البريطاني للرأسمالية المعولمة القائم على مبدأ عدم تدخل الحكومات في الأسواق لأن هذه الأخيرة تنظم نفسها بنفسها، وأيضاً مبدأ تسليم مقاليد الاقتصادات الوطنية لرجال الأعمال وأباطرة المال لإدارة شؤونها.

الدولة أصبحت اللاعب الرئيس لإنقاذ المؤسسات المنهارة!

وهكذا انقلبت المفاهيم العامة للرأسمالية المعولمة نتيجة للعاصفة المالية العالمية، وتدخلت الحكومات لإخراج الاقتصادات الوطنية والاقتصاد العالمي من المأزق الحالي، من خلال ضخ الأموال العامة في مفاصل المؤسسات المالية والمصرفية المتأزمة، ومن ثم أصبحت الدولة المتدخلة مصدراً مهماً لرؤوس الأموال، واللاعب الرئيسي لوقف الانهيارات المتتالية في المؤسسات المالية، وعادت الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات إلى أحضان الحكومات في الدول الأم طلباً للمساعدات المالية الحكومية لإنقاذ أوضاعها المتدهورة، بعد أن أوقفت العديد من هذه الشركات والمؤسسات أعمالها في دول الانتشار المُضيفة.

أسئلة حول دور العولمة في الأزمة المالية العالمية!!

هل صحيح أن العولمة تعني أن تصبح جميع الدول والشعوب رهينة لنظام مالي واقتصادي عالمي يفتح الحدود، ويحرم السلطات الوطنية المنتخبة في بلدان العالم إمكانية وضع سياسات وطنية مستقلة؟ وبالمقابل إلا تتحمل العولمة جزءاً من مسؤولية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية؟ وكيف يمكن للدول النامية (والدول العربية منها) أن تخرج من هذه الأزمة (التي تقف وراءها العولمة) معافاةً وبأقل الخسائر؟

الواقع أنَّ النزعة الاستهلاكية المفرطة التي شجعتها الرأسمالية المعولمة دفعت ملايين البشر لأن يُنفقوا بما يتعدى دخولهم، ودفعهم ذلك إلى الاقتراض

من المصارف وعجزهم لاحقاً عن السداد؛ ما أدى إلى إفلاسهم وإفلاس المصارف أيضاً، وهذه الأخيرة توسعت في الإقراض بشكل مُفرط جداً في سياق اقتصادي افتراضي يقوم على المضاربات المالية والعقارية، ما أدى إلى أسوأ حالة اقتصادية عرفها العالم منذ فترة الكساد الكبير، وهكذا وفي ظل الرأسمالية المعولمة استشرى في الولايات المتحدة الأميركية جنون الاقتصاد الافتراضي وانتقلت العدوى إلى دول العالم بما في ذلك الدول العربية، حيث اندفعت الملايين من البشر للمضاربة في البورصات تاركة أعمالها العادية بما فيها الأعمال الإنتاجية ومتفرغة - مع الأسف - لمتابعة حركة الأسهم صعوداً وهبوطاً بحيث لا يسيطر على حركتها أي من عوامل الإنتاج الحقيقي الواقعي، وإنما كان تأثير بعضها أجنبيا ولا علاقة له بالاقتصادات الوطنية، وكانت النتيجة إفلاس العديد من المضاربين الذين دفعتهم أحلام الثراء السريع إلى عالم المضاربات دون وجود خبرة أو ثقافة سابقة...!!

قبل الأزمة تقلص دور الدولة في ظل العولمة

عمدت الحكومات في الإطار العولمي الجديد إلى تطبيق الكثير من الإجراءات التي يمكن أن يُطلق عليها البعض تسمية (الإدارة العامة الجديدة) وفقاً للخطوط التي تسير عليها حكومة الأعمال، ما يؤدي إلى وهن سلطة الدولة وسعيها إلى اكتساب ثقة الأسواق الدولية، أي تقلص سيادة الدولة في عصر العولمة نظراً لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة.

تأثير العولمة على العمل

ومن تأثيرات العولمة البارزة في الاقتصادات المُضيفة المتقدمة قبول فكرة أن المواطنين (لن يتاح لهم بعد الآن اليقين نفسه بالنسبة لضمان العمل) كما أكد ذلك عالم الاقتصاد الأميركي (جيري ريفكين) في كتابه (نهاية العمل) الذي أثار ضجة كبرى في العالم. وتطبيق ذلك على العمال المهرة

وغير المهرة، وأيضاً بالنسبة للخدمات والضمانات الاجتماعية التي سادت في ظل دولة الرعاية الاجتماعية.

منتدى دافوس

في ظل سياسة الليبرالية الجديدة نشأت مؤسسة لتعميق دور العولمة وهي (منتدى دافوس) الذي يضم رؤساء دول ومديري شركات ومصارف كبرى وإعلاميين ومثقفين بارزين يجتمعون سنوياً لمناقشة موضوعات مختلفة تنصب جميعها على كيفية توسيع أطر العولمة وتطوير ودفع موجاتها في كل أرجاء العالم بحيث تشمل مختلف المجالات الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، وبالمقابل توجد مؤسسة أخرى مضادة لمنتدى دافوس هي (المنتدى الاجتماعي العالمي) World social forum ويضم بعض رؤساء دول واقتصاديين ومثقفين يعارضون سياسات العولمة الرأسمالية (المتوحشة).

ولهذا المنتدى الأخير مساهمات في صياغة نوع من الوعي الاجتماعي العالمي، ولا شك أن نقد سياسات العولمة بدأ مبكراً، وتجلى بعضه في مواقف الدول النامية التي تخوض مقاومة صعبة داخل أروقة منظمة التجارة العالمية.

سياسة التكيف مع العولمة

قبل ظهور الأزمة المالية العالمية كان هناك نوع من العلاقات التبادلية الإيجابية بين الحكومات والأسواق فالحكومات تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة، كما أنَّ الأسواق تحتاج إلى دعم الدول في كثير من المجالات.. وبشكل عام أيضاً فإن الحكومات كانت تتعامل مع العولمة من خلال سياسات التكيّف معها.

هل سنكون بعد الأزمة المالية في عالم بلا عولمة؟

بعد ظهور الأزمة المالية العالمية وانتشارها إلى دول العالم الأخرى وتحولها إلى أزمة اقتصادية ثمة سؤال مهم واستراتيجي: هل من شأن هذه

الأزمة أن تدفع باتجاه الأمام لتجاوز عتبة نقد العولمة إلى محاولة مراجعة سياسات العولمة..؟ أم إننا بعد انتهاء أسوأ أعراض الأزمة العالمية الحالية سنجد أنفسنا وقد أصبحنا وإلى حد ما في عالم بلا عولمة؟

بالنسبة للسؤال الأول فإن العديد من الاقتصاديين يرون أنه بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعني سقوط نموذج الرأسمالية المعولمة فإن ثمة ضرورة لمراجعة جذرية لسياسات العولمة ليس فقط في مجال تحديد العلاقة بين الدولة والسوق لضمان دور أساسي للدولة في الرقابة والإشراف.. بل أيضاً بالنظر إلى السلبيات المتعددة التي نجمت عن ممارسات العولمة في العقود الماضية.

وبالنسبة للسؤال الثاني حول الاتجاه إلى عالم بلا عولمة؟ من المفيد أن نشير إلى أنَّ الأزمة الاقتصادية الحالية أزمة عالمية بامتياز جاءت بعد خلل فاضح في نموذج الرأسمالية المعولمة الذي طبق في العقود الأخيرة وامتدت ممارساته وتداعياته إلى دول العالم من خلال أمواج العولمة المتدفقة في ظل مذهب «الليبرالية الجديدة» التي أسست لها وروجتها الولايات المتحدة الأميركية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي بل وفرضت مفاهيمها على الدول النامية عنوة عنها ودون مراعاة لظروف هذه الدول.

دور الدولة في إدارة الرأسمالية المالية

يقول «مارتن وولف» كبير الكتاب الاقتصاديين في «الفاينانشال تايمز» إن بذور الدمار الذي وقع بعد الأزمة العالمية يعود إلى سياسة الليبرالية الجديدة.. وهذا العصر انتهى وسيحل محله دور الدولة بالنسبة لإدارة الرأسمالية المالية، وفرض قوانين وإجراءات المساءلة والمحاسبة وهو ما لم يكن قائماً من قبل.

من جهة أخرى يقول «ليونيل باربر» رئيس تحرير صحيفة المال والأعمال الأولى في أوروبا إن النموذج القديم للرأسمالية أصبح سيئ السمعة وإن الجدل يثار حول شكل النموذج الرأسمالي الذي سيبرز في المستقبل.

الأزمة العالمية أسقطت النسق المعرفي للرأسمالية المعولمة

ومهما يكن من أمر؛ فإن الأزمة العالمية هي أزمة اقتصادية في الواقع تشير إلى سقوط النسق المعرفي للرأسمالية المعولمة نتيجة الاستبعاد الكامل لرقابة الدولة، وانفراد السوق بمجمل ميدان التفاعلات الاقتصادية.. ما أدى إلى انقلاب الأوضاع وتهاوي الأسواق بكل مؤسساتها ومصارفها.. ودفع الحكومات وفي مقدمتها حكومة الولايات المتحدة الأميركية للتدخل لأول مرة وضخ بلايين الدولارات لإنقاذ البنية الرأسمالية التي تهاوت.. وما يجري الآن هو نوعٌ من النزاع بين أنصار الرأسمالية المعولمة الذين يريدون إبقاء النموذج كما هو.. وتيار آخر يسعى لإيجاد صيغة متوازنة بين واجبات الدولة في الرقابة والإشراف على الاقتصاد وبين حرية السوق المطلقة.

عدم نجاح النموذج الأميركي

والواقع يشير إلى أنَّ النموذج الأميركي للرأسمالية المعولمة القائم على عدم تدخل الدولة في السوق، وتسليم مقاليد الاقتصاد الوطني لرجال الأعمال لإدارة شؤونه لم ينجح.. وهو الذي أوصل الاقتصاد العالمي إلى هذه الأزمة الكبرى.. وهذا النموذج كان يعمل في اتجاه واحد وهو انتزاع القيمة من الاقتصاد الحقيقي ومنحها لأصحاب الأسهم والمصرفيين والمتعاملين في البورصات والممولين.. وبالطبع إلى مسئولي الشركات التنفيذيين.. وبالتالي أوصل الاقتصاد العالمي إلى وضع كارثي لم تتمكن - حتى قمة العشرين - من وقف الانهيار للرأسمالية المعولمة.. حيث أصيبت الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات بصدمة شديدة هزّت أركانها وتراجعت هذه الشركات

والمؤسسات إلى أحضان الحكومات في الدول الأم طلباً للمساعدة بعد أن أوقفت معظمها أعمالها في دول الانتشار المضيفة.. كما سنوضح لاحقاً.

كيف عادت الشركات متعددة الجنسيات لأحضان الحكومات من الدول الأم؟؟

حققت الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات ازدهاراً ملحوظاً خلال العقود الثلاثة الماضية، من خلال تشكيلها لاستثمارات أجنبية مباشرة لدى الدول المُضيفة «أو المستقبلة».. وظهرت أهميتها على مختلف الصعد الاقتصادية كونها قادمة من دول متقدمة صناعية وتملك الخبرات والمال والإبداع.. وتبحث عن الأيدي العاملة الرخيصة لتدربها وتؤهلها وتزجها في خطوط الإنتاج لتوفير منتجات بجودة عالية وأسعار مقبولة.

وقد دعمت العولمة الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات هذه وساعدتها على الانتشار باتجاه الدول الناشئة والنامية وقدمت لها فرص النجاح من خلال حرية التبادل التجاري، ما وفر لها حرية تصدير منتجاتها إلى البلدان الأم دون رسوم جمركية.. وأصبحت أسهم هذه الشركات والمؤسسات تعرض في أسواق المال العالمية.. وكَثُر المساهمون وتعددت جنسياتهم وأصبح من الصعوبة معرفة مصدر رأس المال لهذه الشركات.. والمعلوم أن الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات تنتمي بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة الأميركية «٣٠٥ شركات ومؤسسات»، اليابان «٢٠٩»، أوروبا الغربية «٢٢٣».. وهناك مؤسسات متعددة الجنسيات مصدرها دول ناشئة: كوريا الجنوبية ٤٠، الصين ٢٩، روسية ١٩، الهند ١٢، وهذه المؤسسات تمتاز أيضاً بدينامية كبيرة.

ثم جاءت الأزمة المالية العالمية لتُحدِث انهيارات في قطاع الائتمان الأميركي ولم تستثنِ الأزمة العالمية الاستثمارات في الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات الأميركية منها وغيرها... ومنها صناعات السيارات،

وصناعات الكهرباء والنفط، وأيضاً مؤسسات قطاع التأمين... وقد دفعت الأزمة العالمية هذه صناعة السيارات الأميركية لتنهي أنشطتها في أوروبا وكندا ودول ناشئة... كما أنَّ بعض الشركات اليابانية لصناعة السيارات أوقفت عمل مصانعها في دول أخرى ومنها دول عربية... وبالمقابل عَمدت صناعات السيارات الفرنسية إلى تحديد نطاق عملها في البلد الأم لتستفيد من المساعدة التي تقدمها الحكومة الفرنسية.

من ناحية أخرى فإنَّ أثر تداعيات الأزمة المالية العالمية على الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات يُظهر أهمية هذه الشركات والمؤسسات من خلال ثقلها المالي: إن قيم أصول أول أكبر ثلاثين شركة متعددة الجنسيات في الولايات المتحدة الأميركية تبلغ (٤٥٩٢) بليون دولار أميركي في حين بلغ دخل شركات ومؤسسات أول عشرين بلداً (١٥٢٣٢) بليون دولار أي ما يزيد على حجم التجارة العالمية الخارجية..!! وخسارة هذه الشركات والمؤسسات تعتبر بكلِ المقاييس كارثةً اقتصادية ذات بعد عالمي ويتحملها كل من البلدان الأم والبلدان المضيفة أو (المُستقبِلة).

الأزمة العالمية دفعت الشركات متعددة الجنسيات لإغلاق معظم فروعها الخارجية

ومن الطبيعي أن تحصر الحكومات - في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية - نطاق المساعدات التي تقدمها من خلال برامجها للإنعاش الاقتصادي في حدود دولها وفي هذا الإطار عمدت الإدارة الحكومية في الولايات المتحدة الأميركية، ضمن هذا المعيار، إلى وضع برنامج يقضي بإغلاق فروع شركة التأمين العملاقة (جي إي إي) في العالم... انطلاقاً من أن الأموال العامة (أموال مكلفي الضرائب) التي تُضَخ يجب أن تبقى ويُستفاد منها ضمن أو داخل البلد.

وأثّر ذلك مباشرة في اقتصادات دول أخرى... مثلاً في كندا فَقَد آلاف العمال وظائفهم في شركات موقعها الأساسي في الولايات المتحدة الأميركية...

هذه واحدة من نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات القائمة أصلاً على أساس العولمة، ولئن عمد بعض مؤيدي العولمة إلى الترويج لإيجابيات مزعومة في أوقات الازدهار فإن الآثار السلبية لها في أوقات الأزمات مؤلمة جداً بل وكارثية.

ماذا يجب على الدول المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات أن تعمل؟

تأسيساً على ما لحق بالدول المضيفة للشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات فإنه يجب على هذه الدول أن تضع تشريعات لمراقبة الاستثمارات الأجنبية لديها حرصاً منها على مصالحها الوطنية... كما يجب على هذه الدول المضيفة للشركات المتعددة الجنسيات أن تطلب من هذه الشركات ضماناً اجتماعياً واقتصادياً... تحسباً للنتائج الكارثية التي تلحق بالدول المضيفة في حال سقوط المنشأة الأم.

خيارات الدول النامية بعد الأزمة المالية العالمية؟

قد يستغرق التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية سنوات ويُرجح العديد من الاقتصاديين أن العالم سيشهد تراجعاً إن لم يكن إلغاء للعولمة بمفاهيمها التقليدية المؤذية للعالم النامي... حيث تنمو التجارة الدولية بمعدلات بطيئة، ويكون التمويل الخارجي أقل حجماً... وتتضاءل قدرة الدول الصناعية المتقدمة على تحمل العجز الضخم في الحساب الجاري... ولكن هل ستزداد متاعب وصعوبات الدول النامية؟ جوابنا ليس بالضرورة...، وإن كان من المبكر الحكم على ذلك!! ونستطيع هنا أن نوضح أن النمو في العالم (النامي) أو السائر في طريق التنمية أمامه ثلاثة احتمالا ت أو أشكال للنمو مختلفة:

- الاحتمال أو الشكل الأول: الاعتماد على الاقتراض من الخارج، قد يمكن الحكومات والمستهلكين من تبني أسلوب حياة يتجاوز إمكاناتهم، ويؤدي إلى شكل خاطئ للنمو...

- الاحتمال أو الشكل الثاني: النمو الذي يعتمد على ارتفاع أسعار السلع الأساسية وهذه الأخيرة معرضة للانهيار لأنها (أي الأسعار) تميل إلى التحرك في دورات... بالإضافة إلى كون هذه الموارد لا تستثمر - عادة - بحكمة.

والخياران الأول والثاني عرضة للخطر... وأقل قابلية للاستدامة...

- الاحتمال أو الشكل الثالث: يقوم على إعادة هيكلة الاقتصاد، وتنويع الإنتاج... وهو يشجع التنوع في السلع المصنعة، والحصول على حصةٍ متنامية في الأسواق العالمية، وتصدير للمنتجات غير الأولية... فتتمكن من زيادة فرص العمل المحلية في أنشطة عالية الإنتاجية وتطبيق السياسات الداعمة للإنتاج الصناعي والزراعي واستخدام وتطبيق الضوابط المالية... والنموذج الصيني مثال على ذلك... حيث حقق تحولات بنيوية سريعة في مجال السلع الصناعية المتطورة كما حقق فائضاً تجارياً ضخماً...

وثمة تساؤل مهم: هل تتضارب متطلبات استقرار الاقتصاد الكلي العالمي ومتطلبات النمو في البلدان النامية (والدول العربية منها)؟

هل يتعارض احتياج الدول النامية (بما فيها الدول العربية) إلى توليد زيادات ضخمة في المعروض من المنتجات الصناعية والزراعية مع عدم تسامح العالم مع الخلل في التوازن التجاري؟

المهم بالنسبة للدول النامية والدول العربية جزء من مجموعة الدول هذه؛ ليس حجم صادراتها، ولا حجم فوائضها التجارية بالدرجة الأولى وإنما المهم حجم إنتاجها من السلع والخدمات ويكون ذلك بتشجيع الإنتاج الصناعي والزراعي المباشر... وهذه الدول يمكنها الاستعاضة نسبياً عن السياسات التي تعمل من خلال أسعار الصرف بسياسات صناعية إنتاجية قائمة على دعم الاقتصاد الحقيقي.

ضرورة توجيه جزء كبير من الاستثمارات العربية باتجاه قطاع الاقتصاد الحقيقي أي الاستثمار في المؤسسات الإنتاجية على اختلاف أنواعها وأحجامها في العالم العربي وفي تنمية التجارة البينية العربية في ظل حاجة الاقتصادات العربية الماسة للاستثمار فالاستثمارات الحقيقية لا الاستثمارات الورقية هي وحدها القادرة على تحقيق النمو والتنمية المستدامة في اقتصادنا العربي وأيضاً تأمين فرص العمل للشباب العربي الوافد إلى أسواق دولنا العربية مستقبلاً وكل ذلك يساعد على تأمين الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

- إن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي ضربت أسس الرأسمالية المعولمة

يمكن أن تشكل بالنسبة لنا - كعرب - فرصة جديدة وحافزاً على إعادة رسم توجهاتنا الاقتصادية التكاملية العربية وإجراء إصلاحات في مؤسساتنا النقدية والمصرفية، وتوسيع أسواقنا العربية الداخلية.

- إعطاء أولوية للاستقرار المالي والنقدي من الدول العربية والتأكيد على الشفافية والمصداقية والثقة في العمل المالي والمصرفي وإخضاع المصارف العربية لضوابط ومعايير رقابية سليمة.

- تكاتف الجهود والتعاون المنسق بين المصارف المركزية العربية بما يساهم في تعزيز فاعلية الأنظمة المالية والمصرفية واقتصادياتنا العربية.

بالإضافة إلى تضافر الجهود العربية على مستوى الحكومات والمستثمرين وكل الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ومؤسسات المجتمع المدني بما يساعد على مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وخروج الاقتصادات العربية من هذه الأزمة المستمرة بأقل الخسائر الممكنة... ونرجو أن تكون هذه الأزمة بتداعياتها والدروس المستقاة منها،

مناسبة لأن يفكر المسئولون العرب والفعاليات الاقتصادية العربية بأهمية التوجه مستقبلاً نحو إيجاد اتحاد اقتصادي عربي شامل يحفظ مصالحنا الاقتصادية والمالية العربية المشتركة، ويساهم مع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في تعافي الاقتصاد العالمي، وإيجاد نظام مالي عالمي جديد أكثر واقعية وعدالةً يحقق الإنعاش الاقتصادي ويلتزم بمسؤوليته تجاه قوة العمل والمجتمع.

دمشق في ٢٤ / ٥ /٢٠٠٩

٦ - تعاظم دور الدولة التدخلي الإيجابي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

بداية لابد أن نوضح؛ أين وكيف بدأت الأزمة المالية العالمية، لماذا حدثت ما أسبابها، كيف واصلت مسيرتها، و كيف تطورت، وصولا إلى تداعياتها وسبل مواجهتها ومعالجتها من خلال التدخل المباشر للدول وتعاظم دور الحكومات لإنقاذ اقتصادات دول العالم والخروج من نفق الأزمة... ومن ثم هل هذه الأزمة الحالية أمريكية أم عالمية؟ هل هي أزمة مالية فقط أم إنها أزمة اقتصاد حقيقي؟ هل هي أزمة مالية عارضة أم أزمة بنيوية؟؟

إنها أزمة مالية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى أوروبا وآسيا... لتأخذ بعدها العالمي، و تحولت لاحقا إلى أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي)، وهي ليست أزمة عارضة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام المالي الرأسمالي العالمي الذي ضعفت بل وكادت أن تتلاشى فيه الضوابط ومعايير الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة. من أسبابها جشع المسئولين الكبار في المؤسسات الخاصة الذين تصرفوا باستهتار وظهروا وكأنهم لم يبلغوا سن المسئولية!! وجعلوا المنظومة المالية في الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية) وفي دول أخرى في العالم تجثوا على ركبتيها من خلال المجازفات والمغامرات بأموال الناس.

وعندما يقال أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية هي الأكبر الأسوأ والأصعب في التاريخ الاقتصادي الحديث، فإن ذلك لايعدو كونه نوعا

من التوصيف الدرامي، وإنما هو مشهد واقعي خطر يترك بصماته المباشرة على اقتصادات العديد من دول العالم... وقد هزت هذه الأزمة أركان ومفاهيم الرأسمالية في مراحلها المتقدمة المسماة الليبرالية الجديدة المعولمة وتحولت إلى خطر يهدد الاقتصاد العالمي برمته.

لاشك أن القوى الفاعلة في الاقتصاد المالي والاقتصاد السياسي العالمي قبل انفجار هذه الأزمة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ هي غيرها بعد هذا التاريخ، وستغير هذه الأزمة العديد من مفاهيم واليات رأسمالية السوق الحرة المنفلتة من الكوابح والقيود على المستويين المالي والاقتصادي والتغير الكبير الذي حصل في بعض دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة هو الأكبر من نوعه على الإطلاق.

كيف بدأت الأزمة؟

في عام ١٩٧٤ تساءل (إدوار هيث) رئيس وزراء بريطانيا من يحكم؟ الحكومة أم نقابات العمال؟؟ وبعد خمس سنوات أنتخب البريطانيون (مارجريت تاتشر) التي تحالفت مع الرئيس الأمريكي (ريغان) لدفع الرأسمالية إلى مرحلة الليبرالية الجديدة المنفلتة من كل القيود والكوابح التي ترفض وجود الدولة القوية... ليصبح دورها هامشيا وتركت الأسواق تعمل بحرية كاملة دون رقابة وبعيدا عن أي توجيه حكومي.. وكان السؤال الكبير من يحكم؟ الحكومات أم أسواق المال؟؟ وقال الرئيس الأمريكي ريغان يومها (**الحكومة لا تحل مشكلتنا إنها هي نفسها أصل المشكلة**). وأستمر ذلك في عهد الرئيس جورج بوش الابن الذي اعتمد سياسات مالية واقتصادية سيئة خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وزاد الدين العام بأكثر من ٣ تريليون دولار..

وتراجعت فرص العمل، وزاد الإقبال على القروض العقارية. وكان قادة الحراك الاقتصادي السيئ هذا يقومون بمنع الحديث عن الفوضى

الموجودة على الساحة الاقتصادية، وعن الانفلات الذي يعم الأسواق، وعن السياسات التي كانت تمنح هذه الأسواق حصانة من الأخطاء، كما منعوا الحديث عن الخلل الذي استفحل حتى درجة التفكك... وظهرت أولى بوادر هذه الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٧ عندما لم تسدد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع حيث ظهرت أولى عمليات الإفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة... ثم بدأ مسلسل الإنهيارت والإفلاس وتدخلت وزارة الخزانة الأمريكية في ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ لتضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فاني ماي Fanni Mai) و (فريدي ماك Freddie Mac) تحت الوصاية. وفي ١٥ أيلول ٢٠٠٨ أعلن عن إفلاس المصرف الأمريكي العملاق (ليمان برذرذ Lehman Brothers)... وفي ١٦ أيلول أممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم (A.I.G. American International Group) بمنحها ٨٥ مليار دولار... وانتشرت الأزمة في العالم، وبدأت البورصات العالمية بالتدهور...

من أهم أسباب الأزمة:

١ - السبب المباشر لانطلاق شرارة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان موضوع الرهن العقاري وسوء آليات التسليف والرهن... ومنح قروض كبيرة جدا لجهات غير موثوقة ائتمانيا، ومن ثم عدم سداد المقترضين لإقساط القروض المستحقة عليهم...، وانتشار المضاربات بالقروض العقارية التي أصبحت أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية مما أدى إلى انهيار المصارف والشركات الكبرى الخاصة العاملة في مجال العقارات

٢ - تهاون الإدارة الحكومية الأمريكية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة على أسواق المال وترافق ذلك مع فشل الأسواق وإخفاق الليبرالية الجديدة في ضبط ورقابة عمل السوق.. بمعنى أخر فشل تنظيمي

ورقابي لعدم وجود قاعد عامة أو جهة منظمة وحيدة على المستوى الوطني لهذه الأسواق المتنافرة: أسواق المال والعقارات بما فيها المصارف وشركات التأمين وشركات الوساطة المالية.وهذا مبني على وجهة نظر اقتصادية تقول ببناء النشاط الاقتصادي على مبدأ الحرية الكاملة وعدم تدخل الدولة في مسار النشاط الاقتصادي.

٣ - عدم الشفافية والتعقيد في الأدوات المالية للاقتصاد الأمريكي تسبب في إخفاء حقيقة الوضع المالي للعديد من المؤسسات المالية الأمريكية والدليل على ذلك أن معظم المؤسسات المالية المفلسة كانت مصنفة في الدرجة الأولى.

٤ - الجشع والفساد في قطاعات ومؤسسات خاصة كان يفترض أنها مؤتمنة على أموال الناس وقد تبين أن أباطرة المال والمدراء التنفيذيين استحوذوا على أجور وتعويضات ومكافاءات خيالية.

٥ - انعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي (في ظل العولمة الاقتصادية) وبطء الجهات الحكومية المسئولة عن تنظيم ومراقبة هذا النشاط أدى إلى فوضى في أسواق المال العالمية.

كيف واصلت الأزمة مسيرتها؟

كما أشرنا بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وانتشرت بعدها إلى مختلف دول العالم وتحولت لاحقا إلى أزمة اقتصاد حقيقي بادرت الدول لمواجهتها بعلاجات إسعافية أولا وأدخلت بعدها إلى غرف الإنعاش والعناية المركزة...في محاولا ت لإنقاذ الاقتصاد العالمي المريض لإبقائه على قيد الحياة ثم متابعة العلاج... وذلك من خلال:

- ضخ حكومات الدول الكبرى المزيد من الأموال العامة في شرايين إقتصاداتها المأزومة من خلال برامج التحفيز الحكومية المالية لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة المنهارة أو المفلسة.

- على الرغم من الملاحظات على حزم التحفيز المالية الحكومية إلا أنَّها ساهمت في منع الاقتصادات وخاصة الاقتصاد الأمريكي من السقوط في الهاوية وهذا الموضوع كان مثار جدل حاد في آخر اجتماع لقمة العشرين بكندا..

كيف تطورت الأزمة

في المرحلة أولى من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة كانت حكومات الدول الملاذ والمنقذ حيث تحملت الأوجاع الناجمة عن إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص وضخت حكومات الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات في محاولة لإنقاذ هذه المؤسسات المهددة بالانهيار أو المفلسة وتلتها حكومات أوروبا وآسيا ودعت حكومات فرنسه، ألمانيا، بريطانيا إلى تبني خطط موحدة لاسترداد الثقة.في القطاع المالي ووضع معايير أمان و(خريطة طرق عالمية) لتنظيم مسيرة الأسواق التي يسودها الإرباك وعدم الاستقرار... وأدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير جدا في موازنات هذه الحكومات بالإضافة إلى تضخم الدين العام بشكل هائل... واليوم وفي مرحلة تالية لتداعيات هذه الأزمة نشهد العديد من الدول، وخاصة في منطقة اليورو، وهي توشك على الإفلاس وفي مقدمة هذه الدول اليونان.. وتليها البرتغال، وأسبانيا... (عجز مالي كبير، ودين عام ضخم)... وأصبحت مثل هذه الدول الأخيرة بحاجة لمن ينقذها. وتداعت دول الاتحاد الأوربي يشكل عام ودول منطقة اليورو بشكل خاص إلى الاجتماع ووضعت هذه الأخيرة خطة إنقاذ كبرى بمبلغ ٧٥٠ مليار يورو لمساعدة اليونان ودول أوربية أخرى مرشحة للإفلاس البرتغال أسبانيا أيرلندا...

مجموعة قمة العشرين (G - ٢٠)

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية لم يعد هناك دولة قائدة للاقتصاد العالمي وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها إذا أرادت التمسك بدورها

الدائم في العالم والخروج من هذه الأزمة عليها أن تكون مع حلفائها الدول الصناعية الكبرى ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يكون فيه للآخرين حقهم بالمشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي وبالتالي اكتشفت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية الثماني (٨ - G) أنها لا تستطيع اتخاذ القرارات وإدارة الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة العالمية دون الأخذ بالاعتبار دولا أخرى مؤثرة في الاقتصاد العالي، وبالتالي لابد أن تشارك دول أخرى صاعدة: كالصين، والهند، والبرازيل والسعودية. وكان هذا تحولا منهجيا في إدارة الاقتصاد العالمي وتوافقا شكليا على الإدارة الجماعية للعالم.

زعماء الدول العشرين يؤكدون تعاظم دور الدولة

- أكد زعماء الدول العشرين في قممهم وكان آخرها قمة (تورنتو بكندا) على أهمية دور الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال تكليف الحكومات باتخاذ القرارات الهامة لإنقاذ اقتصادات العالم كما أكد زعماء الدول الكبرى العشرين أن تدخل الحكومات المباشر والعودة لدور ومسؤولية الدولة جاء نتيجة الظواهر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية: منها فشل الأسواق الذي برر تدخل الدول بشكل مباشر ومنها عدم الارتياح الشعبي للإدارات المالية والمصرفية الخاصة مما شكل نوعاً من الضغط الشعبي دفع الحكومات للمزيد من التدخل.

اتفاق مهذب على الاختلاف

لكن نتائج قمة زعماء الدول العشرين الأخيرة في كندا لم تخرج بحلول مستدامة ويمكن القول أن أهم ما توصلوا إليه هو الاتفاق المهذب على الاختلاف وكانت هناك وجهتا نظر متباينتين: الأولى تؤيد تحفيز الطلب وتنشيط الاقتصاد عبر استمرار الدعم ولإنفاق الحكومي وهو موقف الولايات المتحدة وتؤيدها الدول الصاعدة... ووجهة النظر الثانية تتبناها أوروبا، ترى في استمرار زيادة الإنفاق العام خطرا كبيرا على ميزان المدفوعات، وتدعو

لانتهاج سياسات تقشف لتقليص العجز. ومن أجل حفظ ماء الوجه قررت القمة أن يُترَك لكل دولة حرية التصرف بما تراه مناسبا لمصالحها الوطنية. وهذا يعني تعارض السياسات المالية المتبعة بين الدول الصناعية الكبرى لمواجهة ومعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية... وهو ما قد يهدد نمو الاقتصاد العالمي واستقراره في المرحلة المقبلة.

المشهد الاقتصادي العالمي

إن الأزمة الاقتصادية العالمية مستمرة رغم ظهور بعض مؤشرات التعافي البطيء... عولجت المرحلة الأولى من الأزمة بضخ المزيد من الأموال العامة لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص لكن أزمة منطقة اليورو الأخيرة تشير إلى دخول الأزمة الاقتصادية العالمية مرحلة متقدمة تمثلت في زيادة عجز الموازنات الحكومية وتضخم الدين العام أي مرحلة الديون السيادية (الحكومية) المتراكمة، وظهرت (أزمة اليونان) وبعض دول جنوب أوروبا الأخرى..

أي انتقلت الأزمة من مرحلة إفلاس مؤسسات القطاع الخاص وإنقاذها من قبل الحكومات إلى مرحلة إفلاس بعض الحكومات ومحاولة إنقاذها من قبل تكتلا ت دول إقليمية (خطة منطقة اليورو لإنقاذ اليونان وغيرها) وما تلا ذلك من تراجع دراماتيكي لسعر صرف اليورو وقد ألقت هذه الصورة القاتمة بظلالها على اجتماعات زعماء قمة دول العشرين الأخيرة بكندا حيث تباينت الآراء في كيفية المعالجات اللازمة للخروج من الأزمة كما ذكرنا

- ويؤكد المشهد محورية دور الدولة أي أن تدخل الحكومات مسالة أساسية تمثل حلاً أ واقعياً بعد فشل النمط الاقتصادي السابق القائم على إعطاء حرية مطلقة لأسواق المال لأن فشل هذه الأخيرة كان سببا مباشراً لإعادة دور الدولة التدخلي الإنقاذي من خلال زيادة الإنفاق العام والقيام بإجراءات مرنة لتمويل المصارف وإجراءات حكومية لإزالة المعوقات أمام استثمارات

القطاع الخاص بالإضافة لوضع ضوابط ومعايير مشددة من خلال أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، استقرار الأسعار) وأيضاً من خلال أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض، الإنفاق العام) وتبعاً لآليات التدخل الحكومي هذه أصبحت الحكومات المغذي الرئيسي للجهاز المصرفي بالسيولة وهذه الأخيرة مصدرها أموال المكلفين بالضرائب.

أهم الدروس المستفادة: تدخل الحكومة

الدرس الأهم المستفاد من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أن الأسواق لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها بل كانت الأسواق تجنح إلى التجاوز والشطط في غياب تطبيق المعايير والضوابط الرقابية وكان هذا أحد أسباب الأزمة الكارثية الحالية التي عولجت بتدخل فوري من الحكومات خلافاً لأسس ومفاهيم النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد وبالتالي أكدت الأزمة تعاظم دور الدولة التدخلي الإيجابي كما أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي وبصوت عال (أهمية العودة إلى دور الدولة القوية والقادرة) وهكذا أظهرت الأزمة الحالية هشاشة الاقتصاد العالمي وان النموذج الاقتصادي ألأنكلوساكسوني الذي شجعته تاتشر وريغان والقائم على إبعاد الدولة بالكامل عن الأسواق لا يملك مقومات الاستمرار لأنه كان مدفوعا فقط بالبحث عن الأرباح والاستغلال غير المقيد للموارد وعلى اللا مسؤولية الاجتماعية وظهرت نتائجه في انهيار القلاع الكرتونية للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة التي جاءت نتيجة لأخطاء الليبرالية الجديدة المعولمة غير الخاضعة للضوابط والرقابة والتي تنظر فقط في الجزء النقد من الاقتصاد دون الأخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة الفعلية بالاقتصاد الحقيقي وقد قالت المستشارة الألمانية ميركل: (النظام المالي ألأنكلوساكسوني يقف وراء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية) ويشير استطلاع للرأي أجرته مجلة (فاينانشال تيمز) أن ٩٠% من المواطنين في

فرنسه، أسبانيا، ألمانيا، ايطاليا.. يتمنون أن تحمي الدولة الاقتصاد الوطني بفاعلية أكبر باعتبارها الملاذ الأمين والمرجع القوي.

وهكذا تم الخروج عن أهم مبدأ من مبادئ الرأسمالية الجديدة وهو منع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية وهذا ما يثير العديد من:

الأسئلة

- هل يمكن عدّ تدخل الحكومة المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لانقاد المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص بمثابة إجراءات اشتراكية أو تأمين؟

- هل أسقطت الأزمة العالمية الحالية النظام المالي والاقتصادي العالمي وأنهت نظرية النظام المالي ألنيوليبيرالي وعاد دور الدولة كضرورة لابد منها لإطفاء الحرائق التي يشعلها المغامرون والمقامرون من أباطرة المال في النظام الرأسمالي؟

- هل يمكن عدّ تدخل الحكومات حالياً في الدول الرأسمالية الصناعية نوعاً من الاشتراكية الرأسمالية لمصلحة الأغنياء وليس الفقراء؟؟

- هل تدخل الإدارة الحكومية الأمريكية بضخ أكثر من تريليون دولار من الأموال العامة (أموال دافعي الضرائب أو من الدين العام الخارجي خاصة من الصين) لإنقاذ مؤسسات القطا ع الخاص هل يعدَّ ذلك خروجاً أو انقلاباً على القواعد المقدسة للاقتصاد الحر؟؟.

- ما المتطلبات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق متوازن لا يتعارض ودور الدولة في الرعاية الاجتماعية؟

- هل ما يحصل يعدَّ نقلا للثروة من جيوب الفقراء ومتوسطي الدخل إلى الأغنياء؟ أم هو تدمير للثروة. حتى ولو كنت أوراقاً مالية لا تعبر أحياناً عن قيم حقيقية

ونبدأ بالإجابة على هذه التساؤلات من السؤال الأخير، إذ نرى مع العديد من المحللين أن الجواب هو (الاثنان معاً).

دور الدولة ومسؤولياتها

إن الأزمة الاقتصادية العالمية أثارت موضوع دور الدول ومسؤولياتها لتنظيم وحماية الاقتصادات الوطنية، دور يمكن الأسواق أن تعمل بطريقة أفضل فتكافئ الناجح... وتعاقب المهمل الذي يتصرف بأموال الناس من دون مسؤولية... أي أن دور الدولة الوقوف مع المستهلك ومع المواطنين لتحمي أموالهم. دولة تتدخل لا لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل وتنتج... حيث أن فشل الأسواق، كما أشرنا، هو الذي دفع وسيدفع الحكومات للتدخل وقد ألغت هذه الأزمة مقولة أن المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى آمنة مقتدرة وكبيرة الحجم وجيدة الأداء لأن هذه المؤسسات تسببت بخسائر كثيرة بسبب الفساد والجشع وغياب رقابة الدولة وانعدام الثقة والشفافية. وثمة تطورات ثلاث تشير إلى التحول الكبير عن مبدأ السوق الذي ينظم نفسه بنفسه إلى الدولة المتدخلة إيجابيا لأن فشل الأسواق هو الذي دفع ويدفع الدولة للتدخل كمنقذ من خلال:

- الدولة تسعف وتنقذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة وأيضا المؤسسات الإنتاجية بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات من خلال السياسات المالية القائمة على زيادة الإنفاق العام مما تسبب في حدوث عجز ضخم وتضخم الدين العام...

- الدولة توجه النمو الاقتصادي دون أن تحل محل القطاع الخاص بتفعيل السياسة النقدية من خلال المصرف المركزي بوضع ضوابط ومعايير ملزمة لتحقيق الانضباط النقدي...

- الدولة تعمل لمراقبة أسواق المال لحمايتها حتى تقوم بدورها السليم في الاقتصاد الوطني من خلال التقيد بالقواعد والمعايير العامة للانضباط المالي والنقدي **كيف تترجم الدولة مسؤولياتها؟**

ألقت الأزمة بظلالها القاتمة على الاقتصاد العالمي في الدول الصناعية المتقدمة والناشئة ولم تسلم منها ومن آثارها الدول النامية والفقيرة ولو بنسب متفاوتة... مما رتب ويرتب على الدولة مسؤوليات جسام تتمثل في تدخل الحكومات بالشأن المالي والاقتصادي لإيجاد حلول لمعالجة الأزمة والخروج منها ونعرض هنا بعض النقاط المتعلقة بأهمية دور الدولة - أي دولة - ومسؤولياتها الكبيرة في مواجهة ومعالجة تداعيات الأزمة والحلول الممكنة للوصول إلى نهاية النفق..

- الرجوع إلى الواقعية الاقتصادية وإعادة تقييم مرحلة الإسراف الثابت في إقراض الأنشطة غير الإنتاجية والعمل بشفافية للكشف عن حجم المتغيرات المالية وملابسات الخسائر وتراجع النمو.. نتيجة ما أحدثته وتحدثه العاصفة المالية الكارثية الحالية.

- يجب على حكومات الدول أن تضمن استمرار المؤسسات المالية والمصرفية المتأزمة والجريحة في تقديم القروض والاقتصاد الحقيقي لأن المصارف وقعت وستقع تحت إغراء تخزين الأموال ولا تقدم إلا القليل من القروض للشركات والمستهلكين الأمر الذي سيؤدي بشكل أو آخر إلى تفاقم الركود.

- دور ومسؤولية الدولة مهم عندما يواجه العالم بأزمة اقتصادية كبرى وفوضى مالية لا تسلم منها حتى الاقتصادات الصغيرة ومن مسؤولية الدولة أن تفعل ما بوسعها لاستقرار النظام الاقتصادي والمالي وضمان المخاطر.

- ضرورة إجراء تقويم واختبار مستمر لمؤشر الأداء الخاص للعملات العالمية الرئيسة من قبل البورصة وكبح جماح احتمال أي تأثيرات سلبية

لتقلبات أسعار الصرف على أداء الأسهم وجاذبيتها للشراء بالنسبة للمستثمرين بما في ذلك الأجانب منهم.

- من مسؤولية الدولة الأخذ بسياسة حازمة وحكيمة والعمل بكل دقة وشفافية لمواجهة كل التغيرات الاقتصادية بما في ذلك رفع سعر الفائدة أو خفضه لمواجه ظواهر الدورة الاقتصادية: التضخم، التباطؤ، الانكماش، الانتعاش.. على أن تراعي عاملين اثنين: الهوة بين تضخم الأسعار وبين الإنتاج ومستوى التوازن. وضخ رؤوس الأموال وتشجيع الادخار

- التأكيد على الشفافية من قبل الدولة يساعد على إعادة الثقة ويشجع الاستثمارات الخاصة وهذا بالطبع يؤدي تدريجياً إلى تقليص الاعتماد على تدفق الأموال العامة من قبل الحكومات.

دور الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة

إن دور الدولة التدخلي في مرحلة ما بعد الأزمة لن يكون سهلاً ولا بد أن يكون الحل بإعطاء الجهات الحكومية خاصة المصارف المركزية للدول المزيد من السلطات لوضع الضوابط والمعايير الرقابية الحازمة والشفافة وهذا ما قد لا يتلاءم مع قناعات أباطرة المال وممثليهم في الحكومات بحجة أن الضوابط ستحد من حرية حركة الأسواق ومن ثم فإن ذلك في رأيهم سيحد من عجلة النمو ونعتقد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما سيقرره أصحاب القرار من الحكام عندما يضعون حلولاً وقواعد للنظام المالي العالمي المقبل... لقد صحح النظام الرأسمالي مساره عدة مرات منذ الحرب العالمية الثانية لكن أزماته السابقة كانت محدودة جداً وكانت تتمثل في ظواهر انكماش أو تضخم تم السيطرة عليها... ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية مختلفة تماماً والقي عبء معالجتها والخروج منها على عاتق الحكومات بشكل رئيسي

- إن المعالجات الهادئة للرقص على تداعيات الأزمة مع استخدام المهدئات والمسكنات لن تكون كافية للخروج من الأزمة ويبقى الاعتماد على

الدور الحاسم للحكومات ومدى تدخلها الايجابي الحازم لإنقاذ الاقتصاد العالمي من أزمته.

الدول النامية بعد التعافي من الأزمة

من المتوقع أن تشهد مرحلة ما بعد الأزمة ظواهر تضخمية بسبب الكم الهائل من الأموال العامة التي تم ضخها في شرايين الاقتصادات لمواجهة الأزمة والخروج منها وتستطيع الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة أن توجه مخاطر التضخم... في حين من المتوقع أن تتحمل الدول النامية والفقيرة أعباء ونتائج سلبية في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية بسبب التضخم المتوقع الذي سيؤثر بشكل مباشر على هذه الدول وقد بدأت البوادر الأولية لهذا التضخم المتوقع بالظهور مع ارتفاع الأسعار العالمية للمعادن... وأسعار المواد الغذائية.. وآخر الأرقام في الصين تشير إلى ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة (٢,٧ %) عما كانت عليه في نفس الفترة من العام السابق... مما حدا برئيس وزراء الصين للتحذير من أن التضخم يمثل تهديدا للاستقرار الاجتماعي...

وعلى ضوء ذلك يتوجب على الحكومات أن تبذل جهودا حثيثة لإعداد خطط وبرامج لمواجهة ظاهرة التضخم المتوقعة بدرجاتها المختلفة وللحد من آثارها المؤلمة على المواطنين... في كل الدول وخاصة في الدول النامية منها والفقيرة... أي أن هذه الدول الأخيرة مدعوة وبإلحاح للاستعداد لمرحلة ما بعد التعافي الاقتصادي العالمي

في سورية

في سورية كان تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية محدودا وأقتصر - حسب بيان الحكومة المقدم لمجلس الشعب بمناسبة عرض مشروع موازنة ٢٠١٠ - على بعض قطاعات الإنتاج الحقيقي؛ الصناعة، الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة لتحويلات المغتربين السوريين

سورية بلد نامي يمتلك مقومات اقتصاد متنوع.. وينتقل من مرحلة التخطيط المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ويبدو المشهد الاقتصادي الكلي - رغم الصعوبات والتحديات الخارجية منها والداخلية بما في ذلك الظروف المناخية - تحت السيطرة... ولكن لابد من الاستعداد لمواجهة تداعيات الأزمة وما بعدها أي آثار التعافي الاقتصادي العالمي من هذه الأزمة شأننا شأنَّ دول العالم الأخرى وخاصة النامية منها بما في ذلك ظواهر التضخم المتوقع... مما يرتب على الحكومة في بلدنا المزيد من المسؤوليات للتدخل الإيجابي والفاعل...

لدينا في سورية احتياطيات نقدية جيدة، والمصارف العامة والخاصة لديها سيولة مالية كبيرة في المصارف العامة والخاصة تقارب ١٢٠٠ مليار ل.س. يجب أن تدار وفق معايير وضوابط رقابية محددة وجادة واليات تنفيذ تتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة في وطننا... مع مراعاة الظروف الاقتصادية العالمية... وميزان النفط الخارجي مقبول رغم وجود عجز بسبب تصدير النفط الخام واستيراد المشتقات النفطية بأسعار أعلى والقطاع العام في وضع إنتاجي ومالي صعب وقد تراجعت كثيرا فوائضه المالية التي كانت تورد للموازنة العامة للدولة.... وتبقى الإيرادات الضريبية حاليا أهم موارد الموازنة العامة للدولة.وبالتالي لدينا أدوات يمكن ويتوجب توظيفها لتطوير وتعزيز مسيرة الإصلاح والتحديث الاقتصادي ومواجهة احتمالا ت الآثار السلبية لمرحلة ما بعد الخروج من الأزمة العالمية ومواجهة الجفاف... مما يستدعي اتخاذ الإجراءات الحكومية اللازمة لتوظيف هذه الأدوات بطريقة واليات واقعية وفعالة وفي الوقت المناسب.

من أهم الإجراءات التدخلية المطلوبة من الحكومة لمواجهة الظروف الاقتصادية الدولية والمحلية وتخفيف الآثار المحتملة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية والسير باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي الذي أعتمد في المؤتمر القطري العاشر للحزب:

- دعم وتعميق الزراعة، لأن الزراعة هي العنصر الأساسي للأمن الغذائي كما أكد الرئيس بشار الأسد، وتأمين ودعم كل متطلبات القطاع الزراعي والحيواني. والتصنيع الزراعي.. وهذه السياسة معتمدة في سورية منذ عقود ومن الضروري في ضوء الظروف الاقتصادية العالمية والمحلية المزيد من التدخل الإيجابي للدولة وإيلاء هذا القطاع الاقتصادي المنتج والهام كل ما يستحقه من اهتمام ودعم.

- تعميق دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال سياسات التحفيز المالي الحكومية لإنعاش الاقتصاد الوطني وحسن استخدام أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض، الإنفاق العام) لتأمين الموارد العامة اللازمة للإنفاق العام المتزايد... وخاصة الإنتاجي.. ويتطلب ذلك تحسين وتطوير إيرادات الموازنة العامة للدولة.

- استخدام وضبط أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، استقرار الأسعار..) من خلال تفعيل دور المصرف المركزي لتحقيق الانضباط النقدي. ونرى أنَّه - وفي ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية - من الضروري تفعيل أدوات السياسة النقدية وخاصة أسعار الفائدة واستقرار الأسعار....

- التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية وفي إطار الاقتصاد الكلي وهذا بالطبع جزء هام من مسؤوليات الحكومة حصرا لمواجهة ما قد ينجم من تداعيات بعد خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة... ونرى، في هذا المجال، أنه من المفيد إحداث لجنة عليا للشؤون المالية والنقدية يترأسها رئيس مجلس الوزراء نظرا لأهمية وحساسية هذا الموضوع.

- التدخل الإيجابي الفاعل للدولة لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص وخاصة الاستثمار في قطاعات الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي... ، وإزالة

المعوقات والصعوبات التي تواجه هذا القطاع ليساهم بفاعلية في العملية التنموية... بإيجاد فرص عمل، وخلق قيما مضافة في الاقتصاد الوطني ويحقق أرباحا ويدفع الضرائب التي تستحق عليه للخزينة العامة للدولة. مما يساهم في زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة

- تشجيع ودعم الصادرات السورية.. أسوة بالعديد من دول العالم التي تعتمد سياسات النمو القائم على الصادرات حتى في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية....... مع الإشارة إلى أهمية معالجة عجز الميزان التجاري السوري الذي سجل تراجعا في عام ٢٠٠٩

- تعزيز دور الدولة في دعم ورعاية شبكات الأمان الاجتماعي خاصة في مجال الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي بفروعه المتعددة.. ويتطلب ذلك المزيد من الإنفاق العام في هذه القطاعات.. ويشكل البدء بتطبيق التامين الصحي للعاملين في القطاع العام الإداري خطوة هامة ويرتب ذلك على الخزينة العامة مبالغ كبيرة مع الإشارة إلى أهمية المتابعة الجادة والحازمة لآليات تنفيذ التأمين الصحي

- إن تدخل الحكومة من خلال سياسات التحفيز المالي يتطلب زيادة إيرادات الموازنة العامة للدولة لمواجهة الالتزامات المتزايدة للدولة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وفي مرحلة ما بعد الأزمة وذلك:

أ- عن طريق مكافحة التهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الضريبية،والتركيز على الضرائب المباشرة على الدخل.

ب - وعن طريق الاستفادة من كون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في سورية جيدة ولا تتجاوز ٢٥% وهي أقل بكثير من النسبة العالمية المقبولة (٦٠%) وبالتالي أمام الحكومة هامش واسع للاقتراض الداخلي، عند الضرورة، عن طريق إصدار سندات الخزينة المركزية على أن توجه حصيلتها حصرا لتمويل مشاريع استثمارية إنتاجية.

- إن الحكومة مدعوة لرسم إطار عام للأسواق وحدودها في إطار المصلحة الاقتصادية الوطنية من غيران يؤثر ذلك على فاعلية ونشاط هذه الأسواق فتكافئ الناجح وتحاسب المهمل.. وتتدخل الدولة لا لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل تحت مظلة القانون والمعايير الموضوعية وأن تتكفل الحكومة بأن تكون الراعي الأمين للمنافسة العادلة والمساواة والعدالة الاجتماعية وتمارس دورها التدخلي الايجابي بثقة أكبر.

- على رجال الأعمال التخلي عن التطلع لمعدلات الربحية غير العادية (الخيالية أحياناً) والتقيد بمعايير وقواعد الانضباط المالي الوطنية وأن يوفقوا بين طموحاتهم بتحقيق الأرباح وبين واجباتهم المالية تجاه الخزينة العامة ومسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية وأن يقتنعوا بان اقتصاد السوق الحر الخاضع للضوابط والمعايير هو وحده النظام القادر على مواصلة الحياة في الأمد الطويل.

- إن مستقبل النظام الاقتصادي العالمي يتوقف على التغيير الذي سيطرأ على الأخلاقية السائدة في المجتمعات وعلى إدراك الجميع أن المسؤولية الاجتماعية لا تقل أهمية عن مبدأ السوق الحرة

- إن العاصفة المالية والاقتصادية الدولية الحالية ضربت الاقتصاد العالمي الذي أرست أسسه الرأسمالية المعولمة وأدت هذه الأزمة إلى قلب وستؤدي إلى قلب العديد من مفاهيم النظام المالي العالمي بحيث أصبحت الدولة المتدخلة في مؤسسات القطاع الخاص اللاعب الرئيسي لوقف انهيار النظام المالي العالمي.

- إن أحداً لا ينكر أن الأزمة العالمية أعادت تأكيد دور الدولة التدخلي لإطفاء الحرائق التي أشعلها ويشعلها النظام المالي الرأسمالي الذي اعتمدته (النيو ليبرالية) وبالتأكيد فإن أهم الدروس المستقاة من هذه الأزمة المالية الدولية الخطيرة هو إعادة دور الدولة التدخلي الإيجابي في إطار المعايير التي

ستشكل أعمدة النظام المالي العالمي الذي ستنتجه هذه الأزمة وإن كان من المبكر تحديد هذا الدور بدقة الآن... ولكن من المؤكد أن مفاهيم الرأسمالية الجديدة المنفلتة من القيود والكوابح التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة العالمية في ١٥ /أيلول - سبتمبر/ ٢٠٠٨ سيعاد النظر فيها لتتلاءم مع الواقع الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة.

أخيراً فإن الواقع يشير إلى أنَّ هذه الأزمة أعمق مما يعتقد الكثير من المراقبين والمحللين وحتى بعض صناع القرار في العالم لأن الأزمة قد تطول وتتفاقم حسب ظروف الدول و التكتلات الإقليمية وسيكون علاجها مؤلماً وموجعاً...

وإذا عدنا إلى السؤال السابق (من يحكم: الحكومات أم أسواق المال) حاليا. فإن الجواب، وعلى ضوء الواقع، سيكون الحكومات المتدخلة إيجابا لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص وإنعاش الأنشطة الاقتصادية الوطنية وإخراج الاقتصاد العالمي من أزمته بسلام... وهذا يعيد تأكيد الدور التدخلي الإيجابي للدولة وتأكيد مسؤولياتها في الاستمرار بتحمل الأعباء المتزايدة الملقاة على عاتقها لتكون حامية ومحفزة ومنظمة للنشاط الاقتصادي الخاص والعام وراعية وداعمة لشبكات الأمان والضمان الاجتماعي.

في: ٢٠١٠/٧/١٩

٧ - متى تصل الأزمة المالية الاقتصادية العالمية إلى نهايتها؟

يعتقد البعض أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المُدمرة التي اجتاحت العالم منذ الثلث الأخير من عام ٢٠٠٨ تتجه الآن نحو القاع، وأن مركز إعصارها قد تلاشى وأنها ستستمر خلال عام ٢٠٠٩ فقط.

بالمقابل فإن معظم زعماء العالم، ومحافظي المصارف المركزية وأغلب الاقتصاديين والمحللين في العالم يصرون على أن الأزمة لا تزال في مرحلة شبابها الثاني.. وإن المفاجآت يمكن أن تحدث وتؤجل انطلاقة عجلة الاقتصاد العالمي، وإن كانت بعض الدول الصناعية المتقدمة تحاول تلمس بدايات لنهاية نفق الأزمة العالمية الحالية.

ومع تباين آراء الاختصاصيين والمحللين في قراءة المشهد الاقتصادي العالمي المأزوم والمتغير حسب المؤشرات التي يرونها.. فإن ثمة تساؤلات عديدة تثار.. ولكن أجوبتها يلفها الغموض والحذر!! ومن هذه الأسئلة؟

هل تباطؤ وتيرة التراجع الاقتصادي بدلاً من التدهور مؤشر على التفـــاؤل قبل وصول الأزمة المالية العالمية إلى القاع؟

هل ثمة أمل بظهور بصيص النور في آخر نفق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في المدى المنظور؟

متى تبدأ ملامح البراعم الخضراء الندية بالظهور مبشرة بعودة الاقتصاد العالمي المأزوم إلى بداية النهوض؟

الواقع أنَّ الإحصاءات تشير إلى أنَّ الاقتصادات العالمية شهدت منذ أواخر القرن التاسع عشر ٢٥٥ حالة كساد منها ٣٢ حالة كساد دامت أكثر من عامين أي إن ١/٨ من حالا ت الكساد العالمي تدوم عامين أو أكثر.

بعض المؤشرات لواقع الاقتصاد العالمي في الولايات المتحدة الأميركية:

تدل المؤشرات على أن البطالة في تزايد حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في أول شهر آب ٢٠٠٩ (١٤,٧) مليون شخص أي بنسبة ٩,٦% ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى رقم مكون من خانتين عشريتين قبل نهاية عام ٢٠٠٩. في حين أن معدل البطالة في الولايات المتحدة كان في عام ٢٠٠٧ أقل معدل في دول منظمة التعاون والتنمية وهو حالياً المعدل الخامس بين دول هذه المنظمة.

- العجز المالي الأميركي المتوقع يقدر بـــ(١٨٤٠) بليون دولار وهو يمثل ١٣% من الناتج المحلي الإجمالي في حين كان ٤٥٩ بليون دولار عام ٢٠٠٨ وتزايد العجز مرده إلى تزايد دعم المؤسسات المنهارة مع ما يرافق ذلك من انخفاض قيمة الدولار.

- الناتج المحلي الإجمالي تراجع في الولايات المتحدة الأميركية بمعدل ٦% خلال الربعين الأخيرين من هذا العام، وهذا يشير إلى إمكانية استمرار الكساد فترة طويلة.

في بريطانيا:

أعلنت المؤسسة الوطنية البريطانية للبحوث الاقتصادية والاجتماعية في أواخر شهر تموز الماضي أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سيستغرق خمس سنوات ليعود إلى مستوياته ما قبل الكساد.. وتتوقع حكومة بريطانيا تراجعاً في حجم الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣,٥% خلال هذا

العام، وبالمقابل يشهد الاقتصاد البريطاني أسوأ انكماش حيث بلغت نسبته أكثر من ٢,٤% في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وهو أسوأ انكماش منذ أكثر من نصف قرن.

أما البطالة فترتفع بوتيرة سريعة في بريطانيا.. وحذر صناع السياسة من أن بريطانيا قد تشهد فترة عصيبة وطويلة قبل حصول الانتعاش ويؤكد الاختصاصيون أن قوى الركود الاقتصادي التي تحوم حول بريطانيا لا تزال قوية جداً.. والنظام المالي البريطاني في حالة سيئة، والظروف الائتمانية في تعثر، والإقراض في الشركات يمر بمرحلة تراجع.. وأمام هذا الواقع قرر البنك المركزي البريطاني ضخ ٥٠ مليار جنيه إسترليني في الاقتصاد البريطاني تجنباً لهبوط الاقتصاد البريطاني في المنحدر اللولبي الانكماشي.

وبالنسبة للاقتصاد الأوروبي فقد جاءت البيانات الاقتصادية الفعلية أسوأ مما كان متوقعاً، وعلى الرغم من أنَّ البنك المركزي الأوروبي يحاول إبقاء سعر الفائدة على حاله ويحاول بعث رسائل متفائلة حول آفاق التعاون الاقتصادي الأوروبي إلا أنَّ هذا الاقتصاد متعثر بشكل عام فمعدل البطالة في منطقة اليورو قفز إلى أعلى معدلا ته خلال السنوات العشر الأخيرة حيث ارتفع إلى ٩,٢% مع بداية الربع الثاني لعام ٢٠٠٩ ليصل عدد العاطلين عن العمل إلى ١٤,٥٧ مليون عامل.. وهذا يشير إلى أنَّ هذا الاقتصاد لا يزال بعيداً عن بوادر التفاؤل.

في اليابان في عام ٢٠٠٩ ظهر أول عجز تجاري في الاقتصاد الياباني منذ ٣٠ عاماً وانهار التصدير والإنتاج.. وقد نبه محافظ البنك المركزي الياباني، في الأسبوع الماضي من مخاطر الحلقة اللولبية المفرغة الناجمة عن الأخذ والرد بين النظام المالي والاقتصاد الحقيقي.

ثنائية الولايات المتحدة الأميركية والصين

تبدو العلاقة الاقتصادية الثنائية بين الولايات المتحدة والصين وكأنهما توءمان مختلفان يتغذيان من حبل سري واحد.. فالصين أكبر مشتر للسندات

الحكومية الأميركية وتساعد على تقليص العجز في المالية العامة الأميركية.. والمصانع الصينية تغذي حاجة المحال التجارية الأميركية، والمدخرات الصينية تغذي الاستهلاك الأميركي.. وإذا توقفت الصين عن تمويل العجز الأميركي أو توقف المستهلكون الأميركيون عن الإنفاق فإن الأزمة ستدخل فصلاً جديداً أكثر عتمة من ذي قبل. ولابد في النهاية من إعادة هندسة الاقتصاد بين البلدين بحيث يصبح الصينيون أقل ميلاً للادخار، ويصبح الأميركيون أقل ميلاً للإسراف والتبذير.

لاشك في أن (مجموعة الصين والولايات المتحدة) أهم مجموعة ثنائية في العالم وهي تشكل ٣١% من الناتج العالمي وتشكل ربع التجارة الدولية.. ورغم أهمية ذلك لا يمكن معالجة الأزمة الاقتصادية العالمية فقط من قبل هاتين الدولتين وحدهما، فالاقتصاد العالمي اليوم مسالة متعددة الأطراف وتحتاج للعمل معاً من خلال تعاون دولي.

صورة الصناعة المالية العالمية المستقبلية غامضة

على الرغم من أنَّ بعض المؤسسات المصرفية الأكبر في العالم حققت عوائد لا بأس بها في النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلا أنَّ العديد من المؤسسات المالية والمصرفية ترزح تحت وطأة خسائر تداول ثقيلة للغاية، وعمليات غير مسبوقة لتخفيض قيمة الموجودات.. ففي الوقت الذي حققت فيه مبيعات السندات الحكومية الأوروبية أرباحاً زادت بما يتراوح بين ٢٥% و٥٠% فإن المستثمرين تكبدوا خسائر تقدر بـــ١٥٩ مليار دولار خلال الربع الثاني من هذا العام وسجل مصرف UBS عوائد سلبية وخسائر خلال ٢٠٠٩ وتبدو صورة الصناعة المالية في المستقبل أشد غموضاً.. وثمة خطر آخر يتمثل بتراجع اقتصادي جديد أو نوع من الركود الطويل الأمر الذي يحد من قدرة الشركات على الحصول على استشارات مريحة في مجال الاستحواذات وتعهدات الأسهم، ولاسيما أن أسواق الأسهم في العالم تتذبذب بوتيرة عالية.

هل بلغت دورة الانكماش الاقتصادي قعر الأزمة؟

إن مقارنة الأزمة المالية العالمية الحالية بما سبق من أزمات تشير إلى أنَّها الأعمق والأخطر منذ عام ١٩٢٩ وحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي الذي يؤكد ذلك.. وبعد أكثر من فصلين شهدا جموداً اقتصادياً وتدهوراً في نسب النشاط الاقتصادي العالمي لم يعرفه العالم منذ الحرب العالمية الثانية.. فإن المؤشرات لا تدل على أن دورة الانكماش الاقتصادي وصلت إلى القاع وأن بداية النهوض لا تزال بعيدة.

السبل لحل الأزمة

لا يمكن حل الأزمة المالية العالمية إلا من خلال دراسة أسبابها الرئيسية ومعالجتها وأهم هذه الأسباب:

- غياب الرقابة الحكومية وخاصة عدم تطبيق معايير الرقابة والضبط من قبل المصارف المركزية.

- تضخيم حجم المصارف الدولية إلى حدود غير مسبوقة بسبب الدمج على مبدأ (الأكبر أفضل وأسلم).

- توسيع المصارف الدولية الكبرى لسياساتها الإقراضية إضافة لتواطؤ المصرف والمقترض والأجهزة الرقابية ما سمح للأزمة أن تكبر.

- الجشع والفساد الذي مارسته الإدارة العليا من المؤسسات المالية والمصرفية.

- عدم الثقة واليقين.

ومشكلة الحل تتعلق عملياً باختلافات في تشخيص الأزمة وفي وصفات العلاج إضافة لتضارب المصالح الوطنية ذات الاتجاهات المختلفة مثلاً الولايات المتحدة الأميركية وبعض الدول الأوروبية تتبنى أساليب مختلفة على صعيد تنظيم المصارف في حين أنَّ دولاً أخرى في أوروبا وخارجها تميل

إلى التشدد في فرضِ قيودٍ على جبابرة المال السابقين... وقد وصلت الخلافات إلى درجةٍ تتجاوز القواعد العامة لعمل الأسواق المالية حتى وصلت إلى مفهوم الحرية في الرأسمالية. وعلى الرغم من أنَّ مجموعة العشرين (G-٢٠) ستعقد اجتماعاً في الخريف المقبل... فإن قليلين هم الذين يتوقعون حدوث نتائج ملموسة على صعيد إنقاذ الاقتصاد العالمي من الأزمة الراهنة.

ظاهرة عدم اليقين

أصبحت ظاهرة عدم اليقين السمة الغالبة على رجال الاقتصاد وحتى رجال السياسة في ظل الأزمة المالية العالمية... ووصلت مسالة انعدام اليقين درجةً عالية حيث أصبحت أي طريقة للتكهن أو التنبؤ بالمستقبل تجد من يستمع إليها... وبات خبراء الاقتصاد والسياسيون يتطلعون إلى البراعم الخضراء الندية كبوادر انتعاش مأمول... لكن المؤشرات والأحداث تقدم سبباً وجيهاً لعدم تصديق توقعات الخبراء والمحللين الاقتصاديين وخاصة المتفائلة منها، حيث تبين عدم دقة هذه التوقعات الخاصة بالنمو في الاقتصادات الكبرى التي ثبت أنها تتجه نزولاً بحيث يتم تخفيض هذه التوقعات بنقطتين مئويتين من شهرٍ إلى آخر وفي ضوء هذه التذبذبات يمكن القول: إن هذه التوقعات غير الصحيحة تأتي انعكاساً للحاضر لأنه تبين وجود انزلاق نزولي للاقتصاد العالمي رغم ما يقال - تفاؤلاً - إن الانكماش وصل إلى مرحلة الثبات.

رأي صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي والعديد من اختصاصيي (الاقتصاد الكلي) درسوا ويدرسون أحداث الماضي والحاضر وتوصلوا إلى استنتاجات وتوقعات تشير إلى أنَّ الانكماش الاقتصادي الحالي ليس عادياً ويتميز بخاصيتين اثنتين: أولاهما، تداخله مع الأزمة المالية العالمية ذات المساحات الكبيرة، وثانيتهما: توسعه العالمي وهذان العاملان يجعلان الركود الحالي أطول مدة وأكثر

قسوةً. فالركود المشترك مع أزمات مالية يتسبب في إحباط المشاريع ويحرمها من التمويل ويسبب ضعف الطلب الداخلي... وبالتالي يرى الصندوق أن العودة إلى ذروة اقتصاد ما قبل الانهيار يحتاج إلى وقت طويل... وبالتالي فإن المسافة التي تفصل الاقتصاد العالمي عن التعافي لا تزال طويلةً.

رأي محافظ البنك المركزي الأمريكي

يرى محافظ البنك المركزي الفدرالي الأميركي (بن برنانكي) أن بعض مؤشرات انحسار الانكماش في الاقتصاد الأميركي لا تعني قرب خروج البلاد من أزمتها المالية وأعلن أن عوامل كثراً تؤثر في مؤشر الاستهلاك من بينها معدلا ت البطالة المرتفعة وتراجع السيولة في قطاع العقارات، والقيود المحيطة بسوق الائتمان.

الابتكار والأزمة المالية العالمية

تشير قراءة التاريخ الاقتصادي إلى أنَّ الأزمات الاقتصادية تولِّد أهم الابتكارات مثلاً بعد أزمة النفط في السبعينيات من القرن الماضي انطلقت (مايكروسوفت)... بمعنى آخر فإن الأزمات الشديدة تدفع إلى الإسراع في ابتكار منتجات تنتشل الاقتصاد من قاع الشلل والركود وتساعد على الوقاية مستقبلاً من حدوث أزمات مميتة... وبالتالي فإن الابتكار يجب أن يكون الرافعة الأكثر أهمية لتجاوز هذه الأزمة المالية العالمية الخطرة، ومن المتوقع أن ترى النور اكتشافات هامة في مجال تكنولوجيا المعلومات والمعرفة... وقد توقعت مجلة (كابيتال في عدد تموز ٢٠٠٩) مئة ابتكار مستقبلي تساعد على إنقاذ العالم من الأزمة الاقتصادية المالية... لأن من شأن هذه الابتكارات أن تعيد النشاط إلى مؤسسات الإنتاج ويزداد الطلب على اليد العاملة وتقوي القدرة على الإنفاق... وتنشيط الأسواق لتستعيد حيويتها... وللأسف فإن الدول النامية تبقى بعيدة عن مثل هذه الابتكارات ويبقى تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية طويلاً عليها.

الأزمة مستمرة ولفترة ليست محدودة

وهكذا فإن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لم تنته بعد والشعور بالراحة النسبية الذي ساد في الأسابيع الأخيرة يعود لعدم حصول المزيد من الانهيارات أكثر من كونه دليلاً فعلياً على أن التعافي قد اقترب، ويُحذر العديدُ من صانعي السياسة الكبار الذين يتحلون بالواقعية والمنطق من أن الاقتصاد العالمي يمكن أن يضعف أكثر من مرة قبل أن يتعافى.

ربما يكون التاريخ رقيقاً ولطيفاً في حكمه على الاستجابة الدولية لأزمة الأسواق المالية، ولكن الأزمة موحلة، والحكومات شقت طريقها في هذا الوحل... والحديث عن انطلاقة اقتصادية سابق لأوانه... ورغم أن المتفائلين يرون أن الانكماش بدأ يتجه نحو الاقتراب من القاع فإن الأقل تفاؤلاً - وهم أكثرية - يرون أن العالم يحتاج إلى مدةٍ تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، من أجل اجتياز مسافة الهبوط الموحلة عكسياً لبلوغ مستوى الإنتاج السابق للأزمة، ويرون أيضاً أن مدة النقاهة لها علاقة بالتوازنات داخل كل بلد بين قوى دعم إيجابية، وقوى سلبية تؤثر مباشرة في الطلب الكلي... ورغم الجهود التي تبذلها الإدارة الأميركية الجديدة للخروج من نفق الأزمة فإن الأغلبية الساحقة من المحللين والخبراء الاقتصاديين لا يتوقعون أي نوعٍ من بداية النمو البطيء قبل انقضاء عام ٢٠١٠. ويتطلع العالم اليوم إلى المستقبل بكثير من الحذر وعدم التفاؤل، علَّه يجد في الأفق ملامح أي نوع من السنونو تعلن بدايات الربيع الاقتصادي العالمي... ويبقى ذلك مجرد آمال وتوقعات لم تُثبت الوقائع صحتها. وبالمقابل فإن المؤشرات الاقتصادية العامة لم تحسم مسالة وقف التدهور المالي والاقتصادي... وتؤكد هذه المؤشرات أن انزلاق الأزمة وتسارعها نحو الأسفل لم يتباطأ كثيراً، وأن المسافة التي تفصلها عن القاع لا تزال غير محدودة وبالتالي فإن الآمال حول بزوغ أي نوع من البراعم الخضراء الندية، وعلامات قدوم الربيع الاقتصادي العالمي، لا تزال بعيدة جداً.

دمشق في ١٦ / ٨ /٢٠٠٩

٨ - بعد عام على الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة

الاقتصاد العالمي إلى أين؟

بعد عام على الأزمة المالية التي ولدت في الولايات المتحدة الأميركية وانتشرت في أنحاء العالم وتحولت إلى أزمة اقتصادية عالمية أصابت كل اقتصادات العالم... فإنَّ ثمة تساؤلا ت مشوبة بالمزيد من القلق حول سبل مواجهة هذه الأزمة والخروج منها... عشية انعقاد قمة الدول العشرين في مدينة بترسبرغ.

هل ستكتفي قمة مجموعة الدول العشرين التي تجتمع أواخر الشهر الحالي أيلول ٢٠٠٩ بالعمل على إيقاف التدهور المالي والاقتصادي الناجم عن الأزمة المالية العالمية، أم تعمل أيضاً على اتخاذ إجراءات عملية تساعد على الخروج من نفق هذه الأزمة؟

وهل يمكن لهذه القمة أن تبادر إلى إعادة النظر بالقواعد العامة للنظام المالي العالمي الذي هزته الظروف الصعبة التي تعيشها المؤسسات المالية والمصرفية المستهترة؟

عندما اجتمع زعماء مجموعة العشرين في فصل الربيع الماضي كان يجمعهم الخوف من حدوث ركود عالمي شديد، وعندما يجتمعون في نهاية أيلول ٢٠٠٩ سيجدون صعوبة في الاتفاق على السبيل الأمثل لدعم تعافٍ عالمي مستدام.

الواقع أنَّ قمة العشرين تجاوزت نفسها، وأضافت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية، وأكثر من عشرة رؤساء ضيوف يجتمعون في بترسبرغ ويبدو أن رقم الضيوف مرشح للزيادة. ويواجه الزعماء العشرون مهمةً صعبةً في إعادة تصميم النظام المالي العالمي، وإعادة بناء الثقة!! فكيف يمكن استعادة تعافٍ لنظام مالي رأسمالي يقوده حالياً القطاع العام (الحكومات) بصفةٍ رئيسية؟ ومتى يمكن للحكومات أن تغلق أضابيرها لتبدأ في إعادة النظر وتصحيح ميزانياتها العمومية؟ ويبدو أن التراجع الاقتصادي يتعاكس بصورة مباشرة مع الخروج من الأزمة وتشديد الرقابة!

ولو عدنا إلى اجتماع الربيع السابق فإن القضية الأساسية والمشتركة التي برزت أمام الزعماء العشرين كانت الإعداد لعجز نظام مالي عالمي جديد... وكان اعترافاً بالتوزيع الجديد للقوى من العالم.

رغبة عالمية في التعاون لمواجهة الأزمة

لوحظ أن الرئيس الأميركي أوباما أخذ بمبدأ التعددية التي احتقرها سلفه جورج بوش الابن للانطلاق إلى حقبة جديدة من التعاون الدولي، وعلى الرغم من الاختلافات والمشاحنات وبعض المواقف الاستعراضية لبعض الرؤساء، فإن صورة التعاون أو الرغبة في التعاون كانت غالبة على المشهد، كما كان الاعتراف بالمصالح الثنائية المتبادلة وخاصة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين من الأمور اللافتة للنظر بشكل خاص.

الاقتصاد العالمي يشهد تغيرات دراماتيكية

تشير إحصاءات أواخر شهر آب ٢٠٠٩ إلى أنَّ اقتصاد الولايات المتحدة الأميركية ربما يكون قد وصل إلى أدنى مستوى من الركود أو قريباً منه وبالمقابل فإن قوة تعافي الاقتصاد الأميركي ما زالت موضع شك فقد انخفض الناتج المحلي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ بنسبة ١% وهذا الانخفاض أقل بكثير من انخفاض الربع الأول البالغ ٦,٤%.

إذا نظرنا إلى الأمام فسنجد أن التحدي الماثل أمام السياسة المالية هائل ومروّع على الرغم من وجود بعض العلامات الدالة على نوع من التحسن... وقد أصدر البيت الأبيض ومكتب الميزانية في الكونغرس توقعات مالية جديدة تشير إلى أنَّ عجز الموازنة سيكون الفا وخمسمائة مليار دولار هذا العام والعام المقابل وتتوقع الجهتان معاً أن يظل العجز بحدود (٤% من الناتج المحلي الإجمالي) حتى عام ٢٠١٩ ويمكن لإدارة البيت الأبيض الأميركي أن تفكر في تحديد كيفية إعادة العجز في المدى المتوسط ليبقى تحت السيطرة.

الأشهر القليلة المقبلة من عام ٢٠٠٩ والأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ تحمل أشد التغيرات الدراماتيكية في تنظيم الخدمات المالية... تزامناً مع مساعي الولايات المتحدة وبريطانيا وبقية دول الاتحاد الأوروبي لمعالجة أسباب تراجع الاقتصاد العالمي... وكذا معالجة الخلافات الدائرة حول ذلك.

وتشير الوقائع إلى ضرورة المضي قدماً في تشديد القواعد المالية واليات التنفيذ سواء ما يتعلق منها بصناديق التحوط، للمشتقات المالية المتداولة خارج البورصات... وصولاً إلى الرهونات، ومتطلبات رأس المال الأساسية للمصارف.

خطط أوباما: المحتوى أهم من الشكل

الولايات المتحدة الأميركية كشفت على لسانِ الرئيس أوباما عن خطط تفصيلية شاملة ومتأنية للإصلاح بحيث اعتبرت إصلاح اللوائح المالية والتطبيق الجيد لها أهم من تفكيك الهيكل التنظيمي وإعادة بنائه.. ودمج العديد من الجهات التنظيمية المصرفية الفدرالية، وإعطاء البنك الاحتياطي الفدرالي، باعتباره الجهة التنظيمية الرئيسة، صلاحيات جديدة للإشراف على جميع الجهات (بما فيها الشركات) التي يمكن أن تُعرض الاستقرار للخطر (أي لتنظيم المخاطر الشاملة للنظام) ويدعمه مجلس إشرافي من الجهات المسئولة لتنسيق جهود الهيئات الجديدة والحالية... كما تتضمن خطط أوباما إنشاء

وكالة لحماية المستهلكين.. وقد تكون إدارة أوباما محقةً في قولها إن المحتوى أهم من الشكل وإن الأفضل يجب أن يُفسح المجال لما هو معقول وملائم وإنه كلما زاد عدد الجهات التنظيمية زاد عدد الصد وع التي يمكن أن تسقط فيها. ويلاحظ أن بعضاً من برامج أوباما تواجه بنوع من الشك من قبل الكونغرس ومن ثم لا يُعرف مدى تحققها..!!

أوروبا وتداعيات الأزمة

أما في الاتحاد الأوروبي، فقد طرحت المفوضية الأوروبية مشروع تشريع استثماري بديلاً يمكنه من إجبار صناديق التحوط، وشركات الأسهم الخاصة على الحصول على ترخيص تنظيمي وتقديم تقارير عن إستراتيجيتها. وتخصيص رأس مال لمواجهة الخسائر. وقد أدى هذا الاقتراح إلى انتقادات من قبل إنكلترا التي تتركز فيها بنسبة كبيرة من إدارة البدائل الاستثمارية الأوروبية ويدرس زعماء الاتحاد الأوروبي خططاً لإنشاء مجلس على المستوى الأوروبي لمراقبة المخاطر على النظام كله، إضافة إلى مجموعة من المراقبين يمكن أن تساعد على التنسيق بين مراقبي المصارف الوطنية.. وأن تحل الخلافات بين الدول.

بريطانيا وثلاثية السلطات المالية

وفي بريطانيا يعارض رئيس الوزراء (براون) جعل البنك المركزي الأوروبي (الذي لا تشارك فيه بريطانيا) رئيساً لمجلس مخاطر النظام كله. وقد حصلت بريطانيا فعلاً على ضمانات بأن نظام الرقابة الجديد لا يمكنه إجبار أي بلد على الالتزام بتقديم أموال دافعي الضرائب لإنقاذ مصرف متعثر.. كما أنَّ (محافظ بنك إنكلترا) يسعى لأن يكون البنك مسئولا عن تنظيم الشؤون المتعلقة بمخاطر النظام كله وطالب بالمزيد من السلطات لتنفيذ ذلك.. ولكن حكومة براون العمالية تدافع بقوة عن النظام الثلاثي الذي أوجدته منذ

أكثر من عقد والذي يقسم السلطة بين (بنك إنكلترا) و(وزارة المالية) و(سلطة الخدمات المالية).

أهمية تعميق مفاهيم الهندسة المالية الحقيقية

تعطي إدارة أوباما إشارة واضحة على أن أميركا لا يمكن أن تبقى مستهلكاً ومستورداً. وقد أكد المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض (لاري سمرز) في خطاب ألقاه في معهد بترسون للاقتصاد الدولي أن الولايات المتحدة يجب أن يكون لديها اقتصاد قائم على الصادرات لا على الاستهلاك ويجب عليها أيضاً أن تعتمد على الهندسة المالية الحقيقية لا على الشعوذة المالية.. ومنطق الولايات المتحدة الجديد هذا قد يتعرض للخطر إذا اعتمدت الولايات المتحدة على المستثمرين الأجانب لإنقاذ قطاعها المالي كما حدث بداية الأزمة المالية أو لتمويل عجزها المالي (وهو ما تقوم به الصين وغيرها من الدول ذات الفائض المالي)، علماً أن حجم الاقتراض في الولايات المتحدة سيبلغ ١٨٤٠ مليار دولار هذا العام وهو ما يعادل نصف المبالغ الفدرالية المنفقة و١٣% من حجم الناتج المحلي الإجمالي ولم تشهد أميركا مثل هذا منذ الحرب العالمية الثانية ومن المتوقع أن يبلغ حجم الاقتراض المطلوب عشرة آلاف مليار دولار خلال العقد المقبل وفقاً لمكتب الميزانية في الكونغرس الأميركي.

رؤية أميركية جديدة

وهكذا فإن الرؤية الأميركية الجديدة تستدعي زيادة الصادرات وأن يكون عجز الحساب الجاري أقل مما هو حالياً (نحو ٣% من الناتج المحلي الإجمالي) ولم يقل سمرز المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض ذلك مباشرة.. ولكن معظم الدراسات التي أجراها معهد بترسون في الولايات المتحدة تشير إلى أنَّ جعل عجز الحساب الجاري الأميركي من المستوى

المقترح يتطلب إجراء تخفيض حقيقي آخر للدولار.ومن غير المتوقع المزيد من انخفاض الدولار.

من جهة أخرى يحتاج تعافي الولايات المتحدة الأميركية من الركود إلى أنَّ تكون برامج التحفيز المالي والنقدي فعالة. ويتطلب ذلك أن يستوعب المستثمرون المحليون والأجانب المبالغ الضخمة من السندات التي تعدها الحكومة الأميركية.. ويؤكد المستشار الاقتصادي للبيت الأبيض أنه من الضروري إعادة توجيه الموارد من التمويل والاستهلاك إلى الصادرات والاستثمار.. وذلك لإدخال تغييرات نسبية على الأسعار التي يجب أن ينخفض إليها الدولار.. وعليه فمن غير المتوقع المزيد من انخفاض الدولار.

الحمائية التجارية تطل برأسها من أميركا

انتقدت الصين بشدة الولايات المتحدة على قرار هذه الأخيرة بفرض رسوم جمركية على إطارات السيارات الصينية، واعتبرت ذلك نوعاً من نظام حماية جمركية واضح، يبعث بإشارات خاطئة قبل قمة العشرين المقبلة، ويؤدي إلى ردود فعل يمكن أن تبطئ الانتعاش الاقتصادي.. وقد أدان الناطق باسم وزارة التجارة الصينية هذا الإجراء بقوة باعتباره (عملاً خطيراً من أعمال الحماية التجارية من جانب الولايات المتحدة) واعتبر (أن هذه الخطوة لا تخرق قواعد منظمة التجارة العالمية فحسب بل تتعارض مع التزامات متصلة أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في القمة المالية الأخيرة لمجموعة العشرين.. وهكذا تطل الحمائية برأسها بقوة مدفوعة بالمصالح القومية الأميركية خلافاً لما تنادي به أميركا بتحرير التجارة.

القمة في مواجهة مواضيع مثيرة للجدل

إن أهم المواضيع المتوقع أن تكون مدرجة على جدول أعمال مجموعة العشرين تتمحور حول:

* إدارة الانتقال إلى النمو الذي يمكنه استدامة ذاته.

* كيف يمكن لواشنطن وبكين أن تتجنبا ظهور اختلالات اقتصادية ضخمة؟.

بالإضافة إلى مواضيع أخرى تتعلق بالتغيرات المناخية، والانتشار النووي.

ولا شك في أن السياسات القومية، والغرور، والتعالي... أكدت نفسها في القمة ولكن الشعور بالخطر والمسؤولية في ظل الأزمة المالية سيجعل الزعماء يفكرون في التوفيق بين المصالح القومية والجماعية... كما أنَّ ظهور قوى ناشئة (كالصين والهند) يسهم في توليد جو من المنافسة أكثر تعددية لأن هذه القوى تريد تأكيد مصالحها بعد قرنين من الهيمنة الغربية.

وزراء المال وسبل تعزيز النظام المالي

لم يهتم اجتماع وزراء المال لبلدان مجموعة العشرين الذي انعقد في لندن في بداية أيلول ٢٠٠٩ بالمواضيع الشعبوية (وخاصة وضع سقف أعلى على رواتب الإداريين التنفيذيين) ولكنهم ركزّوا على موضوع احتفاظ المصارف بمزيد من رأس المال وارتأى الوزراء أنَّ تعزيز النظام المالي يعني مزيداً من رأس المال، ويعني أيضاً التأكيد على أن يأخذ رأس المال شكلاً يجعله قادراً على امتصاص الصدمة بشكل فعال. كما أبدى الوزراء مخاوفهم بشأن تهديدات استمرار الانكماش ووعدوا بإبقاء الحوافز المالية والنقدية مستمرة، ما دام ذلك ضرورياً، من أجل ضمان انتعاش مستدام في الاقتصاد العالمي.

ونرى أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ رفع معايير رأس المال ليس أمراً باستطاعة البلدان أن تنفذه بسهولة... والدروس التي تعلمتاها من هذه الأزمة المالية الأميركية المولد: هو أن الشكوك والفزع وعدم الثقة لن تحترم الحدود الدولية.

مواطن الضعف في الاقتصاد الأوروبي

إن التعافي الأوروبي من الأزمة سيكون بطيئاً ومؤلماً حسب آخر التوقعات الاقتصادية. والسؤال المهم لماذا يعاني الاتحاد الأوروبي على هذا النحو من أزمة بدأت أصلاً في الولايات المتحدة الأميركية؟ ولعل الجواب يكمن في أربعة مواطن ضعف:

أولها أن ألمانيا هي أكثر اقتصاد في الاتحاد الأوروبي يعتمد بصورة مكثفة على الإنفاق الأجنبي، وثانيها أن عدداً من بلدان أوروبا الغربية يعاني من انهيارات في الطلب في عصر ما بعد الفقاعات، أما ثالثها فيكمن في أن بعض دول أوروبا الوسطى والشرقية تجد نفسها مضطرةً لتقليص الإنفاق، وأخيراً رابعها يتمثل في أن البنوك الأوروبية معرضةٌ للتأثرِ بالأزمة الأميركية والصعوبات التي تعاني منها أوروبا.

وحسب الإحصاءات سيتقلص الاقتصاد في الاتحاد الأوروبي هذا العام ٢٠٠٩ بنسبة (٣,٦%)، وفي منطقة اليورو (٣,٧%) في حين يتوقع أن يتقلص الاقتصاد الأميركي بنسبة (٢,٩%) فقط.

ويرى المحللون الاقتصاديون، أن الأزمة تبدو وكأنها تعاقب المُقْتَصِد أكثر مما تعاقب المبذر. ويبدو ذلك وكأنه ظلم كبير، لكنه في الواقع ليس كذلك فالمقتصد يعتمد أصلاً على المبذر.

تعافي الاقتصاد العالمي ليس مؤكداً

من الملاحظ أن محافظي البنوك المركزية يؤكدون رغبتهم في الإبقاء على سياسات وبرامج التحفيز في المستقبل المنظور... كما يرى المحللون الاقتصاديون أن الدعم المقدم للاقتصادات يجب ألاَّ يتوقف، ويجب تمديد العمل بالتدابير التحفيزية وذلك لأسباب عديدة منها:

* البطالة التي تواصل ارتفاعها عالمياً، وفي نفس الوقت لا تزال رسملة النظام المصرفي العالمي دون المستوى، وبالتالي يظل الائتمان شحيحاً، الأمر الذي يُقيد تمويل الزبائن.

* من ناحية أخرى لا يزال الاقتصاد العالمي يُعاني من عدم إعادة التوازن، والبلدان التي كانت الطفرة فيها مدفوعة بالاستهلاك، وخاصة الولايات المتحدة وبريطانيا، تعاني من ركود في ميزانياتها العمومية... وبسبب الديون الزائدة المترتبة على المستهلكين فيها فمن الأرجح أن يكونوا راغبين في الادخار لبعض الوقت.

صندوق النقد الدولي غير متفائل

يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتراجع حجم الناتج المحلي الأميركي بنسبة (٢,٨%) هذا العام وأن يصاب بالركود في العام القادم وقد صرح رئيس صندوق النقد الدولي (دومينيك شتراوس) لمجلة (دير شبيغل) الألمانية بأن الأزمة الاقتصادية العالمية ستستمر حتى إذا كانت ألمانيا وفرنسه قد حققتا بعض الأرقام الجيدة في الربع الثاني من هذا العام. وأمل أن يجَلبَ اجتماع الدول العشرين المقبل زخماً شديداً وأكد أن الدرس المستفاد من الأزمة المالية العالمية هو حاجة اقتصاد السوق إلى قواعد جديدة تُنهي سلبيات السلوك القديم، وأضاف: من الخطأ الاعتقاد أن الأزمة انتهت وعلى الدول أن تضع استراتيجيات للخروج من هذه الأزمة.

عدم التفاؤل حول استئناف النمو الثابت قريباً

الواقع يشير إلى أنَّه ورغم بعض التحسن في بعض فروع الاقتصادات العالمية، فإنه من الخطأ افتراض أن النمو الثابت سيستأنف الآن؛ فالولايات المتحدة، وبريطانيا ترزحان تحت وطأة مديونية عالية جداً لذلك لا يمكن التعويل عليهما ليكونا أكبر متسوقين في العالم. ويجب على الدول المعروفة بالتقتير أن تزيد الإنفاق بصورة دائمة «ألمانيا، اليابان، فرنسه» إذا أرادت هذه الدول أن تستمر في النمو.

من جهة أخرى من المتوقع أن تظهر انقسامات بين مجموعة العشرين حول عدد من المواضيع:

* ألمانيا وفرنسه تتخذان خطاً متشدداً إزاء خفض الاقتراض بينما تحث بريطانيا على التحلي بالمرونة.

* حول سحب رزم الحوافز، نرى أنَّه من الضروري التعامل مع هذا الموضوع بمنتهى الحذر.. ومن الضروري أن تواجه مجموعة الدول العشرين مسالة الاستمرار في برامج التحفيز بمنتهى الجدية والإيجابية لا أن تزيد من صعوبتها.

إمكانية إقامة هندسة اقتصادية عالمية جديدة؟

العديد من الذين يعرفون جيداً الرئيس الأميركي «أوباما» يقولون إنه استوعب الحقيقة التي فهمها مهندسو النظام الدولي الذي جاء بعد الحرب العالمية الثانية والقائلة إن أفضل مصالح الولايات المتحدة تتحقق من خلال القواعد القائمة على نظام عالمي كما أكدت وزيرة الخارجية الأميركية أن بلادها ستقود جهدَ إنشاء «هندسة اقتصادية عالمية جديدة» في إطار عمل تكون فيه للدول حوافز واضحة للتعاون.. ولكنّ هناك شكوكاً في بكين ودلهي مضمونها أن كل ذلك لا يعدو كونه مجرد نوع من المؤامرة لدعم وتكريس قوة الغرب.. وبالمقابل يُقال في أروقة صناع القرار الدولي إن مهمة إقامة نظام مالي دولي جديد تقع بصفة رئيسية على عاتق الولايات المتحدة الأميركية والصين وأيضاً الهند.. وإلى حد ما روسية.

هل يمكن للمنافسة أن تتفوق على التعاون الدولي؟

وبغض النظر عن دقة وصحة ما يقال عن هذه المهمة التي أشرنا إليها.. فإن علينا ألا نتوقع حلولاً سريعة للأزمة.. وإلى أنَّ يتحقق ذلك فإن أمام مجموعة العشرين أزمات ومشاكل معقدة مرشحة للظهور وفي ظل عالم متعدد الأقطاب يوجد فيه سباق بين العمل من أجل المصالح العالمية الجماعية

وبين المصالح القومية وأحياناً المصالح الثنائية المتبادلة لا يُعرف بعد ما إذا كانت المنافسة ستتفوق على التعاون.

وبالمقابل نقول: إن الانتعاش الاقتصادي القوي قد يأتي في أعقاب الركود ولكن الانتعاش في أعقاب الأزمات المالية غالباً ما يكون مؤلماً ومنهكاً، ومستهلكاً للوقت.

واليوم وبعد عام على بدء انفجار الأزمة المالية العالمية التي تحولت إلى أزمة اقتصادية كارثية فإننا نرى عشية انعقاد قمة الدول العشرين في بترسبرغ أن هذه القمة مدعوة ليس فقط لوقفِ تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وإنما أيضاً لإعادة النظر بالقواعد العامة للنظام المالي العالمي بهدف إيجاد نظام جديد أفضل تنظيماً.

دمشق في ٢٠٠٩/٩/٢٧

٩- العلاقات الاقتصادية المتبادلة بين الأصدقاء الأعداء وتوازن الرعب المالي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين «G- ٢»

في جو الأزمة المالية العالمية الحالية، وتداعياتها الكارثية على الاقتصاد العالمي، فإن الأموال تمثل القوة، والقوة تعني النفوذ، والميزة تكون لمصلحة الدائن، وأكبر دائن للولايات المتحدة هو الصين، ما عزز نفوذ الصين لدى الولايات المتحدة.. وأدى ذلك إلى تشابك المصالح الاقتصادية والمالية بين البلدين: الأعداء الأصدقاء، وثمة سؤال مهم سنحاول الإجابة عنه: كيف التقى الأعداء في السياسة على قاعدة المصالح الاقتصادية المتبادلة؟

في الجلسة الافتتاحية لأعمال الحوار الإستراتيجي الاقتصادي بين الولايات المتحدة الأميركية والصين في أواخر تموز ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأميركي «أوباما» أن: «العلاقة بين الولايات المتحدة، والصين ستحدد القرن الحادي والعشرين»، واعتبر المراقبون هذا الإعلان بمثابة توصيف للواقع واستشراف للمستقبل، وسبق لوزيرة الخارجية الأميركية «هيلاري كلينتون» أن قالت: «الاقتصاد الأميركي والصيني مترابطان: يخرجان معاً، أو يسقطان معاً!!».

يظهر المشهد الاقتصادي العالمي اليوم صورتين، الأولى للمعاقل التقليدية للثروة «الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان» التي يسودها التشاؤم والأخرى لعالم جديد ناشئ «الصين، الهند، البرازيل» حيث تظهر بعض

بوادر الأمل والتفاؤل.. وهذا يمثل مرحلة جديدة في تطور الاقتصاد العالمي.. ويلاحظ أيضاً أن ثمة تحولاً سريعاً لمركز الثقل الاقتصادي من الغرب إلى الشرق والنادي الجديد «قمة العشرين تضم ستة أعضاء آسيويين» «الصين، اليابان، كوريا الجنوبية، اندونيسيا، وأيضاً أستراليا» بينما لا تضم مجموعة الثماني إلا عضواً آسيوياً واحداً هو اليابان.. وفي قلب مجموعة العشرين التي تعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي الأول والأهم والذي وجد لمعالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تبرز مجموعة الاثنين «G-٢» التي تضم الولايات المتحدة والصين.. وبالمقابل وعندما تهاوت أسواق الأسهم حول العالم بعد الأزمة المالية الحالية ظهر النظام المالي الأميركي وكأنه على حافة الانهيار واعتقد بعض المراقبين أن الدول الناشئة «الصاعدة» في آسيا التي تفتقد إلى عوامل قوة داخلية.. وأن هذه الاقتصادات وفي مقدمتها الصين ستنهار بسرعة لأنها - في رأيهم - تعتمد على الاقتصادات المتقدمة، ولكن الواقع أظهر عكس ذلك.. ومن المتوقع أن تحقق الصين نسبة نمو سنوية تقارب ٧% عام ٢٠٠٩.

مجموعة «G-٢» الأصدقاء الأعداء

الواقع أنَّ العلاقات بين الولايات المتحدة والصين تبدو متشابكة ومتداخلة إلى حد كبير وتتعدد الاصطلاحات حول تسمية هذه العلاقات الثنائية حيث اقترح «بريجن سكي» المستشار لشؤون الأمن القومي للرئيس الأميركي الأسبق إنشاء مجموعة ثنائية بين الولايات المتحدة والصين تسمى «G- ٢».

وأطلق الممثل الكوميدي «ستيفي كولبيرت» على الدولتين اسم «الأعدقاء» مازجاً بين الأصدقاء والأعداء.. وقد قال «ديفيد روثكوف» المسئول الرفيع السابق في إدارة كلينتون «إذا أردت أن تعرف ما الذي يفعله العالم، فخذ موقف الولايات المتحدة، وخذ موقف الصين وارسم خطاً في مكان متوسط»..

الصين تتقدم صعوداً وإلى الأمام

في أول تشرين الأول ٢٠٠٩ احتفلت الصين الشعبية بذكرى ميلادها الـ٦٠ واستعرضت قدراتها العسكرية في الوقت الذي يبدو فيه المشهد الاقتصادي الصيني يتجه صعوداً نحو الأعلى.. وقد أبرزت احتفالا ت العيد الـ٦٠ مشاعر النصر، وتضمنت إحدى الأغاني التي تتفاخر بعظمة الصين عبارات «لا يمكن لأي شيء أن يوقفنا، فإلى الأمام، إلى الأمام».

ويبدو أن النظام الدولي يتجه نحو مزيد من توزيع القوة والسلطة.. بناء على ظهور قوى فاعلة جديدة.. وبالنظر لتنامي القوة الاقتصادية الجيوسياسية لبعض الدول الصاعدة وفي مقدمتها المارد الصيني.. فإنها تبدو مستعدة لتحدي النظام الدولي القائم، كما فعلت ألمانيا واليابان في القرنين الماضيين ولكن بهدوء القوي المتوازن..

انطلاقة الإصلاح والتحديث في الصين

منذ نحو ٣٠ عاماً استطاعت الصين أن تضع برنامجاً متدرجاً للإصلاح والتطوير يقوم على تحديث محاور أربعة نقلت الصين من الفقر إلى بلد صاعد:

١ - الإصلاح الاقتصادي ٢ - إلغاء سياسات التعاونيات الزراعية ٣ -إنشاء مناطق حرة لجذب الاستثمارات الخارجية ٤ - مد يد الانفتاح والمصالحة نحو الغرب وأقامت الصين علاقات رسمية مع الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٧٩. هذا العرض التاريخي المقتضب مهم للغاية للإجابة عن سؤال ملح حول مستقبل العملاق الآسيوي؛ إلى أين تتجه الصين الصاعدة بعد ثلاثين عاماً من انطلاقة عملية الإصلاح والتطوير؟

لقد وجدت دولة الصين نفسها وجهاً لوجه مع الولايات المتحدة أكبر قوة سياسية واقتصادية وعسكرية في العالم في جلسة الحوار الاستراتيجي

الاقتصادي في تموز ٢٠٠٩، وقد وضع المتحاوران القضايا الخلافية جانباً وأعطيا الأولوية لوضع رؤية مشتركة لكيفية الخروج من الكساد الاقتصادي الذي أحدثته الأزمة المالية العالمية. الأميركيون يطالبون الصين بإجراء تعديلا ت على نمط نمو الاقتصاد الصيني، بالتقليل من الاعتماد على الصادرات، والصينيون يبدون قلقاً حيال استثماراتهم في سندات الخزينة الأميركية بسبب ضعف الدولار، كما سنرى أنَّ العلاقات الاقتصادية الأميركية الصينية من التعقيد بحيث لا يمكن لأي طرف أن يكون منتصراً فيها.

هل الثقة الزائدة تدفع بالقادة الصينيين بعيداً

يتساءل المراقبون هل إن تورط الولايات المتحدة في حربين «العراق وأفغانستان» وهبوط اقتصادها بعد الأزمة المالية العالمية الحالية التي ولدت في هذه الدولة.. سيدفع القادة الصينيين للاعتقاد بأن هذه الدولة العظمى تواجه تراجعاً حتمياً؟.. وهل هذا يمكن أن يدفع القادة الصينيين إلى المزيد من الثقة ليكون أكثر قوة على المسرح الدولي؟

الواقع أنَّ الأزمة المالية العالمية ستسرع من تحول النظام الدولي إلى نظام متعدد الأقطاب.. وستعمق هذه الأزمة الدور الاقتصادي للصين عالمياً من خلال ما تملكه من احتياطيات ضخمة، وهذا ما سيعطيها نفوذاً واضحاً فيما يتعلق بتشكيل مستقبل المشهد الاقتصادي العالمي، وبالرغم من انعدام الثقة تاريخياً بين الولايات المتحدة والصين فإن الواقع يؤكد الأهمية الكبيرة للعلاقات الاقتصادية بين البلدين والتي توصف بأنها «**زواج بالإكراه، وغير سعيد**».

تضخم الاحتياطي الصيني بالدولار يثير القلق

ربطت الصين عملتها الوطنية بالدولار بسعر ذي قدرة تنافسية عالية وتجاوزت الاحتياطيات المالية الصينية «٢,١» تريليون دولار، ولكن الصين من الناحية العملية لا تبدي ارتياحاً بتلك «الكومة» الكبيرة من الدولارات في

ضوء ضعف الدولار والضغط التنازلي على أسعار الفائدة الأميركية.. ما يؤدي إلى صعوبة في ضبط التجارة من ناحية ويساهم في تضخم أسعار التجزئة وأسعار الموجودات في الصين من ناحية أخرى نظراً لأن الصين تستورد الاختلالات الأميركية الاقتصادية منها والنقدية.

ويرى المحللون الاقتصاديون أن انكشاف العملة الأميركية ولد نوعاً من الضغط على المسؤولين الصينيين ما شكل نوعاً من «نقطة احتكاك سياسي محلي»، كما ذكرت صحيفة «فورين آفيرز». وتصل حصة المواطن الصيني من الاحتياطيات المالية الصينية الأجنبية إلى أكثر من ٢٠٠٠ دولار أميركي وهو ما يقارب ثلث معدل دخل الفرد السنوي.. وقد أكدت استطلاعات الرأي أن نسبة كبيرة من الصينيين ترى أن الاحتياطيات المالية بالدولار تثير القلق لاعتقادهم أنها غير آمنة.. مع الخوف من أن أي محاولة لتنويعها: حقوق السحب الخاصة أو الذهب، أو أي شيء آخر، ربما تكون غير مضمونة النتائج.

الاقتصاد الأميركي في مأزق

بالنسبة للولايات المتحدة يرى المراقبون أن مسألة «حرب العين بالعين والسن بالسن» على الصعيد التجاري تعتبر لعبة خطرة لأن العلاقة المصرفية بين الصين والولايات المتحدة خاصة.. خلال السنوات السابقة، شهدت تدفقات رأسمالية ضخمة، وتحولاً كبيراً باتجاه زيادة الائتمان إضافة إلى فقاعات الديون وتلا ذلك أزمة مالية وانكماش، وبلغ عجز الموازنة العامة من عام ٢٠٠٩ نسبة «٩,٩%» من الناتج المحلي الإجمالي.. ومع ذلك فإنَّ الصورة - في رأي المراقبين - ليست قاتمة.. فالولايات المتحدة لا تزال قادرة على الاقتراض بعملتها.. كما أنَّ الاختلالات العالمية ضاقت بفضل السياسة التوسعية في اليابان وشمالي أوروبا.. وأن واردات الصين تتزايد بمعدل أعلى من زيادة الصادرات.. ما يدعو للاعتقاد أن الاقتصاد الصيني يمكن أن يتجه إلى إعادة التوازن في النهاية.. ومن ثم فإنه من المرجح أن تتعرض الولايات

المتحدة بصورة زائدة لتدفق الأموال السائلة كما حدث للدول الآسيوية عامي ١٩٩٧ -١٩٩٨.

التراجع الاقتصادي أثر سلباً على الهيمنة الأميركية

يبدو أن الهيمنة الأميركية المتغطرسة تأثرت بالمشكلات الداخلية؛ انخفاض وتراجع معدلا ت الادخار، توسيع التباين في مستويات الدخل، الإنجاز التعليمي الرديء، الخوف من زيادة الضرائب على نحو أدى إلى عدم كفاية الاستثمارات العامة - العجز في الموازنة العامة، تصاعد الفساد السياسي - قيام الشركات بتصرفات مخالفة للقانون - والتحيز المفرط نحو المصالح الخاصة... كل ذلك أدى، في ظل الأزمة المالية العالمية إلى المزيد من التراجع الاقتصادي في الولايات المتحدة الأميركية.

المشهد الثنائي «G-٢»

شهدت العلاقات الأميركية الصينية في السنوات السابقة مداً وجزراً على الصعيدين السياسي والاقتصادي لكن الوضع الحالي الآن يُظهر مشهداً مختلفاً:

الصين تملك احتياطياً كبيراً يقارباً «٢,١» تريليون دولار أميركي، على حين أن الولايات المتحدة تمر بمتاعب اقتصادية نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ولدت على أرضها ولمعالجة الوضع الاقتصادي تحتاج الولايات المتحدة للمزيد من الأموال لحفز اقتصادها، وقد وجدت واشنطن في بكين المكان الأهم للحصول على الأموال، وأصبحت الولايات المتحدة مدينة للصين بأكثر من «١,٥» تريليون دولار أي ما يعادل «٦٠٠٠» دولار لكل مواطن، ويرى المحللون أن تحريك «٣٠%» من قيمة العملة الصينية الـ«يوان» بالمقارنة بالدولار سيكلف الصين «٤٥٠» مليار دولار أي ما يقارب «١٠%» من اقتصادها.

بالمقابل فإن أكبر مستهلك في العالم هو الولايات المتحدة، وأكبر مُدخِر الصين.

مشهد فريد في العلاقات الاقتصادية الدولية

إنه مشهد فريد في العلاقات الدولية: واشنطن بأمس الحاجة إلى بكين لتمول لها الدين القومي المتفاقم، وبكين بأمس الحاجة إلى واشنطن لتمول لها أكبر عملية نمو اقتصادي في التاريخ الحديث. وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين «٣٨٧» مليار دولار، والولايات المتحدة أكبر سوق مُستهِلك لصادرات الصين.

- الصين أكبر دائن للولايات المتحدة وقد بلغت ملكية الصين من سندات الخزينة الأميركية لغاية أيار «مايو» ٢٠٠٩ مبلغ «٨٠٢» مليار دولار.

- عجز الموازنة الأميركية وصل إلى «٩,٩%» من الناتج المحلي الإجمالي، أما عجز الموازنة الصينية فأقل من «٣%» من الناتج المحلي الإجمالي.

الصين أكبر ممول لخطة الانتعاش الاقتصادي الأميركية

تعتبر الاستثمارات الصينية في سندات الخزانة الأميركية بالغة الأهمية للولايات المتحدة لتنفيذ خطتها العملاقة للانتعاش الاقتصادي البالغة «٧٨٧» مليار دولار لمواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية؛ ومن ثم أصبحت بكين أكبر مقُرِض لواشنطن حيث تمتلك أكثر من «١٠%» من مجمل الدين العام الأميركي بمعنى الصين البلد الوحيد الذي يستطيع شراء العجز الأميركي الذي يُقدرِ الخبراء أنه سيصل إلى «١,٨» تريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٩.

الصين الأقدر على تمويل العجز الأميركي

- يقول بيار ليمان أستاذ الاقتصاد السياسي في جامعة لوزان «إن ما يقُلقني أن الولايات المتحدة تحديداً معتمدةً أكثر من اللازم على الصين، ليس من أجل السلع فقط، وإنما من أجل المال أيضاً».

أما جوزيف سينجلتز الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد فيقول: «الناس غالباً ما يعتقدون أن الصين وأمريكا تعتمدان على بعضهما بشكلٍ متساوٍ، ولكن ذلك غير دقيق، فالصين لديها طريقتان في تعزيز نموها الاقتصادي؛ تمويل المستهلك الأميركي، وتمويل مواطنيها في الوقت نفسه لزيادة قدرتهم على الاستهلاك لتحفيز النمو الاقتصادي في الصين... ولا يوجد بلد آخر يستطيع تمويل العجز الأميركي سوى الصين».

الدين العام تحد كبير للولايات المتحدة

أشارت خطة الرئيس الأميركي أوباما الخاصة بالميزانية إلى أنَّ هناك تضخماً في الدين الاتحادي وسيواصل ارتفاعه بسرعة تفوق سرعة زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مقياس لقدرة الدولة على خدمة الدين، فقد بلغ الدين الاتحادي «٤١%» من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ ويتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس أن يرتفع إلى نسبة «٨٢%» من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات العشر القادمة، وقد يزداد إلى «١٠٠%» إذا لم يحصل تغيير في السياسة... ويؤكد المحللون الاقتصاديون أن خطورة زيادة عبء الدين تتجاوز الضرر الذي سببته الأزمة المالية الحالية، لذلك تجد واشنطن نفسها أمام خيارين؛ إما زيادة الضرائب... وإما التضخم وفي حالة التضخم ستكون الأسعار ضعف ما هي عليه... من أجل تخفيض معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى مستواه عام ٢٠٠٨، ونتائج التضخم ستكون مشابهة لما جرى في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي مع حدوث طفرة يعقبها إفلاس وركود كل ثلاث أو أربع سنوات ومعدل تضخم أعلى بعد كل ركود.

القلق الصيني حول سلامة الأصول

نادراً ما يبدي القادة الصينيون تعليقات غير مدروسة بشأن الولايات المتحدة الأميركية، ومع ذلك أظهر رئيس وزراء الصين «وين جياباو» خوفاً

من احتمال انهيار مستقبلي لقيمة الدولار وأضاف: «نحن قلقون بشأن سلامة أصولنا» وطالب الولايات المتحدة بأن تحافظ على مصداقيتها وتحترم وعودها، وتضمن سلامة أصول الصين.

ثمة جدل قائم في الصين حول ما يجب على الصين عمله في مواجهة الولايات المتحدة الأميركية، بين من يطالبون باتخاذ الصين لمواقف أكثر مواجهة إزاء الولايات المتحدة.. وآخرين يرون ضرورة العمل بمرونة ضمن نطاق النظام العالمي القائم ويبدو أن الكفة رجحت وبشكل قوي لمصلحة الاتجاه الأخير. حيث يرى القادة الصينيون ضرورة التمهل والعمل على المزيد من تطوير الاقتصاد الوطني وإتباع نصيحة «نُخفي اللمعان، وتغذي الغموض». ويبدو أن القادة الصينيين يعتقدون أن الديناميكيات الأساسية للجيوسياسات العالمية تتغير فعلاً.. وأن الصين ترمي بثقلها في المزيد من القضايا الدولية التي يوجد للولايات المتحدة فيها مصلحة كبيرة.

حرب خفية بين البلدين

بعد إعلان محافظ البنك المركزي الصيني «زهو زياو شوان» أن زمن الدولار كعملة احتياطية عالمية رئيسية قد انتهى.. وضرورة تبديل الدولار بحقوق السحب الخاصة، أظهرت الصين بعض المواقف العدائية للولايات المتحدة على صعيد الطاقة، وفي بعض المناطق الحساسة بالنسبة للولايات المتحدة، حيث تنفذ شركة النفط الصينية استثماراً كبيراً في فنزويلا.. وتوجد شركة نفط صينية في البرازيل كما تستثمر شركات نفط صينية في العراق وإيران، وأصبحت إيران أكبر ثالث مورد للنفط إلى الصين، إضافة إلى بيع الصين النفط المكرر إلى إيران وتسعى الدولتان لمنع المواجهة العسكرية بينهما وخاصة في بحر الصين.. وعلى الرغم من تذمر الصين من سياسات الولايات المتحدة تجاه تايوان، فإن الصين

لا تفضل انسحاباً أمنياً سريعاً للولايات المتحدة من شرق آسيا حتى لا تؤجج سباقاً مسلحاً بين الصين واليابان، ومن المؤكد أن ثمة مصالح اقتصادية ومالية أساسية معرضة للخطر في العلاقة الأميركية الصينية في ظل الأزمة المالية العالمية وهذه الأزمة قدمت للصين فرصة لتأكيد نفوذها الاقتصادي.

توازن الرعب المالي

كانت الولايات المتحدة تضغط على اقتصادات الدول الأخرى لتُجبر هذه الأخيرة على تنفيذ السياسات لخدمة المصلحة الحيوية الأميركية، واليوم لم تعد واشنطن قادرة على ممارسة هذا النمط من السياسات وخاصة مع الصين تحديداً، لأن علاقات البلدين الاقتصادية أصبحت أكثر تشابكاً وتعقيداً من علاقة الهيمنة الأميركية السابقة، وقد سُميت هذه العلاقة بين واشنطن وبكين «توازن الرعب المالي» وتشابكت العلاقات بين البلدين إلى درجة أصبح معها انفكاك أحدهما عن الآخر أمراً بالغ الصعوبة، وباهظ التكلفة وقد أطلق الصحفي الأميركي «توماس فريدمان» على هذه العلاقة «التوأم السياسي» «الملتصقين ببعضهما؛ إن جرى فصلهما هلكا معاً، أو هلك أحدهما وعاش الآخر شبه هالك».

وعلى الرغم من القلق في الشارع الصيني من تشابك العلاقات الاقتصادية بين البلدين إلا أنَّ القادة الصينيين «رئيس الدولة ورئيس الوزراء» يؤكدون أن الطلاق المفاجئ بين الولايات المتحدة والصين سيكون مُضراً بالصين؛ لأن أميركا أكبر مستهلك لصادراتها، وأكبر مستثمر في سوقها، ويؤكد المراقبون أن رئيس وزراء الصين عندما نصح واشنطن بتنظيم شؤونها المالية، فإنه كان «يتحدث كمصرفي محترف مرتبط بأكبر مقترض لديه، وليس كحبيب يريد الانفصال عنه».

تقوم الصين بتحفيز الاستهلاك الداخلي عبر برامج تحفيز اقتصادية بمبلغ ٥٨٦ مليار دولار لكن ذلك لن يكون سهلاً نظراً لشيخوخة السكان وغياب نظام الضمان الاجتماعي ما يدفع العائلات لتوفير ٥٠% من عائداتها، والصادرات الصينية تمثل ٤٢% من الناتج المحلي، والاستهلاك الداخلي يمثل نسبة أقل في الاقتصاد الصيني ٣٦% من الناتج المحلي.

قلق صيني من شراء المزيد من سندات الخزينة الأمريكية

الناس في الصين يبدون عدم ارتياحهم بل يتزايد قلقهم من مقدار الأموال التي تقرضها الصين إلى الولايات المتحدة من خلال شراء السندات الحكومية الأميركية وتتعالى أصوات بعض الزعماء الصينيين تحذيراً من أن الولايات المتحدة ربما تسعى للتخلص من العبء المتصاعد الناجم عن ديون السندات عن طريق التضخم.

وهناك حديث حول رغبة الصين في تحويل بعض سندات الخزينة الأميركية طويلة الأجل إلى سندات قصيرة الأجل.. قبل أن ينطلق ركب التضخم.

وربما لا ترغب بكين في زيادة تعهداتها الاستثمارية في الولايات المتحدة على المدى الطويل، والصين تعلم أنه إذا قام، على نحو مفاجئ، بسحب المساندة من سوق السندات الحكومية الأميركية فإن الصين تكون من أكبر الخاسرين في قيمة ما بقي لديها من عدد هائل من السندات.

الحذر من حرب تجارية

من المعلوم أنَّ الصين ثاني أكبر بلد في العالم من حيث الصادرات ولديها فائض في الحساب الجاري يقارب ٩% من الناتج المحلي أثناء فترة الركود الاقتصادي الحالي، وإذا استمرت الصين في تكديس مبالغ ضخمة من

الفائض على مدى الأشهر المقبلة دون تقوية عملتها، فإن بعض المحللين يحذرون من أن هذا قد يؤدي إلى إشعال فتيل حرب تجارية.

وجهتا نظر في الصين

توجد بين صانعي السياسة في الصين وجهتا نظر مختلفتان:

- الأولى يأمل مؤيدوها بأن يعود الاقتصاد العالمي إلى طبيعته بسرعة بحيث يُعطي التعافي الاقتصادي الأميركي حافزاً جديداً للصادرات الصينية.

- والثانية يؤيد أصحابها فكرة إجراء تغييرات راديكالية في السياسة المالية لتسريع التحول الذي كَثُر الحديث عنه نحو تعزيز الطلب المحلي، وتقليص الاعتماد على الصادرات.

الصين تبحث عن حل لأصولها الدولارية

سيتوقف مستوى العملة الوطنية الصينية على محصلة هذا النقاش الدائر ويرى البعض من المحللين الاقتصاديين، أنه إذا كان الصينيون جادين فعلاً في عدم الاعتماد على الصادرات، والتحول إلى مستهلك، ومستثمر محلي كبير فإن من مصلحة الصين، والحالة هذه، البحث عن طريقة لتقليص الاعتماد على العملة الخضراء، وفي رأي بعض الاقتصاديين الصينيين فإن ذلك يعني السماح للعملة الصينية بالارتفاع مرة أخرى مقابل الدولار، وهذا ما سيُلحق الضرر بالمصدرين الصينيين الذين لا تنقصهم المشكلات في الوقت الراهن، ومن ثم تسعى بكين لإيجاد وسيلة يمكن من خلالها الفكاك من فخ الدولار دون أن يؤدي ذلك إلى رفع قيمة عملتها، وبالمقابل ثمة رأي آخر يشير إلى أنَّ بكين اليوم أمام مأزق بخصوص التحكم في تقييم عملتها، وقد يُجبرها ذلك على شراء المزيد من الأصول الدولارية.

أخيراً: فإن الولايات المتحدة الأميركية لا تزال أغنى وأقوى دولة في العالم وينتشر جيشها في جميع أنحاء المعمورة، ولكن دروس التاريخ تُعلمنا أن إمبراطوريات كبرى غابت في القرون الثلاثة السابقة، وأن القوى الكبرى تبدأ بالتراجع عندما تغرق في الديون، وتعجز عن تحقيق نمو سريع.

وبالرغم من أهمية قمة العشرين كأكبر وأهم منتدى اقتصادي عالمي فإن الواقع يشير إلى أنَّ خروج الاقتصاد العالمي من ركام الأزمة المالية العالمية الحالية لن يتم إلا من خلال مساهمات ومشاركات إيجابية وفعالة من قبل الصين الدائن الأكبر للولايات المتحدة الأميركية.

دمشق في ١٨ / ١٠ /٢٠٠٩

١٠ - أين يقف الاقتصاد العالمي اليوم؟
وإلى أين يتجه؟

سياسات التحفيز المالي الحكومية..

خشبة الخلاص لإنقاذ الاقتصاد العالمي وإخراجه من نفق الأزمة

إذا أردنا أن نفهم أين يقف الاقتصاد العالمي الآن، فعلينا أن نتذكر كيف كان هذا الاقتصاد حين سقط في وحل أزمة مالية كبرى وخلال أربعة عشر شهراً ونيف.. وكيف أصبح الآن بعد أن تمت المعالجة من خلال سياسات وبرامج التحفيز المالي الحكومي، وإلى أين يتجه مستقبلاً؟

اليوم يرى البعض من المحللين الاقتصاديين أن اليأس والهلع قد رحلا وحل محلهما الشعور بالارتياح والتفاؤل الذي أثارته البراعم الخضراء كمؤشرات لبدايات الانتعاش الاقتصادي العالمي.. وبالمقابل توجد توقعات تشير إلى أنَّ ظهور الأوراق الخضراء لا يزال بعيد المنال، وأن مسار الأزمة المالية العالمية لا يشير بعد إلى ظهور الضوء في نهاية نفق الأزمة، ومهما يكن من أمر فإن السؤال الكبير والمهم الذي سنحاول الإجابة عنه: هل آن الأوان لأن توقف الحكومات سياسات التحفيز المالي التي ضُخت من خلالها مئات المليارات من الدولارات في إقتصاداتها لإيقاف تداعيات الأزمة المالية الكارثية هذه..؟ وهل تمثل سياسات التحفيز المالي الحكومية خشبة الخلاص للخروج من نفق الأزمة؟ ثم أين يقف الاقتصاد العالمي وإلى أين يتجه؟

إن بدايات الانتعاش الاقتصادي العالمي لا تزال ضعيفة وهشة، وهي تعتمد بدرجة كبيرة على دعم الحكومات، والبنوك المركزية.. لذلك فإن سحب إجراءات التحفيز المالي الحكومي قبل الأوان يمكن أن يكون باهظ التكلفة لأن النظام المالي لا يزال عرضة لمخاطر كبرى.

المشهد الاقتصادي الدولي

الواقع أنَّه مع ظهور بعض البراعم الخضراء المبشرة ببداية نهاية الركود الاقتصادي العالمي فإن المشهد العام الاقتصادي يظهر أن الاقتصاد العالمي لم يعد جاثياً على ركبتيه.. إلا أنَّه لا يزال معرضاً للخطر.. وثمة تناقضات في البيانات الرسمية الحالية.. ولاسيما أن إعلانات الناتج المحلي الإجمالي على الدول المتقدمة صناعياً لا تزال تثير حالة من الإحباط.. مع وجود العجوزات المالية الضخمة التي تواجهها حكومات كثيرة.

فالاقتصاد البريطاني تقلص بنسبة ٠,٤% من الربع الثالث من هذا العام.. وقوة اليورو تهدد بإطفاء شعلة الصادرات المتزايدة.

ولو ذهبنا عبر الأطلسي لوجدنا أن الاحتياطي الفدرالي الأميركي يُظهر سجلاً رمادياً حيث يغرق قطاع العقارات التجارية في مزيد من التراجع مع إشارات لانتعاش بطيء في بعض قطاعات التصنيع، والعقارات السكنية.. وفي الأجل القصير، الوضع أشد تعقيداً فالولايات المتحدة وغيرها من الدول ذات العجوزات المالية الكبيرة.. ستزيد الادخار، وتسامح مع ضعف العملات إلى حين.. ولكن بالمقابل فأنَّ دولاً لا تستطيع جميعها أن تكون دولاً مصدرة.!

تحول القوة الاقتصادية نحو الشرق

يبدو أن معظم الفائزين في الأزمة المالية العالمية سيكونون من شرق آسيا، وذلك في ظل الأزمة التي أحدثت خللاً كبيراً في الاقتصاد الأميركي.

الصين، في الوقت الرهن تمثل، في رأي العديد من المحللين - شريكاً غير مريح لاقتصادات العالم المتقدم صناعياً، لأن نموذج النمو الذي تقوده الصادرات.. والمدعوم بسعر صرف متدن، يسبب احتكاكاً تجارياً متزايداً، بالإضافة إلى تعاظم مدخراتها الفائضة بالدولار.. وتبقى الصين دولة ناشئة صاعدة لديها إمكانات مثيرة للتوقعات، واستجابتها التوسعية المتميزة على الطريقة (الكنزية) للانكماش العالمي، أعادت الاقتصاد مرة ثانية إلى أعلى مواقع القوة الدافعة.

بالمقابل فإن الصين إذا لم تعد موازنة اقتصادها باتجاه زيادة الاستهلاك المحلي، فإنها قد تواجه تعديلاً أصعب يتوافق مع بيئة عالمية أشد عداوة، الأمر الذي قد يؤدي إلى نمو محلي أدنى، وزيادة معدل البطالة.. وبشكل عام فإن الاتجاه الصيني الاقتصادي أثبت أنه قوي للغاية.. ويبقى موضوع مواجهة الوضع الداخلي، والظروف السكانية الناجمة عن طفل واحد لكل أسرة أمراً آخر.

قمة العشرين والمشاكل الرئيسية

أصبحت قمة العشرين المنتدى الاقتصادي العالمي الأول فيما يخص صنع القرارات الاقتصادية العالمية وقد قرر المؤتمر الأخير في (بترسبرغ) الاستمرار في العمل المشترك وعدم عودة النظام المالي إلى المجازفة والممارسات الخطرة.

الواقع أنَّ أهمية قمة العشرين لا تأتي من كونها تسلمت عصا (المايسترو) من مجموعة السبع أو الثماني وإنما من مجموعة الواحد (الولايات المتحدة الأميركية) لأنه وخلال ٣٣ عاماً من عمر مجموعة السبع، كانت الولايات المتحدة هي صاحبة الأمر والنهي في القرارات الاقتصادية المهمة رغم أنها (أي الولايات المتحدة) لا تشكل سوى ٢٠% من الاقتصاد العالمي، لكنها تبقى العامل الأساسي في التجارة العالمية،

والتمويل، والتكنولوجيا المتطورة.. كما تبقى قمة العشرين مهتمة بالدرجة الأولى بالقضايا الاقتصادية والمالية وهي تمثل ٤,٢ مليارات شخص مقابل ٩٠٠ مليون شخص لمجموعة الثماني.. وأمام مجموعة العشرين مشاكل ثلاث رئيسية:

١ - تمثل مجموعة العشرين ٨٥% من الدخل العالمي وتترك ٢,٦ مليار شخص على الهامش معظمهم يعاني الفقر الشديد.

٢ - مجموعة العشرين أصبحت المنتدى الاقتصادي الرئيسي العالمي.. إلا أنَّها ليست جهازاً عالمياً لوضع القوانين كما الأمم المتحدة، لذلك أكد أمين عام الأمم المتحدة في اجتماع (برتسبرغ) أن تكون منظمته شريكاً مهماً لهذه المجموعة.

هل يمكن إيجاد إدارة اقتصادية عالمية رشيدة؟

والآن وبعد أن ولى الجزء الأسوأ من الأزمة.. هل سيفي الزعماء العشرون بوعودهم؟؟ ظاهرياً أبدى الزعماء في قمتهم إرادة جادة للتعاون وهم يدركون أن الاقتصاد العالمي يتطلب إدارة رشيدة عالمية، من خلال التعاون الدولي كما أكدوا أن القوى الاقتصادية الرئيسية العالمية ستعمل على خلق قيادة اقتصادية جماعية.. والسؤال الذي سيجيب عنه المستقبل.. هل سيتحقق ذلك؟؟

سياسات التحفيز المالي الحكومي

على الرغم من المبالغ الطائلة التي خصصتها الحكومات في الدول المتقدمة صناعياً لبرامج التحفيز من الأموال العامة لتتدفق في قنوات المؤسسات المالية والمصرفية المفلسة أو المتعثرة.. فإن مؤشرات النمو تبدو بطيئة جداً، ولا تزال معدلا ت البطالة في ارتفاع، والتوسع لا يتم على أيدي الاستثمار الخاص، وإنما بفعل عجز الموازنات الحكومية أي من مبالغ الدعم

الذي تقدمه هذه الموازنات.. وهو أمر يراه المحللون والمراقبون، لا يمكن تحمله إلى الأبد..!!

وثمة سؤالان مهمان سنحاول الإجابة عنهما:

مع توجه الاقتصاد العالمي إلى بدايات تعافٍ غير مؤكد بعد، هل من المناسب سحب رزم التحفيز المالي الحكومي الآن؟؟ وهل يعدَّ ذلك خطأً جسيماً؟؟ أم هل الوقت مناسب الآن لا تباع برامج تشدد نقدي معتدل؟؟

أمام هذا الواقع الذي بدأ مع انفجار الأزمة المالية العالمية، تكبدت المصارف العملاقة خسائر كبيرة وانهار بعضها... وأصبحت المؤسسات المالية الكبرى، التي كانت تعتبر رمزاً للرأسمالية، تحت وصاية الدولة وأصبح أفراد المجتمع بمثابة المساهمين أي حُولِت مسؤولية الدائنين إلى المجتمع...

وصفقات التحفيز التي طبقتها الدول بل معظم تكاليف هذه الأزمة الكارثية ستظهر على شكل دين عام... ومن الذي سينتهي به المطاف ليكون الدافع الحقيقي للتكاليف؟؟

الجواب عن هذا السؤال يعتمد على الخيارات السياسية والاقتصادية:

- إذا تم اختيار التقشف فإن التكاليف ستقع على عاتق دافعي الضرائب، وأولئك الذين يعتمدون على الإنفاق العام.

- إذا تم اختيار التضخم؛ فإن التكاليف ستقع على عاتق المدخرين وفي أسوأ الأحوال، إذا أعلنت الدولة إعسارها، وعدم قدرتها على السداد فإن التكاليف ستقع على عاتق الجهات المستثمرة في السندات التي وضعت ثقتها في الدولة.

إن معظم بدايات الانتعاش الاقتصادي الحالي البطيء جداً يبدو أنه انعكاس ونتيجة لسياسات وبرامج التحفيز المالي الحكومي والتي مصدرها أدوات المالية العامة... والاندفاع الملتبس الذي تحدثه سياسات التحفيز المالي

هذه أشبه (بسيناريو) يقوم به رجال الإطفاء، الذين يستخدمهم الناس لتجفيف الأخشاب الرطبة من خلال إشعال حريق فيها... وهذه الأخشاب الرطبة التي تعرف باسم (الاقتصاد الحقيقي) قد تشتعل فيها النيران بالفعل، وعلى نحو مستدام، إذا لم يكن رجال الأطفال بالمستوى الكافي.

ولما كان الركود الاقتصادي العالمي الحالي الناجم عن الأزمة، يشكل نكسة كبرى للعالم... ولأن الاقتصاد العالمي خسر، وبشكل نهائي، مالا يقل عن (١٠%) من الإنتاج السنوي، ولن يتم التعويض عنه... **فإن المسؤولية الجماعية لقادة العالم تتطلب تقليل الخسارة الدائمة**، وأن يشرحوا الكيفية التي ستعمل بها خياراتهم للخروج من الأزمة وأيضاً تحديد الجهات التي ستحمل الخسارة.

سياسة التحفيز المالي الصينية

لقد حققت سياسات وبرامج التحفيز المالي التي طبقت في الدول الصناعية الكبرى نتائج مهمة على صعيد إنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية المتعثرة والمنهارة كما أنَّ الصين ضخت خلال عام ٢٠٠٩ وحتى الآن (٥٨٧) مليار دولار لتحفيز الاقتصاد الصيني ذهب منها (٩٠%) إلى مشاريع البنية التحتية، كما زادت الحكومة الصينية الإنفاق لمصلحة (٩٠٠) مليون شخص يعيشون في المناطق الريفية.

خطورة سحب رزم التحفيز المالي الحكومي

على الرغم من أنَّ الأضواء الحمراء بدأ بعضها يتحول إلى خضراء، فإن الاقتصاد العالمي لم يخرج بَعد من دائرة الخطر ولا يزال في وضع هش وغير مستقر ومازال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

إن إزالة العكازات التي أعطيت للاقتصادات الكبرى المريضة قبل الأوان يمكن أن تقضي على البراعم الخضراء، وتدمر ثقة المستثمرين وتقذف

بالعالم في أحضان أزمة أشد، لذلك يجب توقيف عملية الخروج، لأن هذه الأخيرة تنطوي على صعوبات بالغة، فهي تتطلب التخلص من الاختلالات، ومحاربة البطالة كما تتطلب فهماً شاملاً لكيفية تحقيق نمو جديد ومستدام... وبالتالي فإن القائمين على المصارف المركزية (مصارف الدولة) في كل أنحاء العالم يوجهون لأنفسهم السؤال نفسه: ما الوقت المناسب للبدء في الخروج الكبير؟؟ ومن المؤكد أن هذا لا يمكن أن يكون الآن.

وبالمقابل ثمة سؤال مهم آخر إلى متى نستطيع تحميل الأجيال القادمة المزيد من عبء العجوزات الكبيرة والمخيفة في الموازنات العامة؟؟

ومع ذلك فإن معظم الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية تناقش موضوع إقرار حزم تحفيز مالية جديدة لدفع اقتصادياتها للخروج من نفق الأزمة.

معضلة أميركا المالية

تشير كل البيانات الإحصائية عن الاقتصاد الأميركي إلى أنَّ هذا الاقتصاد في وضع حرجٍ جداً... ورغم سياسات وبرامج التحفيز المالية التي تم تنفيذها حتى الآن والتي بلغت تقديماتها حتى تشرين الأول عام ٢٠٠٩ مبلغ (٧٨٧) مليار دولار فإن صورة العجز المالي ستشكل تهديداً على المدى الطويل... وبات من الضروري جداً أن يبادر المسئولون الأميركيون للتفكير عملياً بتقليص العجز حالما يستعيد الاقتصاد الأميركي عافيته... وتكمن معضلة الاقتصاد الأميركي الحالية في أن الإنفاق الاستهلاكي يشكل (٧%) من الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فإن المعاناة والضغوط كبيرة وستكون سرعة تعافي الاقتصاد الأميركي بطيئة ومؤلمة... ولابد من الإبقاء على الجانب التحفيزي في السياسات الاقتصادية الأميركية خلال عام ٢٠١٠... وأيضاً إبقاء سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية عند مستوى الصفر...

أسوأ عجز في الموازنة الأميركية منذ (٧٥) عاماً

وهكذا فإن الإنفاق العام المرتفع، والتخفيضات الضريبية والانكماش الحاد أدى إلى أسوأ وضع للموازنة الفيدرالية الأميركية منذ (٧٥) عاماً... وتشير التوقعات إلى أنَّ العجوزات ستكون بمعدل ألف دولار سنوياً لكل مواطن من الآن وحتى عام ٢٠١٩. وقد تصل نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (٦,٥%) عام ٢٠١٩، أما الديون الوطنية فيمكن أن تبلغ (٨٥%) من الناتج المحلي، وقد تتجاوز فوائدها السنوية ميزانية الدفاع الأميركية، والاقتراض السنوي لوزارة الخزانة الأميركية يمكن أن يزيد على أربعة آلاف مليار بما في ذلك عملية إعادة التمويل. أما البطالة فقد بلغت نسبة (٩,٨%) وهي أعلى معدل منذ (٢٦) عاماً وستتزايد في عام ٢٠١٠ رغم أن رزم التحفيز والإنعاش التي أشرنا إليها أسهمت في تأمين (٦٤٠٣٢٩) وظيفة حتى ٣٠ أيلول ٢٠٠٩ أما المصارف المنهارة في الولايات المتحدة فقد وصل عددها حتى نهاية تشرين الأول ٢٠٠٩ (١١٥) مصرفاً. رغم أن الرئيس (أوباما) كان حذراً عندما بشر مؤخراً بقرب التعافي من الركود العميق (يسعدني أن أحمل أخباراً أفضل حتى ولو أنها لا تكفي للاحتفال لكنها تدعو للاعتقاد بأننا نسير في الاتجاه الصحيح).

أين يقف اقتصاد العالم؟ وإلى أين يمكن أن يذهب؟

هذا السؤال المهم يدرس مضمونه على ضوء الواقع وسياسات التحفيز المالي الحكومية وتوجهات قمة العشرين في بترسبرغ ومن خلال مراحل: الإنقاذ - التعافي - إعادة التوازن، والإصلاح.

الإنقاذ: وصل الاقتصاد العالمي - بفعل الأزمة - إلى حافة الهاوية، وتراجع المعدل السنوي للناتج الصناعي العالمي في الأشهر الأولى من العام الحالي إلى نسبة ٢٥% كما تراجع حجم التجارة العالمية بنسبة أكبر، وتركزت إجراءات الإنقاذ على سياسات وبرامج التحفيز المالي الحكومي في

الدول المتقدمة صناعياً، عبر ضخ الأموال بشكل رئيسي، والضمانات، وشراء الموجودات والتحوط للسيولة بنسبة ٢٩% من الناتج المحلي الإجمالي في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٨ ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ العجز المالي لهذه الدول بنسبة ٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ وزيادة الدين المتوقعة تقارب الدين المترتب على خوض حرب عالمية كبرى.

التعافي يعتمد بشكل كبير على زيادة الإنفاق الحكومي ودورة المخزون وخاصة في الولايات المتحدة، ويشدد الصندوق على أن الخط الرئيسي يتمثل في بقاء الطلب الخاص من الدول المتقدمة ضعيفاً والتعافي يبدو نظرياً على صعيد الثقة ولا يزال النظام المالي العالمي متضرراً.

إعادة التوازن

إذا أريد لأي تعافٍ اقتصادي عالمي أن يكون صحياً ومستداماً يجب العمل على تحقيق إعادة التوازن وهذا أقل ما يحتاج إليه الاقتصاد العالمي اليوم، ومن الخطأ والخطورة أن نتوقع من الدول ذات العجوزات الكبيرة، والقطاعات المثقلة بالديون أن تسهم كثيراً في تعزيز الطلب، لأن من شأن ذلك أن يحول أزمة مديونية القطاع الخاص اليوم إلى دين عام وإلى أزمة عملات غداً.

ويحتاج العالم اليوم من الدول ذات الفوائض الكبيرة إلى أنَّ تحافظ على معدل نمو أعلى في الطلب من معدل نمو الناتج المحتمل من أجل تخفيض فوائضها، وحتى الآن لم يحصل ذلك.

إصلاح القطاع المالي والنظام النقدي

هذه الهواجس الكبيرة في المدى المتوسط تكمن وراءها مسالتان مهمتان في المدى الطويل: إصلاح وتنظيم القطاع المالي، والنظام النقدي العالمي.

إن إصلاح وتنظيم القطاع المالي مسالة ضاغطة على صناع القرارات السياسية، ففي المدى القصير يبذل صناع القرار ما في وسعهم لتعود حركة الائتمان إلى الانسياب ولكن في المدى الطويل يسعون ألاَّ تقع أزمة أخرى.

أما مسالة إصلاح النظام النقدي العالمي فقد تعرض لها بجرأة (شتراوس - كان) المدير في صندوق النقد الدولي من خلال جعل (الصندوق المقُرض الملاذ الأخير العالمي) ومن خلال هاجسين اثنين: الهاجس الأول: حول الفوائض في الحسابات الجارية للعديد من الاقتصادات الناشئة التي تقوم بمراكمة الاحتياطيات من العملات الأجنبية لتقليل خطر أزمة العملات، والأزمة المالية، أما الهاجس الثاني فيتمثل في الاعتماد على عملة بلد مهيمن واحد كمصدر رئيسي للاحتياطيات ما يحدث هشاشة في صلب الاقتصاد العالمي.

الأسواق في الدول الصاعدة

يشير المشهد الاقتصادي العالمي إلى أهمية الدور الصاعد لأسواق الدول الناشئة المسماة (BRIC) أي (البرازيل، روسية، الهند، الصين) وما تنطوي عليه من إمكانات في المدى الطويل، وفي الوقت الذي ألحقت الأزمة المالية العالمية أضراراً كبيرة بالاقتصاد العالمي، فإن الأسواق الناشئة استطاعت أن تعزز الثقة باقتصادات دولها وخاصة في الصين حيث ساهمت سياسات التحفيز المالي في تعزيز الاقتصاد الوطني الصيني، ما أدخل نوعاً من التفاؤل في المزاج العام للمستثمرين. ويبدو أن هذه الأسواق الناشئة في طريقها إلى الخروج فعلاً من الأزمة وهي تتمتع باحترام كبير وهي تشكل ثلث الناتج القومي الإجمالي العالمي، وتمتلك خمسة آلاف مليار دولار احتياطي من العملات الأجنبية، وهي أقل اعتماداً على القروض الأجنبية، ولديها حالا ت عجز أقل في الحساب الجاري مما هو الحال في البلدان الغربية المتقدمة صناعياً.

تفاؤل في الدول الصاعدة

هناك الكثير من الأسباب التي تدعونا إلى التفاؤل بخصوص ألآفاق على المدى الطويل للأسواق الناشئة خلال السنوات المقبلة وحتى ٢٥ عاماً ويتوقع المحللون الاقتصاديون أن يدخل المستثمرون العالميون بنحو ثلث أسهمهم في الأسواق الناشئة مستقبلاً. ومن المحتمل في رأيهم - أن تزداد هذه النسبة باستمرار وبما ينسجم مع حصة هذه الدول الناشئة في الاقتصاد العالمي. وتشير التوقعات - ونحن نؤيدها - إلى أنَّ خروج الدول الناشئة من الأزمة سيكون على شكل حرف (V) على حين إن خروج الدول الصناعية الكبرى على شكل حرف (U) أو (W).

أهمية التنظيم في القطاع المالي

إن أهم الدروس المستقاة من الأزمة الحالية، الحاجة إلى مزيد من فاعلية التنظيم على صعيد التنظيم المالي كله. والمفارقة الواضحة أن لكل مؤسسة مالية إجراءات مفصلة للتعامل مع الفشل التقني لكنها لا تمتلك - وكذلك النظام المالي كله - إجراءات خاصة بالفشل التنظيمي، لذلك يجب على الجهات المسئولة أن تكون قادرة على اتخاذ إجراءات فورية لمواجهة المشكلات التي تواجه النظام المالي كله ومن المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ وجهة النظر التقليدية تقول إن سوء التنظيم وحده هو سبب الأزمة العالمية ولكن الواقع يشير إلى أنَّ السبب الأساسي لهذه الأزمة المالية العالمية هم المصرفيون الحمقى والشرهون الذين أخفقوا في السيطرة على نشاطات لم يفهموها. ورغم أن للمنظمين دوراً في الأزمة بسبب عدم تصرفهم بقوة وحنكة كافية، إلا أنَّ تحميلهم المسؤولية كاملة بحدوث الأزمة ادعاء يثير الضحك كالقول إن سبب الجريمة فقط تراخي الشرطة.

حماية الاقتصاد الحقيقي

لعل أفضل وسيلة لحماية الاقتصاد الحقيقي، حماية أموال الجمهور وأيضاً ضمان أن تكون الخدمات المالية التي تعتبر أساسية للأفراد والشركات منظمة ورفض تقديم الضمانات للإقدام على المخاطر. وقد التقط (محافظ بنك إنكلترا) هذه الفكرة ليقول إن الهدف الرئيسي للتنظيم هو حماية الناس بصفتهم دافعي ضرائب ومستهلكين ومستخدمين للخدمات المالية.

الخطوات الأساسية للخروج من الأزمة

لعل من أهم الخطوات الأساسية والضرورية الواجب اتخاذها خلال الأشهر المتبقية من عام ٢٠٠٩ وعام ٢٠١٠ للمساعدة في الخروج من نفق الأزمة المالية والاقتصادية المستمرة:

١ - العمل على استعادة التوازن المالي وتأكيد استقلالية المصارف المركزية، ومستويات التضخم المقبولة.

٢ - العودة إلى تنظيم القطاعات المالية في الدول المتقدمة صناعياً مع الأخذ بالحسبان ضرورة ضمان قدر أعظم من الاستقرار، من دون عرقلة الوظائف الأساسية أو رفع تكاليف رأس المال دون «مسوّغ».

٣ - ضرورة التوصل إلى مجموعة من التفاهمات والتعهدات بين الدول المتقدمة صناعياً، والدول النامية الرئيسية بهدف السعي إلى إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي، وفي محاولة لاستعادة الطلب الكلي والنمو وقد يساعد ذلك على تحقيق بدايات أولية لانتعاش اقتصادي عالمي أكثر واقعية وفاعلية وإنصافاً.

أهمية التوازن بين الادخار والاستثمار

٤ - من المفيد أن تساعد الدول ذات الفوائض في الحساب الجاري (ألمانيا، اليابان) على تحقيق النمو البطيء من خلال الحد من اختلال التوازن المالي بين الادخار والاستثمار في الاقتصادات العالمية مع أن بعضاً من المحللين يرون أن استعادة التوازن بين الادخار والاستثمار في الولايات

المتحدة من المحتمل أن يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي بما يعادل ٨٠٠ مليار دولار تقريباً.

استعادة النمو المتوازن

٥ - من الضروري أن تدرك كل دول العالم أن من مصلحتها المشتركة العمل على استعادة النمو المتوازن في البلدان الصناعية المتقدمة كمرحلة أولى لأن حصة الدول المتقدمة صناعياً من الناتج المحلي الإجمالي تقارب الثلثين. وبالمقابل من المفيد أن تبادر الدول ذات الفوائض المالية بالتوسع في الإنفاق المحلي، وإذا تحقق كل ذلك فسيكون ذلك مساهمات جادة باتجاه إعادة التوازن في الاقتصاد العالمي. ومن المرجح أن يساعد ذلك في تحسين إمكانات النمو في الدول النامية.

سياسات التحفيز المالي خشبة الخلاص

إن ظهور براعم خضراء لا يعني بالضرورة أنها ستتحول قريباً إلى أوراق خضراء، وإن طائر سنونو واحداً لا يصنع صيفاً. وبعد كل كارثة يسود شعور بالارتياح لاجتيازها ولكن يقلل من الشعور بالارتياح هذا الحاجة الملحة إلى التعامل مع الدمار الذي خلفته الكارثة، والعاصفة المالية والاقتصادية العالمية لا تشذ عن هذه القاعدة ومن ثم فإن سحب رزم التحفيز المالي الحكومي في الظروف الحالية يشكل خطأ فادحاً وجسيماً.

وفي ظل استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية، وتراجع وانكماش دور واستثمارات القطاع الخاص، لا يزال الدور الحكومي أمراً بالغ الأهمية للأخذ بيد الاقتصاد العالمي إلى صحته وعافيته، وتبقى سياسات التحفيز المالية الحكومية - رغم تزايد العجوز في الموازنات العامة للدول الكبرى والنامية - خشبة الخلاص لإخراج اقتصادات دول العالم من نفق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

دمشق في ١٥ / ١١ /٢٠٠٩

١١ - هل الأزمة الاقتصادية العالمية (بيروسترويكا) جديدة

لإنهاء الرأسمالية الليبرالية المعولمة؟ أم ماذا؟

أحدثت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية آثار مدمره على الاقتصاد العالمي واقتضت إعادة التفكير بمفاهيم الرأسمالية الليبرالية المعولمه المنفلتة من الضوابط... وبالتالي فان ثمة أفكار ومفاهيم حديثه ستؤسس لتغيير جذري في هيكلية الاقتصاد العالمي نتيجة الأزمة الكارثية التي كان من أسبابها ضعف إجراءات الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية الخاصة مما سبب خللا في العلاقة بين الدول والأسواق بالإضافة إلى التساهل في الإقراض ناهيك عن الفساد وانعدام الثقة...

ولئن كان انهيار الاتحاد السوفيتي زلزالاً سياسياً مدوياً فإن الأزمة العالمية الحالية تعتبر زلزالاً اقتصادياً كارثياً، ولدت في الولايات المتحدة وانتقلت إلى دول العالم الأخرى بسبب الارتباط المالي والنقدي لمعظم الدول بالنظام الاقتصادي الأمريكي طبقاً لنظرية (الاستقرار بالهيمنة) التي تقول أن الولايات المتحدة مصدر الاستقرار في النظام الدولي والقوة القادرة على إدارة النظام الاقتصادي العالمي والتحكم به... مما جعل الأزمة الاقتصادية العالمية ليست مجرد أزمة ائتمان وتمويل وإنما أزمة اقتصاد سياسي أدت للخروج عن قاعدة الاستقرار بالهيمنة والتهميش النسبي للدور الاقتصادي لمجموعة السبع الكبار والهروب باتجاه مجموعة العشرين (G-٢٠) التي تضم الدول الصناعية

الكبرى والدول الصاعدة... وفي هذا السياق تعكف اللجان المنبثقة عن قمة العشرين الأخيرة (بتسبرغ) على وضع قواعد جديدة للخروج من الأزمة وإيجاد وجه جديد للرأسمالية الليبرالية المتهالكة وتقييم سياسات التحفيز المالي الحكومية التي ضخت مليارات الدولارات من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ مؤسسات مالية خاصة نخرها الفساد وتركت أصحاب الأسهم والمودعين ضحايا فشلها مما يمثل تحدياً لقدرة السياسيين مستقبلاً على مواجهة الناخبين عبر صناديق الاقتراع. وفي هذا السياق يواجه العالم سؤالين:

هل تعتبر الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية بمثابة(بيروسترويكا) جديدة لانهيار النظام الاقتصادي العالمي كما أشار (غورباتشوف) (الرئيس الذي ساهم بانهيار بلده الاتحاد السوفيتي) في مقال نشره بمجلة فاينانشال تايمز (حزيران ٢٠٠٩) حيث قال (أن الأزمة المالية العالمية الحالية تثبت أن قادة النظام الرأسمالي لم يتعلموا من البيروسترويكا الروسية... وأن النموذج الرأسمالي الليبرالي غير قابل الاستمرار) أي هل ستؤدي الأزمة لانهيار النظام الاقتصادي العالمي؟

أم هل تعتبر الأزمة الاقتصادية الحالية مجرد أزمة عابرة يعيد النظام الرأسمالي بعدها تجديد نفسه والتكيف تلقائياً لتعود دورة الاقتصاد الرأسمالي المنفلتة من والكوابح والضوابط والباحثة عن الأرباح الفاحشة من جديد؟

إن قراءة الواقع واستقراء المستقبل يشيران إلى أنَّ النتيجة ستكون مغايرة لكلا الخيارين ويحضرني هنا قول مأثور للعالم انشتاين (لا يمكننا حل المشاكل باستخدام النوع ذاته من التفكير الذي استخدمناه حين تسببنا في تلك المشاكل) لذا فإن الخروج من الأزمة الحالية يتطلب أفكاراً جديدة لمواجهة مشاكل الرأسمالية الليبرالية المعولمه وخاصة أسواق رأس المال ونرى مع أنصار المدرسة الواقعية من الاقتصاديين أن الرأسمالية الليبرالية لن تدمر بالكامل وأن الاقتصاد العالمي سيستعيد عافيته ويبرز نظام مالي عالمي جديد

يعيد التوازن في العلاقات بين الدول والأسواق ويسمح بإشراف حكومي حازم على حركة السوق والتحكم بمرونة بميكانيزم العرض.والطلب لإبقائها بحدود المقبول والمعقول مع التأكيد على التصدي للفساد الإداري والاقتصادي الذي كان سبباً رئيسياً لما حدث.

ونرى أنَّ من أهم عناصر الحل إعادة النظر بمكونات البناء الرئيسي للرأسمالية المعولمة والياتها (التجارة - الأسواق - المحاسبة - الإفصاح - الحوافز - التنظيم) أي صيغة جديدة لنظام مالي اقتصادي عالمي أكثر مسؤولية وملائم للمتغيرات الجذرية في ميزان القوة الاقتصادية يؤدي إلى اقتصادات أقوى وأكثر استدامة تستعيد الثقة وتولد نمواً ملائماً للمعرفة ونمو المعرفة هذا من شأنه أن يؤدي بدوره إلى نمو الدخل القومي وإعادة إنعاش الاقتصاد العالمي على أسس جديدة يفترض أن تعتمد الموضوعية الحوكمة والشفافية والعدالة. والحد من الهيمنة الاقتصادية للقطب الواحد.

دمشق في ٢٣ / ١١ /٢٠٠٩

١٢- هل سينتج التعافي الاقتصادي العالمي نظاماً مالياً عالمياً أكثر أماناً وعدالة؟

هل يشهد عام ٢٠١٠ بداية خروج الاقتصاد العالمي من الأزمة؟

رغم التفاؤل النسبي الذي يبديه بعض قادة الدول الصناعية الكبرى، ورغم ظهور بعض البراعم الخضراء التي تبشر بقرب تعافي اقتصادات هذه الدول من الأزمة المالية العالمية.. إلا أنَّ رئيس صندوق النقد الدولي (دومينيك شتراوس) يؤكد في تصريحاته الأخيرة (أن الأزمة المالية العالمية ستستمر وأن تعافي الاقتصاد العالمي لا يزال بعيداً.. رغم وجود بعض المؤشرات الإيجابية التي لا تكفي وحدها للتأكد من أن انتعاشاً حقيقيا قد بدأ بالفعل) وبالمقابل فإن (بنك التسويات الدولية) أبدى في اجتماع لمسئولي البنوك المركزية والممولين في بازل مخاوفه محذراً من رؤية مرعبة قد تؤدي للعودة إلى شفا حفرة الانهيار المالي سببها (أن المؤسسات المالية والمصرفية قد تعود إلى السلوك المندفع المغامر الذي ساد فترة ما قبل الأزمة..) ورغم أن بعض المراقبين وحتى بعض المسؤولين يرى أن ذلك أشبه بتكملة (لفيلم مرعب) إلا أنَّ صدور التحذير عن معايير بازل ومن صندوق النقد، وليس من هوليوود، يعدَّ تحذيراً من المخاطر الجدية حول مستقبل الاقتصاد العالمي المأزوم، متى وكيف سيتعافى؟

الواقع أنَّ العالم بدأ يتنفس الصعداء، بعد ظهور بعض تباشير علائم التعافي الاقتصادي في الأفق.. وتبرز معها تساؤلا ت عديدة حول شكل وحجم التعافي الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠١٠؟ وهل سيأخذ منحنى متسارعاً ليخرج العالم من الكساد بشكل سريع على شكل حرف (V) أم سيأخذ التعافي الاقتصادي مرحلتين متتاليتين بحيث يتحسن النشاط الاقتصادي في المرحلة الأولى ليعاد التراجع قبل أن يخرج في مرحلة لاحقة من الأزمة بشكل كامل وعلى شكل حرف (W)!!؟؟ ولكل من الفرضيتين مبرراتهما، ولكن العديد من المحللين يرجحون الفرضية الثانية أو ما يطلق عليه (doublepip recession) والاحتمال الثاني يشير إلى وجود مخاطر كبيرة مقبلة ستواجه التعافي الاقتصادي الحالي والتي ربما تؤدي إلى أنَّهائه والدخول في موجة ركود أخرى قبل الوصول إلى تعاف اقتصادي كامل.

بالمقابل ثمة تساؤلا ت عديدة تردنا عن طريق البريد الالكتروني حول التعافي الاقتصادي المأمول، هل سيكون عام ٢٠١٠ نهاية الأزمة الاقتصادية العالمية؟ واستعادة الاقتصاد العالمي عافيته؟ وحول مرحلة ما بعد التعافي؟ ودور الاقتصاد وإلى أين يتجه في عام ٢٠١٠؟

وهل الحوافز المالية الضخمة التي قدمتها الحكومات للمؤسسات المالية والمصرفية الخاصة كافية لإخراج الاقتصاد العالمي من هذه الأزمة الكارثية؟ وهل يمكن خلال عام ٢٠١٠ سحب وإيقاف هذه الحوافز المالية الحكومية والاعتماد بدلاً منها على إنعاش الطلب الخاص؟

سنحاول إطلاع القارئ بإجابات موجزة على بعض هذه التساؤلات ونبدأ بنظرة سريعة على المشهد الاقتصادي العالمي في أواخر عام ٢٠٠٩ مع رؤيتنا لتوجهات مسار الأزمة الاقتصادية العالمية خلال العام ٢٠١٠ الذي قد يشهد تعافياً كاملاً للاقتصاد العالمي أو يعود للركود ثانية قبل الخروج من الأزمة بشكل كامل في السنوات اللاحقة.. وبعد تسليط الضوء على بعض

المخاطر المحتملة.. ومتطلبات إعادة التوازن للطلب العالمي... والخطوات المطلوبة لإيجاد نظام مالي عالمي أكثر أماناً.

لعل أهم ما أفرزته الأزمة الاقتصادية العالمية عمق الأزمة التي يعاني منها الفكر الاقتصادي الرأسمالي بصيغته الليبرالية الجديدة المعولمة.. بالإضافة إلى وجود اختلالا ت في بنية النظام المالي العالمي.. وقد واجه العالم هذه الأزمة بطرق مختلفة عن الأزمات الأخرى وخاصة في مجال التعاون الدولي الذي أظهرته قمة العشرين ما أدى إلى الحد نسبياً من الآثار الموجعة لهذه الأزمة.. حيث لعبت الحكومات دوراً رئيسياً من خلال سياسات التحفيز المالي الحكومية ما ساهم بشكل أو بآخر بتحفيز الطلب نسبياً وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المأزومة.. والسؤال هل يمكن سحب أو إيقاف الحوافز المالية الحكومية خلال عام ٢٠١٠؟

المشهد في أواخر عام ٢٠٠٩

قبل الإجابة عن السؤال السابق من المفيد إلقاء نظرة سريعة على المشهد الاقتصادي العالمي في أواخر عام ٢٠٠٩ ففي الولايات المتحدة الأميركية تقترب الديون من نسبة ٤٠٠% من ناتجها المحلي الإجمالي وهذا رقم غير مسبوق، حتى في زمن الكساد الكبير، وخلال تمويل الإنفاق في الحرب العالمية الثانية.. وتقدر الفوائد المدفوعة على هذه الديون بـــ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي.. وتشكل الفوائد اليوم ٨٠% من الإنفاق الاتحادي الأميركي وهي تعادل ٣٢٤ مليار دولار مع تراجع الثقة بالدولار.

وفي الاقتصادات الأوروبية (منطقة اليورو) لوحظ تزايد ديونها ولكنها بقيت في وضع مريح أكثر من الولايات المتحدة وبريطانيا، وأكثر توازناً وسلامة من هاتين الدولتين.. وقد زادت معدلا ت العجز العام لتتجاوز بأضعاف معدل ٣% من الناتج المحلي الإجمالي المحدد في معاهدة الاتحاد النقدي... وتجاوزت المديونية العامة نسبة ٦٠% التي حددتها المعاهدة المذكورة.

أما في اليابان فإن الديون العامة تقارب (٢٠٠%) من ناتجها المحلي وتشكل خدمة الدين نسبة مهمة في الموازنة العامة.

وبالمقابل فإن الدول الآسيوية الصاعدة تتبع سياسات اقتصادية رزينة بعجوزات صغيرة في الموازنات العامة تحت السيطرة، وديون عامة متدنية مقارنة بالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان ولدى الدول الآسيوية فوائض في ميزان المدفوعات.

مسار الأزمة خلال عام ٢٠١٠

يؤكد العديد من الاقتصاديين أن انزلاق الاقتصاد العالمي إلى أسفل يبدو أنه في طور الانتهاء ومعظم الاقتصادات الكبرى تعود ببطء متثاقل إلى النمو... وحتى بعض البنوك المركزية بدأت تفكر برفع سعر الفائدة بل بعضها بدأ فعلاً (البنك المركزي الاسترالي، والنرويجي). وبالمقابل يلاحظ أن النمو البطيء المشار إليه لا يزال ضعيفاً جداً والتوقعات تشير إلى أنَّه سيتراوح بين ١% و٢% بالنسبة لمعظم اقتصادات الدول المتقدمة ومن المحتمل أن تكون الموازنات العمومية منكمشة بدرجة كبيرة بسبب الإصلاحات في القطاع المالي... وستبقى الأسواق في حالة قلق وخاصة أن ما حدث في اليونان ودبي آثار قلق المستثمرين، وثمة سبب آخر للقلق والحذر؛ وهو إعادة التعديل القطاعية الكبيرة الجارية فالشركات وحتى الأسر تمارس التوفير بعيداً جداً من تقاليد التبذير والتفريط التي كانت سائدة ومن المشكوك فيه أن يستمر الإنفاق العام بنسب كبيرة كما كان عليه... ولكنه سيستمر حتى يدفع النمو البطيء إلى الأعلى لتعويض النقص في الإنفاق الخاص.

الإتحاد الأوروبي

يتطلع المسئولون في الاتحاد الأوروبي أن يشهد عام ٢٠١٠ تعزيزاً لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي في دولهم بشكل عام بعد أن شهدت

اقتصادياتهم انهيارات في أسواق المال، وانخفاض الطلب، وركوداً في الإنتاج خلال عام ٢٠٠٩. وقد ساهمت سياسات التحفيز المالي الحكومية في إنقاذ دول الاتحاد الأوروبي من الانهيار الشامل... وأدى ضخ مئات مليارات اليورو في إقتصاداتها إلى المساهمة في وقف انحدار بيانات النمو وميلها إلى الاستقرار النسبي. وتتعرض دول الاتحاد الأوروبي لضغط من المفوضية الأوروبية لخفض عجز الموازنات العامة خلال عام ٢٠١٠، كما يقوم البنك المركزي الأوروبي بمراجعة التسهيلات التي قدمها خلال الأزمة بهدف تأمين السيولة. وهناك احتمال أن يقوم البنك المركزي الأوروبي خلال الأشهر الأولى من عام ٢٠١٠ برفع سعر الفائدة.

من جهة ثانية من المتوقع أن تقوم حكومات الاتحاد الأوروبي بزيادة الضرائب لتقليص العجز العام، وتسديد الديون مع ما يمثله خيار زيادة الضرائب على المؤسسات والأفراد من أثر غير إيجابي على النمو والمؤسسات. يقول (توني باربر) في صحيفة الفاينانشال تايمز بتاريخ ٢٠١٠/١/١٨: إن الاتحاد الأوروبي رغم كل التداعيات السلبية للأزمة العالمية يتطلع إلى المستقبل برؤية أوروبية تعتمد على (تكوين اقتصاد سوق اجتماعي ومستدام، واقتصاد أذكى، وأينع خضرة، بحيث يمكن أن ينتج تحسناً في استخدام الموارد وتكون المعرفة هي المدخل الرئيسي).

الولايات المتحدة الأميركية

من المتوقع بقاء الطلب الداخلي ضعيفاً في أسواق الولايات المتحدة الأميركية حيث يتراجع استهلاك العائلات التي تعاني من ارتفاع الديون... حيث خسرت العائلات الأميركية ما يقارب (١٤٠٠) بليون دولار خلال عامي الأزمة ما سيدفع المستهلكين إلى مراجعة سلوكهم ومعاودة تكوين مدخراتهم.

في الدول الآسيوية الصاعدة: يلاحظ أن نهوضها يرسم خريطة التحولات (الجيوبوليتيكية) الأكثر وضوحاً وكان الحديث في بداية هذه الألفية

عن عالم أحادي القطب تمددت فيه الهيمنة الأميركية بشكل غير محدود وفق نظرية السيطرة بالهيمنة... ولكن النهوض الآسيوي وخاصة الصين أربك التوقعات، وفجأة أصبح مسار تحول السلطة من الغرب إلى الشرق هو الحقيقة الرئيسية المثيرة في الحياة الجيوبوليتيكية. ولم يقتصر الأمر على الصين فالهند أشعرت العالم بحضورها ولو أن زعماءها يظهرون المزيد من التواضع... وتشير التوقعات إلى أنَّ الأسواق الناشئة وخاصة في الصين والهند والبرازيل ستكون لديها أفضل حالا ت انكماش وستنحاز القوة إلى جانب هذه الدول في الأجل الطويل.

بالمقابل فإن زيارة الرئيس الأميركي (أوباما) إلى الصين وتركيزه على الجانب الاقتصادي وإبقاءه المواضيع السياسية الخلافية... في ثلاجة البيت الأبيض تشير إلى أهمية القوة الاقتصادية التي بلغتها الصين الدائن الأكبر للولايات المتحدة الأميركية.

أما بريطانيا فيتوقع أن تكون السياسة النقدية، وعوائد الذهب (مستواها، وحتى شكلها) أحد أكبر الموضوعات التي ستؤثر في الأسواق كافة في العام الحالي ٢٠١٠ ويقول مدير كلية لندن للاقتصاد (هوارد ديفيس): إن الخطر الكبير في بريطانيا هو فقدان الثقة بقدرة الحكومة على السيطرة على ماليتها العامة.

المخاطر المحتملة في عام ٢٠١٠

إن أهم مظاهر المخاطر المحتمل حدوثها التي قد تتسبب في عودة الاقتصاد العالمي إلى موجة كساد أخرى هي: التضخم - البطالة - الدين العام.

التضخم: إن حزم التحفيز المالي الحكومية التي أنفقت والتي بلغت في دول مجموعة العشرين (١,١%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي... ستؤدي إلى حفز الطلب العالمي ما يهدد بدخول الاقتصاد العالمي مرحلة تضخم شديد مماثل لما شهدته الولايات المتحدة في أوائل

الثمانينيات. ومن مؤشرات ارتفاع محتمل للتضخم، ارتفاع أسعار الأصول التي بدأت بوادرها بالظهور في أسواق الأسهم، وأسواق السندات، وحتى العديد من أسعار السلع الأساسية... ما يشكل مصدر قلق لواضعي السياسات الاقتصادية والمطلوب الحذر وعدم التسرع،... ومن المتوقع أن تتردد الحكومات كثيراً في الإعلان عن سحب الدعم الحكومي لأنَّ ذلك يؤدي إلى نتائج سلبية عكسية على وتيرة التعافي الاقتصادي... وقد بدأت أستراليا فعلاً (التي لم تتأثر كثيراً بالأزمة) بتنفيذ نوع من السياسات المبكرة لسحب الدعم الحكومي لمؤسسات القطاع الخاص. وبالمقابل يرى المراقبون الاقتصاديون أن التضخم الإجمالي في الولايات المتحدة الأميركية، التي يتم فيها طبع كم هائل من العملية الورقية، لا يزال ١,٧% وهو معدل متدن بالمقاييس التاريخية.

البطالة: يبدو شبح البطالة في الولايات المتحدة وبريطانيا خطراً ويهدد بكبح جماح التعافي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال الحد من الاستهلاك الخاص في هذه الدول، مع الإشارة إلى أنَّ معدل البطالة يعدَّ تاريخياً آخر المؤشرات الاقتصادية تحسناً.

الدين العام: والخطر الثالث يتمثل بزيادة مستوى الدين العام في دول العالم وخصوصاً الدول الصناعية المتقدمة حيث استخدم الدين العام وسيلة لحفز النشاط الاقتصادي ما أدى إلى تفاقم عجوزات الموازنات العامة.. وثمة احتمال لتباطؤ النمو المستقبلي في هذه الدول أو بعضها بسبب أعباء تلك الديون.. وهذا ما يؤثر في قدرة الدول المستقبلية على زيادة الإنفاق العام لأن جزءاً كبيراً من دخل تلك الدول يذهب لتسديد فوائد هذه الديون.. وفي حال عجز بعض الدول عن الوفاء بتلك الفوائد فقد يؤدي ذلك إلى تخفيض التصنيف الائتماني لتلك الدول.. ما يشكل صعوبة كبيرة لديها في الحصول إلى التمويل التنموي اللازم للإنفاق.

خيارات الصين

يرى العديد من المراقبين أن الصين بفوائضها التجارية، وعملتها الوطنية المعتمدة بأقل من قيمتها تفرض مخاطر على الاقتصاد العالمي، وقد تسبب مشكلات للصين مع دول أخرى في العالم.. وبالمقابل فإن رفع قيمة العملة الوطنية الصينية ربما من شأنه أن يوجه ضربة خطرة لنمو الصين القائم على تشجيع التصنيع للتصدير.

يتوقع بعض المحللين الاقتصاديين أن الصين قد تكون في عام ٢٠١٠ أمام خيارين صعبين:

- إما أن تستمر الصين في إبقاء عملتها الوطنية منخفضة القيمة مع ما يترتب على ذلك من خلل على التوازن العالمي في مجال الاقتصاد الكلي.

- أو الخيار الثاني في سماح الصين لعملتها الوطنية بالارتفاع ما يجازف بدفع النمو إلى التباطؤ مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج سياسية واجتماعية داخلية.

هناك خيار ثالث يتوقف على إعادة صياغة القواعد التي تتبناها منظمة التجارة العالمية وإطلاق يد الصين في وضع سياساتها الصناعية بحيث يكون بوسع الصين تشجيع الصناعات بشكل مباشر والسماح في الوقت نفسه للعملة الوطنية الصينية بالارتفاع، وهذا يجعل الناتج الصناعي الصيني يستند إلى الاستهلاك الداخلي بدلاً من الخارجي، وهذا ليس حلاً مثالياً ولكنه في رأي المحللين يوفق بين احتياج الصين المستمر إلى التصنيع وبين متطلبات خفض الاختلال في توازنات الحساب الجاري للاقتصاد العالمي في بلد استطاع أن يجمع بين الشيوعية وحافز الأرباح.

توقعات حول الدين العام

يتوقع أن يرتفع الدين العام في مجموعة العشرين من (٣٠٦٢٠) بليون دولار إلى (٣٩٣٠٠) بليون دولار أي بزيادة (٢٨%) بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ أي من (٦٦%) إلى (٨٤%) من الناتج المحلي الإجمالي.

الدين الخارجي للولايات المتحدة الأميركية يمكن أن يرتفع من (١١٧٥٠) بليون دولار إلى (٢٣٠٠٠) بليون دولار أي بزيادة (١٢٠%). وقد ذكرت صحيفة فايننشال تايمز في عددها بتاريخ ٢٠١٠/١/١٠ أن الناتج المحلي الإجمالي العالمي سيزداد بنسبة ٢,٩% عام ٢٠١٠ على حين أنه سبق أن تراجع في عام ٢٠٠٩ بنسبة ٢,٢%.

خطوات نحو نظام مالي عالمي أكثر أماناً

تأسيساً على ما تقدم وانطلاقاً من نظرة حذرة ومتفائلة نسبياً فإننا نرى أنَّ ثمة خطوات وإجراءات تبدو مفيدة وضرورية باتجاه تحقيق بدايات للتعافي الاقتصادي العالمي خلال عام ٢٠١٠ يمكن أن تساعد في التأسيس لنظام مالي عالمي جديد أكثر أماناً وعدالة وواقعية، ومن أهم الخطوات التي يمكن المباشرة بها:

- زيادة رأس المال المساهم به للتقليل من حالا ت فشل المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة واعتماد الحوكمة.

- يجب على مجالس إدارة المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة أن تضع سياسات أجور عقلانية تعزز إنتاجية هذه المؤسسات وتمنع المجازفات غير المسئولة التي تضع المؤسسات المعنية في دوائر الخطر.

- من المهم أن تكون الأولويات في عام ٢٠١٠ لإستراتيجيات الخروج من الأزمة وليس فقط للإستراتيجيات الاقتصادية.

- إن من أهم ما أفرزته الأزمة المالية العالمية ضرورة توزيع المخاطر والمكافأة بصورة عادلة ومتوازنة بين البنوك والمواطنين ودافعي الضرائب الخ.. ما يساعد على تحقيق نوع من التضحية المتساوية في المجتمع.

- ضرورة إجراء إصلاحات على النظام الرقابي الوطني والعالمي. في المجالات المتعلقة بمتطلبات رأس المال - السيولة - الاستدانة - الإدارة الرشيدة والشفافية.

- لابد أن تأخذ الدول الصاعدة (الصين - الهند -.. الخ) المشاركة في قمة العشرين دوراً حيوياً كترجمة تنظيمية وفنية لتحول الاقتصاد العالمي من مركز القطب الواحد إلى اقتصاد عالمي متعدد الأقطاب.. ما قد يضفي بعض الاستقرار والعدالة على العلاقات الدولية.

متى يمكن إيقاف سياسات التحفيز المالي الحكومية؟

- إن إنهاء الإجراءات المالية والنقدية لتحفيز الاقتصاد الذي من المحتمل حدوثه في بعض الدول الصناعية الكبرى في منتصف عام ٢٠١٠ يجب أن تكون مدروسة بدقة خوفاً من إلحاق الضرر بالأسواق.. وخاصة إذا ارتفعت أسعار الفائدة وسعر صرف الدولار.. كما قد يؤدي ذلك إلى ضعف الطلب الداخلي، وقد نبه وزير مالية بريطانيا في الاجتماع الأخير لوزراء مالية الدول العشرين إلى هذا بقوله: «يجب أن نتفق بشأن التأكد من أننا لم نلغ الدعم قبل أوانه لأن التعافي لم يترسخ بعد في أي مكان»، ولئن عملت الحوافز المالية والحكومية على تخدير الأسواق في عام ٢٠٠٩ فإننا نرى أنَّها بحاجة إلى صدمة لإنعاشها وستواجه آلاما شديدة حين يزول أثر المخدر في عام ٢٠١٠.

القطاع المالي والمصرفي وجد لخدمة الاقتصاد الحقيقي

لقد أطاحت الأزمة المالية العالمية بالأفكار الواهمة بقدرة المصارف وشركات المال على إدارة الاقتصادات الوطنية في الدول الصناعية الكبرى لتؤكد مفاهيم أن المصارف وشركات التمويل الكبرى إنما أنشئت أصلاً ووجدت من أجل خدمة الاقتصاد الحقيقي وليس العكس.. وبالتالي فإنَّ هذه الأزمة العالمية أعادت الاعتبار للسياسات الاقتصادية لتقود توجه السياستين المالية والنقدية.. وبالتالي تصبح السياسة المالية أداة فاعلة للسياسة الاقتصادية.

وأخيراً نقول: في الأزمات الاقتصادية الكبرى قد لا ينفع التفاؤل المستند إلى التمنيات ولا التشاؤم القائم على الخوف، ولكن من المفيد في مثل هذه الحالات التعاطي مع الواقع كما هو وبالتالي نرى أنَّ عام ٢٠١٠ لن يكون عام معجزات للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية ولكنه سيشهد بعض التقدم البطيء نحو التعافي الاقتصادي وسيظل بالتأكيد عاماً صعباً.

دمشق في ٢٤ / ١ /٢٠١٠

١٣- الأسواق المالية في الدول الصاعدة

(البرازيل، روسية، الهند، الصين) بريكس (BRICs)

- أهمية دول بريكس في إعادة تشكيل الهندســة المالية والاقتصادية العالمية وقدرتها على إعادة التوازن للاقتصاد العالمي.

- الأسواق المالية للدول الصاعدة بريكس مركز جذب كبير للاستثمارات العالمية وستحدد توجهات الاقتصاد العالمي المستقبلية؟

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة تتجه أنظار العالم إلى مجموعة الدول الناشئة أو (الصاعدة) التي يطلق عليها اصطلاحا (B R I C S) الحرف الأول من اسم كل بلد (البرازيل، روسية، الهند، الصين) وهي تمثل اختصارا نهضة الأسواق الناشئة في الاقتصاد العالمي...وتتوقع المجموعة المالية العالمية (غولدمان ساكس) أن تصبح الصين في عام ٢٠٣٠ أكبر اقتصاد عالمي، وأن يبلغ إنتاج اقتصادات بريكس مثيله في مجموعة البلدان السبعة الغنية. ورغم أنَّ دول بريكس قطعت أشواطا تفوق التصورات في العقد الماضي إلا أنَّها عانت من الأزمة المالية العالمية شأنها شأن الدول المتقدمة صناعيا ' ولكن بنسب أقل.

ثمة سؤالين هامين:

- **السؤال الأول:** هل يمكن لدول (بريكس) حاليا - في الوقت الذي بدأ فيه الاقتصاد العالمي الخروج من الانكماش - أن تلعب دور الولايات المتحدة

الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية حين أبعدت اقتصادات أوروبا المستضعفة والمثقلة بالديون جانبا وبالقوة، وأعادت تشكيل الهندسة المالية العالمية؟؟

- **السؤال الثاني**: هل يستطيع المستهلكون في دول بريكس تولي مهمة إعادة توازن الاقتصاد العالمي؟؟

- الجواب ليس بعد، فدول مجموعة بريكس متباينة، والصين الدولة الأقوى اقتصاديا بين دول المجموعة مازالت مرتبطة بنموذج اقتصاد يعتمد على الطلب في دول أخرى.

وفي هذا السياق يقول (جان بيير ليمان) أستاذ الاقتصاد السياسي بجامعة لوزان - سويسرا: أن اقتصادات الدول الناشئة تعتبر لاعبا هاما في الساحة الدولية، ولكن لا يعتقد أن مركز التمويل العالمي سينتقل إلى الشرق خلال العشر سنوات المقبلة ' وذلك لأسباب أهمها قدرات هذه الدول المتباينة!!

الطاقة الديمغرافية لبريكس

تمثل الصين والهند أكبر بلدين في العالم من حيث عدد السكان ؛الصين عدد سكانها ١,٣٤ مليار نسمة، أما الهند ١,١٨ مليار نسمة والبرازيل ١٩٣ مليون نسمة، وروسية ١٤٢ مليون نسمة ومن الناحية الديمغرافية تعتبر الدولتان الأخيرتان (مجرد أسماك صغيرة) حسب ما ذكر (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز.

دول بريكس قبل الأزمة المالية العالمية

كانت الاختلافات بين دول بريكس، قبل الأزمة المالية العالمية واضحة في الحجم والديناميكيات والتأثير، حيث كانت حصتها من إنتاج العالم (١٧%)، أما نسبة حصة الصين من إنتاج دول بريكس فكانت (٦١%) مقابل نسبة (٦%) حصة الهند من الناتج المحلي الإجمالي.

بالمقابل كانت نسبة التجارة من البضائع إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين (٦٧%) مقابل (٣٢%) في الهند وكانت نسبة التجارة في الخدمات (خاصة التي تحتاج إلى مهارات مكثفة) إلى الناتج المحلي الإجمالي (١٥%) في الهند مقابل (٧%) في الصين.

أما اقتصاد البرازيل فكان أكثر انغلاقاً من العملاقين الآسيويين، وبلغت نسبة صادرات البرازيل من البضائع إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٢%) ونسبة صادرات الخدمات إلى الناتج المحلي (٥%) علماً بأن نصف الصادرات كانت من الأغذية والمواد الخام. بالمقابل وقبل عقد من الزمن كان بلد واحد من دول بريكس يملك تصنيفاً ائتمانياً، واليوم أصبحت جميعها تملك هذا التصنيف

ومنذ اثني عشر عاماً كانت روسية تعاني من أزمة ديون كما أنَّ أزمة العملة الوطنية البرازيلية الحادة أثرت على الاقتصاد العالمي واليوم تحقق دول بريكس الأربعة مخزوناً هاماً من احتياطيات العملات الأجنبية.

كيف واجهت دول بريكس الأزمة المالية العالمية

استطاعت كل من الهند والصين تجنب آثار وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية بشكل نسبي ملحوظ وحققتا خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩ نسبة نمو (٨,٥%) و (٦,٦%) على التوالي ولكن اقتصاد البرازيل كان راكداً فيما تقلص اقتصاد روسية نحو (٧,٩%)

وفي مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية كانت الصين قد أعلنت حزمة تحفيز مالي حكومية بمبلغ (٥٨٥) مليار دولار في بداية الأزمة المالية العالمية تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٨ وخففت القيود على الائتمان البنكي، لكنها بالمقابل لم تسلم السيولة للمستهلكين لحثهم على الإنفاق وهي خطوة - لو حدثت - لكان من الممكن أن تشجع الواردات أيضاً بل ذهب القسم الأكبر من الحافز إلى الاستثمارات القديمة المفضلة.

لقد حقق النموذج الصيني القائم على الاستثمارات والصادرات الهائلة فوائض كبيرة في الحساب الجاري... قابله عجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة الأمريكية ورغم محاولة الصين إبقاء النمو الاقتصادي مستمراً خلال الأزمة فإنه من غير الواضح الآن ما إذا كانت الصين قد تحولت فعلاً باتجاه طلب المستهلك الذي يعدّ المحرك الفعلي لتحقيق النمو.

اليوم نجد أن حصة بلدان بريكس مجتمعة من التجارة العالمية أكبر فعلياً من حصة الولايات المتحدة؛ فالصين كما ذكرنا كانت أكبر هذه الدول صادرات في العام الماضي، والهند حققت رقماً عالياً من صادرات البرمجيات والدعم الخلفي للمكاتب، و بقيت روسية مصدراً كبيراً للنفط والغاز في حين أن البرازيل تأتي في مقدمة الدول المصدرة للسلع الزراعية، أمَّا بالنسبة للأسهم في أسواق دول بريكس رغم حدوث انخفاض حاد فقد تلاه تعاف سريع خلال الأزمة المالية العالمية حققت هذه الدول في عام ٢٠٠٩ أكثر من ضعفي ارتفاعها في عام ٢٠٠٥.

و يشير المشهد الحالي لدول بريكس في الشهر الثاني من عام ٢٠١٠ إلى أنَّ الصين ذات قدرة تنافسية كبيرة في مجال التجارة الخارجية، أما الهند فهي الأكثر جذباً في قطاع عمل البرمجيات وخدماتها، في حين تبقى البرازيل الأكثر كفاءة في تصدير المنتجات الزراعية، وروسية هي المصدر الأهم للنفط والغاز كما ذكرنا.

بالمقابل نرى أنَّه رغم انخفاض الطلب الاستهلاكي في مختلف أرجاء العالم بسبب الأزمة المالية العالمية فإن انخفاض فائض الحساب الجاري في الصين كان محدوداً نسبياً إلا أنَّ الصين استمرت في كسب المزيد من حصة السوق. وعلى صعيد العملات ومنذ عام ٢٠٠٨ أعادت الصين ربط عملتها الوطنية بالدولار وأبقت عملتها منخفضة وحذت حذوها بلدان الأسواق الناشئة الأخرى لإبقاء عملتها الوطنية منخفضة كي لا تخسر قدرتها التنافسية مقابل الصين.

الطاقة التشغيلية الزائدة

يقول أحد كبار خبراء بنك (دوتشيه) إذا لم يتعاف الطلب العالمي في الوقت المناسب أو فشلت تدابير الحوافز في تحريك الأرواح الحيوانية (عبارة أطلقها(كينز) على الانفعالات والتأثيرات على السلوك الإنساني، وتقاس بمقياس (ثقة المستهلك) فربما تجد الصين نفسها أمام توليد طاقة تشغيلية زائدة.

وفي السياق نفسه يقول البروفسور(رازين سالي) من كلية الاقتصاد جامعة لندن: سيكون للصين تأثير في تعزيز المشاكل والاختلالات وسوف نرى الكثير من الطاقة التشغيلية الفائضة في الصناعات الموجهة للتصدير كالطلب في الوقت الخاطئ.

تأثير بريكس على الطلب العالمي

يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن إعادة التوازن إلى الاقتصاد العالمي النسبي خلال عام ٢٠٠٩ كان مؤقتاً وحين يزداد الطلب سوف تزداد الصادرات الصينية كذلك خلال الأعوام الماضية كانت توجهات الاقتصاد الصيني الاستهلاكية على نحو أقل وزادت إدخارات الشركات؛ أي ذهبت حصة أكبر من الدخل القومي إلى الشركات أكثر منها إلى المستهلكين و حسب استطلاع أجراه معهد (ميكنزي) العالمي في عام ٢٠٠٩ تبين أن ضعف أو غياب شبكات الأمان الاجتماعي هو أحد الأسباب الرئيسية التي لأجلها تدخر الأسر الصينية.

أما بالنسبة لدول بريكس الأخرى التي يعدَّ معدل نموها أبطأ من معدل النمو في الصين فإن تأثيرها على الطلب العالمي سيكون ضعيفاً لفترة مقبلة من الزمن رغم بقاء النمو في البرازيل والهند مستمراً بشكل مقبول خلال الأزمة الاقتصادية العالمية، كما أنَّ الاقتصاد الروسي تقلص بحدة خلال الانكماش العالمي بقيت روسية معتمدة على أسعار النفط.

حاجة دول بريكس للتصرف بمسؤولية

رغم النمو الذي تحقق بقوة في الدول الناشئة، فإنَّ هذه الدول بحاجة للتصرف بمسؤولية؛ ومن المؤسف أن المؤتمرات التي عقدتها الدول الأربعة طغى عليها بشكل عام المواقف الخطابية دون أن تتمكن من تحقيق شيء يذكر باستثناء الإلحاح على المطالبة بإعطاء الدول الناشئة المزيد من قوة التصويت في صندوق النقد الدولي وهو طلب محق وعادل وهنا نسجل بعض الملاحظات على أداء دول بريكس. أهمها:

- يجب الاعتراف بعدم وجود نظرة موحدة لدى الدول الصاعدة أو الدول الناشئة لأن مصالحها تكون متضاربة أحياناً أن لم يكن غالباً مثلاً إبقاء الصين لسعر صرف عملتها منخفضاً يلحق الضرر بشركات التصنيع البرازيلية.

- التظاهر بوجود نظرة موحدة ضمن بلدان بريكس من شأنه إعاقة التقدم في مجالا ت أخرى مثل التجارة، والمفاوضات حول التغيرات المناخية.ففي منظمة التجارة العالمية كانت مجموعة العشرين التي تضم البرازيل ذات الصادرات الزراعية والهند... كادت هذه المفاوضات تهبط إلى مستوى القاسم المشترك الأدنى وتطالب البلدان المتقدمة بالتصرف.

- النمو السريع الذي حققته دول بريكس يمكن أن يكون مفيداً للجميع من مواطني تلك البلدان حيث يشهد مستوى المعيشة تحسناً ومفيداً أيضاً للدول المتقدمة الغنية التي تستفيد من الواردات الرخيصة والتوسع في أسواق صادراتها. وهذا النمو يفترض أنه مفيد لصورة اقتصاد السوق في أذهان الناس حيث يظهر أن السلم المؤدي إلى الازدهار يعطي نتائج مفيدة.

هل تستطيع دول بريكس نقل الديناميكية إلى العالم؟؟

الجواب باختصار أن معظم النمو المتحقق سوف يحدث داخل البلدان الصاعدة، ويعتمد صافي الحافز للطلب المنقول إلى باقي العالم، على التراجع في الفوائض التجارية الخاصة بهذه الدول، أو الزيادة في عجوزاتها، وخلال

مسار الأزمة المالية العالمية، بدأت الصين البلد الوحيد من دول بريكس القادر على انجاز الكثير ورغم ذلك كان صافي الحافز المنقول فيها بين عام ٢٠٠٨و ٢٠٠٩ أقل من نسبة (٢,٠%) من باقي الناتج المحلي الإجمالي.

تضارب مصالح دول بريكس يؤذي مصالحها المشتركة

الملاحظ تزايد الثقل الاقتصادي لدول بريكس، مما يجعلها أكثر جرأة في أن تلقي بثقلها في شتى مجالا ت السياسة... ومع ذلك ثمة تباين بين مصالح الدول الأربعة:

• تباين سعر الصرف: فالبرازيل ترى كما ترى الولايات المتحدة أن عملة الصين المتدنية تسرق فعلياً أسواق التصدير من الشركات البرازيلية.

• لا يوجد نموذج موحد للإدارة الاقتصادية تدعمه دول بريكس.

• لا تستطيع دول بريكس أن تشكل مركزاً تفاوضياً شاملاً في محادثات منظمة التجارة العالمية كما أشرنا سابقاً.. مثلاً تتعارض مصالح البرازيل بصفتها مصدراً عالي التنافسية مع رغبة الهند في حماية مزارعيها الصغار.

اتجاهات الاستثمار في دول (بريكس)

بَيَّن أحدث استطلاع لـــ (بنك أوف أمريكا، ميدل لينش) حول اتجاهات الاستثمار في الدول الصاعدة جرى في شهر كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٠٩ مواضع عديدة أهمها:

• إن (٣٧%) من الذين شملهم الاستطلاع يرون أن الأسواق الصاعدة ستكون بوضع أفضل من عام ٢٠١٠.

• لا يزال مؤشر (فاينانشال تايمز) للأسواق الناشئة (أو الصاعدة) العالمية أدنى بنحو (٢٨%) من ذروته في تشرين الأول ٢٠٠٧، وقد شهدت سندات الأسواق الناشئة، وبعض العملات تدفقات إلى الداخل، مما دفع بعض الدول كالبرازيل إلى فرض ضوابط على رأس المال، ويخشى بعض المستثمرين من زيادة سخونة الأسواق الناشئة.

توقعات وردية لأسواق الدول الصاعدة في عام ٢٠١٠

رغم الأزمة الاقتصادية العالمية لا تزال أسواق البلدان الناشئة تمثل فئة الأصول المفضلة.. بالرغم من التدفقات المالية التي تجاوزت (٨٠) مليار دولار إلى أسواق دول بريكس، والتي مكنت من تحقيق أكبر الزيادات السنوية لفئة الأصول هذه، إن هناك ميلاً شديداً لدى المستثمرين لشراء المزيد من أصول الأسواق في الدول الناشئة، لأن المستثمرين يتوقعون نمواً متزايداً لاقتصادات الدول الناشئة بأسرع من نظيراتها في الدول المتقدمة الصناعية... والسبب في ذلك يعود إلى قوة اقتصادات بريكس التي تمثل أكبر أربع أسواق في العالم النامي.

بالمقابل يرى (نايجل ويندل) كبير استراتيجي الأسواق الناشئة في (RBC Capital Market) (مازالت الأسواق الناشئة المكان الذي ينبغي الوجود فيه لأن، نمو إقتصاداتها، سوف يفوق، دون شك، نمو نظيراتها الغربية) وأضاف بلدان بريكس تبدو بحال أفضل بكثير مما عليه في مثل هذا الوقت من عام مضى وسوف تحمل معها باقي عالم الأسواق الناشئة معها، وتحدد (النغمة) لفترة لا بأس بها.

ففي الصين تم ضخ مبالغ ضخمة من الأموال في اقتصادها، وشجعت بنوكها على زيادة الإقراض... ونتيجة لسياسة التحفيز هذه يتوقع أن يتحقق نمو بمعدل (١٠%) خلال عام ٢٠١٠ وفي الهند (٧,٧%) في البرازيل (٥,١%) وفي روسية (٤,١%) من ناحية أخرى يتوقع أن ترفع دول بريكس معدلا ت الفائدة في عام ٢٠١٠ مما قد يؤدي في رأي بعض المحللين، إلى إعاقة للنمو الاقتصادي ويزيل السخونة من أسواق هذه الدول. كما يتوقع البعض أن تؤدي المخاطر إلى إضعاف التعافي الاقتصادي العالمي، ويحدث ابتعاداً متزايداً عن المخاطر بين المستثمرين.

تغير الموازين العالمية لدول بريكس

يلاحظ وجود تغيرات ضخمة في المشهد العلمي العالمي لدول بريكس، وتظهر دراسة أجرتها شركة (طومسون رويترز) بتكليف من (فاينانشال تايمز) كماً وافراً من التوسع المذهل للعلوم الصينية يرافقه تقدم جيد من جانب البرازيل، وتقدماً أبطأ بكثير من جانب الهند مع تراجع نسبي في روسية؟ يعود لما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي حيث أصبحت روسية تقف خلف كل من الصين والهند والبرازيل.

العوامل التي تدفع الأبحاث في بريكس إلى الأمام

• الاستثمار الحكومي الهائل في القطاع العلمي، حيث يزيد معدل التمويل بكثير عن مستوى التضخم على نطاق الدولة الصينية ككل.

• التدفقات المنظمة للمعرفة من العلوم الأساسية إلى التطبيقات التجارية.

• الطريقة الكفؤة والمرنة التي تستفيد بها الصين من علمائها في الخارج وخاصة من أمريكا الشمالية وأوروبا؛ وذلك بإغرائهم للعمل في فترة من السنة في الغرب وأخرى في الصين. وهناك العديد من العلماء الهنود في الخارج يعود بعضهم ليعمل في النشاطات العملية وليس في مجال العلوم.

• يلاحظ تركز الأبحاث العلمية في الصين، والهند، وروسية في العلوم الطبيعية والكيمياء والهندسة بينما تركز البرازيل على العلوم الصحية، الزراعية، والأبحاث البيئية.

• يلاحظ تراجع نسبي للأبحاث العلمية في روسية بسبب التقليص الكبير لتمويل البحث والتطوير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي.

هل مركز الجاذبية الاستثمارية يتجه شرقاً؟؟

من المتوقع أن يستمر تدفق الاستثمارات بعشرات المليارات من الدولارات على الصين سنوياً، ويتزاحم المستثمرون من أجل التعامل مع أسرع شركات العالم نمواً.

وحسب رأي المحللين الاقتصاديين فإن المضاربة والسيولة تدفعان أسعار الأسهم الصينية إلى الأعلى، ويظهر مؤشر شنغهاي المركب الشهير خلال السنوات الثلاث الماضية صحة ذلك حيث استطاع هذا المؤشر أن يجتاز عام ٢٠٠٩ بزيادة (٨٠%) عن بداية العام المذكور.

• رغم وجود بعض المخاوف حول الشفافية والسيولة، ومدى إمكانية مساءلة الإدارة، فإن النمو الاقتصادي الصيني يستمر قوياً.

• رغم أن معظم الشركات الصينية المدرجة في البورصات مملوكة من قبل الدولة وإن التعيينات الوظيفية العليا تتم من قبل الدولة والحزب... فإن المسؤولين التنفيذيين يبقون على وعي بمسؤولياتهم.

• ويلاحظ أن الحكومة الصينية استعادت مؤخراً السيطرة على معظم القطاع المصرفي رغم بعض التخصص الجزئي... مع وجود محاسبة صارمة للذين يتعاطون الرشوة والفساد مثلاً (حكم على رئيس بنك الإنشاء الصيني في أواخر عام ٢٠٠٩ بالسجن خمسة عشر عاماً بتهمة تقاضي رشوة مبلغ ٥٣٠٠٠٠ دولار).

• من ناحية أخرى يلاحظ وجود منافسة قوية جداً في الصين؛ فإعداد رجال الإعمال القادمين إلى هذا البلد من أجل الاستثمار أكبر بكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة، كما أنَّ استثمار المحافظ الأجنبية في أسهم الشركات المدرجة في الصين مسموح بها فقط من خلال حصص يحددها برنامج تراقبه الحكومة، وقد قدمت الصين حصصاً من هذا القبيل قيمتها (١٥,٧ مليار دولار أمريكي) لـــ (٧٨ مجموعة استثمارية أجنبية) حتى نهاية عام ٢٠٠٩. وفي الإطار العام لزيادة فعالية جذب الاستثمارات باتجاه شرق آسيا فإن التوقعات تشير إلى زيادتها بما يقارب (٥) مليار دولار في عام ٢٠١٠.

أخيراً ؛

يبدو أن بعض البراعم الخضراء بدأت تظهر في الأفق حاملة معها بعض تباشير انفراج الأزمة ولا يخفى أن تعاون المجتمع الدولي - رغم تضارب المصالح - في مجموعة العشرين التي تضم الدول الناشئة بريكس جعل من مجموعة العشرين منبراً هاماً ومنتدى اقتصادي عالمي يعكس بوضوح أهمية اقتصادات الأسواق الناشئة بريكس وفعاليتها وقدراتها على مساعدة الاقتصاد العالمي للخروج من نفق الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتحميل بلدان بريكس وخاصة الصين مسؤولية المساهمة في توليد نموٍ أكثر توازناً في الطلب العالمي وأيضاً إعادة التوازن للاقتصاد العالمي من خلال إعادة تشكيل الهندسة المالية والاقتصادية العالمية إلى حد ما بالإضافة لتعزيز الجهود الهادفة لإيجاد نظام عالمي مالي أكثر أمناً واستقراراً والمساهمة أيضاً بتحقيق تقدم أكثر على طريق الشراكة الاقتصادية العالمية يأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية والفقيرة.

١٤- الدروس العشرة المستفادة من الأزمة الاقتصادية العالمية

- اقتصاد ما بعد الأزمة يختلف بالمفاهيم والمضمون عن اقتصاد ما قبل الأزمة.

- الأسواق المالية غير قادرة على تنظيم نفسها بعيداً عن الضوابط والرقابة الحكومية.

- التدخل الحكومي من خلال سياسات التحفيز (الإنفاق العام) الأداة الأهم للخروج من الأزمة.

- على الدول النامية أن تستعد لمواجهة أخطار ما بعد الأزمة وأهمها خطر التضخم.

وردني عن طريق الانترنيت، العديد من التساؤلات حول الأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تعتبر الأعظم والأعمق تأثيراً على الاقتصاد العالمي منذ الحرب الكونية الثانية. ومن هذه التساؤلات: إلى أين تتجه بوصلة الاقتصاد العالمي المنهك في ظل هذه الأزمة؟؟ وما هي الدروس المستقاة من أزمة كبرى كهذه..؟؟ وما هي العبر التي قدمتها وتقدمها وكيفية الاستفادة منها في المرحلة اللاحقة المسماة اقتصاد ما بعد الأزمة؟؟

الواقع أنَّه ومع انطلاقة شرارة الأزمة المالية العالمية من الولايات المتحدة في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ وانتشارها إلى مختلف دول العالم وتحولها إلى أزمة اقتصادية... بادرت الماكينة الدولية لمواجهتها بعلاجات إسعافية أولا، وأدخلت بعدها إلى غرف العمليات في محاولات لإنقاذ الاقتصاد

العالمي المريض لإبقائه على قيد الحياة، ومن ثم متابعة العلاج. وكانت قمة العشرين تجمعاً طبيا دوليا يمثل المنتدى الاقتصادي الأكبر في العالم لمواجهة هذه الأزمة الكارثة بوصفات طبية مختلفة معظمها من العيار الثقيل.... واليوم وبعد مرور عام ونصف ونيف على انطلاقة هذه الأزمة بدأت بعض البراعم الخضراء بالظهور ربما تبشر بان الاقتصاد العالمي بدأ يتجاوز ذروة الأزمة... ويظهر أمالا بعيدة عن الإمكان... إلاَّ أنَّ العديد من المحللين والخبراء الاقتصاديين يرون أن مسار الأزمة أطول مما يتوقع بعض المتفائلين... ويذهب البعض إلى أبعد من ذلك ويعدَّون أن الوصول إلى النهاية ربما يستغرق وقتا أطول مما يخشى المتخوفون.. وأنه سيكون هنا ك اقتصاد ما بعد الأزمة يختلف بالشكل والمضمون والمفاهيم عن اقتصاد ما قبل الأزمة.

تأسيساً على ما تقدم، ثمة سؤال مكمل وهام؛ هل سبل المعالجة حتى الآن تعتبر كافية للمساعدة على خروج الاقتصاد العالمي من مستنقع هذه الأزمة العالمية؟؟

وفي سياق الإجابة على التساؤلات من المفيد إلقاء الضوء بوضوح على العوامل والمسببات التي ساهمت في تفجير هذه الأزمة... مع الإشارة أيضاً إلى أنَّ سلسلة الفقاعات ساعدت على إبقاء اقتصاد العالم مندفعاً إلى الأمام خلال العقود الثلاث الماضية ومن هذه الفقاعات ومن خلفها فقاعة الائتمان الضخمة التي انفجرت في عام ٢٠٠٨، وانفجر معها إنفاق القطاع الخاص داخلياً، بينما انفجرت معها العجوزات المالية خارجياً... ولعل من أهم العوامل والمسببات كان شكل الأنظمة الاقتصادية التي كانت سائدة أو متبعة قبل حدوث الأزمة وبالتالي من الأهمية بمكان إظهار هذه الأسباب ليصار إلى معالجتها حتى لا تتكرر مستقبلاً.

- وجود درجة عالية من التسهيلات في السياسة النقدية... وكان هذا نتيجة لوجهة نظر اقتصادية ترى أنه من الأفضل و لأنجح للنشاط الاقتصادي

أن يخفف من القيود المفروضة على المؤسسات المالية في حركتها وممارستها المهنية.. أي بناء النشاط الاقتصادي على مبدأ الحرية الكاملة، وعدم التدخل في مسار النشاط الاقتصادي... وبعد حدوث الأزمة تبين ضرورة مراجعة هذا التوجه الاقتصادي باتجاه إخضاع النشاط الاقتصادي للمزيد من الإشراف والرقابة.

- السبب الثاني: مشكلة الرهن العقاري (الفقاعة العقارية) التي بدأت في الولايات المتحدة وقامت على التوسع، التسهيل المبالغ فيه بتوفير قروض المساكن، وتحول القروض هذه إلى شكل من أشكال الأدوات الاستثمارية في أسواق المضاربة، وأحدث ذلك نوعاً من النشاط الاقتصادي الوهمي.

- السبب الثالث: وجدت مؤسسات غير البنوك أخذت حيزاً كبيراً من الحرية في ممارستها أنشطتها بحيث أصبحت تزاحم البنوك وتنافسها في مجال تنظيم أرباحها مما جعل من الصعوبة بمكان ضبط إيقاع النشاط الاقتصادي.

وأدى ذلك، في العديد من الدول الكبرى، إلى تضاؤل وضعف دور الدولة في الضبط والرقابة والتدخل الإيجابي... ناهيك عن ظواهر الفساد والجشع لدى الإدارات العليا للمؤسسات المالية والمصرفية في هذه الدول...

المشهد في الدول الكبرى: اختلالات كبرى

خلال مؤتمر الذكرى (٧٥) لتأسيس بنك الاحتياطي الهندي في شهر شباط (فبراير) ٢٠١٠ قدم كبير الاقتصاديين السابقين في بنك التسويات الدولية (وليام دايت) عرضاً ناقداً للسياسات الاقتصادية المتبعة في الدول المتقدمة وخاصة النقدية منها، مؤكداً أن إبقاء التضخم منخفضاً بواسطة صدمات العرض أبقت البنوك المركزية التي استهدفت التضخم، أسعار الفائدة متدنية للغاية لفترة طويلة.. والنتيجة كانت سلسلة من الاختلالات مختلفة عما حدث في الولايات المتحدة واليابان في عشرينات، وثمانينات القرن الماضي على التوالي، مع إبقاء أسعار الفائدة الفعلية أدنى بكثير من معدلا ت نمو

الاقتصادات... ولم يكن التوسع الائتماني مفيداً، بشكل فعال مما أدى إلى انفجار الديون تصاعدياً.

اقتصاد الوهم

سبق للولايات المتحدة أن صدَّرت إلى العالم، على مر سنوات طويلة، طرازاً أو نموذجاً اقتصادياً يقوم على مبدأ (أن كل فرد يستطيع تنظيم نفسه مالياً، وبإمكانه أن يحقق ما يريد في هذا المجال) والدول التي قبلت بتطبيق هذا النموذج أخذت به بديلاً لمبدأ توفير المسكن اللائق لذوي الدخل المحدود. ما الذي حدث فعلاً؟ لقد ساد ما يسمى (اقتصاد الوهم) أي أن كل إنسان يمكن أن يمتلك منزلاً بمعايير وهمية، لا حقائق واقعية ملموسة. ماذا نتج عن ذلك؟ أزمة عقارية تاريخية، تحولت بدورها إلى أزمة اقتصادية، إنه طراز من السياسات الإسكانية الورقية أو الاسمية أو حتى الوهمية.. أي سياسة عقارية تسوقُ المنازل إلى أشخاص غير مؤهلين للحصول على قروض مصرفية أو إسكانية.. وهذا وفرً القروض (الديون) بسخاء. ولكن هل يمكن تطبيق هذا الطراز (أو النموذج) على الفقراء؟

إلى أين يتجه الاقتصاد العالمي؟؟

يلاحظ أنه في عام ٢٠٠٩ كان هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول: يقول أن الركود في الولايات المتحدة سيكون قصير الأمد وسيستمر لمدة ثمانية أشهر فقط.

الاتجاه الثاني: يرى أن الركود سيكون طويل الأمد وعميقاً، نظراً للحجم الهائل من تجاوزات القطاع الخاص.. وأنه سيستمر لمدة عامين فقط.

واليوم في بداية عام ٢٠١٠ وبعد مرور أكثر من (٢٠) شهراً من الركود في الولايات المتحدة تبين عدم صحة الاتجاه الأول، والركود مستمر بشكله الأسوأ في الولايات المتحدة منذ ستين عاماً. والبيانات الصادرة في تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة التي تجاوزت ١٠%، انخفاض استهلاك

الأسر الأمريكية، استمرار تراجع الإنتاج الصناعي، ضعف الإسكان... كل ذلك يؤكد أن الركود لم ينته بعد... والحال مشابه في بقية الدول الصناعية المتقدمة في حين أن أسواق الدول الناشئة عادت إلى النمو ولكن أدائها لا يزال أقل بكثير من إمكاناتها...

النمو بطيء لمدة عامين على الأقل

من المتوقع أن يظل النمو هزيلاً في الدول المتقدمة صناعياً، وأقل من المستوى العادي لمدة عامين كحد أدنى، لأسباب عديدة منها:

- ستحتاج الأسر (العائلات) إلى المزيد من الأموال، وهذا سيحد من الاستهلاك لعدة أعوام

- النظام المالي (أي البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية) قد تتحمل ضرراً شديداً والافتقار إلى النمو الائتماني من شأنه أن يعرقل، الاستهلاك الخاص، والإنفاق الاستثماري.

- من المرجح أن يكون انتعاش الربحية ضعيفاً إذا كان النمو هزيلاً، وإذا ظلت الضغوط الانكماشية قائمة لذلك فإن شركات قطاع الأعمال ليس من المرجح أن تزيد إنفاقها الرأسمالي.

- إن العودة للاستعانة بالروافع المالية (الإنفاق والاستدانة) في القطاع العام من خلال العجز المالي المضخم وتراكم الديون من شأنها أن تهدد الانتعاش الذي شهدته مستويات الإنفاق في القطاع الخاص. كذلك فإن تأثيرات الحوافز السياسية ستتبدد في وقت مبكر من العام المقبل الأمر الذي سيتطلب قدراً أعظم من الطلب الخاص لدعم النمو المستمر.

الطلب الخاص المحلي سيبقى ضعيفاً

أصبح الطلب الخاص المحلي وخاصة الاستهلاكي منه ضعيفاً في الدول التي أفرطت في سياسات الحوافز المالية أي الإنفاق العام (الولايات المتحدة، بريطانيا، اسبانية وغيرها)

في حين لم يرتفع بالسرعة الكافية في الدول التي أفرطت في الادخار (الصين، دول آسيا عموماً ألمانيا، اليابان...) وذلك للتعويض عن صافي الصادرات في هذه الدول. وهذا يعني وجود تباطؤ عالمي في الطلب الكلي نسبة إلى الوفرة في قدرة العرض، وهذا ما يؤدي إلى عرقلة الانتعاش الاقتصادي العالمي.

الخوف من ركود مزدوج المصدر؛ هناك سببان لهذا الخوف:

- **أولهما** قد لا تنجح إستراتيجية الخروج من تدابير التيسير النقدي والمالي لأن صناع القرار سيتعرضون لنقد شديد سواء فعلوا أو لم يفعلوا فهم:

- إذا تعاملوا بجدية لمعالجة العجز المالي وقرروا رفع الضرائب، وخفض الإنفاق والتخلص من السيولة الزائدة؛ فإن هذا السيناريو يمكن أن يقوض الانتعاش الضعيف.

- أما إذا قرر صناع القرار (سيناريو آخر) أي الحفاظ على العجز الضخم في الميزانية والاستمرار في تسبيل هذا العجز... ربما يؤدي ذلك إلى حصول نوع من التمرد في أسواق السندات ويمكن أن تتحقق احتمالا ت التضخم وترتفع عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل، ويتبدد الانتعاش.

ثانيهما الخوف من ركود مزدوج المصدر يرتبط بكون أسعار النفط والطاقة والغذاء قد ترتفع لمعدل أسرع مما قد تسمح به السياسات الاقتصادية، وقد تدفع الأسعار للارتفاع بفعل السيولة التي تطارد الأصول فضلاً عن الطلب على المضاربة. ونذكر هنا أن ارتفاع أسعار النفط إلى ١٤٥ دولار للبرميل في عام ٢٠٠٩ كان نقطة تحول هامة بالنسبة للاقتصاد العالمي، حيث سبب صدمات كبرى أصابت الدخول في الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان، الصين، الهند، و الدول الأخرى المستوردة للنفط. لذلك وفي حال ارتفاع أسعار النفط مثلاً، إلى ١٠٠ دولار للبرميل بسبب قوى مضاربة مثلاً فإن الاقتصاد العالمي قد لا يستطيع تحمل الصدمات الانكماشية التي قد تنتج.

تساؤلات حول الانتعاش الاقتصادي المأمول

ثمة تساؤلات حول الشكل والمسار الذي ستظهر فيه ملامح الانتعاش الاقتصادي؟ هل يعود النمو بسرعة؟ أم يكون النمو بطيئا وهزيلا؟ أم يكون الركود أطول أمدا؟؟

سؤال آخر هام: كيف ومتى يمكن إيقاف سياسات التحفيز المالي الحكومية التي طبقتها أغلب الدول الصناعية المتقدمة (الولايات المتحدة، منطقة اليورو، بريطانيا، اليابان) وتسببت في عجوزات بالغة الضخامة وزيادة الديون العامة... حيث لا يمكن تحمل ذلك إلى مالا نهاية؟!! ومتى ستطبق استراتيجيات الخروج من التيسير المالي والنقدي الهائل؟؟

هل نجحت سبل معالجة الأزمة ؟؟

أن الجهود التي بذلت في الدول المتقدمة صناعيا، وخاصة في الولايات المتحدة، من أجل تثبيت استقرار النظام المصرفي كانت ضرورية لتمكين المصارف من استعادة القدرة على سداد بعض من ديونها.

بالرغم من الملاحظات التي سجلها العديد من المحللين الاقتصاديين؛ إلا أنَّ حزم التحفيز المالي الحكومية نجحت في منع النظام المالي الأمريكي من السقوط في الهاوية

بالمقابل وضعت إدارة أوباما خطة للتحفيز المالي الحكومية بقية (٧٨٧) مليار دولار بناء على افتراضات متفائلة وغير قريبة من الواقع، حول عمق الركود الاقتصادي، وكيفية التعافي لاحقا وحول ذروة مستويات البطالة... وأخذت حزمة التحفيز المالي الاوبامية، بعين الاعتبار الميل نحو التخفيضات الضريبية التي يمكن أن تدفع باتجاه تعزيز الادخار وليس الاستهلاك. من جهة أخرى لم تضع إدارة أوباما إستراتيجية مالية متوسطة المدى تتمتع بالمصداقية الكافية، ومع ذلك فان حزمة التحفيز المالي كانت تحقن الاقتصاد بالجرعة التنشيطية اللازمة.

أولوية الإصلاح المالي

يبدو أن الولايات المتحدة مضطرة لتطبيق توجه وسطي في معالجة القضايا المالية الناجمة عن الأزمة وهذا التوجه قائم على تفضيل استرتيجية ثنائية لتضييق العجز في الموازنة ومعالجة الإصلاح الضريبي والإنفاق العام؛ وذلك من خلال اعتبار الإصلاح المالي أولوية في المستقبل. لان الإدارة الأمريكية الحالية إذا لم تنج في التعامل مع الإصلاح المالي فستجد نفسها في مواجهة احتمالا ت اندلاع أزمة أخرى...

التضخم احد نتائج الأزمة

كما أشرنا، كان من أهم أدوات معالجة الأزمة، في الدول الكبرى ذات الاقتصادات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي، زيادة َضخ الأموال العامة في شرايين الاقتصادات الكبرى المأزومة...مع علم هذه الدول أن مظاهر التضخم ستأتي نتيجة لاستخدام هذه أداة ؛ ولكن الطبيب، عادة يفضل إنقاذ المريض أولا، ثم معالجة الآثار الجانبية.

يرى المحللون أن الاقتصاد الأمريكي لديه الأدوات والقدرة على التحكم والسيطرة على التضخم أكثر من الدول الأخرى القوية في العالم، بما في ذلك الدول الأوربية واليابان، ومن أهم هذه الأدوات:

- العمق الاقتصادي والاستراتيجي للولايات المتحدة التي تضم (٥٠) ولاية.
- التنوع في القطاعات الاقتصادية.
- القدرة الإبداعية المستندة إلى مقومات ومحركات القدرة التنافسية العملاقة آخذين بعين الاعتبار أن ما يقارب ٩٠% من الاختراعات والابتكارات في العالم مصدرها الولايات المتحدة.

وهذا ما يجعل الولايات المتحدة، رغم الآثار السلبية الكبيرة التي لحقت باقتصادها من جراء الأزمة الاقتصادية، هي الدولة الأقدر على تجاوز الآثار

التضخمية المتوقعة قبل غيرها من دول العالم... مما يجعل الفجوة الاقتصادية لمصلحة الولايات المتحدة على حساب بقية العالم.. وهذا لا يهم الدول النامية كثيراً كون هذه الأخيرة موجودة عملياً خارج سباق الإنتاج الرأسمالي الحقيقي الذي تتنافس في ساحته الواسعة الدول الصناعية الكبرى وبعض الدول الصاعدة.. ولكن الدول النامية والفقيرة ستعاني الأمرين في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية نتيجة التضخم الذي سيؤثر سلباً على هذه الدول التي يجب أن تعمل على إعداد خطط وبرامج طوارئ لمواجهة خطر التضخم القادم.

الدروس المستفادة

من خلال متابعة الأزمة الاقتصادية العالمية بأسبابها وتداعياتها تحليلاً وتقييماً يمكن التوصل إلى الدروس المستفادة منها والتي يمكن أخذها بعين الاعتبار في المرحلة اللاحقة لما بعد الأزمة:

الدرس الأول: عززت الأزمة ظهور قوى اقتصادية عالمية أخرى غير الولايات المتحدة مثل الصين، الاتحاد الأوربي، الهند، البرازيل... مما أدى إلى توسع دائرة الاقتصاد العالمي من خلال قمة العشرين التي أصبحت المنتدى الاقتصادي العالمي الأول.

الدرس الثاني: ضرورة إجراء مراجعة دقيقة وعميقة لفكرة وممارسات العولمة التي سببت أضراراً جمة لاقتصادات العالم... ولمعالجة ذلك لابد من تصحيح آليات عمل المؤسسات المالية العالمية لتساهم في الجهود المبذولة لإيجاد نظام مالي واقتصادي عالمي جديد أكثر أماناً وعدالة.

الدرس الثالث: ضرورة مراجعة السياسة الخاصة للاقتصاد الكبير فقد اتضح أن استهداف التضخم أقل تحقيقاً للاستقرار من القدر المعلن عنه كما ثبت إضافة لذلك أن السياسة المالية بدورها أقل تشدداً خاصة في الدول التي تأثرت بالفقاعات المالية أكثر مما تصور الناس.

الدرس الرابع: إن الأسواق لا تصحح نفسها بنفسها، بل إن الأسواق من الناحية الواقعية كانت تميل إلى التجاوز والشطط في غياب التنظيمات والضوابط الملائمة. والمتابع لمسار الأسواق في ظل الأزمة هذه يدرك السبب الذي يجعل ما يسمى (يد آدم سميث الخفية) تبدو غير منظورة في معظم الأحيان: والمصرفيون كانوا يميلون إلى ملاحقة مصالحهم الشخصية وبجشع... وقد لوحظ أنه في ظل الأزمة الاقتصادية وإجراءات معالجتها لم تقم الحكومات بنقل الأموال من الأغنياء إلى الفقراء. بل اضطرت - من خلال إجراءات المعالجة والإنقاذ - بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نقل أموال الفقراء ومتوسطي الدخل إلى الأثرياء المتهورين... واتجهت أموال دافعي الضرائب المثقلين بالأعباء لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية المنهارة بفعل مغامرات إداراتها الفاسدة.

الدرس الخامس: تفهم الأسباب التي جعلت الأسواق عاجزة -في كثير من الأحيان- عن العمل على النحو الذي ينبغي لها أن تعمل به. المؤسسات المالية الكبرى (التي كانت تسمى أضخم من أن يسمح لها بالإفلاس) كانت تعمل بأساليب مغامرة خاطئة: فإذا قامرت وربحت تستبيح لنفسها الربح... وإذا خسرت فأن دافعي الضرائب هم الذين يتكبدون الخسارة.

الدرس السادس: ضرورة الاستعداد لحدوث الأزمات المستقبلية، وبالتحديد في الأوقات التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي فترات رخاء طويلة انطلاقاً من أن الأزمة تأتي نتيجة لأخطاء متراكمة وكثيراً ما يتم التساهل مع هذه الأخطاء في أوقات الانتعاش الاقتصادي... ومع تراكم الأخطاء توجد حاجة ملحة لتصحيحها وتأتي الأزمة كفرصة تفرض إجراء هذه التصحيحات.

الدرس السابع: إن الأزمات المالية تشكل في الواقع تهديداً وتحديات متساوية الفرص كما قال (كيث روجوف) بجامعة هارفارد: من الممكن حتى بالنسبة لأكثر الأنظمة المالية تطوراً أن تخضع لأزمات مالية شديدة.

الدرس الثامن: إن السياسات الكنزية التي طبقت في بعض الدول الكبرى تبدو ناجحة نسبياً حتى الآن، فالدول التي طبقت برامج تحفيز مالي حكومية ضخمة وحيدة التصميم في وقت مبكر مثل استراليا تمكنت من الخروج من الأزمة بشكل أسرع ولكن هناك دول أخرى أخذت بالمسلمات التقليدية القديمة التي سبق وطرحها (سحرة التمويل) الذين أوقعوا الاقتصاد العالمي بهذه الفوضى ومن هذه المسلمات التقليدية أنه في حال الركود الاقتصادي يظهر العجز ولابد في رأيهم أن خفض العجز يتطلب زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام من أجل استعادة الثقة مما يؤدي إلى تقليص الطلب الإجمالي وبالتالي يتجه الاقتصاد إلى مستويات أعمق من الهبوط.

الدرس التاسع: أن هدف السياسة النقدية لا يقتصر فقط على مكافحة التضخم. فالتركيز الزائد على التضخم يعني أن بعض المصارف تتجاهل ما يحدث حولها في الأسواق المالية وبالتالي فإن التداعيات المترتبة على التضخم المعتدل تكون عادة ضئيلة بالمقارنة مع التكاليف التي يتحملها الاقتصاد حين تسمح المصارف المركزية بنشوء ونمو الفقاعات بلا ضوابط.

الدرس العاشر: الحوافز الشخصية إذا لم تتفق مع العائدات الاجتماعية فقد تؤدي إلى الإفراط في المجازفة والسلوكيات قصيرة النظر وحتى إلى الإبداع المشوه

وهكذا فإن إبداعات الهندسة المالية لم تخلق منتجات قادرة على مساعدة المواطنين العاديين في إدارة المجازفات البسيطة المرتبطة بملكية المسكن مثلاً وكانت النتيجة خسارة الملايين من الناس

- في أقوى دولة في العالم اقتصادياً - لمساكنهم وهناك الملايين الذي يمكن أيضاً أن يخسروها..

بالإضافة إلى التحايل على الأنظمة والمعايير المحاسبية المصممة لجعل الأسواق أكثر كفاءة واستقراراً وبالتالي فإن الأسواق المالية - التي كان

يفترض أن تدير المخاطر وتخصص رأس المال بكفاءة - عملت على خلق مجازفات جديدة وأساءت تخصيص رأس المال على نحو لم يسبق له مثيل.

أخيراً.. إن قراءة متأنية للدروس العشرة المشار إليها يمكن أن توصل القارئ إلى بعض **الاستنتاجات** منها:

١ - إن سياسات وبرامج التحفيز المالي الحكومية محفوفة بالعديد من المخاطر؛ وصناع القرار السياسي في الدول التي تمارس هذا النوع من السياسات والبرامج يتعرضون للنقد الشديد إذا ما طبقوا هذه السياسات وأيضاً سينتقدون بشدة إذا لم يقوموا بذلك:

- ففي حال رفع أو إيقاف الحوافز المالية العامة قبل الأوان من خلال زيادة الضرائب وخفض الإنفاق واجتثاث السيولة الفائضة يمكن أن يعود الاقتصاد إلى الركود والانكماش

- بالمقابل إذا سمح للعجز المالي المحول إلى نقود بالارتفاع... فإن الزيادة الناجمة عن ذلك قد تؤثر سلباً وبشدة على النمو.

٢ - إن تشغيل المطابع أسهل كثيراً من خفض العجز على الصعيد السياسي ولكن إذا استخدمت الدول المتأثرة بالأزمة ضريبة التضخم باعتبارها وسيلة لخفض القيمة الحقيقية لدينها العام، فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد خطر انهيار عملاتها الوطنية إلى حد كبير (حالة الدولار الأمريكي). ولن يقبل دائنو هذه الدول الأجانب انخفاضاً في القيمة الحقيقية لأصولهم (خاصة الدولارية منها) نتيجة لخفض قيمة العملات الوطنية عن طريق التضخم وما يترتب على ذلك...

السؤال الآن ما هو المطلوب في الأوضاع الاقتصادية الدولية الحالية؟

في رأينا من الضروري تعزيز المشاريع الاستثمارية التنموية التي تساهم في تحقيق النمو المستمر. فالاقتصاد ليس حبيس فكرة فلسفية، ولكنه انطلاقة قوية من خلال مبادرات ايجابية تؤكد وتعزز مفهوم الاستخدام الأمثل

للأموال وتسخيرها لخدمة التنمية في كل دولة من العالم. نرى أخيراً أنه من المفيد والضروري لصناع القرار السياسي والاقتصادي في كل دول العالم التي تأثرت مباشرة أو بشكل غير مباشر بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية أن يعملوا على استيعاب الدروس والعبر العشرة وأن يعملوا - في إطار الخصوصيات الوطنية - على اتخاذ الإجراءات المناسبة... وعلى الدول الصناعية الكبرى المتضررة من الأزمة أن تعمل على تحقيق التقدم على مسار الإصلاح المالي خلال عام ٢٠١٠ وإلاَّ ستجد نفسها أمام فرصة أخرى لاستيعاب الدروس ذاتها ولكن، ربما، من أزمة جديدة.

دمشق في ١٤ / ٣ / ٢٠١٠

١٥ - الرئيس الأمريكي (أوباما)
في عامه الثاني يواجه:
تحديات اقتصادية كبرى
(بطالة - عجز الموازنة - الدين العام) تردد سياسي

كان العام الأول من عهد الرئيس الأمريكي (أوباما) قاسياً ومؤلماً بسبب المشاكل التي ورثها من سلفه المتهور جورج بوش الابن على الصعيدين الداخلي والخارجي. ففي الداخل أزمة اقتصادية كارثية هي الأسوأ منذ ثلاثينات القرن الماضي؛ اقتصاد على شفير الانهيار مع ركود شديد ومعدلات بطالة تتجه نحو الارتفاع. وعلى الصعيد الخارجي ورث حربين مدمرتين في العراق وأفغانستان أدتا إلى تراجع هيبة الولايات المتحدة في العالم مع صورة قاتمة. تشير الوقائع إلى أنَّ جهود هذه الإدارة لم تثمر نتائج إيجابية والصورة العامة رمادية وشعبية الرئيس (أوباما) في تراجع وتبدو إدارة (أوباما) محاصرة بتداعيات الأزمة الاقتصادية العاصفة في الداخل... البطالة في تزايد نسبتها تجاوزت ١٠% وأعداد المشردين تتجاوز ثلاثة ملايين، عجز الموازنة الاتحادية في تزايد والدين العام يتضخم والمعركة مع المصارف الكبرى صعبة، ولا تزال مشكلة العقارات تتفاقم..

في الخارج صعوبات كبيرة على الصعيدين السياسي والعسكري من أفغانستان مروراً بإيران وحتى العراق، وهناك شبه إجماع على استحالة حسم الحرب في أفغانستان، بالإضافة إلى فشل عملية السلام في الشرق الأوسط

رغم الزيارات العديدة لممثل (أوباما) لدول المنطقة المعنية... وتمكنت إسرائيل من استنزاف اندفاع (أوباما) وهيبة أدارته... بالرغم من أن المشهد العام يشير إلى أنَّ الرئيس لم يفقد بعد توازنه ولم تشل قدرته السياسية كما لم تتعزز بعد قدرة خصومه بالرغم من أن خطة (أوباما) لاقت استحسانا في الداخل والخارج ورحب العالم بيده الممدودة للحوار إلا أنَّ معظم المراقبين يرون أنه فوت فرصاً عدة في عامه الأول الذي استنفذ جزءا هاماً من رصيده الذي كان يراهن عليه. في عالم تقسمه اعتبارات سيادية وسياسيه وافضليات وطنيه متباينة فان رؤية أوباما المستقبلية تواجه معارضة في الداخل حيث يسود مناخ اقتصادي غامض تتردد فيه الشركات في الاستثمار ويحجم المستهلكون عن الإنفاق، كما يواجه صعوبات على الصعيد الدولي.

تراجع شعبية (أوباما)

إن اللغة الجذابة التي وظفها (أوباما) لتحسين علاقته مع دول العالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي لم تتكلل بالتعاون المرجو وقد ذكر المستشار السابق لمجلس الأمن القومي الأمريكي (أن المصالح بين الدول لا تستند إلى حبهم رئيساً أو كرههم آخر) من ناحية ثانية بعد أكثر من عشر جولا ت للمبعوث الأمريكي جورج ميتشل للمنطقة خلال العام الأول فشلت إدارة (أوباما) في تحقيق أي ضغط على إسرائيل لإيقاف كامل الاستيطان.

على الصعيد الاقتصادي

لا تزال آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية ماثلة في الاقتصاد الأمريكي رغم ظهور بعض بوادر التعافي الاقتصادي. الدولار الأمريكي يعتمد في قوته على قوة الاقتصاد الأمريكي وبالتالي لا يزال الدولار يعاني مع استمرار الأزمة وهناك عجز في الميزانية الأمريكية يقارب (١,٥) تريليون دولار وهو رقم غير مسبوق ويشكل نسبة (١١,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الدين

العام الخارجي كبير جداً ومتزايد بسبب القروض الخارجية خاصة من الصين بهدف تمويل خطط إنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية المتضررة والمنهارة بفعل الأزمة الاقتصادية وقد بلغ حجم الدعم المالي الإجمالي الذي قدمته الحكومة الأمريكية حتى الآن إلى هذه المؤسسات (٧٤%) من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى تزايد أرقام البطالة كما ذكرت. ولم تنجح محاولة (أوباما) في إيجاد توازن بين الحاجة إلى تحفيز الاقتصاد وإرضاء صقور العجز خلال العام الأول من ولايته.

قال أوباما في خطابه الذي ألقاه في جامعة القاهرة في حزيران ٢٠٠٩ (يتعين علينا التعامل مع مشاكلنا من خلال الشراكة، ومن ثم نصبح شركاء في التقدم) وتشير الوقائع حالياً إلى الصعوبات التي تواجه تحقيق رؤيته... فأوبانا لم ينتخب لأنه ببساطة مدير رزين لإدارة الأزمات فحسب بل أيضا لان الشعب الأمريكي رأى فيه - عند انتخابه - رجلا يتمتع برؤية لمجتمع أكثر عدلا على الصعيد الاقتصادي. والآن مر وقت إدارة الأزمه فهل يمكن لاوباما أن يعمل على تنفيذ رؤيته التي أنتخب على أساسها رئيسا؟ وهل يستطيع التصرف بحكمة كما الرئيس الأمريكي (روزفلت) بعد الأزمة الكبرى في ثلاثينات القرن الماضي... وأن يستخدم الروح التعاونية العامة لمواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية.

الملاحظ أن متاعب أوباما تزداد حتى داخل حزبه، بعد هزيمة الديمقراطيين في انتخابات ولاية (ماساتشوستس) والسؤال بما تنبئنا هذه النتيجة عن الاقتصاد الأمريكي؟ أنها تشبه الرسالة التي أرسلها الناخبون إلى الرئيس كلينتون (المهم الآن هو الاقتصاد يا غبي) الوظائف الوظائف (أي إيجاد حل لمشكلة البطالة الزائدة).

الواقع والتوقعات تشير إلى أنَّ معدل البطالة تجاوز ال (١٠%) ومرشح للارتفاع أكثر كل واحد من أصل كل ستة أمريكيين راغبون في الحصول

على وظيفة بدوام كامل..و ٤٠% من العاطلين عن العمل خسروا وظائفهم من أكثر من ستة أشهر، وستزداد مصاعب الاقتصاد الأمريكي كلما ازدادت نسبة البطالة، وضعفت المدخرات، ولا يتوقع مكتب الميزانية في الكونغرس عودة البطالة إلى مستويات طبيعية قبل منتصف هذا العقد. رغم أن أوباما أعلن في خطاب الاتحاد الأخير (أن توفير وظائف جديدة هو شغله الشاغل... مقابل وصول عجز الموازنة إلى مستويات خطيرة).

أوباما والصين

علاقة الولايات المتحدة مع الصين هامة وليس من السهل إدارتها، فهي علاقة أعداء في السياسة تجمعهم مصالح اقتصادية كبرى مشتركة وكانت زيارة أوباما المتأرجحة الأخيرة للصين اقتصادية بامتياز... وتبع ذلك بعض الاختلافات السياسية التي لا ترقى إلى أهمية العلاقات الاقتصادية... وبالمقابل هناك قلق لدى إدارة أوباما بشأن يد الصين العليا باعتبارها أكبر دائن للولايات المتحدة، ولعل من أهم التحديات أمام أوباما إيجاد طريقة للتعامل مع الصين، التي يزداد دورها في الاقتصاد العالمي، وذلك في إطار المصالح المشتركة.

صعوبات اقتصادية مستمرة

من المتوقع أن يكون النمو في العامين المقبلين من ولاية أوباما هزيلا أن يزداد عجز الموازنة إلى رقم قياسي (١,٦) تريليون دولار أي نحو (١٠,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك قلق أمريكي من محاولة أوباما إنعاش سوق العمل الراكد من خلال الموازنة العامة، وخفض العجز الآخذ بالارتفاع، ويقترح أوباما ضخ المزيد من الأموال العامة لإنعاش الاقتصاد كما يقترح مستقبلا إجراءات لتخفيض الضرائب وتحفيز الاستثمار وإجراءات أخرى لإيجاد فرص عمل. وأمام هذا يواجه أوباما مخاطر سياسيه داخليه، فقد

يذهب الإنفاق العام الجديد هباء في حال لم تطرأ تغيرات ملموسة على معدلا ت الباطلة، وربما يعيق محاولا ت كبح جماح العجز بسرعة كبيرة، أو ببطء شديد في حالة التعافي الاقتصادي. وحتى في ظل إجراءات تحفيزية لخلق فرص جديدة، فان التوقعات تشير إلى أنَّ تعافي سوق العمل يتم ببطء شديد وهذا قد يكون له أثر كبير نجاح الديمقراطيين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في تشرين الثاني (نوفمبر)٢٠١٠. وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة ما قاله المفكر الاستراتيجي البريطاني بول كينيدي منذ ثلاثة عقود (إذا زادت التزامات الإمبراطورية الإستراتيجية عن إمكاناتها الاقتصادية فإنها قد تسقط) فان المراقبين يرون أن الرئيس أوباما أضاع فرصة لتحقيق الكثير بفضل رأسماله السياسي الكبير.. فلم يوفق في عملية الإنقاذ المالي التي نفذها.. وزاد الغضب الشعبي بسبب الإحباط الناجم عن زيادة البطالة وبالتالي يرون أن الحيز الموجود أمامه للمناورة أصبح محدودا. و أمامه سؤال هام على الصعيد الداخلي: أي الخيارين أهم الوظائف أم الدين العام؟ ويبدو أن أوباما سيختار اللعب برشاقة على أرض محايدة محولا وبصعوبة كبيرة التوفيق الوسطي والنسبي بين الخيارين ببعدهما السياسي والاقتصادي... ومن المفيد أخيرا التذكير بما وعد به أوباما (أن يمد يده للآخرين، إذا أرخو قبضاتهم) ولكن يخشى أن تكون دعوة أوباما هذه في ظل الضغوط الداخلية والخارجية غير قابلة للتطبيق إلا إذا استسلم هؤلاء الآخرون لمشيئة الإدارة الأمريكية التي لم تتأكد مصداقيتها بعد.. كما أنَّ الآخرين لأن يستسلموا حرصا على مصالحهم الوطنية.

دمشق في ١١ / ٣ / ٢٠١٠

١٦ - في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة

الخلافات الأمريكية الصينية تهدد بحرب تجارية حمائية عالمية مدمرة لعولمة الاقتصاد.

واشنطن تعتبر النمو الصيني القائم على الصادرات سببا لتزايد البطالة في أمريكا.

أوباما يضغط على الصين لرفع قيمة (اليوان) بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الأمريكي.

من المعلوم أنَّ العلاقات الاقتصادية الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين تحكمها مصالح اقتصادية مشتركة كبرى مع وجود العديد من القضايا السياسية الخلافية وهذه الأخيرة على أهميتها لا ترقى إلى مستوى المصالح الاقتصادية... مع إخفاق الرهان والوهم السياسي الأمريكي على إسقاط الصين اقتصاديا... يخشى المراقبون اليوم من أن **القضايا الخلافية بين واشنطن وبكين قد تؤدي إلى تعزيز الحمائية الاقتصادية تمهيداً لإشعال فتيل حرب تجارية عالمية**... إلا أنَّ هذا السيناريو المتشائم يبقى مثيرا للجدل، ورهن بتطور الظروف الدولية الاقتصادية منها والسياسية... سيما وان فرض الولايات المتحدة لضرائب جمركية انتقائية على الصادرات الصينية سيلحق الضرر بالطرفين.. وبالاقتصاد العالمي.. وهذا ماسنوضحه في القسم الثاني من بحثنا.

هل الصين فعلاً قوة عظمى في نظر أمريكا

تأسيساً على المشهد الاقتصادي في أمريكا والصين والعلاقة بينهما ثمة مبررات تؤكد أن الصين تمثل قوة عظمى..

- الصين دائن كبير للولايات المتحدة.

- العملة الصينية لا تزال قيمتها ثابتة منذ عامين مقابل الدولار.

- احتياطيات الصين من النقد الأجنبي كبيرة جداً.

- قد تترتب نتائج خطيرة على الاقتصاد الأمريكي لو قررت الصين بيع سندات الخزينة الأمريكية.

ومع ذلك فإن الصين تتصرف بحذر شديد وبتواضع أحياناً في هذا المجال عملاً بنصيحة مهندس النهضة الاقتصادية الحالية في الصين (دنغ شياو بينينج) الذي قال (أخفوا تألقكم وانتظروا الفرصة).

الاعتماد المتبادل ليس مصدراً للقوة

بالرغم من أن الصين تحتفظ باحتياطيات نقدية ضخمة إلا أنَّ ذلك لا يشكل بالضرورة مصدراً حقيقياً للقوة... لأن الاعتماد المتبادل في العلاقات الاقتصادية الدولية يتسم بالتكافؤ. فليس من مصلحة الصين إلحاق الضرر الشديد باقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فإذا ما أغرقت الصين الأسواق العالمية بدولاراتها؛ فأنها ستلحق ضرراً أكبر بنفسها... حيث ستخسر في هذه الحالة احتياطياتها من الدولار الأمريكي وقد تعاني من بطالة كبيرة لأن القاعدة العامة أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل على الصعيد الدولي - حين يتوازن - لا يشكل مصدراً للقوة.

لم يعد بوسع أمريكا وحدها مقارعة الصين

في عهد الرئيس الأمريكي (بيل كلينتون) كانت الولايات المتحدة في أوج قوتها العسكرية وكانت تكنولوجيا المعلومات بدأت تغير العالم. أما الصين فكانت خارجة من التخلف وكانت سياسة أمريكا الثنائية مع الصين في بداياتها ولدى الولايات المتحدة وسائل للضغط على الصين... وفي عهد (جورج بوش الابن) بدأ وزير الخزانة الأمريكي (بولسون) ما سمي الحوار

الاستراتيجي الاقتصادي بين البلدين وكان الجو السائد يرجح إمكانية قيام أمريكا بإجبار الصين على تعديل سياستها أما في عهد (أوباما) فقد تم تفعيل الحوار الاستراتيجي الاقتصادي بين البلدين ولا يزال العديد من المسئولين في إدارة الرئيس (أوباما) يفترضون أن لديهم ما يكفي من النفوذ لإقناع الصين بتغيير سياستها. الواقع اليوم يشير إلى أنَّ وضع الولايات المتحدة الاقتصادي حرج ومنهك والوضع المالي كأنه خارج عن السيطرة والمصارف تفتقد المصداقية والجيش الأمريكي مستنزف بسبب حربين في العراق وأفغانستان. بالمقابل فإن النمو الاقتصادي الصيني متألق على صعيد الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة لدور الصين المتزايد في التجارة العالمية وتحسن علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية إضافة إلى احتياطياتها النقدية الضخمة وكونها الدائن الأكبر للولايات المتحدة وبالتالي لم يعد بوسع هذه الأخيرة وحدها مقارعة الصين.

هل مشكلة أمريكا الصين؟؟

الملاحظ أن العديد من المسئولين في الولايات المتحدة يعدُّون الصين سبباً لمعظم المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الأمريكية فمن مشكلة شركة (غوغل) في الانترنيت وصولاً إلى طلب رفع قيمة العملة الصينية وتختلط هذه المواضيع مع مواضيع أخرى ذات طابع سياسي في أغلب الأحيان، الواقع أنَّ السبب الرئيسي لمعظم المشاكل الاقتصادية الأمريكية تتجسد اليوم بالعجز التجاري الذي هو تعبير واضح عن ضعف الإنتاج والمنافسة الأجنبية وتدعي المصادر الأمريكية أن (٣٩%) من العجز التجاري الأمريكي في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ يعود لتلاعب الصين بعملتها والميزان التجاري بين البلدين لمصلحة الصين منذ فترة طويلة، وفي عام ٢٠٠٩ بلغت الصادرات الصينية للولايات المتحدة نحو (٣٠٠) مليار دولار فيما لم تتجاوز الصادرات الأمريكية إلى الصين (٧٠) مليار دولار وبلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين (٢٣٠) مليار دولار والحقيقة أن

الولايات المتحدة تعاني عجزاً تجارياً مع دول عديدة حوالي (٩٠) دولة في العالم وليس مع الصين فقط، ومع ذلك فإن الولايات المتحدة تتجه لاعتماد حلول ثنائية إما بالضغط لرفع قيمة العملة الصينية أو فرض رسوم جمركية على بعض وارداتها.

من ناحية أخرى فإن مشكلة الولايات المتحدة الرئيسية اليوم وفي ظل الأزمة الاقتصادية هي الادخار وليس الصين..! ففي عام ٢٠٠٩ تراجع مقياس الادخار المحلي الأمريكي، وهو المعدل الصافي للادخار الوطني،إلى نسبة قياسية متدنية بلغت (٢,٥%) من الدخل... وبالتالي فإن اقتصاداً يشهد ادخارا ضعيفاً، سيتعرض حتما الاختلالات متعددة الجوانب.

• إن الشركات الأمريكية، عالية التكاليف، تتحول نحو الصين كحل خارجي ناجح يحقق لها ميزة تدني التكاليف... كما أنَّ المستهلكين الأمريكيين يفضلون البضائع المصنوعة في الصين ذات الكلفة الأقل..! أي أن أمريكا متدنية المدخرات حالياً محظوظة بوجود الصين شريك تجاري لها.

• التجارة الأمريكية الصينية تشكل ١٢% من مجمل التجارة الصينية، ومن الخطأ التركيز على حل ثنائي بين هذين البلدين لمعالجة اختلالا ت متعددة الجوانب.

• الولايات المتحدة تحتاج إلى تقليص العجز، وزيادة المدخرات الشخصية بينما تحتاج الصين إلى تحفيز الاستهلاك الخاص

إن علاجاً ثنائياً لمشكلة متعددة الأطراف كالتي نتحدث عنها هو أشبه بإعادة ترتيب المقاعد على سطح سفينة مربكة وسط بحر هائج.

هل فكرة المجموعة (٢ - G) أصبحت أقل معقولية؟

إن الصعوبات المالية التي تواجه إدارة أوباما والتعقيدات التي تورطت بها في الخارج إلى جانب النهوض الاقتصادي الصيني العملاق كل ذلك دعا أنصار(النظرية الكنزية) في عام ٢٠٠٩ إلى تصور نشوء نوع من السيادة

الاقتصادية العالمية المشتركة بين الولايات المتحدة والصين خاصة بعد أن تحولت مجموعة الثمانية (٨ - G) بحكم الأزمة الاقتصادية العالمية إلى مجموعة العشرين حيث يمكن لهذه الأخيرة أن تتخلى عن صفرها كلما طرأ موضوع هام بحيث يمكن للولايات المتحدة والصين أن تتولى اتخاذ القرارات الاقتصادية الأهم ويرى العديد من المحللين أن هذه الفكرة تمثل انعكاساً مبالغاً في تبسيطه للواقع الاقتصادي العالمي و من الناحية العملية كانت فكرة مجموعة الاثنين في عام ٢٠٠٩كانت تتمتع بقدر من المصداقية لتفعيلها... وتعززت الفكرة بعد زيارة أوباما الأولى للصين وأعطت انطباعاً بوجود نوع من الاتفاق الضمني بين القوة العالمية العظمى الحالية (الولايات المتحدة) والقوة العالمية العظمى الواعدة في المستقبل (الصين)..

أما في عام ٢٠١٠ فتبدو الفكرة أقل معقولية، لماذا أصبحت الفكرة بعيدة؟

١ - الأزمة الاقتصادية العاصفة في الولايات المتحدة وأوروبا سلطت الضوء على صادرات الصين المتزايدة التي اعتبرها العديد من المسئولين الأمريكيين سبباً لتزايد البطالة وتآكل الطبقة الوسطى، وذلك بسبب ما سموه تلاعب الصين المزعوم بعملتها.

٢ - كما هو معلوم تملك الصين جبلاً متراكما منً سندات الخزينة الأمريكية التي ساهمت في إبقاء العجز في الميزانية الأمريكية في مستويات قابلة للاستدانة وبالمقابل لا يخفي المسئولون الصينيون استيائهم من اتهامهم بالتسبب بإحداث خلل في التوازن الاقتصادي العالمي بحجة إبقاء العملة الصينية عند مستوى أدنى من قيمتها الحقيقية كجزء من إستراتيجية متعمدة لإبقاء النمو مستمراً... وإذا لم تحسن الصين التعامل مع هذه المشكلة فقد ينجم عن ذلك نزعة الحمائية في الولايات المتحدة وأوروبا كما سنوضح.

٣ - مسالة أخرى قد تسبب تفجير فكرة المجموعة الثنائية وهي معارضة الصين مما يسمى (الانتقال الحر للمعلومات) ومشكلة شركة (غوغل) للانترنيت مثلاً تذكر الأمريكيين بالاختلاف في القيم بين البلدين.

٤ - إن مسالة المناخ ونتائج قمة (كوينها غن) والتباين في وجهات النظر قد تؤثر على مجموعة الاثنين

٥ - تبقى مسائل خلافية أخرى ذات طابع سياسي كمبيعات الأسلحة الأمريكية لتايوان وزيارة (الدالي لاما) إلى البيت الأبيض... وهذه المسائل أدت إلى إضعاف المجموعة الثنائية (٢ - G).

٦ - أخيراً لا شك إن موضوع الملف النووي الإيراني وطلب أمريكا فرض عقوبات شديدة على إيران سيلقي بظلاله على مصير العلاقات بين الولايات المتحدة والصين. وربما يصبح الحديث عن مجموعة (٢ - G) سخيفا ومضحكا إذا أخذت الصين موقفا غير ايجابي من اقتراح أمريكا فرض عقوبات شديدة على إيران.

مخاطر احتمالا ت المواجهة بسبب العملة

في المواجهة بين القوة العظمى الأكبر في العالم (الولايات المتحدة)، والقوة الصاعدة (الصين) يرى المراقبون **وكأن عين القوة العظمى قد طرفت**... فقررت وزارة الخزانة الأمريكية تأجيل نشر تقرير (ما إذا كانت الصين تتلاعب بسعر الصرف) نظراً لوجود محادثات ثنائية ومتعددة الأطراف وبالتالي منح هذه المناقشات فرصة قبل اتخاذ أي قرار. يقول (مارتن ولف) في الفاينانشال تايمز أن الصين سيطرت على ارتفاع سعر الصرف الاسمي والحقيقي ومن المؤكد أن هذا تلاعب في تسعير العملة، (إضافة إلى أنَّه إجراء حمائي معادل لفرض رسوم جمركية، ودعم الصادرات).

وإذا بقيت الاختلالات من المتوقع حصول أحد أمرين: إما أن تواصل بلدان العجوزات الخارجية الكبيرة معاناتها من عجوزاتها المالية الضخمة إلى أنَّ تبدأ أسعار الفائدة العالمية بالارتفاع، الأمر الذي يبعد الاستثمار الخاص، ويؤدي في النهاية إلى تخفيض النمو المتوقع، أو أن تبدأ دول العجز في تخفيض عجوزاتها المالية بشدة دون تغييرات تعويضية في بلدان الفائض وفي

هذه الحالة سيكون هناك طلب عالمي متراجع. ولا شك أن تأجيل إدارة أوباما إعلان قرارها حول تلاعب الصين بالعملة كان بمثابة قرار واقعي يستند إلى المصالح الاقتصادية المشتركة. الواقع يشير إلى أنَّ الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن معالجته ببساطة عبر تعديل سعر الصرف؛ هناك مخاوف أخرى لا تقل أهمية، مثل مرونة سوق العمل... ويرى المراقبون ضرورة التركيز على هذه المخاوف واعتبار سعر الصرف مسالة هامة تستحق التفاوض حولها، وليست مسالة سياسية تستخدم لتبادل الاتهامات العلنية.

المواجهة الثنائية والنزعة الحمائية

عندما بدأ الركود الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية كان المراقبون يخشون أن تعود نزعة الحمائية لتطل من جديد... وقد بدأت (١٧) دولة من مجموعة العشرين لاتخاذ إجراءات حمائية بعد بضعة أشهر من انعقاد أول قمة لهذه المجموعة وبذلت منظمة التجارة العالمية جهوداً لاحتواء جزئي لهذا التوجهً الذي استمر بسبب الضعف الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى ففي الولايات المتحدة اليوم يبحث أكثر من واحد من كل ستة عمال عن عمل دائم... ومع عدم كفاية حزم التحفيز المالي الحكومية لإنعاش اقتصادات هذه الدول يلاحظ أن نزعة الحمائية تكاد تحتل مكان الصدارة. بالمقابل فإنَّ العجز المتهور في الميزانيات الحكومية لا بد أن يؤدي إلى ضعف العملة وكذلك أسعار الفائدة المنخفضة والملاحظ أن الساسة في الولايات المتحدة يركزون على العجز التجاري الثنائي المتزايد مع الصين. وحين بدأت إدارة بوش الابن بمطالبة الصين بتعديل صرف عملتها كانت فوائض الصين التجارية محدودة ولكن اليوم أصبح الفائض المتعدد الأطراف لدى الصين ضخماً أيضاً ولن يتقلص العجز التجاري الأمريكي بشكل ملموس ما لم تدخر أمريكا المزيد. وبالرغم من أن الركود أدى إلى مدخرات أسرية أعلى إلا أنَّ العجز الحكومي المتزايد كان أكثر من المدخرات الأسرية في أمريكا.

وهكذا فإن إشعال مواجهة ثنائية بين الولايات المتحدة والصين الآن ليس من الحكمة في شيء ومادام الفائض المتعدد الأطراف لدى الصين يشكل قضية اقتصادية محورية، وبما أن عدداً من الدول تهتم بهذه القضية فإنه يتعين على الولايات المتحدة أن تسعى لحل متعدد الأطراف قائم على قواعد واضحة ولا يخفى أن فرض الرسوم من طرف واحد من شأنه أن يؤثر سلباً على النظام المتعدد الأطراف ويؤدي إلى نتائج هزيلة. وقد ترد الصين بفرض رسوم على المنتجات الزراعية الأمريكية المدعومة بشكل مباشر وغير مباشر.

إعادة تشكيل العالم اقتصادياً

إن العلاقات بين الولايات المتحدة والصين بحجمها الاقتصادي الكبير القائم على مجموعة ضخمة من المصالح الاقتصادية المشتركة وتحتل المقام الأول في العلاقة الثنائية المسماة (CHIMERICA) بين الاقتصاديين الصيني والأمريكي تحتل موقع النجومية في الاقتصاد العالمي المهزوم دون أن تخفي المشاكل السياسية الخلافية؛ وفي زيارة أوباما للصين أشار للخلل الحاصل في الميزان التجاري بين البلدين الذي يميل كثيراً لصالح الصين وتمنى على بكين أن تتخذ إجراءات للانتقال إلى اقتصاد استهلاكي أكبر وتقليل الاعتماد على السوق الأمريكية التي هي عماد النمو القائم على الصادرات. كما طالب بإعادة النظر بسعر صرف العملة الصينية. إلا أنَّه تذكر بالتأكيد أن الصين أكبر حامل لسندات الخزينة الأمريكية (أي أكبر دائن لبلاده) التي هي المصدر الأساسي للإنفاق الأمريكي كما تذكر أن الصين حققت نسبة نمو (١٠,٧%) مع احتياطي ضخم من الدولارات الأمريكية. بالمقابل فإنه رغم بعض ردود الفعل السلبية الأمريكية ضد الصين كفرض ضرائب حمائية ضد الصين وضرائب على بعض الشركات العاملة في الصين إلا أنَّ الرئيس الأمريكي (أوباما) يدرك بعد الأزمة الاقتصادية أن أمريكا لم تعد بعد المهيمن الوحيد على القرار الاقتصادي العالمي ولا حتى على مجموعة السبع (G - ٧)

الصناعية الكبرى بل إن نادي الكبار يضم اليوم مجموعة العشرين والتي دخلها ما كان يسمى الدول الناشئة لتصبح هذه الأخيرة شريكة في القرار الاقتصادي العالمي.

هل المناوشات الصينية الأمريكية تسبب حرباً تجارية حمائية عالمية تهدد عولمة الاقتصاد؟

يعيش مجتمع التجارة العالمية جوا محموما، ويبدو أن طبول الحرب التجارية العالمية تدق ويتوقع بعض المراقبين المتشائمين حدوث أمر يشبه إلى حد ما اغتيال الارشيدوق (فرانتز فيردناند) الذي أشعل فتيل الحرب العالمية الأولى وذلك لإشعال حريق في الاقتصاد العالمي. وبالرغم من أن الصورة لا تبدو سوداء بالكامل مع وجود إدارة روتينية للتوترات التجارية إلا أنَّه من السخف إنكار أن هناك إمكانية كبيرة لتفجير النزاع خاصة فيما يتعلق بالعملات. صحيح أن الصين والولايات المتحدة تتبادلان اتهامات حادة حول ما إذا كانت الصين تتحمل مسؤولية الاختلالات العالمية من خلال الإبقاء على السعر المتدني للعملة الصينية لكن الواضح أن الدولتين متفقتان على إبرام صفقة ضمنية تقضي بعدم البدء في صراع قانوني حول العملات بالتحديد، وهناك أمثلة على قضايا ثنائية بين الدولتين حيث أقامت الصين قضية لدى منظمة التجارة العالمية حول قرار أمريكي بفرض قيود طارئة على الواردات من الإطارات الصينية كما أقامت الولايات المتحدة قضية حول حظر الصين للصادرات الأمريكية من الدجاج والذين توقعوا أن يكون لمثل هذه القضايا ردود فعل قاسية لم يكونوا على صواب بالمقابل فإن موضوع العملات هو من أخطر القضايا المثارة اليوم اشتعالاً وبالرغم من إثارة موضوع ما يسمي بتلاعب الصين بالعملات في التقرير النصف السنوي الأمريكي إلا أنَّ ذلك لم يمنع وزير الخزانة الأمريكي من التفاوض المباشر مع الصين وهذا في رأينا يشبه (النكتة) التي تقول أن شرطي بريطاني أعزل من السلاح يحاول الإمساك بمشتبه به أثناء هرب هذا الأخير ويهدده بالقول (قف وإلا فإنني

سأصرخ عليك مرة أخرى... و أقول لك قف) لذلك من المستبعد إقامة قضية أمام منظمة التجارة العالمية حول التباين في أسعار الصرف لذلك يرى المراقبون والعديد من المسئولين الأمريكيين أن الحل أمام الولايات المتحدة هو فرض تعريفات جمركية أحادية الجانب على الواردات الصينية للتعويض عن الانخفاض المزعوم لقيمة العملة الصينية وهذا الخيار يبدو أنه صعب جداً لأنه يمكن أن يشكل حرباً قد تدمر النظام التجاري العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية... ولا يبدو أن الولايات المتحدة قد وصلت حالياً على الأقل إلى مرحلة حرجة لاتخاذ مثل هذا الإجراء الخطير.

بالرغم من القلق وحتى الخوف الذي يعتري العديد من الدول حول التجارة العالمية.. فإن هذا الخوف والهلع الشديد في غير مكانها.. لأن الاختلافات حول العديد من القضايا على الصعيد الدولي لا تعدو كونها خلافات محدودة أو مناوشات عادية تأسيساً على ما تقدم فإننا نرى أنَّ الوقت لا زال مبكراً لارتداء الخوذات العسكرية استعداداً للتوجه إلى الحرب التجارية الحمائية... مع التنويه أن قرع الطبول لا يعني بالضرورة أن الأطراف تتجه نحو الحرب وربما يكون قرع طبول الحرب من أجل مسائل أخرى خارج المسرح الذي تتركز عليه الأضواء. **خيارات متاحة أمام الصين**

من ناحية ثانية وأمام الجانب الصيني خيارات أولها رفع أسعار الفائدة وثانيها رفع قيمة العملة الصينية إلا أنَّ رئيس وزراء الصين (وين جيباو) قال أن تخفيض قيمة عملة الولايات المتحدة ومحاولة الضغط على الآخرين لرفع قيمة عملا تهم ترقى إلى حد الحمائية كما أنَّ المطالب الخارجية لرفع قيمة العملة الصينية ترقى أيضا إلى حد الحمائية فالصين ليست بحاجة لرفع قيمة عملتها إرضاءً لواشنطن بل عليها أن ترفع قيمة العملة لأجل أهدافها المعلنة وهذا يعني زيادة الاستهلاك ودعم الاقتصاد المحلي وأيضاً مكافحة التضخم لأن رفع قيمة العملة يجعل الواردات أكثر رخصاً.

ثمة رأي في الصين يقول إن قسماً كثيراً من العوائد الناجمة عن الصادرات تم ادخارها وإعادة تدويرها قروضاً لبلدان غربية ثرية وهذا ما يجعل المسئولون الصينيون يفكرون كثيراً حول القرارات الواجب اتخاذها.

ثمة سؤال هام لماذا هذا التوقيت بالذات لإعلان النوايا الأمريكية بشأن التهديد بشن حرب تجارية على الصين؟؟ وبدورنا نرى أنَّ الإدارة الأمريكية الحالية يمكن أن لا تصعد كثيراً لتجعل من الصين كبش فداء في حرب تجارية قد تجر العالم إلى جرف شديد الانحدار... وبالتالي لا تكون المرة الأولى التي يكون فيها الإنكار السياسي مبنيا على الاقتصاد السيئ خطأ فادحا قد يجر إلى الاحتكاك التجاري والحمائية. ولأنه لا يمكن لأحد أن يخرج منتصراً من حرب تجارية حمائية. لذا يتوجب على إدارة أوباما أن تفكر ألف مرة قبل إشعال حرب تجارية في وقت يشهد العالم انتعاشا اقتصاديا غير مؤكد رغم وجود مؤيدين لهذه الأفكار لدى بعض صقور السياسة الأمريكيين الذين تشغلهم تداعيات الأزمة الاقتصادية المخيفة خاصة موضوع البطالة. وهؤلاء يجدون سهولة في اتهام الآخرين وخاصة الصين... والصين ترفض التهديدات الأمريكية ووجهة نظر الصين أنه لا يجوز أن تدفع الصين ثمن تداعيات الأزمة الاقتصادية لان الصين لم تكن المسبب للازمة وإنما الولايات المتحدة وهي التي يجب تتحمل ذلك. بالمقابل فإنه من المؤكد أن الموازين الخارجية الصينية وأيضا سعر صرف عملتها أمران مهمان لكل العالم وأن الصين أكبر من أن يتم تشكيل وتأطير سياساتها دون الأخذ في الحسبان أثر ذلك على العالم. ويرى بعض المحللين أنه إذا أصرت الصين على الاستمرار في زيادة فوائضها المالية الهائلة، فان الصدام أو الحرب التجارية تبدو محتملة ولكنها ليست حتمية.. ويرى هؤلاء أنه من الضروري تفعيل الحوار الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين وبذل المزيد من الجهود باتجاه إعادة التوازن وبالمقابل فانه وفي ضوء توقع نوع من الدفء في العلاقات الصينية الأمريكية فقد تبادر الصين إلى إعادة التقييم التدريجي

لعملتها على ضوء حاجة الصين إلى التنوع في عملا ت أخرى مثل اليورو الأمر الذي قد يؤثر سلباً على العملة الأمريكية. ويرى بعض المحللين - من منظور أوسع - بأن ارتفاع تدريجي للعملة الصينية قد يساعد بمرور الوقت على الخروج التدريجي من نفق الأزمة الاقتصادية العالمية وإعادة التوازن للاقتصاد العالمي وهو ما يتطلع إليه وبلهفة الرئيس الأمريكي أوباما.

دمشق في ٢ / ٥ /٢٠١٠

١٧ - في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة

الأزمة المالية اليونانية تضع أوروبا أمام خيارات مؤلمة وصعبة، التفكك أو التكامل.

عدوى الخوف من انتشار أزمة اليونان أوربياً تهدد الاقتصاد العالمي

عندما تولى (جورج باباندريو) رئاسة الحكومة اليونانية في تشرين الأول ، أكتوبر) ٢٠٠٩ كشف عن العجز المالي الهائل المتراكم والمخفي من قبل أسلافه، وأوضح بشكل شفاف؛ أن مشكلة بلاده (اليونان) الكبرى ليست فقط عجزها المالي بل أيضا صدقيه هذا العجز، والآن يبدو أن صدقيه هذا العجز في طريقها للانتشار في دول الاتحاد الأوربي تباعا... لقد وضعت الأزمة المالية اليونانية بقاء منطقة اليورو على المحك... ولعلنا نتذكر أن العديد من المراقبين والمحللين كانوا، عند إحداث اليورو كعملة موحدة، لديهم مخاوف متفاوتة أسوأها إلا يتمكن اليورو من البقاء في الأمد البعيد... ومن ثم تبددت معظم هذه المخاوف. وبقي سؤال كبير حول الكيفية والإجراءات المطلوبة في حال تعرض جزء من منطقة (اليورو) لحدث سلبي قوي وبقي الجواب معلقا إلى أنَّ جاءت الأزمة المالية الحالية في اليونان لتضع اليونان على حافة الهاوية ولجأت اليونان إلى الاتحاد الأوربي، وصندوق النقد الدولي لطلب المساعدة والدواء، والدواء - كما سنرى - أمر من العلقم!! فاليونان اليوم عمليا على وشك الإفلاس، والديون المتراكمة هائلة وأمام حكومة اليونان خيارين: الإفلاس أو الإذعان للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي

وباركتها قمة دول اليورو التي انعقدت من أجل ذلك. وقد قالت وزيرة المال اليونانية (أنا ديما فتو بولو) بوضوح: إن اليونان ذاتها أمام خيارين:(نجاح المفاوضات أو الإفلاس.). وبطلب من دول منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي تم الاتفاق على وضع برنامج اقتصادي تقشفي يمكن اليونان بالقيام بالمهمة الصعبة المتمثلة في تنظيم وتوفيق أوضاعها المالية بما في ذلك السيطرة على عجز مالي قياسي في موازنتها العامة واستعادة ثقة أسواق الائتمان. كما دعمت مجموعة العشرين، من خلال بيان مشترك صدر عن مؤتمر وزراء المال لهذه المجموعة طالبوا فيه أثينا بتطبيق الإجراءات التقشفية الاقتصادية الإنقاذية بجدية من خلال حزمة إصلاحات هيكلية وفقا للشروط التقليدية لصندوق النقد الدولي.

مؤشرات الأزمة في اليونان وبعض الدول الأوروبية

بلغ العجز المالي اليوناني نسبة (١٣,٦ %) من الناتج المحي الإجمالي كما بلغ الدين العام نسبة (١١٥%) من الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩، وهناك عجز سيولة في دول أوربية أخرى كالبرتغال وأسبانيا وايرلندا... وربما ايطاليا. وتواجه هذه الدول أيضا ارتفاعات في أسعار الفائدة في الوقت الذي تعيش حالة من الركود.

البرامج والإصلاحات المطلوبة

يمكن تلخيص الإصلاحات الهيكلية المطلوبة في قطاعات الاقتصاد اليوناني الرئيسية بالعناوين البارزة التالية:

- تحديث الإدارة
- تقوية سياسات الدخل وأسواق العمل
- تحسين بيئة العمل
- خصخصة مؤسسات القطاع العام.

بالإضافة للشروط التقليدية المطلوبة من صندوق النقد الدولي والتي حظيت عمليا بموافقة الحكومة اليونانية وأوردتها هذه الأخيرة في برنامجها الاقتصادي التقشفي الإنقاذي والذي وافقت عليه قمة اليورو وأهم بنود هذا البرنامج التقشفي:

- خفض عجز الموازنة العامة إلى مادون ٣% بحلول عام ٢٠١٤ وبما يعادل ١١% من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ عام ٢٠٠٩ ما يقارب ٣٤٠ بليون دولار وعلى اليونان أن تقوم بالوفاء بالتزاماتها تجاه قروض صندوق النقد الدولي التي تبلغ قيمتها الإجمالية ٤٠ بليون دولار خلال ثلاث سنوات من استحقاق السداد بعد ٣٩ شهراً من موعد صرفها.

- خفض الإنفاق الحكومي بنحو ١٨ بليون دولار وبما يحقق وفراً بنسبة (٥,٢٥%) من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية ٢٠١٣ وعلى مدى ثلاث سنوات.

- خفض رواتب المتقاعدين وتجميد الأجور خلال فترة ثلاث سنوات والغاء كل المكافآت والعلاوات الفصلية.

- زيادة الضريبة على القيمة المضافة وأيضاً زيادة ضريبة المبيعات على السلع الكمالية والتبغ والكحول.

- مكافحة التهرب الضريبي.

- خفض مرحلي كبير في الإنفاق العسكري خلال تطبيق البرنامج الذي يبلغ ٥% من الناتج المحلي إلا أنَّ الحكومة اليونانية أشارت بوضوح أن خفض الإنفاق العسكري يتحدد على ضوء العلاقة مع تركيا.

الخوف من عدوى اليونان يزيد من الضغط على الأسواق

هذا البرنامج الاقتصادي التقشفي يقابله حزمة مالية يقدمها الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي بمبلغ يقارب مبدئياً ١١٠ بليون دولار، افترض زعماء الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي أنها ستضع حداً

للأزمة المالية المأساوية في اليونان وتبديد مخاوف الأسواق... ولكن الصورة العامة تبدو غير مريحة والمخاوف تتفاقم مع انخفاض في سعر السندات التي تصدرها البرتغال واسبانيا وسط شائعة تقول إن عدوى الأزمة المالية من المحتمل أن تنتقل إلى هذين البلدين الذين سيضطران بدورهما لطرق باب صندوق النقد الدولي ودول الاتحاد الأوربي طلباً للمساعدة، ويلاحظ أن خطر العدوى مرشح للانتشار ورغم أن البعض يقول أن اليونان جزء صغير من الاتحاد الأوربي (وحتى لو قدر لهذا البلد الأوربي الصغير الذي يبلغ عدد سكانه ١١ مليون نسمة أن يختفي تحت البحر غداً؛ فإن الاقتصاد العالمي لن يهتز لكن الواقع لا يؤيد ذلك كثيراً رغم أن المبلغ الكبير الذي سيقدم يمكن أن يظهر للناس أن هناك مشكلة أكبر بكثير مما كانوا يعتقدون كما يقول أحد صانعي السياسات وهذا الرقم الكبير يذكر بأن الاقتصاد العالمي يخوض في مياه موحلة ومجهولة.

كيف يمكن إيقاف هذا الخوف؟

إن قراءة التاريخ تشير إلى أنَّ الإجراء الحكومي الحاسم حقاً يقوم بهذه المهمة عادة؛ فالأمر الذي وضع حداً لفزع البنوك عام ٢٠٠٨ كان استخدام الحكومات لأموال دافعي الضرائب دون تحفظ في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومن غير الواضح الآن ما إذا كانت الحكومات الغربية وفي مقدمتها اليونان تستطيع الآن أن تقوم بالمهمة نفسها وتستخدم الأموال العامة لتهدئة المخاوف بشأن الدين العام. وهنا يكمن الإشكال فطالما كانت هناك شكوك حول فاعلية الحكومات سيظل خطر العدوى قائماً.

إنقاذ اليونان ليس سوى البداية

أوقات عصيبة تعيشها اليونان اليوم بشكل خاص وأوروبا ككل بشكل عام مما يدفع لليأس وإلى اتخاذ إجراءات تبدو حاسمة ويشوبها عدم التفاؤل... فالبرنامج المقترح والمؤيد من منطقة اليورو وصندوق النقد الدولي أقل افتقاراً

للواقعية وقد اختفى - مع هذا البرنامج التقشفي القاسي - الوهم القائل بأنه سيكون هناك تقلص اقتصادي معتدل هذا العام، تتبعه عودة إلى النمو المطرد. والسؤال الهام: هل يبدو البرنامج الاقتصادي التقشفي معقولاً بالنسبة لليونان أو بالنسبة لمنطقة اليورو؟ والجواب يبدو (نعم) و(لا) في كلتا الحالتين

- بالنظر للتقشف الهائل المزمع تطبيقه في المالية العامة، ومع غياب الإجراءات الهادفة إلى معادلة الآثار المترتبة على سعر الصرف أو السياسة النقدية، من المرجح أن تجد اليونان نفسها في ركود طويل. ثمة سؤال آخر: هل يكفي الإصلاح الهيكلي لإخراجها من المأزق؟ الجواب (لا) الا في حالة تمكن اليونان من تحقيق هبوط ضخم في التكاليف الاسمية لوحدة العمل، على اعتبار أنها تحتاج إلى اندفاع طويل الأمد في صرف الصادرات للتعويض عن التشدد في الإنفاق العام. وسيكون البديل هو تحقيق توسع هائل في العجز المالي للقطاع الخاص في اليونان وهذا أمر يبدو غير معقول. فضلاً عن ذلك إذا هبطت الأجور الاسمية بالفعل، فإن عبء الدين سيصبح أسوأ من التوقعات.

الوحدة الأوربية أمام أخطر أزماتها

من المعلوم أنَّ الاتحاد الأوربي قدم نفسه أمام العالم أنه من أنجح النماذج في التاريخ بين شعوب كانت تعيش حالة تناحر وعداء تاريخي واستطاعت تحقيق تعاوناً مميزاً في الاقتصاد والتقنية وأيضاً وبشكل نسبي في السياسة وأصبحت عملتها الموحدة اليورو من أقوى العملات وأكثرها استقراراً بالرغم من وجود العديد من الإشكالات السياسية بين دول الاتحاد الأوربي إلا أنَّ أحداً لم يكن يتوقع أن تتراجع على صعيد الاقتصاد والمؤسسات... والأزمة اليوم في أوروبا تتجاوز السياسي إلى الاقتصادي والمؤسساتي مما يمكن أن يهدد فعلا الوحدة الأوربية ويرى البعض من المحللين أن أزمة اليونان اليوم قد تكون بداية أو مقدمة لانهيار النموذج الأوربي كله وكما أشرنا يتحدث البعض عن أزماته المماثلة قد يتعرض لها البرتغال وربما اسبانية وحتى إيطاليا.

المتتبع للمسار التاريخي لإنشاء الاتحاد الأوربي يلاحظ أن بعض الدول كاليونان لم تلتزم أصلاً بشروط الانتساب لهذا الاتحاد وخاصة ما يتعلق منها بعجز الموازنة العامة الذي يجب أن لا يتجاوز ٣% من الناتج المحلي في حين ارتفعت هذه النسبة تدريجياً في اليونان إلى أنَّ وصلت إلى ما يقارب ١٤%... ويبدو أن الوحدة الأوربية في خطر لأول مرة حيث تجاوزت الأزمة مستوى السياسة الخارجية لتشمل الاقتصاد والمال وتتراجع قيمة اليورو مما جعل الواقع الحالي أخطر الأزمات.

السيناريو السيئ

ثمة سيناريو متشائم في مسار الأزمة المالية اليونانية يبدأ بتدهور الوضع المالي العام، يليه قيام وكالات التصنيف لتخفيض مرتبة الديون، وهذا يحرك صعود معدلات الفائدة في الأسواق، ويؤدي ذلك لمزيد من التدهور المالي، وهناك حلقة مفرغة أخرى مماثلة من خلال القطاع المصرفي...

منطقة اليورو أمام خيار صعب: التكامل أو التفكك

حتى تتمكن منطقة اليورو من البقاء في الأجل المتوسط فإن ذلك يتطلب أموراً أساسية ثلاث:

١ - نظام لحل الأزمات

٢ - تنسيق أفضل على مستوى السياسة المالية

٣ - سياسات وأنظمة لتقليص الاختلالات على مستوى منطقة اليورو

وهذه الأمور الثلاث تمثل في رأينا الحد الأدنى المطلوب خلال السنوات القليلة القادمة... وبعد ذلك ولتتمكن منطقة اليورو من الاستمرار فإنها ستكون بحاجة إلى، إصلاحات ذات طابع هيكلي قد يكون في مقدمتها إيجاد (اتحاد مالي أوربي) و (سند أوربي موحد) كما سنوضح لاحقاً. كنت، مع العديد من المحللين، نعتقد أن مثل هذه الهياكل القائمة يمكن أن تكون

مرغوبة مع أنها غير واقعية من الناحية السياسية والآن أرى أن مثل هذه المتطلبات الهيكلية لا بديل عنها في وقت يبدو فيه أن تجربة الاتحاد النقدي كأنها مرشحة للإخفاق دون وجود اتحاد سياسي... مما يدعونا للقول أن الاتحاد الأوربي ككل ومنطقة اليورو بشكل خاص على وشك مواجهة خيار تاريخي مصيري و صعب بين التكامل أو التفكك! وليس أمام الزعماء الأوربيين من الناحية العملية للتعامل مع أي أزمة جديدة سوى الأداة المتوفرة لديهم وهي ضخ سيولة مقترضة، إلا أنَّ هذه الأداة لها فترة حياة محدودة وقد يؤثر عليها وربما يعطلها الرفض العام من قبل الشارع (أي الجمهوري) كما قد يعطلها المحامون الدستوريون. مثلاً اضطر الاتحاد الأوربي إلى اللجوء لنوع من التحايل على القانون - إن صح التعبير - وعلى عبارة -لا إنقاذ - بالقول إن القروض الصغيرة إلى بلد عاجز بالفعل عن الوفاء بالتزاماته لا يشكل عملية إنقاذ لأن كلمة إنقاذ واردة في نص المادة ١٢٥ من معاهدة لشبونة... وإذا طبقت قد تؤدي إلى نوع من تفكك منطقة اليورو.

على اليونان وأوروبا الاستفادة من دروس الأسواق الناشئة

إن أزمة الديون السيادية اليونانية تعتبر أول أزمة حادة من نوعها في الذاكرة الحديثة تصيب دولة أوربية في منطقة اليورو وتعبر الأزمة بشكل أو بآخر وبوضوح عن اتساع الانقسام في الآراء بين المؤسسات والحكومات التي تقود جهود التوصل إلى قرار منظم..

- اليونان ومنطقة اليورو يواجهان اليوم تحديات التباعد الأكبر داخل أوروبا وفقدان القدرة التنافسية، وأسعار الفائدة المرتفعة بصورة حادة بالإضافة للانتعاش الهش.

- تخفيض النفقات بصورة كبيرة جداً سيؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة وربما إلى اضطرابات اجتماعية ولن تستعاد القدرة التنافسية إلا في المستقبل البعيد بالإضافة إلى زيادة الضغوط الانكماشية والسياسية بجنوب أوروبا.

- يجب أن تترافق برامج اليونان الاقتصادية التقشفية بتكيف مالي مماثل وخطة هيكلية لأعضاء منطقة اليورو الآخرين: البرتغال واسبانيا على وجه الخصوص ويمكن الاستفادة إلى حد ما من خطة التمويل والشروط والرقابة التي فرضها صندوق النقد الدولي. كما يمكن للبنك المركزي الأوربي أن يقدم العون من خلال توفيره التمويل لمنع سحب الودائع من البنوك اليونانية ومن خلال سياسة نقدية متساهلة نسبيا لإضعاف اليورو وبالتالي المساعدة على استعادة القدرة التنافسية ومنع الانكماش كما أنَّه من اللازم أيضاً تقديم تسهيلا ت سيولة للمصارف المكشوفة بصورة مفرطة في بلدان أوربية ثالثة. وفي النهاية من المفيد بل من الضروري أن يتم اتخاذ إجراءات لتعزيز الطلب في ألمانيا ودول أخرى شمال أوروبا مما يساعد على إعادة التوازن في منطقة اليورو.

قمة اليورو وآلية الاستقرار المالي

كانت قمة زعماء منطقة اليورو المنعقدة في بروكسل استثناءاً بتاريخ ٢٠١٠/٥/٧ هامة لمعالجة الأزمة المالية اليونانية وشكوك أسواق المال، ولوقف تدهور العملة الأوربية واتخذت هذه القمة قرارات كلف وزراء مال منطقة اليورو بتنفيذها بوضع آلية أوربية لتأمين الاستقرار المالي لدول منطقة اليورو، كما وافقت القمة على الصفقة التي تم التوصل إليها بين صندوق النقد الدولي والحكومة اليونانية.

- تتضمن الآلية تأمين موارد مالية تقارب ٧٠ بليون يورو مبدئيا تمكن من إدارة الأزمة والأخطار التي عصفت باليونان والتي تهدد الآن دولاً أخرى في منطقة اليورو.

- الاقتراض من أسواق المال بضمانات تقدمها الدول الأعضاء ثم تقرض للدول التي تواجه صعوبات في التزود من أسواق المال.

- التفكير في إيجاد (صندوق نقد أوربي) على ضوء تفاقم الأزمة اليونانية لتدخل أسوة بما يقوم به صندوق النقد الدولي على الصعيد العالمي.

أكدت قمة اليورو أن قراراتها تعكس مبادئ المسؤولية والتضامن الواردة في معاهدة لشبونة وتمثل جوهر الاتحاد النقدي كما أكدت القمة التزامها القوي بتأمين استقرار وحدة منطقة اليورو.

- شعر القادة الأوربيون بالخطر الذي يتهدد منطقة العملة الموحدة جراء الاختلالات المالية التي تنخرها، وفقدانها سياسات اقتصادية منسجمة لذا التزموا بوضع الموازنات العامة كأولوية بالنسبة لكل دولة.

- لعل من أهم القرارات التي اتخذتها القمة العمل على تعزيز الرقابة الاقتصادية وتنسيق وتطويرا لسياسات بما في ذلك مراقبة مستويات الدين وتطوير التنافسية وتقوية إجراءات مراقبة الأعضاء من خلال تعزيز ميثاق الاستقرار المالي واتخاذ عقوبات صارمة ضد البلد الذي لا يتقيد بشروط الميثاق.

- قرر القادة الأوربيون التأكيد على العمل الجماعي لضبط المالية العامة وترشيد الإنفاق العام لدولهم وسرعة انجاز مشاريع القوانين الهادفة إلى تشديد تنظيمات السوق المالية.

- لا شك أن قرار إنشاء الآلية الجديدة من قبل القمة يعدَّ تحولاً كبيراً أفرزته الأزمة المالية اليونانية وانتقد الرئيس السابق للمفوضية الأوربية (جاك ديلور) سلوك الدول الأوربية الكبيرة في إدارة الأزمة وقال: إن الأزمة تضاعف الشكوك في مستقبل الاتحاد وتعزز مناهضيه. وإن الخوف أصبح أفضل مستشار للحكومات لأن هذه الأخيرة لا تقودها رؤى سياسية.

- الواقع أنَّ ثمة تخوف كبير من سياسات التقشف وانخفاض قيمة العملة الموحدة على الاستهلاك في السوق الأوربية الذي لم يتعاف بعد من أخطر أزمة تشهدها أوروبا منذ ثلاثينات القرن الماضي

لا شك أن قرارات زعماء قمة اليورو هذه سلطت الأضواء على الحاجة لإجراء تقدم سريع في مجال وضع قوانين ومراقبة أسواق المال، وزيادة شفافية هذه الأسواق ومراجعة دور وكالات التصنيف.

الدروس المستفادة من الأزمة المالية اليونانية

- الدرس الأكبر والأهم المستفاد من هذه الأزمة: أن بلدان الاتحاد الأوربي الأصغر حجماً عليها أن تعمل على خفض عجز موازناتها العامة وهناك خطر تعرضها لأزمة مماثلة مع تضائل الأمل في الحصول على مساعدات كافية وهذا ما يزيد من ضعف الاقتصاد الأوربي وما يترتب على ذلك من عواقب مؤسفة ومؤلمة قد تقوض التعافي الاقتصادي العالمي.

- ضعف صرف اليورو سيساعد ألمانيا بشكل رئيسي على زيادة صادراتها

- أحد الحلول الصعبة والمرة قد يكون في خروج ألمانيا من منطقة اليورو أو تقسيم منطقة اليورو إلى منطقتين.

- هناك حل آخر أن تدرك أوروبا ضرورة تنفيذ الإصلاحات المؤسسية بما في ذلك وضع الإطار المالي الضروري وهو الأمر الذي كان يجب أن يتم مع بداية إنشاء منطقة اليورو ولا تزال الفرصة متاحة أمام الاتحاد الأوربي لتنفيذ هذه الإصلاحات وتحقيق المزيد من التضامن الذي شكل الأساس لإحداث العملة الموحدة اليورو وفي حال فشل أوروبا في ذلك ستدفع الثمن غالياً حتماً بما في ذلك المزيد من ارتفاع مستويات البطالة.

هل هناك ضرورة لإعادة هيكلة الديون؟

إن قرار عدم أو استبعاد هيكلة الديون ستؤدي إلى استفادة الدائنين الأجانب كي يهربوا ولكن من سيحل محلهم؟ وأنصار هذا الرأي يقولون إن هذه الطريقة أو الصفقة ستفشل في إعادة اليونان إلى السوق على أسس مقبولة خلال بضع سنين وبالتالي سيحتاج اليونان إلى المزيد من الأموال في ضوء استبعاد هيكلة الديون وبالمقابل وبرغم استعداد اليونان بالقبول ببرنامج تقشفي شديد فإنه يبدو من الصعوبة بمكان خروج اليونان من هذه الأزمة دون شكل من أشكال شطب الديون، وهذا الرأي يؤكد أن إعادة هيكلة الديون اليونانية قد تكون مسالة لا مفر منها في نهاية الأمر لأن نسبة الديون اليونانية إلى الناتج

المحلي الإجمالي سترتفع إلى ما يتراوح بين (١٤٠ و ١٥٠)% خلال فترة تعديل الأوضاع ونرى أنَّه وبدون عملية إعادة الهيكلة قد تصبح اليونان المتقشفة ضعيفة بل وربما مشلولة.

الاتحاد الأوربي بحاجة ماسة لسياسة مالية عامة منسقة

من حيث المبدأ لدى دول منطقة اليورو سياسة نقدية واحدة لكن هذه الدول بحاجة لسياسة مالية عامة منسقة ومنضبطة بمعايير فنية دقيقة وهناك ضعف في آليات صيانة الانضباط المالي في الدول الأعضاء، وحكاية اليونان كانت درساً صعباً للغاية فانهيار بنك (ليمان برازرز) الأمريكي كان بداية لإشعال فتيل الأزمة المالية العالمية وانهيار اليونان اليوم ربما مقدمة لأزمة اقتصادية عالمية جدية لا يعرف مداها والتساؤل الهام والخطير هل البرنامج الاقتصادي التقشفي اليوناني سيقود إلى درب الإنقاذ أم الهلاك؟ والإجابة تتوقف أيضاً على أسئلة ثلاث:

- هل من شأن الخطة إذا ما تم تطبيقها وضع المالية العامة اليونانية تحت السيطرة؟

- هل بوسع اليونان تنفيذ ذلك؟

- إذا ما فعلت اليونان هل ستثق الأسواق بها بما يكفي ببدء الإقراض من جديد، ومن ثم يتاح سحب شريان الدعم منها؟

إن محاولة إنقاذ اليونان ليست إلا بداية الحكاية فلا يزال من الضروري عمل الكثير من حيث الاستجابة للأزمة مباشرة ومن حيث إصلاح منطقة اليورو نفسها في المستقبل غير البعيد أو مواجهة الخطر الداهم وتحتاج منطقة اليورو إلى قواعد تنظيمية خاصة لترشيد الاقتصاد الكلي وبما يساعد على خفض النمو المفرط للائتمان.

من الناحية الواقعية يبدو أن الائتمان المقدم من منطقة اليورو إلى اليونان واقتراض هذه الدولة من صندوق النقد الدولي من شأنه توفير السيولة

اللازمة لتجنب العجز عن سداد الديون لفترة ليست طويلة مقابل أن يقبل المجتمع اليوناني سياسات مؤلمة من شد الأحزمة والتقشف وتراجع في الناتج المحلي مع الإشارة إلى نجاح عملية غير مضمونة على الإطلاق نظراً لحجب تدابير التقشف المؤلمة التي تدعو إليها عملية الإنقاذ فضلاً عن الغضب الذي أثارته بين العمال اليونانيين وعلى الصعيد العملي فإن السياسات المحلية ستتفوق في الأولوية على مطالبات الدائنين الأجانب.

وفي رأينا أن التعجيل في الإصلاحات البنيوية أمر ضروري لمساعدة بلدان الاتحاد الأوربي على التخلص من ديونها العامة المتزايدة.

بالمقابل فإن أمام اليونان تحديات كبيرة أولها الرفض الداخلي للسياسات التقشفية وهذا قد يتقبله المجتمع اليوناني بصعوبة على أمل أن تتحسن الأوضاع الاقتصادية ولكن التحدي الأخطر هو حدوث تدهور في الوضع الاقتصادي اليوناني وامتداد ذلك إلى دول أوربية أخرى داخل منطقة اليورو كالبرتغال واسبانية ولا شك أن كل الاحتمالات واردة بما في ذلك الأسوأ وهو خروج اليونان من الاتحاد الأوربي... ولكن كل هذه الاحتمالات تبقى مرتبطة بالوضع الاقتصادي العالمي الذي يعيش أزمة اقتصادية مستمرة حتى الآن، ولا يوجد في الأفق الكثير من بشائر الأمل للخروج قريباً من نفق هذه الأزمة عالمياً.

أخيراً.. وفي خضم أزمة حادة كأزمة اليونان فإنه على الأفراد والدول أن تتعامل مع التوقعات بدرجة عالية من الحرص والحذر... والخيار الذي يواجهه الاتحاد الأوربي الآن هو ذات الخيار الذي تواجهه أجزاء أخرى في العالم؛ فإما التكامل السياسي وإما التساهل في كل ما يتصل بالوحدة الاقتصادية وأياً تكن النتيجة فإن الكارثة اليونانية ألحقت ضرار بالغاً بالاتحاد الأوربي.

دمشق في ٢٣ / ٥ /٢٠١٠

١٨- في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة
إخفاق الرهان والوهم السياسي الأميركي
لإسقاط الصين اقتصادياً

قطاع الأعمال الأميركي يضغط على إدارة «أوباما» للاستمرار بالمشاركة مع الصين

تبدو العلاقات بين واشنطن وبكين متأرجحة بين ملفات سياسية خلافية متعددة وملفات لمصالح اقتصادية ثنائية كبرى ولا يمكن للملفات الأولى أن ترقى إلى مستوى الملفات الثانية الساخنة بالغة الأهمية وذلك في ظل تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة التي خرج منها الاقتصاد الصيني معافى في حين لا يزال الاقتصاد الأميركي يعاني منها وقد أطلق أستاذ التاريخ في جامعة هارفارد (نبال فيجرسون) كلمة (تشايميريكا CHIMERICA) لفظة جديدة لوصف اندماج مفترض بين الاقتصاديين الصيني والأميركي في إطار ما سمي المجموعة الثنائية بين البلدين (G- ٢) في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة.

قبل أن نعرض واقع العلاقات الاقتصادية الثنائية بين البلدين بايجابياتها وسلبياتها ومدى قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي في ظل أزمة اقتصادية كبرى.. نرى من الضروري الإشارة إلى أنَّ الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد الأميركي بشكل خاص يمر بمراحل مبكرة من التعافي الاقتصادي البطيء والمحدود مع وجود مجموعة من التوترات السياسية التي

تنعكس على الاقتصاد، وتهدد بالحد من النمو، ومنها ما يتصل بالنزعة الحمائية، وبعضها له علاقة بالعملات الوطنية، وأخرى تتعلق بإستراتيجية الخروج من الحوافز النقدية والمالية، إضافة إلى ما يتصل بالدين العام الحكومي الهائل.

ثمة تساؤل مهم: هل من المتوقع أن تشارك الولايات المتحدة والصين في حكم وإدارة اقتصاد العالم، وتبقى أوروبا واليابان وبقية دول العالم... في حالة قلق وتردد تسير وراء مجموعة الاثنين (G - ٢) القوية... ولو ضمن مجموعة العشرين؟؟

كانت وجهة النظر هذه تبدو قوية وقابلة للتطبيق إلى أنَّ جاءت زيارة الرئيس الأميركي أوباما للصين في خريف ٢٠٠٩، والتي كانت زيارة اقتصادية بامتياز طغى عليها طابع الاستعطاف أكثر منها زيارة زعيم أكبر اقتصاد في العالم، وفي جو متأثر بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على المجتمع الأميركي..

الواقع أنَّ الرئيس (اوباما) بذل جهوداً ملحوظة في العام الأول من ولايته للتواصل مع الصين في إطار المصالح الاقتصادية المشتركة الكبرى، وقالت وزيرة الخارجية الأميركية (هيلاري كلينتون): (إن البلدين يبحران في سفينة واحدة، وإن صعود أحدهما أو سقوطه؛ يعني صعود الآخر أو سقوطه) ثم جاءت المسائل الخلافية الثنائية ذات الطابع السياسي (التيبت، صفقة السلاح الأميركية لتايوان...) ليرسل أوباما رسائل مختلفة إلى الصين. ما جعل العلاقات أقل دفئا بين واشنطن وبكين.. لكننا نرى أنَّ هذه المواضيع الخلافية على أهميتها لن ترقى إلى مستوى المصالح الاقتصادية الكبرى المتشابكة والمتبادلة بين الدولتين ونرى أنَّ هذه التوترات لن تصل إلى حد إعلان نوع من الحرب التجارية بينهما كما سنوضح لاحقاً.

المشهد الاقتصادي في الصين

المشهد الحالي يشير إلى أنَّ الصين تمكنت أن تصمد في وجه الركود الكبير الذي سببته الأزمة المالية العالمية واستطاعت تجاوزه وأصبحت الصين قوة عظمى صاعدة عملت خلال خمسة وعشرين عاماً انقضت على دفع مئات الملايين من شعبها خارج نطاق الفقر وتجاوزت الاحتياطيات النقدية الصينية (٢٢٠٠) مليار دولار عام ٢٠٠٩ أي ما يعادل نصف الناتج المحلي الإجمالي، والصين اليوم لاعب قوي على المسرح الدولي داعية للتعايش السلمي مع اللاءات الأربعة:

(لا) لسياسات القوة، (لا) للهيمنة، (لا) للتحالفات العسكرية، (لا) لسباق التسلح.

بالمقابل يرى أعداء الصين أنها تهدد الاستقرار الجيوبوليتيكي مع نظام اقتصادي حكومي لديه عمالة زائدة ومؤسسات حكومية ضعيفة لذلك يصعب في رأيهم اعتبار تجربة الصين معجزة اقتصادية..

ثمة أسئلة تتناقلها الدوائر في العالم الرأسمالي: هل بمقدور الصين أن تتمكن من دعم استمرار الطلب المحلي الذي شهد نمواً كبيراً في عام ٢٠٠٩ وهل الصين قادرة على إفساح المجال كاملاً أمام الدور الذي يلعبه الطلب الاستهلاكي في دفع عجلة النمو الاقتصادي كما قال رئيس وزراء الصين؟

لقد قرر مؤتمر الشعب الصيني في آذار ٢٠٠٩ التأكيد على اعتبار زيادة الاستهلاك في الداخل أولوية في المرحلة القادمة في الصين.

لعل من أسباب تضاؤل حصة الاستهلاك في الاقتصاد الصيني انخفاض دخل العمالة في الاقتصاد وأيضاً التغييرات البنيوية التي أدت إلى انتقال العمل من الزراعة (حيث ترتفع حصة القوى العاملة من الدخل) إلى التصنيع (حيث يسيطر رأس المال على حصة أكبر من الدخل) ناهيك عن انخفاض معدلا ت الدخل بفضل ارتفاع معدلا ت ادخار الأسر الصينية لشعورهم بعدم كفاية

الضمان الاجتماعي وخاصة الرعاية الصحية والشيخوخة. ولا شك في أن استثمار (١٨٠٠) دولار أميركي لكل شخص صيني في موجودات أجنبية متدنية العوائد يعدَّ هدرا للموارد. ويمكن إقناع الصينيين بأن مستويات أعلى من الاستهلاك المحلي وتقليصا لإقراض الأجانب أمر منطقي.

أفضل السبل لحفظ الاستهلاك في الصين

- تخفيض عبء الضرائب على العمال وتحويلها باتجاه زيادة الضرائب على عوائد رأس المال والتركات وتعويض الفرق بزيادة ضرائب الدخل على إنتاج الشركات المملوكة من الحكومة.

- توفير قدر أكبر من الدعم للأسر الصينية وقد شجعت الأزمة الاقتصادية العالمية الحكومة الصينية على المضي قدماً في برنامج الإصلاح الاجتماعي في الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي.

- إصلاح سوق الإسكان يمكن أن يحفز الاستهلاك في الصين لأن التشوهات في سوق الإسكان تشكل حافزاً للمواطنين على الادخار.. خاصة بين الشباب... لا بد من وضع خطة شاملة للإسكان لأنَّ ذلك يمكن أن يحد من الميل للادخار الوطني.

- دعم الاقتصاد للخدمات الحيوية لأنه يعزز الاستهلاك ويساهم في زيادة فرص العمل والحد من اعتماد الصين على التصنيع.

- إصلاح سعر صرف الريمينبي لأن له دوراً في تعزيز الاستهلاك لأن العملة الأكثر قوة من شأنها أن تزيد دخل الأسر وتخلق حافزاً قوياً لتوسع الشركات في اقتصاد الخدمات وبالتالي توفير مزيد من فرص العمل.

- إن التنمية في الصين يمكن أن تدخل عصراً جديداً إذا تمكنت حكومة من تعزيز الاستهلاك والحفاظ على استدامته وبالتالي فإن النمو في الاقتصادي يستمر بخطوات سريعة فتتولد فرص العمل وتزداد الرفاهية الاجتماعية ويساهم في تعزيز النمو الاقتصادي المالي العالمي.

خصوصية الاستثمار في الصين

على النقيض من نظيراتها في الغرب فإن الشركات الصينية تميل إلى مقاييس ومؤشرات مثل الحجم، حصة السوق، العوائد التي لا تولد بالضرورة قيمة أسهم أعلى، ويختلف ذلك عن القاعدة التي يتخذ منها مديرو الصناديق العالمية قراراتهم وفقاً لها وذلك حول تفاصيل مثل العائد لكل سهم وعوائد الأسهم كلها والإنسان والشفافية.. الخ.

ما أهم الدعائم التي تقوم عليها التجربة الصينية؟ وكيف تظهر هذه التجربة في إدارة الاقتصاد والمجتمع؟ وهل تمثل الصين نموذجاً للدول النامية؟

سياسة الصين الخاصة بسعر الصرف

تقوم سياسة الصين الخاصة بسعر الصرف على إبقاء العملة الصينية ضعيفة وينظر إلى هذه السياسة من منظور عالمي كسبب للاختلالات العالمية لعوامل ثلاثة:

- سمح للصين بإبعاد الاهتمام عن سياساتها.
- أخفى الضحايا الحقيقيين لهذه السياسة.
- جعل الحل السياسي لهذا الموضوع أشد صعوبة.

١ - حول الموضوع الأول: يتساءل الصينيون لماذا يوجه الاتهام إلينا، ولا يوجه إلى الجانب الآخر الذي يحقق فائضاً: اليابان ألمانيا... والدول المصدرة للنفط؟ ويضيف الصينيون: إنه على الدول ذات العجوزات الكبيرة تحمل مسؤولياتها لا تباعها سياسة اقتصاد كلي غير مسئولة أدت إلى استهلاك مفرط.

٢ - التعارض بين دول العجز التجاري ودول الفائض أدى إلى مبارزة كلامية بين الولايات المتحدة والصين وأن المعدل المتدني لسعر صرف العملة الصينية - في رأي بعض المحللين - هو فوق كل شيء سياسة تجارية

حمائية (تمثل مزيجاً من رسوم جمركية وإعانات تصدير) وهذه المسالة تعني مجموعة العشرين وخاصة الدول الصناعية الكبرى بالمقابل يرى المحللون الاقتصاديون أن الضحية الحقيقية لمثل هذه السياسة هي الأسواق الناشئة الأخرى وأيضاً الدول النامية لأنها -عملياً - تتنافس مع الصين بأكثر مما تتنافس مع الولايات المتحدة وأوروبا اللتين تختلف ميزتهما النسبية تماماً عن الميزة النسبية للصين. حيث تعتبر سياسة سعر الصرف للعملة الصينية نوعاً من السياسة التجارية الحمائية، تتحمل معظم تكاليفها دول منافسة للصين وهي كما أشرنا الدول الناشئة والدول النامية.

رغم الضغوط الأميركية على الصين لتغيير سياسة سعر الصرف من المتوقع ألا تستسلم الصين لهذه الضغوط وهناك مساع لتحالف أوسع يضم كل الدول المتأثرة بسعر صرف العملة الصينية المتدنية لتحميل الصين مسؤولية سياستها هذه وبالتالي تحاول الولايات المتحدة إجراء نوع من التكتلات ضد سياسة سعر صرف العملة الصينية لدفع الصين للتخلي عن سياسة ما يسمى (أفقر جارك).. وبالتالي جعل الدول النامية والناشئة تعارض سياسة الصين هذه.

العملة الصينية وعلاقتها بالتعافي الاقتصادي العالمي

الولايات المتحدة تتهم الصين، منذ أكثر من عشر سنوات، بأنها تقِّيم عملتها بأقل من قيمتها الحقيقية، ويرى المراقبون الأميركيون أن العملة الصينية المقيَّمة بأقل من قيمتها الحقيقية سلاح خطر توجهه الصين إلى الصناعة العالمية وخاصة الصناعة الأميركية حيث تحولت الصين إلى المصدر رقم واحد في العالم وصاحب أعلى معدل نمو حقيقي في العالم وأكبر فائض تجاري في هذا الكون إضافة إلى أنَّ الصين تملك أكبر احتياطي نقدي ولم تجد مجالاً لاستخدام هذه الاحتياطيات النقدية الضخمة إلا في شراء سندات الخزينة الأميركية وأصبحت الصين أكبر ممول للدين الحكومي الأميركي.

من ناحية ثانية فإن العملة الصينية كانت مدعومة بسياسات مساندة لتفعيل دورها في دعم الصادرات الصينية كتبني معدلا ت منخفضة نسبياً للأرباح في الشركات الصناعية الصينية وتحقيق معدلا ت عائد منخفضة على استثمار رأس المال بشكل عام، ما أعطى الصين مميزات نسبية مكتسبة مقابل منافسيها من المصنعين في العالم. وأثناء الحملة الانتخابية للرئيس الأميركي (أوباما) أكد هذا الأخير **أن الصين تحدد سعر صرف عملتها بعيداً عن قوى العرض والطلب،** وأعلن يومها أن الصين تسرق وظائف العمال في أميركا لمصلحة العاملين في الصناعة الصينية وعندما فاز في الانتخابات أعلن أن الصين دولة تتلاعب بعملتها (Currency Manipulator) وهو اتهام خطر في القانون الأميركي يسمح للكونغرس الأميركي باتخاذ إجراءات مضادة بحيث يجب إجراء مفاوضات ثنائية وإذا لم تنجح هذه المفاوضات يحق للولايات المتحدة فرض عقوبات تجارية على الصين بما في ذلك فرض ضرائب جمركية انتقائية على السلعة الصينية بما يعادل نسبة الانخفاض المتوقعة في قيمة اليوان، أو اتخاذ إجراءات انتقائية أخرى حتى تنصاع الصين.

وهذه التهديدات الأميركية للصين لرفع قيمة عملتها مقابل الدولار يمكن - في رأي الأميركيين - أن تشجع الصادرات الأميركية إلى الصين وتخفف الواردات منها بما قد يسمح بتقليل العجز التجاري الأميركي مع الصين.

بالمقابل فإن الإدارة الصينية تتجاهل هذه الدعوات حتى الآن ولا ترى أن عملتها مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية وإن الادعاء بأنها تتلاعب بقيمة عملتها غير صحيح وبالتالي لا تتجاوب مع أي طلب لرفع قيمة اليوان.

- إن السماح للعملة الصينية بالارتفاع عن قيمتها الحالية البالغة (٦,٨٣) دولارات أميركية سيكون في رأي العديد من المراقبين مفيداً للعالم ولكن ليس بالدرجة التي تفكر بها الدول الكبرى لأن الفائض التجاري الصيني

المتقلص سيعزز الطلب العالمي كثيراً وهو أقل من نصف في المائة من الناتج العالمي وهو يحبط عودة (تسونامي) الائتمان العقاري الذي أسهم في فقاعة الرهونات العقارية لذوي الملاءة الضعيفة.

- إن عملة أقوى من شأنها أن تساعد على رفع قدر من الضغط على اقتصاد منطلق بقوة دفع كبيرة: إقراض البنوك قفز من (١٤٠٠) مليار دولار أميركي في عام ٢٠٠٩ ما أبقى النمو مرتفعاً خلال الركود العالمي وكانت التكلفة سوقاً عقارية ساخنة تضاعفت إيراداتها تقريباً عما كانت عليه في عام ٢٠٠٨.

- سبق للقادة الصينيين أن سمحوا برفع قيمة الريمينبي بشكل متدرج مقابل الدولار بنسبة (٢١%) بين أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ وكان هذا من الناحية السياسية مشهداً غير مفضل بالنسبة للقادة الصينيين حيث يفهم منه وكأنه استجابة لضغوط غربية... وقد سبق لمحافظ بنك الشعب الصيني (زهاو) أن وصف الارتباط بالدولار بأنه سياسة مضادة للأزمة يمكن تعديلها آجلاً أم عاجلاً وربما تكون لهجة (زهاو) هذه نوعاً من التحضير لأرضية سياسية تسمح برفع قيمة العملة الصينية ومع ذلك فإننا نرى أنَّ رفع قيمة العملة الصينية قد يكون ضرورياً إذا رغبت الصين في لجم التضخم وهذا الإجراء على أهميته غير كاف لأن تسويات أسعار الصرف لن تقوى على تغيير الهيكل الأساسي لهذا الاقتصاد المبني على التصدير دون أن يكون هناك إرادة سياسية لخفض معدل المدخرات المرتفعة بصورة مبالغ فيها، وتحويل الاستثمار إلى نشاطات تتماشى بشكل أفضل مع حاجات الصينيين وبدء تخفيض الاحتياطيات. لكن ذلك ليس مرجحاً حدوثه ما دامت العقلية التجارية استمرت في الهيمنة على النقاش حول العملة الصينية. وقد كانت الولايات المتحدة على صواب في منح المحادثات الثنائية فرصة.. عسى أن تؤدي المحادثات إلى إجراء ما قبل إعلان الحرب التجارية.

المشهد الاقتصادي الأميركي في ظل الأزمة

يبدو أن برامج التحفيز الحكومية للدول الكبرى في ظل الأزمة العالمية هي التي تتحكم وتدير دفة اقتصادات هذه الدول حالياً بعد أن تبخرت الأموال العامة في المؤسسات والمصارف الكبرى المنهارة ولم تعد الحكومات في هذه الدول خاصة في الولايات المتحدة تتحمل سقوطاً جديداً لهذه المؤسسة أو تلك لأنَّ ذلك يشكل خطراً حقيقياً على الاستقرار السياسي والإداري لهذه الحكومات لذلك كانت برامج التحفيز تمثل القوة الوحيدة حالياً لدعم وإنقاذ هذه الاقتصادات ففي الولايات المتحدة لا يزال نزيف الإفلاس مستمراً وتتوقع السلطات الأمنية المختصة أن يصل عدد المصارف والمؤسسات المالية ذروته في نهاية عام ٢٠١٠ وكما هو معلوم فقد أفلس ١٤٠ مصرفاً في عام ٢٠٠٩ والمسلسل مستمر.

بالمقابل فإن ما ينفذ من برامج تحفيز في الولايات المتحدة الأميركية يرقى إلى مستوى برامج إنقاذ لأن التحفيز ينطبق على مؤسسات تملك الحد الأدنى من مقومات الحياة، لا مؤسسات فاقدة لآليات الحياة تماماً وفي إطار المشهد الاقتصادي العالمي الحالي وخاصة في أميركا تتداخل حياة المنقِذ مع المنقذ (الأول لا يستطيع الاستمرار دون الثاني، والثاني لا يمكنه حتى التنفس من دون الأول) وهذه العلاقة الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية لا يحبها الأول أي الحكومة ويمقتها الثاني لكنها أمر واقع حقيقي.

وهم سياسي أميركي

لماذا وافقت الولايات المتحدة الأميركية على بروز الصين قوة اقتصادية عملاقة؟

يرى العديد من المحللين السياسيين في أميركا أن الولايات المتحدة وافقت على ذلك لأن أصحاب القرار السياسي في واشنطن أقنعوا أنفسهم بأن الانفتاح الاقتصادي الصيني سوف يؤدي - في رأيهم - إلى ما يسمونه

التحرر السياسي في الصين، كما أقنعوا أنفسهم أيضاً أن النهضة العملاقة في الصين ستتحول إلى ما يسمونه ديمقراطية متحررة. لكن الواقع يشير إلى أنَّ هذه الافتراضات لا تعدو كونها، وحتى الآن، نوعاً من الوهم السياسي.

توقعات أميركية غير صحيحة

لقد سبق للرئيس الأميركي (ببل كلينتون) ومن بعده (جورج بوش الابن) أن تخيلا... أن التجارة الحرة في عصر المعلومات من شأنها أن تجعل التغيرات في الصين أمراً محتماً يستحيل مقاومته. فقد قال الرئيس كلينتون عند زيارته للصين عام ١٩٩٨: (في عصر المعلومات العالمية هذا، وحين يتم بناء النجاح الاقتصادي على الأفكار، فإن الحرية الشخصية، أمر أساسي لعظمة أي أمة) وجاء بوش الابن ليقول: (إن الحرية الاقتصادية تولد عادات الحرية، وهذه الأخيرة تولد توقعات الديمقراطية... والتجارة الحرة في الصين والوقت لمصلحتنا). وكان المستشار الاقتصادي للرئيس كلينتون قد قال في هذا السياق: (إذا اختارت الصين حرية الوصول إلى الانترنت، فإن الثمن سيكون فشلاً اقتصادياً ذريعتا.) وثبت لاحقاً أن كل هذه التوقعات لم تكن صحيحة وجاء الواقع الصيني ليدحضها. واليوم يعدَّ الاقتصاد الصيني من أقوى اقتصادات العالم، واحتياطيات الصين من القطع الأجنبي تتجاوز (٢,٢) تريليون دولار.

وهكذا فإن النمو الاقتصادي الكبير والمميز في الصين لا يظهر أي تغيير سياسي كما توقع الرئيس الأميركي كلينتون وخلفه بوش الابن.

وبغض النظر عن مشكلة شركة (غوغل)، وخروجها من السوق الصينية، فمن المتوقع إلا تتزاحم الشركات متعددة الجنسيات للخروج من الصين بل العكس هو الصحيح ومن المتوقع أن يكون قطاع الأعمال الأميركي هو القوة الضاغطة على الإدارة الأميركية للاستمرار بالمشاركة مع الصين... رغم أن الضغوط بعدم المشاركة، قد تأتي من صقور الأمن وبعض

السياسيين في الكونغرس... من جهة أخرى فإن الحمائية أصبحت أمراً مقبولاً إلى حد ما على الصعيد الفكري الأميركي بحيث تقلق الصين.

هل من المستبعد الترحيب بحرب تجارية بين الولايات المتحدة والصين لأن من شأنها أن تعيد العالم إلى الانكماش؟!

يبدو أن الولايات المتحدة كانت ساذجة عندما ربطت بين التجارة الحرة والديمقراطية كما أنَّ الصينيين ظهروا بمظهر شبه عدائي بشأن المطلب الأميركي بتخفيض العملة الصينية ويرى المراقبون أنه، إذا أراد الصينيون المضي قدماً في صدام مع الولايات المتحدة، ولا أظن ذلك فإن أميركا قد تكون مدعوة لتغيير سياساتها تجاه الصين وهذا الاحتمال غير واقعي.

إخفاق الرهان الأميركي على إسقاط الصين اقتصادياً

من المؤكد أن رهان الولايات المتحدة على إسقاط الصين من خلال إرهاقها اقتصادياً **لاقى فشلاً ذريعاً** ولن تتكرر تجربة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي عندما استطاعت أميركا خلال الحرب الباردة إضعاف الاتحاد السوفييتي اقتصادياً من خلال سباق حرب النجوم تمهيداً لإسقاطه.

يرى المراقبون أن ثمة سببين محتملين وراء إمكانية تغيير السلوك الصيني، وهذان السببان يبدو أنهما متناقضان ولكن كلاً منهما يعزز الآخر.

السبب الأول: توقعات محتملة لعملية انتقالية في الصين خلال عام ٢٠١٢ حيث تسود النزعة القومية والتنافس بين الزعماء الصينيين في هذا المجال ما يبرر ما يسمى سياسات التشدد التي نسمع عنها اليوم على الصعيد الداخلي السياسي.

من جهة أخرى تبدو الصين الصاعدة وكأنها تقترب من تحول اقتصادي... ويرى بعض القادة الصينيين أن أي معدل نمو يقل عن (٨%) لن يكون كافياً لضمان توفر فرص عمل وتجنب عدم الاستقرار الاجتماعي ولكن أي اتجاه لرفع معدلا ت الادخار في الولايات المتحدة قد يؤثر سلباً في

النموذج الصيني للنمو القائم على التصدير، والذي عزز فرص العمل في الصين على حساب الاختلال في التوازن التجاري العالمي ويبدو أن أي استجابة من الصين للدعوات المطالبة بإعادة تقييم العملة الوطنية الصينية تتطلب اتخاذ إجراءات لتهدئة المشاعر القومية وللظهور بالمظهر القوي فيما يتصل بالقضايا الوطنية.

السبب الثاني: وراء السلوك الصيني هو فرط الثقة والشعور بالتفوق... والصين تبدو اليوم فخورة بخروجها من الركود الاقتصادي العالمي مسجلة معدل نمو اقتصادي مرتفعاً وهي تحمل الولايات المتحدة مسؤولية نشوء هذا الركود، كما أنَّها فخورة بامتلاكها احتياطات نقدية كبيرة وهذا الواقع يجعل الصين أقل مبالاة بالبلدان الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وهي واثقة من نفسها اقتصادياً وسياسياً ما يفسره البعض بإمكانية أو احتمال إجراء تغييرات في الآليات الاقتصادية الصينية. وسنجيب في القسم الثاني عن سؤال مهم حول إمكانية تحول العلاقات المتأزمة بين الولايات المتحدة والصين إلى حرب تجارية حمائية، ورغم وجود بعض المبررات الداعمة لهذا الاتجاه إلا أنَّ إمكانية تحقيق ذلك، في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، تبدو بعيدة وغير واقعية.

دمشق في ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠

١٩ - التراجع السريع لسعر صرف اليورو والسباق نحو القاع.

من المستفيد؟

علاقة أزمة اليورو بصراع العملات والتنافسية والنمو القائم على الصادرات

هل الولايات المتحدة الأمريكية بريئة من أزمة تراجع سعر صرف اليورو؟

في المرحلة الأولى من الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة كانت حكومات الدول الملاذ والمنقذ حيث تحملت الأوجاع الناجمة عن إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص... وضخت حكومات الدول الصناعية الكبرى وخاصة الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات في المؤسسات الخاصة المنهارة والمفلسة.. واليوم وفي مرحلة تالية انتقلت تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية إلى الحكومات حيث أوشكت عدد من دول منطقة اليورو على الإفلاس وفي مقدمتها اليونان.. وكبر حجم عجز الموازنة العامة وتضخم الدين العام... وأصبحت هذه الدول بحاجة لمن ينقذها. وتداعت دول الاتحاد الأوربي بشكل عام ودول منطقة اليورو بشكل خاص لوضع (خطة إنقاذ كبرى) لمساعدة اليونان ودول أوربية أخرى مرشحة للإفلاس؛ البرتغال أسبانيا أيرلندا... ولوحظ أن العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) بدأت تفقد بعضا من قيمتها وتتراجع في الأيام التالية للإعلان عن خطة الإنقاذ المالية الأوربية...

كيف تم التراجع الدراماتيكي في قيمة اليورو؟؟ ما هو دور خطة الإنقاذ المالية الأوروبية؟؟ ما هو دور البنك المركزي الأوروبي؟؟ هل سيستمر تراجع اليورو حتى يصل إلى القاع؟؟ هل الولايات المتحدة الأمريكية بريئة مما جرى لليورو؟؟. من المستفيد من تراجع قيمة اليورو؟؟.

هذا ما سنحاول توضيحه للقراء الذين أرسلوا العديد من الأسئلة المماثلة عبر البريد الالكتروني!! آملا أن يساعد ما سنعرضه على توضيح واستشفاف آفاق التداعيات المستقبلية لضعف اليورو وانعكاساتها على التعافي الاقتصادي العالمي!!

بداية نذكر أن الاتحاد النقدي الأوروبي ليس له سابقة في التاريخ... بعد عقد من تأسيسه أصبح اليورو العملة الرئيسية الثانية في عالم التمويل الدولي، حيث ساهم اليورو في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز التكامل المالي الاقتصادي كما شجع التجارة بين الدول الأعضاء وبقي إطاره الخاص بالماليات العامة السليمة والمستدامة غير منسق.

يواجه قادة منطقة اليورو اليوم أخطر أزمة تضرب الاتحاد النقدي الأوربي منذ تم تأسيسه قبل (١١) سنة وقد تجاوزت أزمة منطقة اليورو حدودها لتصبح أزمة أوربية بمستقبلها ومصيرها.. ومع تحول ميزان القوى الاقتصادية إلى الشرق يثار تساؤل هل أوروبا العجوز في تراجع نسبي؟ وماذا حدث لليورو بعد أزمة اليونان؟ ويراقب العالم اليوم ما يجري في الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو تحديداً ويبدو أن ذلك يستأثر باهتمام واشنطن وبكين اللتين تراقبان المحاولات المضنية لإنقاذ اليورو وهذا أشبه بمراقبة تحطم سيارة على الجانب الآخر من الطريق السريع، هناك خوف من المتفرجين أن يصيبهم بعض الحطام المتناثر.. بمعنى آخر تخشى الولايات المتحدة والصين من أن يتأثرا بالعدوى الناشئة عن أزمة مالية ونقدية أصيبت بها أوروبا.

الواقع أنَّ السماء فوق منطقة اليورو سوداء الآن، وأزمة اليونان وتراجع اليورو ليست مجرد سحابة صيف وهمية، إنها تبدو سحابة قاتمة تزداد سواداً، والأزمة تجاوزت حدود اليونان.

التدهور الدراماتيكي لمنطقة اليورو. ما الذي جرى؟

حتى عهد قريب كان العديد من المحللين ورجال الاقتصاد والفكر وأيضاً بعض المسئولين يتصورون أن منطقة اليورو لا يمكن أن تتفكك ولكن اليوم وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة: العاصفة تضرب اليونان.. وهناك دول أخرى من منطقة اليورو مرشحة للأزمة.. يلاحظ اليوم آن العديد من هؤلاء اللذين أشرنا إليهم يضعون أيديهم على قلوبهم خوفاً على الاتحاد النقدي الأوربي...!

ثمة **أسئلة** عديدة تتبادر إلى الذهن:

- ما الذي جرى على نحو خاطئ في منطقة اليورو؟
- ماذا يحدث الآن؟
- ماذا يمكن أن يحدث لاحقاً؟
- ماذا يعني هذا بالنسبة لمنطقة اليورو والاقتصاد العالمي؟

أولاً - الأزمة بمجملها أزمة مالية في أساسها وثمة عيب خطير وبسيط في آن معاً في البيئة المؤسسية لمنطقة اليورو.

- من الصعوبة بمكان أن ينجح اتحاد نقدي من دون قدر كاف من التقارب والتكامل المالي.

- عجزت منطقة اليورو - حتى الآن - عن إيجاد حوافز للانضباط المالي وهناك فروقات عديدة للمعايير المالية الموضوعة كشروط لدخول منطقة اليورو وخاصة معيار نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي المحدد بنسبة (٣%)

- صحيح أن اليونان غرقت في الأزمة بسبب هذه المعايير لكن هناك خروقات من دول أخرى لهذه المعايير: البرتغال - أيرلندة - اسبانيا - دون أن نستبعد ايطاليا أيضا وربما فرنسه أحيانا.

ثانياً: أين تقف منطقة اليورو الآن؟

ألقى زعماء منطقة اليورو باللائمة على المضاربينً وتقديم التمويل للمدينين السياديين المهزومين... و إلغاء إعادة هيكلة الدين الخ. وقام البنك المركزي الأوربي باستثمار (١٦) مليار يورو في السندات الحكومية لدول منطقة اليورو وهذا المبلغ ضئيل إذا ما قيس بالتدخلات الأخيرة التي تضمنتها خطة الإنقاذ الأوربية وعقب ذلك انخفاض قيمة اليورو رغم أن قيمته لا تزال عالية بالمقاييس الخارجية وفي أحسن الأحوال فإن منطقة اليورو اشترت بعض الوقت من أجل التعديل. ما الذي سيحدث لاحقاً؟ سنتحدث عنه فيما بعد.

كيف بدأت منطقة اليورو السباق نحو القاع؟

خلال العقد الماضي سهلت منطقة اليورو أحد أكبر مخططات المخاطرة على الإطلاق وتم ذلك على مستويين:

- في أيرلندة واسبانيا أحدثت أنظمة مصرفية ضخمة تم جرها إلى فقاعة العقارات لكنها قائمة على أساس قواعد منطقة لليورو التي تضمن بنوكها التجارية دون رقابة كافية.

- اليونان والبرتغال كانتا تديران عجزاً مالياً تقليدياً خارج عن السيطرة وحالا ت العجز هذه ممولة بالاقتراض من المصارف مع توافر جميع الديون التي يمكن استخدامها كضمانات للاقتراض قصير الأجل في البنك المركزي الأوربي وهكذا فإن اليونان غرقت في كارثة مالية؛ عجز كبير في الموازنة العامة، دين عام ضخم وهائل، وهذه كلها مسائل تراكمية ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي ١٤٥% في نهاية عام ٢٠١١.

خطة الإنقاذ الأوربي

مهما يكن الرأي في خطة الإنقاذ الأوربية البالغة (٧٥٠) مليار يورو فإن ردود الفعل لأسواق العملات في أول يوم تداول بعد إعلان الخطة كانت سلبية وتأثر اليورو مباشرة وبدأت قيمته بالانخفاض:

- الحقيقة أن حكومة اليونان لا يمكنها خدمة ديونها وستحتاج في نهاية المطاف لإعادة هيكلة هذه الديون وخطة الإنقاذ ستساعد الحكومة اليونانية على أخذ فسحة من الوقت...

- الأمر الأكثر مدعاة للقلق بالنسبة لليورو الذي اتجه بشكل عكسي في أسواق العملات خلال يوم واحد هو أن السبب كان موافقة البنك الأوربي المركزي على شراء الديون من الدول الأوربية التي تعاني من أعبائها وتسبب لها مشاكل رغم أن المسئولين في البنك الأوربي كانوا قد صرحوا قبل أيام بأن البنك لن يشترك في عمليات شراء بمعنى آخر يبدو أن البنك المركزي الأوربي يرزح تحت ضغوط من جانب الحكومات الأوربية أسوة بالبنك المركزي الأمريكي الذي ساعد الحكومة الأمريكية خلال الأزمة المالية الحالية فيما سمي (بسياسة الإنقاذ) وكان ذلك بمثابة عدوى الانحراف عن السياسة المالية النقدية المستقلة.

- إن خطة الإنقاذ الأوربية غيرت الاحتمالات المتعلقة بمستقبل منطقة اليورو بأسلوبين، من جهة قللت احتمالا ت حدوث انهيار خلال السنوات الثلاث المقبلة، ومن جهة ثانية زادت احتمالات حدوث الانهيار خلال السنوات العشر مستقبلاً. والسؤال هنا؛

هل أصبحت منطقة اليورو أكثر قدرة على الاستمرار نتيجة خطة الإنقاذ؟ الجواب يتوقف على كيفية تشخيص المشكلة، فرنسه ترى أن المضاربين هم السبب، وضخ الأموال قد يكون هو الحل ألمانيا تعتقد أن المشكلة سببها (التبذير المالي) لذلك يرون أن ميثاق الاستقرار والنمو أكثر تشدداً هو الحل المنطقي، وهناك رأي ثالث يخالف الرأيين الآخرين لأن

منطقة اليورو لم يسبق أن تعرضت لهجوم المضاربين في أي وقت والذي حدث أن المستثمرين ومن بينهم صناديق المعاشات التقاعدية الأوربية فقدوا الثقة بالنظام ففي حين أن التبذير المالي كان السبب الرئيسي لمشاكل اليونان لكنه ليس السبب الجوهري في البرتغال واسبانيا وحسب الرأي الثالث هي مشكلة مزيج من مشاكل سوق العمل ومديونية القطاع الخاص الهائلة.

إن خطة الإنقاذ يمكن أن تعطي لأوروبا عامين لترتيب بيتها وهذه الخطة ستوقف خطر انهيار العملة الأوربية والحد من انتشار خطر الديون الذي ظهر في اليونان ومنع انتشاره كوباء.

خطة الإنقاذ أشبه ما تكون بدرع مالية لدعم منطقة اليورو. ويرتبط تأثير الدرع المالية الأوربية على أسواق المال بمدى تنفيذ كل دولة من منطقة اليورو لإجراءات خفض عجز الموازنات العامة إلى المعدل الذي حددته المعاهدة الأوربية أي نسبة ٣% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يمثل أحد الآليات الاقتصادية المطروحة للحل.

قلق حول مستقبل اقتصاد منطقة اليورو

خطة الإنقاذ قد تكون وفرت حلاً لمشكلة الملاءة وتكوين الديون على الدول المثقلة بالديون أصلاً وهذا ليس حلا طويل الأجل، والمطلوب في هذه الحالة توفر الإرادة السياسية القوية والعمل على تحقيق وتطوير النمو الاقتصادي ومنطقة جنوب أوروبا مرشحة بالكامل لأن تدخل في فترة انكماش أثناء صراعها ليس فقط مع المحنة المالية بل أيضاً مع المشاكل التنافسية التي لا يكفي تخفيض قيمة اليورو لمعالجتها.

البنك المركزي الأوربي وخطة الإنقاذ

في شهر أيار ٢٠١٠ نجح تحذيرات رئيس البنك المزي الأوربي (تريشيه) وتمت الاستجابة لاقتراحه في وضع خطة الإنقاذ الأوربية بقيمة

(٧٥٠) مليار يورو ومعالجة الذعر السائد في الأسواق المالية بشأن التمويل العام... كما أعلن البنك المركزي الأوربي بعد عدة أيام خطة جديدة للتدخل في أسواق السندات الحكومية وقام بالتعاون مع الاحتياطي الفدرالي الأمريكي والبنوك المركزية الأخرى في العالم بتفعيل تسهيلات الطوارئ لتعزيز سيولة الدولار في النظام المالي وهذه الخطوة الأخيرة اعتبرها العديد من الخبراء الاقتصاديين من أكثر الإجراءات المنسقة دولياً إثارة للإعجاب من اتفاقية بلازا عام ١٩٨٥، يلاحظ أن البنك الأوربي كسر أحد أهم دعامات السياسة الأوربية النقدية الموحدة بشراء السندات الحكومية لمنطقة اليورو وهذا يشكل خطراً من شأنه تحويل الديون الحكومية إلى نقود مما قد يؤدي إلى تضخم في المدى المتوسط وقد ساعدت إجراءات البنك المركزي الأوربي على تهدئة أسواق السندات، على الرغم من الانخفاض الحاد لليورو وحذر المحللون الألمان من مخاطر تضخمية قد تؤدي إليها مشتريات السندات الحكومية من قبل البنك المركزي الأوربي. وبالمحصلة نرى أنَّ شراء البنك المركزي الأوربي للسندات من الدول المعرضة للضغوط سيكون أمراً مؤقتاً وسيصار إلى استيعاب السيولة الإضافية التي تم ضخها في مكان آخر للحد من تأثير التضخم. ويتوقع بعض الاقتصاديين أن يقوم البنك المركزي الأوربي بالنظر برفع أسعار الفائدة عاجلاً أم آجلاً وذلك في محاولة لاستعادة مصداقيته كمحارب للتضخم وهذا قد يترك آثراً على الدول الضعيفة في منطقة اليورو.

رسالة البنك المركزي الأوربي

إن الإجراءات التي اتخذها قادة منطقة اليورو فتحت نافذة الائتمان لدى البنك المركزي الأوربي الذي بعث برسالة واضحة إلى الدائنين مفادها يمكنكم إقراض الدول المبذرة مرة أخرى وأمامكم خيارين:

- إما أن تتنازل دول منطقة اليورو عن سيادة كبيرة على السياسة المالية (مثل سيادتها على حالات عجز الميزانية) وإنشاء هيئة تنظيم مالية مصرفية قوية واحدة،

- أو السماح باستمرار النظام المالي الذي يؤدي إلى وجود دورات من الازدهار والإفلاس... وعمليات الإنقاذ.

في السيناريو الأول ستتخلف دول كاليونان عن أداء التزاماتها في نهاية المطاف أما في السيناريو الثاني فإن أوروبا ستجمع مزيداً من الديون المتشابكة، إلى أنَّ تتخلف منطقة اليورو بشكل عام عن السداد؛ إما من خلال رفض السداد أو التضخم.

السيادة المالية في أوروبا

سبق أن قال الاقتصادي (نيلتون فيريدمان) (الاتحاد النقدي لا يمكن أن يستمر دون تفعيل شكل عميق من أشكال الوحدة الاقتصادية والسياسية). وكان يفسر ذلك بمفهومه القائل أن اقتصاداً حراً مفتوحاً يضمن تدفقاً حر للسلع والعمالة ورأس المال بالإضافة لسلطة مالية مركزية منضبطة وبنك مركزي قوي وفي رأيه أن العاملين الأخيرين يمثلان الركيزتان الأساسيتين للعملة القوية وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة وجهة النظر هذه فإن منطقة اليورو لديها حالياً بنك مركزي قوي ولكنها مجزأة ماليا ولا تتمتع إلى بقدر جزئي من الوحدة السياسية، بالمقابل رغم أن معاهدة الاتحاد الأوربي تفرض الانضباط المالي عن طريق فرض قيود ومعايير على حجم العجز الحكومي ومستويات الدين... لكن هذه المعايير لم تطبق والتحدي المباشر الذي يواجه منطقة اليورو يتلخص في انحدار الاستقرار المالي لدى مجموعة فرعية من دول هذه المنطقة التي هبط تصنيفها الائتماني وارتفعت تكاليف خدمة ديونها..

معظم النقاشات اليوم تنصب على وجوب ضبط السياسة المالية الأوربية، وأن تدخل القيود الضوابط المالية في قوانين وأنظمة كل بلد في منطقة اليورو على شكل قواعد ملزمة ومثل هذه القواعد الملزمة موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الأخيرة لديها ميزانية اتحادية وليس لمنطقة اليورو مثل هذه الميزانية بالمقابل هناك تباين في وجهات النظر

لمنطقة اليورو حول فرض هذه القيود المالية، مثلاً المانيه تؤيد، فرنسه لا تؤيد.. الخ.

وبشكل عام نرى أنَّ السياسة النقدية الموحدة ستواجه المصاعب إذا ما اجتمعت بسياسة مالية مستقلة.. ويتطلب ذلك المزيد من الانضباط المالي.

الولايات المتحدة وأزمة اليورو

لوحظ عند أحداث اليورو قبل عقدين من الزمن أن موقع الدولار العالمي قد اهتز قليلاً بسبب جذب اليورو لجزء من الاحتياطي النقدي العالمي يعادل الثلث تقريباً... بالإضافة إلى أنَّ اليورو شكل ملاذاً لاحتياطيات الدول غير المنسجمة مع السياسة الأمريكية بما في ذلك بعض الدول النفطية.

ساعد اليورو من خلال معدلات الفائدة الرخيصة كمفتاح للنمو بعض الدول الأعضاء ذات التنافسية الدنيا من تحقيق النمو... وحال اليورو دون انهيار مؤسسات مالية كثيرة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة، في حين أن الدولار لم يستطع عمل ذلك بالنسبة للمؤسسات المالية الأمريكية. بالمقابل يقول الخبير الاقتصادي الأمريكي (مارتن فيلدشتاين) أن (اقتصاد منطقة اليورو يتسم بالتنوع وجمود سوق العمالة، ويتضمن العديد من الاختلافات المؤسسية إلى الحد الذي يجعله عاجزا عن تشكيل منطقة عملة مثاليه)

لقد نبه رئيس البنك المركزي الأوربي الخائفين على اليورو بقوله (توقفوا عن الإصغاء للأمريكيين. لان الأمريكيين كانوا قبل اعتماد اليورو يتهمون الأوربيين بالعجز عن اعتماد عملة واحدة) ويضيف أن (الأمريكيين قالوا لن يكون لليورو قيمة أكثر من ورق التواليت).

ويلاحظ بعض المراقبين الاقتصاديين أن الأمريكيين يتابعون عن بعد ما يجري في منطقة اليورو، وبعض هؤلاء الأمريكيين يتوقعون انفجار اليورو، الواقع أنَّ العديد من المحللين الاقتصاديين والسياسيين يرون أن في الكواليس نوعاً من الحرب الخفية تشنها الإدارة الأمريكية في السر وأحيانا في العلن

على العملات القوية ومن ضمنها العملة الأوربية الموحدة اليورو واليوان الصيني وبالتالي فأن ما حدث و يحدث لليورو من تراجع مستمر قد لا تكون الإدارة الأمريكية بريئة منه.

من المستفيد من تراجع سعر صرف اليورو؟

اليورو آخذ في الانهيار ماذا يعني ذلك؟ هل هذا يمثل نقمة أم نعمة على منطقة اليورو؟ الواقع أنَّه إذا أحسنت إدارة ظاهرة انخفاض قيمة اليورو ستكون النتائج الايجابية أكثر من السلبية وعلى صانعي السياسة في دول منطقة اليورو مراقبة أداء الأسواق بدقة بالإضافة إلى متابعة إجراءات البنك المركزي الأوربي.

يبدو حتى الآن أن أمام اليورو مجال واسع للانخفاض مقابل عملا ت الولايات المتحدة والأسواق الناشئة...

- بالنسبة لمنطقة اليورو ككل لن يكون لهذا الانخفاض أثر مباشر كبير لأن معظم التجارة تجري داخل منطقة اليورو.

- إن وضع اليونان مختلف لأن (٦٥%) من صادرات هذا البلد الصغير تذهب إلى بلدان خارج منطقة اليورو، وإذا استبعدنا الصادرات إلى السويد وبريطانيا لبقيت النسبة ٥٠% وهي نسبة عالية، بالمقابل إن تخفيض قيمة اليورو بنسبة ٣٠% يمكن أن تخفض العجز التجاري اليوناني بشكل كبير وتعزز الصادرات خاصة أن السياحة تشكل ٧٠% من الصادرات الإجمالية لليونان آخذين بعين الاعتبار أن للسياحة حساسية عالية تجاه الأسعار وأن كل واحد من ثلاثة زائرين لليونان يأتي من خارج منطقة اليورو.

- بالنسبة لألمانيا هي أكبر دولة مستفيدة من تخفيض اليورو لأن ٤٠% من صادراتها تتجه إلى بلدان خارج منطقة اليورو وهي ليست بحاجة إلى مزيد من مكاسب تنافسية أو زيادة على سعر صرف الصادرات كما أنَّ

بإمكانها الاستفادة من هذه الميزة لزيادة الطلب المحلي. وبشكل عام يتوقع أن يؤدي تخفيض سعر صرف اليورو إلى زيادة الفائض التجاري الألماني لأكثر من ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل سيساهم تخفيض سعر صرف اليورو في زيادة الاختلالات العالمية حيث أن منطقة اليورو ككل ستحول عجزاً صغيراً في حسابها الجاري حالياً إلى فائض كبير وهذا ما يذكرنا بسياسة (أفقر جارك) المعروفة.

- بشكل عام يمكن أن يمنح ذلك دعماً إضافياً لصافي صادرات الدول الضعيفة ضمن منطقة اليورو الأمر الذي يضخم الدور العلاجي للتخفيض، ويمكن لصانعي القرار السياسي في منطقة اليورو التعامل بحذر إيجابي مع تخفيض قيمة اليورو ومراقبة إجراءات البنك المركزي الأوربي بما في ذلك أسعار الفائدة بإبقائها متدنية ليكون ذلك داعماً للتعديل المالي و النقدي المطلوب.

حلول واستنتاجات

يرى البعض أن الطريق الوحيدة لإنقاذ منطقة اليورو هو فرض المركزية المالية الجزئية أي أن يتمتع الاتحاد الأوربي بصلاحيات مركزية تعمل على تجميع الموارد اللازمة للاستجابة للصدمات وهذا من شأنه أن يسمح لمنطقة اليورو بتطبيق معايير الانضباط المالي والمرونة التي تسمح بتقوية اليورو واستمرار يته. وقد يعني ذلك فقدان جزء من السيطرة على السياسة المالية، ولكن مواجهة هذه الحقيقة أمر ضروري إذا كانت أوروبا راغبة في استمرارية الاتحاد النقدي.

يميل خبراء السوق دائماً للتقليل من شأن الإرادة السياسية وراء الاتحاد النقدي الأوربي لكننا بالمقابل سنرى - في الوقت المناسب - تدخلاً رسمياً لمعاقبة (الذئاب) الذين يعتقد السياسيون في منطقة اليورو أنهم سبب مشاكلهم الاقتصادية.

يبدو أن الاضطراب المالي العالمي والركود الذي رافق الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة قد حول المناخ الفكري في أوروبا نسبياً بشكل خطير ضد ليبرالية حرية السوق التي ازدهرت عقب ولادة اليورو في عام ١٩٩٩ مباشرة... ولا يعرف ماذا كانت سخونة الأزمة العالمية تشكل إجماعا على نموذج اقتصادي مختلف وهذه مسالة أخرى متروكة للمستقبل غير البعيد.

من المستبعد أن تدفع أزمة اليورو إلى وقف التعافي العالمي من الأزمة الاقتصادية العالمية بالرغم من أنها ستؤدي إلى زيادة الصادرات الأوربية وخاصة للدول الصناعية القوية كألمانيا وفرنسه، لكن وبالمقابل من المحتمل أن تساهم في إعادة الاقتصادات الكبرى والاقتصاد العالمي عموماً إلى المزيد من تباطؤ التعافي الاقتصادي. لأن أزمة اليورو وما سببته من انتكاسة لأسواق المال وأسواق السلع لن تكون قوية إلى حد إيقاف التعافي الاقتصادي العالمي.

نرى أنَّ تمارس السياسة النقدية الأوربية الموحدة بالتنسيق مع السياسات المالية المستقلة لأن هذه الأخيرة وسيلة فعالة لتحقيق الاستقرار في ظل ظروف تتسم بشدة التقلبات الخارجية ذات التأثيرات الحادة في الأوضاع الاقتصادية الحالية.

إن خطة الإنقاذ الأوربية لم تمنح الأسواق سوى استراحة قصيرة الأمر الذي أفسح المجال الآن أمام تحليل أكثر واقعية للأزمة ومدى فاعلية الاستجابة لها، وخطة الإنقاذ هذه قد لا تشكل حلاً كاملاً للمشكلات الجوهرية التي تواجها منطقة اليورو، وهي في أفضل الأحوال تعمل على توفير الوقت الكافي ونشر التعديلات المؤلمة الضرورية تدريجياً وإقناع الناس بها بالمقابل يرجح أن سعر صرف اليورو يتجه نحو سعر قريب مما كان عليه إبان سنته الأولى حيث كانت قيمته قريبة من قيمة الدولار.

أخيراً فإن منطقة اليورو، مع التراجع الحاد لسعر صرف عملتها الموحدة، بحاجة إلى إستراتيجية تضامن قائمة على النمو بخاصة النمو القائم على الصادرات، وعلى خطة تعديل مالي تتسم بالصدقية كما أنَّها بحاجة لتشجيع الطلب المحلي في شمال أوروبا، لتسهيل التعديل في جنوبه مستفيدة من انخفاض قيمة العملة الأوربية الموحدة، بالإضافة للحاجة الملحة للإدارة الاقتصادية الرشيدة. ونظرا لان الإرادة السياسية اللازمة لحماية اليورو متوافرة وقوية فقد أصبح هدف المحافظة على سلامة منطقة اليورو - بغض النظر عن الثمن - الخيار الأهم المتاح.

دمشق في ١٣ / ٦ /٢٠١٠

٢٠ - التضخم آت بعد التعافي من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

على الدول النامية الاستعداد لإجراءات وقائية تواجه بها ظاهرة التضخم.

الاقتصاد السوري حقيقي إنتاجي ومتنوع يستطيع مواجهة تداعيات الخروج من الأزمة العالمية.

إن متابعة انعكاسات وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية يشير إلى أنَّ من أهم التداعيات التي سترافق مرحلة الخروج من نفق هذه الأزمة وما يليها هو التضخم... وان آثار التضخم هذا ستؤثر مباشرة وبشكل سلبي غالبا على الدول النامية والسائرة في طريق النمو خاصة في مرحلة ما بعد التعافي الاقتصادي العالمي.

اليوم، وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية، تواجه الدول الصناعية المتقدمة مشاكل وأخطار منها خطر التضخم في الأمد القريب كما يحتمل أن تواجه الدول الصاعدة: الصين الهند... خطر التضخم أيضا... ففي ظل هذه الأزمة العالمية ضخت الدول الصناعية الكبرى مليارات الدولارات في إطار سياسات الحوافز المالية الحكومية لإنقاذ المؤسسات المالية المصرفية المنهكة أو المنهارة مما أدى إلى تراكم عجز مالي ضخم ودين عام هائل لدى هذه الدول مثلا في الولايات المتحدة الأمريكية بلغ عجز الميزانية الفدرالية ١٤١٣ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ وسيبلغ الدين العام بنهاية ٢٠١٠ نحو ١٣,٧ تريليون دولار أي نحو (٩٥%) من الناتج المحلي الإجمالي كما تشير

التوقعات أيضا إلى أنَّ الدين العام الأمريكي سيصل في عام ٢٠١٥ إلى (١٠٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي.. وتواجه هذه الدول الكبرى عددا من **المشاكل والخيارات:**

- إذا تم سحب الحوافز المالية والنقدية الحكومية قبل الأوان؛ أي قبل أن يستعيد الطلب الخاص قوته فإن ذلك يمكن أن يعيد الاقتصاد إلى الانكماش.

- بالمقابل إذا حافظت الحكومات في الدول الصناعية الكبرى على العجز الضخم في ميزانياتها، واستمرت في تحويل هذا العجز إلى نقد كما يتم الآن، فإن أسواق السندات ربما تتمرد عند نقطة ما، بعد أن تهدأ القوى الانكماشية، وإذا حدث ذلك؛ فإن توقعات التضخم ستزداد، وسترتفع عائدات السندات الحكومية طويلة الأجل كما ستزداد أسعار الرهن العقاري وأسعار الأسواق خاصة. مما سيؤدي إلى التضخم المصحوب بالركود...

- من جهة أخرى فإن ثمة خطر كبير إذا حصل تأخر في سحب حزم التحفيز المالي الحكومية مما قد ينجم عنه تبعات شديدة بالنسبة لتوقعات التضخم وربما يؤدي ذلك لاحقا إلى ركود عميق.

- في ظل ارتفاع حجم الدين العام في الدول الصناعية الكبرى وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أشرنا، فإن ثمة خوف من تحويل الدين العام في النهاية إلى نقود... وبالتالي فإن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى المزيد من الارتفاع مستقبلا.

ملاحظات على المشهد الجيو اقتصادي العالمي

من المفيد الإشارة إلى عدد من الملاحظات على ضوء المشهد الاقتصادي العالمي في العام الثالث للازمة المالية والاقتصادية العالمية:

- إن تشغيل المطابع لإصدار العملات قد يبدو أسهل بكثير من خفض العجز على الصعيد السياسي... وبالمقابل إذا استخدمت الدول المتقدمة الصناعية الكبرى عامل التضخم كوسيلة لخفض القيمة الحقيقية لديونها العامة،

فإن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تزايد خطر انهيار عملاتها الوطنية إلى حد كبير (حالة الدولار الأمريكي) ومن الطبيعي أن لا يقبل دائنو هذه الدول الأجانب انخفاضا في القيمة الحقيقية لأصولهم (وخاصة الدولارية منها) نتيجة لخفض قيمة العملات الوطنية عن طريق التضخم وما يترتب على ذلك من نتائج.

- من جهة ثانية فإن هدف السياسة النقدية لا يقتصر فقط على مكافحة التضخم؛ فالتركيز الدائم على التضخم يعني أن بعض المصارف تتجاهل ما يحدث حولها في الأسواق المالية، وبالتالي فإن التداعيات الناجمة عن التضخم المعتدل تكون عادة ضئيلة بالمقارنة مع التكاليف التي يتحملها الاقتصاد الوطني حين تسمح المصارف المركزية بنشوء الفقاعات بدون ضوابط.

- لقد قامت العديد من المصارف المركزية في العالم بتحويل جزأ من العجز الموجود لديها إلى نقد، مما دفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض حتى الصفر أو أقل (كما في السويد)... وأدى ذلك إلى زيادة القاعدة النقدية بصورة عامة.

- إذا استمر مسار السياسات المالية والنقدية الفضفاضة؛ فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية وتضخم كبير وأيضا احتمال حدوث فقاعة أصول وائتمان أخرى خطيرة...

- إن الإغراءات التي قد تدفع بعض حكومات الدول الصناعية الكبرى إلى استغلال التضخم لتقليص القيمة الحقيقية لديونها العامة كما ذكرنا قد تصبح هائلة وذات آثار كبيرة... وفي دول يصعب فيها، على الصعيد السياسي، أن تبادر لإصدار تشريعات لزيادة الضرائب وخفض حجم الإنفاق العام، فإن تحويل العجز إلى نقد... سيؤدي بالمحصلة إلى تضخم في نهاية المطاف.

- إن تحويل العجز المالي إلى نقود يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى التضخم المرتفع،... والتضخم مثل العجز يشكل ضريبة على رأس المال

مفروضة على حاملي الدين العام في حين يعمل التضخم على تقليص القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

التضخم الكبير قادم

من المتوقع، بل من شبه المؤكد تقريبا، أن التضخم قادم وربما يكون تضخما كبيرا جدا، كما أسلفنا، بسبب سياسات وبرامج التحفيز المالي الحكومية وما نجم عنها من زياد هائلة بضخ الأموال العامة في شرايين الاقتصادات الكبرى المأزومة ذات الاقتصادات الحقيقية للإنتاج الرأسمالي... مع علم هذه الدول أن مظاهر التضخم ستأتي كنتيجة لاستخدام هذه الأداة لمعالجة الأزمة. ولكن الطبيب - كما هو معروف - يفضل إنقاذ المريض أولا، ثم معالجة الآثار الجانبية وهذا ما حدث... ويرى المحللون أن الاقتصاد الأمريكي - رغم حدة الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يعاني منها اليوم - لديه حتى الآن الأدوات والقدرة على التحكم والسيطرة على التضخم أكثر من دول العالم الأخرى... لأسباب عديدة أهمها قوة الاقتصاد الأمريكي وتنوعه، بالإضافة لامتلاكه القدرة التنافسية مما يبقي اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، رغم الآثار السلبية للأزمة، الاقتصاد الأقوى والأقدر في العالم على تجاوز الآثار التضخمية المتوقعة... وهذا يعني أن الفجوة الاقتصادية لمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية على حساب بقية دول العالم الأخرى.. وهذه المسالة الهامة والحساسة لا تهم كثيرا الدول النامية والفقيرة لأن هذه الدول الأخيرة تعتبر من الناحية العملية خارج ميدان سباق الإنتاج الرأسمالي الحقيقي الذي تتنافس فيه الدول الصناعية الكبرى، وبعض الدول الناشئة (الصاعدة) كالصين والهند... ومن المتوقع أن تتحمل الدول النامية والفقيرة أعباء ونتائج سلبية في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية بسبب ظواهر التضخم الذي سيضرب هذه الدول ويؤثر سلبا وبشكل مباشر على اقتصادات هذه الدول التي لديها صعوبات اقتصادية كبيرة أصلاً.

تأسيسا على ما عرضنا؛ فإن التضخم الذي سينجم عن التعافي الاقتصادي العالمي وما يليه سيكون مؤثرا وضارا باقتصادات الدول النامية وقد بدأت البوادر الأولية لهذا التضخم المتوقع بالظهور في عام ٢٠٠٩ مع ارتفاع أسعار المعادن: الذهب، البلاتين، الفضة، النحاس الألمنيوم... بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وإيجارات العقارات... وجميعها مرشحة للزيادة فعلا في عام ٢٠١٠ كما تشير التقارير الاقتصادية بما في ذلك (مادة الحديد) التي عادة ما يتأخر ارتفاع أسعارها عن بقية المعادن.. كما تشير تقارير مؤسسات الدراسات والأبحاث الاقتصادية إلى توقعات ارتفاع أسعار الرز والشعير مستقبلا... ناهيك عن ارتفاع أسعار القمح التي زادتها الأسباب المناخية المعروفة.

الصين: التضخم تهديد للاستقرار الاجتماعي

آخر الأرقام في الصين تظهر أن أسعار المستهلك ارتفعت في الربع الأول من عام ٢٠١٠ بنسبة (٢,٧%) عما كانت عليه في نفس الفترة من العام السابق... وذلك يعود إلى الزيادة الهائلة في عرض النقود في العام الماضي... وهذا قد ينذر بخطر فلتان التضخم عن السيطرة مما دفع برئيس وزراء الصين (وين جيباو) للتحذير بوضوح بتاريخ ٢٠١٠/٣/٢٠ **أن التضخم يمثل تهديداً للاستقرار الاجتماعي**. وعلى ضوء الإضاءات والتوضيحات التي عرضناها بإيجاز فإن أهمية وخطورة موضوع التضخم يتطلب جهوداً حثيثة وجادة من قبل الحكومات لإعداد خطط وبرامج طوارئ تتضمن طرقاً للمعالجة السريعة.. من ضمنها حوارات عالية المستوى للتعامل مع ظاهرة التضخم القادمة بدرجاتها المختلفة وبالتالي المساهمة في الحد من الآثار التضخمية المؤلمة على المواطنين بوجوهها الاقتصادية والاجتماعية ومن كل الدول الصناعية الكبرى، الدول الناشئة وخاصة الدول النامية والفقيرة... **في الدول الصناعية الكبرى:**

إن الموضوع الرئيسي الذي يواجهه صناع القرار السياسي في الدول الصناعية الكبرى يتلخص في اتخاذ القرارات الضرورية بشأن التوقيت المناسب لامتصاص السيولة الفائضة، وإعادة أسعار الفائدة إلى مستواها العادي، بالإضافة إلى تحديد التوقيت الملائم لإعادة النظر بالضرائب باتجاه زيادتها، وتقليص الإنفاق الحكومي... وهذا يحتاج إلى وضع استراتيجيات واليات مناسبة ومقنعة تلاؤم الظروف الاقتصادية والمالية لكل من الدول الصناعية الكبرى المشار إليها...

بالمقابل يظهر المشهد الاقتصادي بوادر مخاطر سيادية كبيرة في العديد من الدول الصناعية بسبب العجز المالي المتزايد، والديون العامة الضخمة...

والملاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تبدو أقل قدرة من الدول النامية الناشئة على معالجة ظاهرة العجز المالي... وبالتالي فإن الدول الصناعية ستجد أمامها تحدٍ كبير لترتيب وتوفيق أوضاعها المالية... لنتمكن بشكل أو بآخر من ضبط العجز المحول إلى نقود... وبما قد يساعدها على تجنب الانهيار المالي أو ارتفاع معدلا ت التضخم بشكل غير معقول...

حالياً تعمل الحكومات في الدول الصناعية الكبرى على تعميم خسائر القطاع الخاص على شرائح المجتمع ككل... وقد تنجح هذه المحاولة نسبياً.. ولكن الدين العام يعدَّ عبئاً خاصاً في نهاية المطاف.. وقد تتمكن الحكومات من مواجهته عبر فرض ضرائب على الدخول والثروات الخاصة أو من خلال الضريبة الرأسمالية الكبرى (التي تسمى التضخم) أو العجز الصريح عن السداد.

في الدول الناشئة

يلاحظ أن المخاطر السيادية تركزت تقليدياً في اقتصادات الناشئة هذه الدول خلال العقد الماضي... وقد نجحت العديد من أسواق الدول الناشئة في تحسين الأداء المالي من خلال تقليص العجز الإجمالي لذلك باتت المخاطر

السيادية في الدول الناشئة كالصين، الهند، البرازيل... أقل منها في الدول المتقدمة صناعياً كما سبق وذكرنا... وبالتالي فإن معظم الدول الناشئة باتت تقريبا بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية.

الدول النامية والفقيرة

إن قراءة متأنية للمشهد الجيو اقتصادي العالمي على ضوء الأزمة المالية الاقتصادية المستمرة تشير إلى أنَّ الدول النامية والسائرة في طريق النمو والفقيرة مدعوة وبإلحاح للاستعداد لمرحلة صعبة ستواجهها بعد تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة العالمية الحالية.. والتحضير والإعداد لخطط وبرامج وإجراءات تنفيذية طارئة لمواجهة الظواهر التضخمية المتوقعة... وخاصة ارتفاع الأسعار الذي سيؤثر سلباً على اقتصادات هذه الدول.

وثمة نقاط عديدة يجب على الدول النامية أخذها بعين الاعتبار:

١ - التضخم كما هو معروف ظاهرة نقدية... وارتفاع الأسعار على مستوى الاقتصاد الكلي يرتبط بازدياد النقد المعروض، وعلى افتراض استقرار معدل دوران النقود.

٢ - ظاهرة التضخم بشكل عام ظاهرة غير إيجابية تؤثر سلباً على الكفاءة والفاعلية الاقتصادية (Efficiency) كما يؤثر على معدلا ت النمو الاقتصادي.

٣ - من الضروري التعرف على التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للتضخم وخاصة ما يتعلق منها باختلال الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات وما ينجم عن ذلك من خفض في الفعالية الاقتصادية وكذلك تناقص القيمة الحقيقية للثروات والمكاسب النقدية على مرور الزمن.

٤ - إن التضخم غير المتوقع ينجم عنه عادة إعادة توزيع الموارد واختلال الأدوار الاقتصادية كتحويل المقرض إلى مقترض. وخاصة عندما يصار إلى تثبيت معدلا ت الفائدة.

٥ - من الناحية الواقعية ثمة عوامل عديدة تؤثر على مستوى الأسعار العام، وخاصة في الدول النامية منها:

ا - البنية الهيكلية للاقتصاد.

ب - درجة الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي وطاقته الاستيعابية.

ج - درجة الانفتاح الاقتصادي.

د - حرية السوق وبنيتها المؤسسية.

هـــ - الأسعار العالمية للمواد والسلع المستوردة كالمواد الغذائية والسلع الرئيسية.

و - أسعار الصرف المعمول بها

الاقتصاد السوري

في سورية كان تأثير الأزمة المالية الاقتصادية العالمية محدوداً وتدريجياً وفي بعض القطاعات كما أكدت ذلك الجهات الرسمية المعنية. ومن المعلوم أن سورية كبلد نام يمتلك مقومات اقتصاد حقيقي متنوع... وينتقل الاقتصاد السوري من مرحلة التخطيط المركزي الموجه إلى اقتصاد السوق ذو الطابع الاجتماعي... وتبدو المسالة الاقتصادية الكلية تحت السيطرة. بالنظًر لاحتمالات التضخم المتوقع أن يصل إلى الدول النامية وسورية واحدة من هذه الدول لا بد من الاستعداد لمواجهة تداعيات الأزمة الاقتصادية وخاصة آثار بعد التعافي الاقتصادي العالمي من الأزمة، شأننا في ذلك شأنَّ دول العالم الأخرى وخاصة النامية منها بما في ذلك ظواهر التضخم المتوقع.. في الدول الناشئة

لدينا في سوريا احتياطيات نقدية جيدة، والمصارف العامة والخاصة لديها سيولة مالية كبيرة من الضروري أن تدار وفق ضوابط رقابية جادة ومحددة.. وميزان النفط الخارجي مقبول رغم وجود عجز بسبب تصدير النفط الخام واستيراد المشتقات النفطية بأسعار أعلى.. وبالتالي لدينا أدوات هامة من الضروري تفعيلها وتوظيفها للحد من الآثار التضخمية الوافدة إلينا وإلى الدول النامية الأخرى بخاصة في وبعد مرحلة الخروج من الأزمة

الاقتصادية العالمية.. مما يستدعي اتخاذ الإجراءات اللازمة لتوظيف هذه الأدوات وخاصة المالية والنقدية منها وبوقت مبكر في هذا الاتجاه... مع التأكيد على استبعاد الأساليب غير المدروسة لتوظيف هذه الإمكانات المتاحة وخاصة استبعاد أو تجنب الاستثمارات الساخنة التي تعمل لتحقيق صفقات سريعة الربح (على طريقة اضرب.. اربح.. وارحل بسرعة) وتخرج مخلفة وراءها العديد من المشاكل المزمنة المضرة بالمواطنين والاقتصاد الوطني..

١ - لعل من أهم إجراءات تخفيف الآثار التضخمية المحتملة بعد الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية، دعم وتعزيز وتعميق سياسة الأمن الغذائي الاستراتيجي باعتبار أن (الزراعة هي العنصر الأساسي للأمن الغذائي)... وهذه السياسة معتمدة في سورية منذ عقود ويتوجب التأكيد عليها في قطاعات الزراعة والتصنيع الزراعي... وهي سياسة حكيمة أثبتت الوقائع صحتها.

٢ - وأمام توقعات قدوم ظاهرة التضخم إلى الدول النامية وسورية واحدة منها لا يمكن عرض أو طرح حلول جاهزة... لكنني أرى أن الجهات العامة المعنية في وطننا مدعوة للمواجهة والتصدي لهذه الظاهرة.. بإعداد وتهيئة خطط وبرامج مناسبة... خاصة ما يتعلق منها أو يمس الأساسيات في حياة المواطن وشبكات الحماية والأمان الاجتماعي وخاصة: السكن التعليم، الصحة، النقل، السلع الأساسية لحياة المواطن وقد أكد السيد الرئيس بشار الأسد على أن الزراعة هي العنصر الأساسي للأمن الغذائي. وإن (المتغيرات الاقتصادية الدولية تتطلب تقديم السلع الأساسية بأسعار مقبولة)

٣ - إن أدوات السياسة المالية (الضرائب والرسوم، القروض... الإنفاق العام) وأدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، الأسعار..) لها دور كبير ومحوري لمواجهة تداعيات الخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية في الدول النامية ومنها سورية... وذلك من خلال حسن استخدام هذه الأدوات بفعالية في الوقت المناسب وبما يضمن التنسيق بينها، بما يحقق المعالجة الجادة لكل الآثار الاقتصادية التي يحتمل مواجهتها بعد التعافي الاقتصادي

العالمي.. ومن المفيد في هذا المجال إحداث لجنة عليا للشؤون المالية والنقدية.. يترأسها رئيس مجلس الوزراء نظراً لأهمية التنسيق بين إجراءات السياسة المالية وإجراءات السياسة النقدية وتفعيلها في ظل الظروف الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية

٤ - إن الحكومة مدعوة لرسم إطار عام للسوق وحدودها في إطار المصلحة الاقتصادية الوطنية من غير أن يؤثر ذلك على فاعلية ونشاط هذه الأسواق فتكافئ الناجح وتحاسب المهمل. وتدخل الدولة هنا لا يعني لأنها ستحل محل الأسواق ولكن لجعل هذه الأخيرة تعمل تحت مظلة القانون والمعايير والضوابط الموضوعية وأن تكون الحكومة الراعي القادر والأمين للمنافسة العادلة والمساواة والعدالة الاجتماعية وتمارس دورها التدخلي بثقة.

٦ - ومن المفيد إجراء دراسات حديثة، وعقد حلقات بحث وورش عمل لتشخيص الاحتمالات المتوقعة، وطرح حلول ابتكاريه وبرامج ناجعة بالاستفادة من تجاربنا وتجارب الآخرين. كلني ثقة بالإمكانات الوطنية المتوفرة وبمقومات اقتصادنا السوري الحقيقي الإنتاجي المتنوع القادر بالإمكانات المتاحة على تجاوز الصعوبات والتحديات ومن ضمنها الآثار والتداعيات المتوقعة. التي ستنتجم عن الخروج من نفق الأزمة الاقتصادية العالمية وخاصة الظواهر التضخمية الوافدة وتبعاتها..

وفي رأينا أن التحضير لإعداد وإقرار الخطة الخمسية الحادية العاشرة فرصة مناسبة للتفكير بوضع الخطط والبرامج والآليات بما في ذلك الإجراءات الوقائية لمواجهة كل تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وما سيليها بما في ذلك التضخم المتوقع وصوله إلى الدول النامية وسورية واحدة من هذه الدول.

دمشق في ١٧ /١٠ /٢٠١٠

٢١- قبل وخلال الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة؛

من يحكم العالم؟ من هم صناع القرار الاقتصادي:

الحكومات أم أسواق المال؟؟

وجهات نظر متباينة لزعماء الدول الكبرى حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية

الدولة تتدخل لا لتحل محل الأسواق بل لجعلها تعمل وتنتج وفق معايير الانضباط المالي.

المتتبع لمسار وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة يلاحظ أن القطاع المالي ونظرية السوق الحرة المنفلتة من الضوابط والقيود دفعا العالم إلى حافة الهاوية وان الأسواق المالية لم تكن قادرة على تنظيم أو تصحيح نفسها بنفسها، كما أثبتت عملية إبعاد القيود والضوابط التنظيمية الحكومية أنها فشلت فشلا ذريعا؛ وكانت سببا للتدخل الحكومي الإيجابي المباشر لإنقاذ الاقتصاد العالمي من أزمته الكارثية الحالية.

في عام ١٩٧٤ تساءل (إدوار هيث) رئيس وزراء بريطانيا المحافظ من يحكم؟ الحكومة أم نقابات العمال؟؟ وبعد خمس سنوات أنتخب البريطانيون (مارجريت تاتشر) التي تحالفت مع الرئيس الأمريكي (ريغان) لدفع الرأسمالية إلى مرحلة الليبرالية الجديدة المنفلتة من كل القيود والكوابح التي

ترفض وجود الدولة القوية... ليصبح دورا لدولة هامشيا وتركت الأسواق تعمل بحرية كاملة دون رقابة وبعيدا عن أي توجيه حكومي.. وكان السؤال الكبير من يحكم؟ الحكومات أم أسواق المال؟؟ وقال الرئيس الأمريكي ريغان يومها (الحكومة لا تحل مشكلتنا إنها هي نفسها أصل المشكلة). وأستمر ذلك في عهد الرئيس جورج بوش الابن الذي اعتمد سياسات مالية واقتصادية سيئة خاصة بعد أحداث أيلول ٢٠٠١ وزاد الدين العام بأكثر من ٣ تريليون دولار..

وتراجعت فرص العمل، وزاد الإقبال على القروض العقارية. وكان قادة الحراك الاقتصادي السيئ هذا يقومون بمنع الحديث عن الفوضى الموجودة على الساحة الاقتصادية، وعن الانفلات الذي يعم الأسواق، وعن السياسات التي كانت تمنح هذه الأسواق حصانة من الأخطاء، كما منعوا الحديث عن الخلل الذي استفحل حتى درجة التفكك خلافا لمبادئ الديمقراطية التي يتغنون بها.

بداية لابد أن نوضح؛ أين وكيف بدأت الأزمة المالية العالمية، لماذا حدثت ما أسبابها، كيف واصلت مسيرتها، و كيف تطورت، وصولا إلى تداعياتها وسبل مواجهتها ومعالجتها من خلال التدخل المباشر للدول وتعاظم دور الحكومات لإنقاذ اقتصادات دول العالم والخروج من نفق الأزمة... ومن ثم هل هذه الأزمة الحالية أمريكية أم عالمية؟ هل هي أزمة مالية فقط أم إنها أزمة اقتصاد حقيقي؟ هل هي أزمة مالية عارضة أم أزمة بنيوية؟؟

إنها أزمة مالية ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى أوروبا وآسيا... لتأخذ بعدها العالمي، وتحولت لاحقا إلى أزمة اقتصاد حقيقي (إنتاجي)، وهي ليست أزمة عارضة وإنما هي أزمة بنيوية تتعلق بطبيعة النظام المالي الرأسمالي العالمي الذي ضعفت بل وكادت أن تتلاشى فيه الضوابط ومعايير الرقابة الحكومية على المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة. وعندما يقال أن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية هي الأكبر الأسوأ والأصعب في التاريخ الاقتصادي الحديث، فإن ذلك لا يعدّ نوعا

من التوصيف الدرامي، وإنما هو مشهد واقعي خطر يترك بصماته المباشرة على اقتصادات العديد من دول العالم... وقد هزت هذه الأزمة أركان ومفاهيم الرأسمالية في مراحلها المتقدمة المسماة الليبرالية الجديدة المعولمة وتحولت إلى خطر يهدد الاقتصاد العالمي برمته.

لاشك أن القوى الفاعلة في الاقتصاد المالي والاقتصاد السياسي العالمي قبل انفجار هذه الأزمة في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ هي غيرها بعد هذا التاريخ، وستغير هذه الأزمة العديد من مفاهيم واليات رأسمالية السوق الحرة المنفلتة من الكوابح والقيود على المستويين المالي والاقتصادي والتغير الكبير الذي حصل في بعض دول العالم، وخاصة في الولايات المتحدة هو الأكبر من نوعه على الإطلاق.

كيف بدأت الأزمة؟

ظهرت أولى بوادر هذه الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر شباط (فبراير) ٢٠٠٧ عندما لم تسدد تسليفات الرهن العقاري الممنوحة لأشخاص لا يتمتعون بالقدرة على الدفع حيث ظهرت أولى عمليات الإفلاس لمؤسسات مصرفية متخصصة في الولايات المتحدة... ثم بدأ مسلسل الانهيارات والإفلاس وتدخلت وزارة الخزانة الأمريكية في ٧ أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ لتضع المؤسستين العملاقتين في مجال تسليفات الرهن العقاري (فاني ماي Finnie Mai) و(فريدي ماك Freddie Mac) تحت الوصاية. وفي ١٥ أيلول ٢٠٠٨ أعلن عن إفلاس المصرف الأمريكي العملاق (ليمان برذرذ Lehman Brothers)... وفي ١٦ أيلول أممت الحكومة الأمريكية أكبر مجموعة تأمين في العالم (A.I.G. American International Group) بمنحها ٨٥ مليار دولار... وانتشرت الأزمة في العالم، وبدأت البورصات العالمية بالتدهور...

أسباب الأزمة:

١ - السبب المباشر لانطلاق شرارة الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية كان موضوع الرهن العقاري وسوء آليات التسليف والرهن... ومنح قروض كبيرة جدا لجهات غير موثوقة ائتمانيا، ومن ثم عدم سداد المقترضين لإقساط القروض المستحقة عليهم...، وانتشار المضاربات.. مما أدى إلى انهيار المصارف والشركات الكبرى الخاصة العاملة في مجال العقارات

٢ - تهاون الإدارة الحكومية الأمريكية في تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بالرقابة على أسواق المال وترافق ذلك مع فشل الأسواق وإخفاق الليبرالية الجديدة في ضبط ورقابة عمل السوق.. بمعنى أخر فشل تنظيمي ورقابي.... وهذا مبني على وجهة نظر اقتصادية تقول ببناء النشاط الاقتصادي على مبدأ الحرية الكاملة وعدم تدخل الدولة في مسار النشاط الاقتصادي.

٣ - عدم الشفافية والتعقيد في الأدوات المالية للاقتصاد الأمريكي تسبب في إخفاء حقيقة الوضع المالي للعديد من المؤسسات المالية الأمريكية والدليل على ذلك أن معظم المؤسسات المالية المفلسة كانت مصنفة في الدرجة الأولى.

٤ - جشع وفساد كبار المسئولين في مؤسسات مالية خاصة، كان يفترض أنها مؤتمنة على أموال الناس وتصرفوا باستهتار وظهروا وكأنهم لم يبلغوا سن المسئولية!! وقد تبين أن أباطرة المال والمدراء التنفيذيين استحوذوا على أجور وتعويضات ومكافآت خيالية. وجعلوا المنظومة المالية في الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية) وفي دول أخرى في العالم تجثوا على ركبتيها من خلال المجازفات والمغامرات بأموال الناس.

٥ - انعدام التوازن بين سرعة النشاط المالي (في ظل العولمة الاقتصادية) وبطء الجهات الحكومية المسئولة عن تنظيم ومراقبة هذا النشاط أدى إلى فوضى في أسواق المال العالمية.

كيف واصلت الأزمة مسيرتها؟

كما أشرنا بدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة وانتشرت بعدها إلى مختلف دول العالم وتحولت لاحقا إلى أزمة اقتصاد حقيقي بادرت الدول لمواجهتها بعلاجات إسعافية أولا وأدخلت بعدها إلى غرف الإنعاش والعناية المركزة... في محاولا ت لإنقاذ الاقتصاد العالمي المريض لإبقائه على قيد الحياة ثم متابعة العلاج... وذلك من خلال:

- ضخ حكومات الدول الكبرى المزيد من الأموال العامة في شرايين إقتصاداتها المأزومة من خلال برامج التحفيز الحكومية المالية لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة المنهارة أو المفلسة.

- على الرغم من الملاحظات على حزم التحفيز المالية الحكومية إلا أنَّها ساهمت في منع الاقتصادات وخاصة الاقتصاد الأمريكي من السقوط في الهاوية وهذا الموضوع كان مثار جدل حاد في آخر اجتماع لقمة العشرين بكندا..

كيف تطورت الأزمة

في المرحلة الأولى من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة كانت حكومات الدول الملاذ والمنقذ حيث تحملت الأوجاع الناجمة عن إفلاس المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص وضخت حكومات الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة مئات المليارات من الدولارات في محاولة لإنقاذ هذه المؤسسات المهددة بالانهيار أو المفلسة وتلتها حكومات أوروبا وآسيا وأدى ذلك إلى حدوث عجز مالي كبير جدا في موازنات هذه الحكومات بالإضافة إلى تضخم الدين العام بشكل هائل... واليوم وفي مرحلة تالية لتداعيات هذه الأزمة نشهد العديد من الدول، وخاصة في منطقة اليورو، وهي توشك على الإفلاس وفي مقدمة هذه الدول اليونان.. وتليها البرتغال، وأسبانيا... (عجز مالي كبير، ودين عام ضخم)... وأصبحت مثل هذه الدول الأخيرة بحاجة لمن ينقذها. وتداعت دول الاتحاد الأوربي يشكل عام ودول

منطقة اليورو بشكل خاص إلى الاجتماع ووضعت هذه الأخيرة خطة إنقاذ كبرى بمبلغ ٧٥٠ مليار يورو لمساعدة اليونان ودول أوربية أخرى مرشحة للإفلاس البرتغال أسبانيا أيرلندا...

مجموعة قمة العشرين (٢٠ - G)

لقد دمرت الأزمة الاقتصادية العالمية هيبة النظام الرأسمالي الغربي الذي سيطر على العالم اقتصاديا لمدة قرنين من الزمن، وبعد هذه الأزمة لم يعد هناك دولة قائدة للاقتصاد العالمي وشعرت الولايات المتحدة الأمريكية أنها إذا أرادت التمسك بدورها الدائم في العالم والخروج من هذه الأزمة عليها أن تكون مع حلفائها الدول الصناعية الكبرى ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يكون فيه للآخرين حقهم بالمشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي وبالتالي اكتشفت الولايات المتحدة ومعها الدول الصناعية الثماني (٨ - G) أنها لا تستطيع اتخاذ القرارات وإدارة الاقتصاد العالمي الذي عصفت به الأزمة العالمية دون الأخذ بالاعتبار دولا أخرى مؤثرة في الاقتصاد العالي، وبالتالي لابد أن تشارك دول أخرى صاعدة: كالصين، والهند، والبرازيل والسعودية. وجاء صعود مجموعة العشرين علامة على حقائق جديدة للقوة والسلطة وكان هذا تحولا منهجيا في إدارة الاقتصاد العالمي وتوافقا شكليا على الإدارة الجماعية للعالم.

زعماء الدول العشرين يؤكدون تعاظم دور الدولة

- أكد زعماء الدول العشرين في قممهم المتتالية وكان آخرها قمة (تورنتو بكندا) على أهمية دور الدولة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية من خلال تكليف الحكومات باتخاذ القرارات الهامة لإنقاذ اقتصادات العالم كما أكد زعماء الدول الكبرى العشرين أن تدخل الحكومات المباشر والعودة لدور ومسؤولية الدولة جاء نتيجة الظواهر التي أفرزتها الأزمة المالية العالمية: منها فشل الأسواق الذي برر تدخل الدول بشكل مباشر ومنها عدم الارتياح

الشعبي للإدارات المالية والمصرفية الخاصة مما شكل نوعاً من الضغط الشعبي دفع الحكومات للمزيد من التدخل.

الفشل في التوصل إلى اتفاق

لكن نتائج قمة زعماء الدول العشرين الأخيرة في كندا لم تخرج بحلول مستدامة ويمكن القول أن أهم ما توصلوا إليه هو الاتفاق المهذب على الاختلاف وكانت هناك وجهتا نظر متباينتين: الأولى تؤيد تحفيز الطلب وتنشيط الاقتصاد عبر استمرار الدعم والإنفاق الحكومي وهو موقف الولايات المتحدة وتؤيدها الدول الصاعدة... ووجهة النظر الثانية تتبناها أوروبا، ترى في استمرار زيادة الإنفاق العام خطرا كبيرا على ميزان المدفوعات، وتدعو لانتهاج سياسات تقشف لتقليص العجز. ومن أجل حفظ ماء الوجه قررت القمة أن يترك لكل دولة حرية التصرف بما تراه مناسبا لمصالحها الوطنية. وهذا يعني تعارض السياسات المالية المتبعة بين الدول الصناعية الكبرى لمواجهة ومعالجة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية... وهو ما قد يهدد نمو الاقتصاد العالمي واستقراره في المرحلة المقبلة.

المشهد الاقتصادي العالمي

إن الأزمة الاقتصادية العالمية مستمرة رغم ظهور بعض مؤشرات التعافي البطيء... عولجت المرحلة الأولى من الأزمة بضخ المزيد من الأموال العامة لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص لكن أزمة منطقة اليورو الأخيرة تشير إلى دخول الأزمة الاقتصادية العالمية مرحلة متقدمة تمثلت في زيادة عجز الموازنات الحكومية وتضخم الدين العام أي مرحلة الديون السيادية (الحكومية) المتراكمة، والعجز في الولايات المتحدة اليوم يتجاوز ١٠% من الناتج المحلي والدين العام يتجاوز بكثير المعدلات المعروفة وظهرت (أزمة اليونان) وبعض دول جنوب أوروبا الأخرى أي انتقلت

الأزمة من مرحلة إفلاس مؤسسات القطاع الخاص وإنقاذها من قبل الحكومات إلى مرحلة إفلاس بعض الحكومات ومحاولة إنقاذها من قبل تكتلا ت دول إقليمية (خطة منطقة اليورو لإنقاذ اليونان وغيرها) وما تلا ذلك من تراجع دراماتيكي لسعر صرف اليورو وقد ألقت هذه الصورة القاتمة بظلالها على اجتماعات زعماء قمة دول العشرين الأخيرة بكندا حيث تباينت الآراء في كيفية المعالجات اللازمة للخروج من الأزمة كما ذكرنا

- ويؤكد المشهد محورية دور الدولة أي أن تدخل الحكومات مسالة أساسية تمثل حلاً واقعياً بعد فشل النمط الاقتصادي السابق القائم على إعطاء حرية مطلقة لأسواق المال لأن فشل هذه الأخيرة كان سببا مباشراً لإعادة دور الدولة التدخلي الإنقاذي من خلال زيادة الإنفاق العام والقيام بإجراءات مرنة لتمويل المصارف وإجراءات حكومية لإزالة المعوقات أمام استثمارات القطاع الخاص بالإضافة لوضع ضوابط ومعايير مشددة من خلال أدوات السياسة النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، استقرار الأسعار) وأيضاً من خلال أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض، الإنفاق العام) وتبعاً لآليات التدخل الحكومي هذه أصبحت الحكومات المغذي الرئيسي للجهاز المصرفي بالسيولة وهذه الأخيرة مصدرها أموال المكلفين بالضرائب.

المشهد في الدول الصناعية الكبرى يشير إلى قدر متواضع من التعافي..؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية كان النمو ٢,٧% في الربع الأول من عام ٢٠١٠ و٢,٢% في الربع الثاني ومن المتوقع تباطؤ النمو ليبلغ ١,٥% في نهاية ٢٠١٠. وفي منطقة اليورو التوقعات أسوأ قد تقترب نسبة النمو من الصفر في نهاية العام. في الصين من المتوقع أن يهبط النمو من ١١% إلى ٧% آخر ٢٠١٠. في اليابان احتمال تدني النمو بسبب الافتقار للإصلاحات البنيوية والتغيير في الحكومات (أربع رؤساء وزارات خلال أربعة أعوام). والديون الضخمة...

أهم الدروس المستفادة: تدخل الحكومة

الدرس الأهم المستفاد من الأزمة المالية الاقتصادية العالمية أن الأسواق لا تستطيع أن تنظم نفسها بنفسها بل كانت الأسواق تجنح إلى التجاوز والشطط في غياب تطبيق المعايير والضوابط الرقابية، وكان هذا أحد أسباب الأزمة الكارثة الحالية التي عولجت بتدخل فوري من الحكومات خلافاً لأسس ومفاهيم النظام الرأسمالي الليبرالي الجديد وبالتالي أكدت الأزمة تعاظم دور الدولة التدخلي الإيجابي كما أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي وبصوت عال (أهمية العودة إلى دور الدولة القوية والقادرة) وهكذا أظهرت الأزمة الحالية هشاشة الاقتصاد العالمي وان النموذج الاقتصادي ألأنكلوساكسوني الذي شجعته تاتشر وريغان والقائم على إبعاد الدولة بالكامل عن الأسواق لا يملك مقومات الاستمرار لأنه كان مدفوعا فقط بالبحث عن الأرباح والاستغلال غير المقيد للموارد وعلى اللامسؤولية الاجتماعية وظهرت نتائجه في انهيار القلاع الكرتونية للمؤسسات المالية والمصرفية العملاقة التي جاءت نتيجة لأخطاء الليبرالية الجديدة المعولمة غير الخاضعة للضوابط والرقابة والتي تنظر فقط في الجزء النقدي من الاقتصاد دون الأخذ في الحسبان العوامل ذات الصلة الفعلية بالاقتصاد الحقيقي وقد قالت المستشارة الألمانية ميركل: (النظام المالي الأنكلوساكسوني يقف وراء الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية) ويشير استطلاع للرأي أجرته مجلة (فاينانشال تايمز) أن ٩٠% من المواطنين في فرنسه، اسبانيا، ألمانيا، ايطاليا.. يتمنون أن تحمي الدولة الاقتصاد الوطني بفاعلية أكبر باعتبارها الملاذ الأمين والمرجع القوي.

وهكذا تم الخروج عن أهم مبدأ من مبادئ الرأسمالية الجديدة وهو منع الدولة من التدخل في الحياة الاقتصادية وهذا ما يثير العديد من:

الأسئلة

- هل يمكن عدّ تدخل الحكومة المباشر في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول لانقاد المؤسسات المالية والمصرفية للقطاع الخاص بمثابة إجراءات اشتراكية أو تأمين؟

- هل أسقطت الأزمة العالمية الحالية النظام المالي والاقتصادي العالمي وأنهت نظرية النظام المالي ألنيوليبيرالي وعاد دور الدولة كضرورة لابد منها لإطفاء الحرائق التي يشعلها المغامرون والمقامرون من أباطرة المال في النظام الرأسمالي؟

- هل يمكن عدّ تدخل الحكومات حالياً في الدول الرأسمالية الصناعية نوعاً من الاشتراكية الرأسمالية لمصلحة الأغنياء وليس الفقراء؟؟

- هل تدخل الإدارة الحكومية الأمريكية بضخ أكثر من تريليون دولار من الأموال العامة (أموال دافعي الضرائب أو من الدين العام الخارجي خاصة من الصين) لإنقاذ مؤسسات القطا ع الخاص، هل يعدّ ذلك خروجاً أو انقلاباً على القواعد المقدسة للاقتصاد الحر؟؟.

- ما المتطلبات الضرورية لتحقيق اقتصاد سوق متوازن لا يتعارض ودور الدولة في الرعاية الاجتماعية؟

دور الدولة ومسؤولياتها

إن الأزمة الاقتصادية العالمية أثارت موضوع دور الدول ومسؤولياتها لتنظيم وحماية الاقتصادات الوطنية، دور يمكن الأسواق أن تعمل بطريقة أفضل فتكافئ الناجح... وتعاقب المهمل الذي يتصرف بأموال الناس من دون مسؤولية... أي أن دور الدولة الوقوف مع المستهلك ومع المواطنين لتحمي أموالهم. دولة تتدخل لا لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل وتنتج... حيث أن فشل الأسواق، كما أشرنا، هو الذي دفع وسيدفع الحكومات للتدخل وقد

ألغت هذه الأزمة مقولة أن المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى آمنة مقتدرة وكبيرة الحجم وجيدة الأداء لأن هذه المؤسسات تسببت بخسائر كثيرة بسبب الفساد والجشع وغياب رقابة الدولة وانعدام الثقة والشفافية. وثمة تطورات ثلاث تشير إلى التحول الكبير عن مبدأ السوق الذي ينظم نفسه بنفسه إلى الدولة المتدخلة إيجابيا لأن فشل الأسواق هو الذي دفع ويدفع الدولة للتدخل كمنقذ من خلال:

- الدولة تسعف وتنقذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة وأيضا المؤسسات الإنتاجية بما في ذلك الشركات متعددة الجنسيات من خلال السياسات المالية القائمة على زيادة الإنفاق العام مما تسبب في حدوث عجز ضخم وتضخم الدين العام...

- الدولة توجه النمو الاقتصادي دون أن تحل محل القطاع الخاص بتفعيل السياسة النقدية من خلال المصرف المركزي بوضع ضوابط ومعايير ملزمة لتحقيق الانضباط النقدي...

- الدولة تعمل لمراقبة أسواق المال لحمايتها حتى تقوم بدورها السليم في الاقتصاد الوطني من خلال التقيد بالقواعد والمعايير العامة للانضباط المالي والنقدي.

كيف تترجم الدولة مسؤولياتها؟

ألقت الأزمة بظلالها القاتمة على الاقتصاد العالمي في الدول الصناعية المتقدمة والناشئة ولم تسلم منها ومن آثارها الدول النامية والفقيرة ولو بنسب متفاوتة... مما رتب ويرتب على الدولة مسؤوليات جسام تتمثل في تدخل الحكومات بالشأن المالي والاقتصادي لإيجاد حلول لمعالجة الأزمة والخروج منها ونعرض هنا بعض النقاط المتعلقة بأهمية دور الدولة - أي دولة - ومسؤولياتها الكبيرة في مواجهة ومعالجة تداعيات الأزمة والحلول الممكنة للوصول إلى نهاية النفق..

- الرجوع إلى الواقعية الاقتصادية وإعادة تقييم مرحلة الإسراف المفرط في إقراض الأنشطة غير الإنتاجية.

- يجب على حكومات الدول أن تضمن استمرار المؤسسات المالية والمصرفية المتأزمة والجريحة في تقديم القروض إلى الاقتصاد الحقيقي لأن المصارف وقعت وستقع تحت إغراء تخزين الأموال ولا تقدم إلا القليل من القروض للشركات والمستهلكين الأمر الذي سيؤدي بشكل أو آخر إلى تفاقم الركود.

- دور ومسؤولية الدولة مهم عندما يواجه العالم بأزمة اقتصادية كبرى وفوضى مالية لا تسلم منها حتى الاقتصادات الصغيرة ومن مسؤولية الدولة أن تفعل ما بوسعها لاستقرار النظام الاقتصادي والمالي وضمان المخاطر.

- ضرورة إجراء تقويم واختبار مستمر لمؤشر الأداء الخاص للعملات العالمية الرئيسة من قبل البورصة وكبح جماح احتمال أي تأثيرات سلبية لتقلبات أسعار الصرف على أداء الأسهم وجاذبيتها للشراء بالنسبة للمستثمرين بما في ذلك الأجانب منهم.

- من مسؤولية الدولة الأخذ بسياسة حازمة وحكيمة والعمل بكل دقة وشفافية لمواجهة كل التغيرات الاقتصادية بما في ذلك رفع سعر الفائدة أو خفضه لمواجه ظواهر الدورة الاقتصادية: التضخم، التباطؤ، الانكماش، الانتعاش.. على أن تراعي عاملين اثنين: الهوة بين تضخم الأسعار وبين الإنتاج ومستوى التوازن. وضخ رؤوس الأموال وتشجيع الادخار

- التأكيد على الشفافية من قبل الدولة يساعد على إعادة الثقة ويشجع الاستثمارات الخاصة وهذا بالطبع يؤدي تدريجياً إلى تقليص الاعتماد على تدفق الأموال العامة من قبل الحكومات.

دور الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة

إن دور الدولة التدخلي في مرحلة ما بعد الأزمة لن يكون سهلاً ولا بد أن يكون الحل بإعطاء الجهات الحكومية خاصة المصارف المركزية للدول

المزيد من السلطات لوضع الضوابط والمعايير الرقابية الحازمة والشفافة وهذا ما قد لا يتلاءم مع قناعات أباطرة المال وممثليهم في الحكومات بحجة أن الضوابط ستحد من حرية حركة الأسواق ومن ثم فإن ذلك في رأيهم سيحد من عجلة النمو ونعتقد أنه من السابق لأوانه التنبؤ بما سيقرره أصحاب القرار من الحكام عندما يضعون حلولاً وقواعد للنظام المالي العالمي المقبل... لقد صحح النظام الرأسمالي مساره عدة مرات منذ الحرب العالمية الثانية لكن أزماته السابقة كانت محدودة وكانت تتمثل في ظواهر انكماش أو تضخم تم السيطرة عليها... ولكن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية مختلفة تماماً والقي عبء معالجتها والخروج منها على عاتق الحكومات بشكل رئيسي

- إن المعالجات الهادئة للرقص على تداعيات الأزمة مع استخدام المهدئات والمسكنات لن تكون كافية للخروج من الأزمة ويبقى الاعتماد على الدور الحاسم للحكومات ومدى تدخلها الايجابي الحازم لإنقاذ الاقتصاد العالمي من أزمته.

الدول النامية بعد التعافي من الأزمة

من المتوقع أن تشهد مرحلة ما بعد الأزمة ظواهر تضخمية بسبب الكم الهائل من الأموال العامة التي تم ضخها في شرايين الاقتصادات لمواجهة الأزمة والخروج منها وتستطيع الدول الصناعية الكبرى والدول الناشئة أن توجه مخاطر التضخم... في حين من المتوقع أن تتحمل الدول النامية والفقيرة أعباء ونتائج سلبية في مرحلة ما بعد الأزمة الاقتصادية بسبب التضخم المتوقع الذي سيؤثر بشكل مباشر على هذه الدول وقد بدأت البوادر الأولية لهذا التضخم المتوقع بالظهور مع ارتفاع الأسعار العالمية للمعادن... وأسعار المواد الغذائية.. وآخر الأرقام في الصين تشير إلى ارتفاع أسعار المستهلك بنسبة(٢,٧ %) عما كانت عليه في نفس الفترة من العام السابق... مما حدا برئيس وزراء الصين للتحذير من أن التضخم يمثل تهديدا للاستقرار الاجتماعي...

وعلى ضوء ذلك يتوجب على الحكومات أن تبذل جهودا حثيثة لإعداد خطط وبرامج لمواجهة ظاهرة التضخم المتوقعة بدرجاتها المختلفة وللحد من آثارها المؤلمة على المواطنين..في كل الدول وخاصة في الدول النامية منها والفقيرة...أي أن هذه الدول الأخيرة مدعوة و بإلحاح للاستعداد لمرحلة ما بعد التعافي الاقتصادي العالمي

- إن الحكومات مدعوة لرسم إطار عام للأسواق وحدودها في إطار المصلحة الاقتصادية الوطنية من غيران يؤثر ذلك على فاعلية ونشاط هذه الأسواق فتكافئ الناجح وتحاسب المهمل كما اشرنا.. وتتدخل الدولة لا لتحل محل الأسواق لكن لجعلها تعمل تحت مظلة القانون والمعايير الموضوعية وأن تتكفل الحكومة بأن تكون الراعي الأمين للمنافسة العادلة والمساواة والعدالة الاجتماعية وتمارس دورها التدخلي الايجابي بثقة أكبر.

- على رجال الأعمال التخلي عن التطلع لمعدلات الربحية غير العادية (الخيالية أحياناً) والتقيد بمعايير وقواعد الانضباط المالي الوطنية وأن يوفقوا بين طموحاتهم بتحقيق الأرباح وبين واجباتهم المالية تجاه الخزينة العامة ومسؤولياتهم الاجتماعية والأخلاقية وأن يقتنعوا بان اقتصاد السوق الحر الخاضع للضوابط والمعايير هو وحده النظام القادر على مواصلة الحياة في الأمد الطويل.

- إن العاصفة المالية والاقتصادية الدولية الحالية ضربت الاقتصاد العالمي الذي أرست أسسه الرأسمالية المعولمة وأدت هذه الأزمة إلى قلب وستؤدي إلى قلب العديد من مفاهيم النظام المالي العالمي بحيث أصبحت الدولة المتدخلة في مؤسسات القطاع الخاص اللاعب الرئيسي لوقف انهيار النظام المالي العالمي.

- إن أحداً لا ينكر أن الأزمة العالمية أعادت تأكيد دور الدولة التدخلي لإطفاء الحرائق التي أشعلها ويشعلها النظام المالي الرأسمالي الذي اعتمدته

(النيو ليبرالية) وبالتأكيد فإن أهم الدروس المستقاة من هذه الأزمة المالية الدولية الخطيرة هو إعادة دور الدولة التدخلي الإيجابي في إطار المعايير التي ستشكل أعمدة النظام المالي العالمي الذي ستنتجه هذه الأزمة وإن كان من المبكر تحديد هذا الدور بدقة الآن... ولكن من المؤكد أن مفاهيم الرأسمالية الجديدة المنفلتة من القيود والكوابح التي كانت سائدة قبل اندلاع الأزمة العالمية في ١٥ /أيلول - سبتمبر/ ٢٠٠٨ سيعاد النظر فيها لتتلاءم مع الواقع الاقتصادي العالمي في مرحلة ما بعد الأزمة. ونشير هنا إلى أنَّ تمسك ما يسمى (بصبيان مدرسة شيكاغو) في العديد من الدول وخاصة في الدول النامية بمثل هذه المفاهيم، في ظل الأزمة الحالية، يرقى إلى مستوى الغباء والخطأ الفادح.

أخيراً؛ فإن الواقع يشير إلى أنَّ هذه الأزمة أعمق مما يعتقد الكثير من المراقبين والمحللين وحتى بعض صناع القرار في العالم لأن الأزمة قد تطول وتتفاقم حسب ظروف الدول و التكتلات الإقليمية وسيكون علاجها مؤلماً وموجعاً...

وإذا عدنا إلى السؤال السابق (من يحكم العالم، من هم صناع القرار الاقتصادي؟؟: الحكومات أم أسواق المال؟؟) حاليا. إن الجواب، وعلى ضوء الواقع، سيكون الحكومات المتدخلة إيجابا لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص وإنعاش الأنشطة الاقتصادية الوطنية وإخراج الاقتصاد العالمي من أزمته بسلام....

٢٢-التصاعد المتسارع للعجز والدين العام
يضع الولايات المتحدة الأمريكية أمام خيارات صعبة

تخفيض الإنفاق العسكري يحد من التسلط والهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم

استمرار تزايد العجز والدين العام السيادي يشكل خطراً كارثياً على الاقتصاد الأمريكي.

سبق للاقتصادي الأمريكي المعروف (ب. كينيدي)، الحائز على جائزة نوبل، أن تحدث في واحد من أهم مؤلفاته الصادرة في ثمانينات القرن الماضي؛ عن العوامل الرئيسية التي تقف عادة وراء سقوط أو انهيار الإمبراطوريات عبر التاريخ مبينا أن الإمبراطوريات العظمى المنهارة: البرتغال، اسبانيا، فرنسه، بريطانيا جميعها انهارت عندما أصبحت التزاماتها وديونها أكبر بكثير من إيراداتها...

واليوم تبدو الإمبراطورية العظمى الوحيدة في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية) تعاني من أزمة مالية حادة ولدت على أرضها وصدرتها إلى دول العالم الأخرى لتصبح أزمة عالمية وتتحول لاحقاً إلى أزمة اقتصاد حقيقي... قد أدت هذه الأزمة المستمرة مع ما سبقها من إنفاق عسكري كبير بسبب حربي أفغانستان والعراق إلى تصاعد خطير في عجز الموازنة الفدرالية الأمريكية وتضخم هائل في الدين العام وصلا إلى مستويات خطيرة تنذر الاقتصاد الأمريكي بكارثة كما سنعرض.

لقد وردني عبر الانترنت أسئلة عديدة حول الآثار الخطيرة لتصاعد العجز والدين العام الأمريكي على اقتصاد الولايات المتحدة بشكل خاص وعلى الاقتصاد العالمي بشكل عام كون العملة الوطنية لهذه الإمبراطورية (الدولار) هي العملة الاحتياطية الأولى في العالم وبالتالي مدى انطباق نظرية (بول كنيدي) على الإمبراطورية الأمريكية التي تعمل على بسط هيمنتها العسكرية والاقتصادية على العالم؟؟!!. ومن هذه الأسئلة أيضاً: ما هو تاريخ وواقع الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية؟ ما هي أسباب تصاعد هذا الدين؟ ما هي المخاطر الفعلية لهذا الدين عل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى دول العالم بما فيها الدول النامية؟. هل سيؤدي التصاعد المستمر للدين العام الأمريكي إلى توقف الحكومة عن السداد والوصول إلى وضع كارثي ينذر بإعلان الإفلاس.؟ أم أن اقتصاد الولايات المتحدة قادر على مواجهة هذا الكم الهائل من الدين العام.؟

قبل الإجابة على هذه الأسئلة من المفيد أن نعرف القارئ بتطور حجم الدين العام الأمريكي وتوزعه الخارجي وأسباب تصاعده، والخيارات المتاحة مستقبلا...

بعد الحرب العالمية الثانية بلغ الدين العام الأمريكي (١٢١,٧ %) من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع بعدها تدريجيا..إلى أنَّ وصل عام ١٩٨١ إلى لنسبة (٣٢,٥%) من الناتج المحلي. في عام ١٩٩٥ وخلال عهد الرئيس الأمريكي ببل كلينتون تزايد الدين العام ليصل إلى (٤,٩) تريليون دولار... ومنذ ذلك العام بدء الين العام هذا بالتراجع على نحو سريع إلى أنَّ وصلت نسبة التراجع إلى أقل من (٤%) في عام ٢٠٠٠، وبدت الولايات المتحدة يومها في وضع يسمح لها بالسيطرة على دينها العام الذي شكل نسبته ما يقارب (٥٧%) من الناتج المحلي الإجمالي في ذلك العام.

وفي عهد جورج بوش الابن تسارع نمو الدين العام الأمريكي بعد أحداث أيلول (سبتمبر) ٢٠٠١ حيث بلغ (٥,٥) تريليون دولار وبعد إعلان

الحرب على أفغانستان تزايد الدين العام ليصبح (٧,٤) تريليون دولار، بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ تزايد هذا الدين بنسبة (٩,١%) واستمر بالتصاعد سنة بعد سنة حتى وصل في عام ٢٠٠٧ إلى (٨,٩) تريليون دولار أمريكي أي ما يعادل حوالي (٦٤%) من الناتج المحلي الإجمالي... ومع انطلاقة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وصل الدين العام للولايات المتحدة الأمريكية مستويات خطرة حيث نما هذا الدين بمعدل سنوي (٥,١٥ %) في الفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٠ وهو معدل خطير. من المتوقع أن يبلغ الدين العام الأمريكي الكلي (١٣,٧) تريليون دولار أمريكي نهاية عام ٢٠١٠ أي ما يقارب (٩٥%) من الناتج المحلي الإجمالي. وفي الأجل المتوسط سيبلغ الدين العام الأمريكي في عام ٢٠١٥ مبلغ (١٩,٧) تريليون دولار أي أن الدين العام هذا ستصل نسبته إلى (١٠٢,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي المقدر في ذلك العام

أسباب تزايد الدين العام الأمريكي:

يمكن عدّ السبب الرئيسي لهذا النمو التصاعد للدين العام الأمريكي عجز الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية الذي بلغ العام ٢٠٠٩ مبلغ (١,٤١٣) تريليون دولار، من المتوقع أن ينخفض العجز في السنوات القادمة إذا ألغيت التخفيضات الضريبية التي سبق وأقرها بوش بعد أحداث أيلول.. وبالتالي من الممكن أن ينخفض عجز الميزانية العامة إلى (٤٧٢) مليار دولار عام ٢٠١٥ وهذا سيؤدي - حسب التوقعات - إلى الحد من نمو نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي.

- من أسباب تزايد الدين العام برامج الإنقاذ الحكومية للخروج من الأزمة الاقتصادية الحالية بأشكالها المختلفة: حزم التحفيز المالي وحزم التحفيز النقدي بالإضافة إلى برامج الدعم حيث قدرت تكاليف برامج الإنقاذ الأمريكية بما يقارب (٢٣) تريليون دولار.

• نفقات الدفاع المتزايدة: كانت نسبة الإنفاق العسكري تشكل (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٥ وبعد انتهاء الحرب الباردة تراجعت إلى (٣%) وبعد حرب أفغانستان والعراق ارتفعت هذه النفقات.. لتشكل أحد أهم عوامل الضغط على عجز الميزانية وبالتالي على تصاعد معدل نمو الدين العام. ونشير هنا إلى أنَّه وقبل احتلال العراق كانت التقديرات تشير إلى أنَّ تكلفة هذه الحرب من (٥ إلى ١٠) مليار دولار وكان هذا بالطبع عامل إغراء إضافي لصانع القرار السياسي الأمريكي ولكن التكلفة المالية الفعلية لحرب العراق جاءت أكبر بكثير حيث التكلفة التقريبية (حسب تقدير وحدة البحوث في الكونغرس) نحو (٧٤٨) مليار دولار لحرب العراق، مقابل (٣٠٤) مليار دولار لحرب أفغانستان وبالتالي فإن تكلفة حربي أفغانستان والعراق تجاوزت تريليون دولار حتى الآن.

في مشروع الموازنة العامة للولايات المتحدة الأمريكية لعام ٢٠١١ قدرت نفقات الدفاع بـــ (٩٠٠) مليار دولار، والحكومة الأمريكية تجد نفسها أمام أحد خيارات صعبة جدا وشائكة منها تخفيض الإنفاق العسكري من أجل تخفيض عجز الميزانية العامة وتخفيض الدين العام، وهذا يؤدي إلى الحد من الهيمنة العسكرية الأمريكية في العالم.أو المحافظة على الهيمنة والتسلط العسكري على العالم والاستمرار في دعم الإنفاق العسكري مع ما يترتب على ذلك من تصاعد العجز والدين العام.

من الصعب على أمريكا التخلي عن هيمنتها العسكرية

كل المؤشرات تدل على أنه من الصعب جداً إن لم نقل من شبه المستحيل أن تقبل الإدارة الأمريكية بتخفيض الإنفاق العسكري كونها ترغب بالاستمرار كقوة عظمى في العالم.

وكما يبدو فإن الولايات المتحدة الأمريكية سيبلغ دينها العام مستويات تاريخية خطيرة يمكن أن تهدد بحدوث كارثة مالية يتساءل المحللون

والمراقبون حيالها؛ هل يمكن أن تقدم الإدارة الأمريكية مدفوعة بهذا الواقع إلى التوقف عن خدمة دينها العام؟

وقبل إلقاء الضوء على العناصر التي تساعد على تفهم موقف الحكومة الأمريكية المستقبلي من هذا الموضوع الخطير والمثير للجدل فإنه من المفيد التذكر بأن الولايات المتحدة الأمريكية لديها ميزة هامة جداً وهي أن دينها العام مقوم بالكامل بالعملة الوطنية (الدولار)... وهذا يعني أن الحكومة لديها السبل المساعدة على أن لا تتوقف عن خدمة دينها العام كون هذا الدين يدفع بالعملة المحلية...

وفي أسوء الحالات يمكن أن تتحمل معدلا ت تضخم مرتفعة، من خلال طباعة المزيد من الدولارات.. وهذا يخفض - عملياً - القيمة الحقيقية لدينها العام.. وليس من المتوقع أن تعمد الولايات المتحدة - على الأقل حالياً - إلى تعميق هذا الاتجاه في سياستها المالية والنقدية... بل ستحاول وبصعوبة العمل على زيادة الثقة بسنداتها على المستوى العالمي... وخاصة من خلال السعي لإبقاء (الدولار) محط ثقة كعملة احتياطية عالمية أولى.

يبدو أن المؤشرات والوقائع العملية تدلل على أنه وبالرغم من إفراط الولايات المتحدة في طباعة الدولار الأمريكي في إطار سياسات التحفيز النقدي للاقتصاد للخروج من الأزمة الاقتصادية فإن البنك المركزي الأمريكي (الاحتياطي الفيدرالي) وضع ويضع خططاً وبرامج تسمح بسحب السيولة حالما يبدأ الاقتصاد الأمريكي بالتعافي والنمو مرة ثانية، وذلك تجنباً للتداعيات وخاصة الضغوط التضخمية.

من جهة أخرى فإن التقرير الربع السنوي لمؤسسة CMA للتصنيف الائتماني يضع الدين العام (السيادي) الأمريكي في المرتبة الثالثة بعد الدين العام في النرويج وفنلندا..

السيناريو المتفائل

أحد السيناريوهات التي يتحدث عنها المتفائلون الذين يرون أن تصاعد الدين العام الأمريكي لا ينذر بكارثة يقول: أنه في حال عودة معدلا ت النمو الاقتصادي الأمريكي إلى مستويات مقبولة فإن الإيرادات الضريبية سترتفع، وتنخفض النفقات العامة وبالتالي فإن معدلا ت نمو الدين العام الأمريكي - في رأيهم - ستتراجع... وعلى افتراض إمكانية حدوث مثل هذا السيناريو المتفائل... فإن تحققه سيحتاج إلى وقت طويل.

السيناريو المتشائم

السيناريو المتشائم يرى أن تصاعد الدين العام الأمريكي سيؤدي إلى انهيار الدولار!!... ويبدو أنه، وبرغم الصعوبات الحقيقية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي حاضراً ومستقبلاً، فإن تحقيق هذا السيناريو يبدو ضعيفاً... حيث أنه وبالرغم من نمو الدين العام الأمريكي المتزايد بشكل يثير القلق الشديد... فإن النظرة العالمية لسندات الخزينة الأمريكية لا تزال مقبولة كاستثمارات ذات طابع آمن بشكل عام خاصة بعد تصاعد مخاطر الديون السيادية الأوربية

آثار ارتفاع الدين العام الأمريكي على اقتصادات دول العالم

من المفيد هنا الإشارة إلى أنَّ الدين العام الخارجي الأمريكي كانت نسبته (٥%) في عام ١٩٧٠

ووصل في عام ٢٠٠٠ إلى (٢٥%) واليوم تقارب هذه النسبة (٥٠%) خمسون بالمائة ويتركز الدين العام الخارجي (السندات) هذا بشكل رئيسي حسب إحصائيات النصف الأول عام ٢٠١٠ في الصين (٨٤٣,٧) مليار دولار، اليابان (٨٠٣,٦) مليار دولار، الدول المصدرة للنفط (٢٢٣) مليار دولار (وبلغ عدد الدول النفطية هذه ١٦ دولة منها (٦) دول نفطية عربية من

مجلس التعاون الخليجي) وفي حال توقف الحكومة الأمريكية عن سداد دينها العام الخارجي فإن الدول العربية الخليجية حسب تصريحات المسئولين فيها - لا تتأثر -...

لا شك أن هذه الأرقام الفعلية والمقدرة تعتبر بمثابة إنذار جدي بمخاطر احتمال خروج الدين العام الأمريكي من نطاق السيطرة... آخذين بعين الاعتبار بعض السيناريوهات المستقبلية المتفائلة أو المتشائمة... وفي كل الحالات وعلى ضوء الواقع فإن الدين العام الأمريكي يشكل مصدر قلق عالمي وخطير... وبدأت الشكوك تثار بل وتظهر حول استدامة هذا الدين وقدرة الولايات المتحدة الأمريكية على الاحتفاظ بدين عام ضخم وأثر ذلك على أوضاع الاقتصاد العالمي ومستقبله ومستقبل الدولار.

... من الملاحظ حتى الآن أن المستثمرين الدوليين يميلون إلى قبول معدلات متواضعة للعائد على سندات الولايات المتحدة الأمريكية.

ورغم النظرة الرمادية التي تحيط بالمشهد الاقتصادي الأمريكي على المدى الطويل، فإن معظم المحللين والمعنيين يستبعدون فرضية توقف الولايات المتحدة الأمريكية عن خدمة دينها العام الخارجي على الأقل في المدى القريب والمتوسط.

• فالولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن تقارن بدولة صغيرة كاليونان عصفت بها الأزمة المالية العالمية وفا قمت عجز الميزانية والدين العام لدرجة الإفلاس وهي - أي اليونان - لا تستطيع أن تطبع العملة الأوربية الموحدة (اليورو) لخدمة دينها العام.

• من ناحية أخرى فإن الولايات المتحدة الأمريكية تملك اختيار حق طبع عملتها الوطنية بهدف خدمة دينها العام وعدم التوقف عن السداد... وهذا أحد العوامل التي تبقي الولايات المتحدة بعيدة في السنوات العشر المقبلة على الأقل بمنأى عن احتمال الإفلاس.

ومع ذلك فإن خيار طبع المزيد والمزيد من الدولارات وفي ضوء تداعيات ومؤشرات الأزمة المالية العالمية الحالية التي ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية وصدرت إلى ضفتي الأطلسي وإلى دول العالم وتحولت لاحقاً إلى أزمة اقتصاد حقيقي ولا تزال مستمرة... كل ذلك يشير إلى أنَّ الأمور تذهب إلى الأسوأ على المدى الطويل حيث يتصاعد عجز الموازنة ويتضخم الدين العام الأمريكي بشكل هائل... وتأخذ معدلا ت التضخم في التصاعد وتقل مستويات الاستثمار وبالتالي معدلا ت النمو..

إنني أرى أن واقع عجز الموازنة والدين العام الكبير والمتصاعد في الولايات المتحدة الأمريكية يضع هذا البلد أمام خيارات صعبة جداً:

- إما تخفيض الإنفاق العسكري وبالتالي إضعاف الهيمنة والغطرسة العسكرية الأمريكية على العالم.

- أو الاستمرار في قبول تصاعد العجز والدين العام الأمريكي وهذا يضيف صعوبات جديدة تهدد الاستقرار المالي في أمريكا وتجعل عملية الخروج من نفق الأزمة المالية والاقتصادية معقدة وشائكة... وربما يكون ذلك بداية محتملة لمسار الانهيار الطويل الأمد لهذه الإمبراطورية.

بالمقابل الملاحظ أن برامج الإنفاق الحكومي جميعها ورغم ضخامتها لم تؤدِ إلى نتائج تذكر على صعيد التعافي الاقتصادي... ويتوقع المراقبون احتمالا ت تراجع الاقتصاد الأمريكي على الأقل خلال الأشهر الـــ (١٢) المقبلة ونرى احتمال حدوث ركود مزدوج طويل ويمكن القول أن سياسات و إجراءات التحفيز المالية الحكومي الاستثنائية لم تتمكن بعد من إعادة العافية إلى المريض بل حالت فقط دون وفاتها.

وأخيراً... نعود ونذكر بقول (بول كنيدي) في كتابه سقوط الإمبراطوريات (عندما تزداد التزامات وديون الإمبراطوريات عن إيراداتها تبدأ بالسير على طريق الانهيار). في العالم اليوم إمبراطورية أمريكية تحرص على بقائها

القوة الأعظم في العالم... لكن المؤشرات كلها تدل على أن الديون والالتزامات المالية لإمبراطورية الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت بكثير إيراداتها - السيناريو المتشائم -... وتصاعد العجز المالي والدين العام بشكل خطير... ولكننا نعتقد أن طريق الانهيار الاقتصادي لهذه الإمبراطورية لا يزال طويلاً.. ويمكن القول أن من سار على هذا الطريق سيصل إلى نهايته ولو بعد أمد طويل.

دمشق في ٢٦ /٤ /٢٠١٠

٢٣- حرب العملات..

إلى أين ستقود الاقتصاد العالمي؟

الولايات المتحدة.. غير قادرة على كسب حرب العملات بسبب الإحباط السياسي والأزمة الاقتصادية.

الصين.. نمو قائم على الصادرات مدعوم بسعر صرف، ومقاومة للضغوط الأمريكية

حرب العملات تضعف القدرات التنافسية وتهدد الاقتصاد العالمي

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة تسبب القطاع المالي وإيديولوجية السوق الحرة... وكذلك حرب العملات والتخفيض التنافسي لقيمها، في دفع الاقتصاد العالمي إلى وضع حرج بل وخطير... ومن الواضح اليوم أن انخراط العديد من دول العالم في جهود تنافسية لخفض قيمة عملاتها، دعما للنمو الذي تقوده الصادرات، قد أدخل العالم في حرب عملات من أسبابها خلل هيكلي في النظام النقدي العالمي وخاصة نظام سعر الصرف.

لقد صور وزير مالية البرازيل (جويدو مانتيجا) بشكل واضح روح العصر النقدية الحالية حين تحدث عن (حرب عملة) ظهرت ملامحها... في ظل خلاف ثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول سعر صرف العملة الصينية (الريمينبي)... ليتحول إلى جدل عام حول العملات وتدفقات رأس المال... وشكا الوزير البرازيلي من حرب العملات هذه قائلا: (إننا في

حرب عملات عالمية تسبب إضعافا عاما للعملة، وهذا يشكل تهديدا لنا، لأنه يودي بقدراتنا التنافسية)

الواقع أنَّه وبعد أن شهدت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والصين هدوءا نسبيا في صيف عام ٢٠١٠، عاد موضوع حرب العملة الصينية إلى الواجهة بقوة كبيرة كجزء أساسي من حرب العملات التي تدور رحاها ببرودة قاسية... وتتنافس الدولتان إلى حد يكاد يؤثر على علاقاتهم السياسية. وتعتبر سياسة سعر الصرف التي تتبعها الصين، بالاستمرار بإبقاء سعر عملتها منخفضا، من القضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وكانت ولا تزال الموضوع الأبرز في الاجتماعات والمؤتمرات الاقتصادية الدولية

وقد استأثر موضوع العملات باهتمام خاص في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي، وكانت الهيمنة لموضوع الدولار الريمينبي بالتحديد؛ فالدولار اعتبر ضعيفا دون الحد، الريمينبي مفتقرا للمرونة... وخلف ذلك سؤال كبير حول أفضل سبيل للإدارة التعديل الاقتصادي العالمي ويبدو هذا الأمر من الناحية الظاهرية أشبه بجدل بين الولايات المتحدة والصين لوحدهما... لكن تداعيات هذا الموضوع الهام تتجاوز حدود هذين البلدين الكبيرين...

الواقع أنَّ أسواق العملات تعيش وسط معركة يتم فيها إطلاق النار من القوى الكبرى طرفاها الرئيسيان الولايات المتحدة والصين، وذلك على خلفية طلب عالمي ضعيف، أما الآخرون فهم عالقون في وتحت مسار الطلقات، وقد تدخلت اليابان، سويسرا، وكذا كوريا الجنوبية وتايوان في محاولة أدت، حتى الآن، إلى نجاح متباين لضبط ارتفاع قيمة عملاتها وثمة شائعات تتحدث أن تايلاند، اندونيسيا، سنغافورة ستتبع النهج نفسه. ويبدو أن مراكمة احتياطيات مالية بالعملات الأجنبية تزيد عن المستويات اللازمة... يعمل على زعزعة الاقتصاد العالمي وأيضا اقتصاد البلد المعني.

وهكذا يبدو الاقتصاد العالمي وكأنه على شفا مواجهة خطيرة بشأن أسعار الصرف وهذه المسالة الهامة تمتد ويتفاعل تأثيرها على السياسة التجارية (مثلا مغازلة الولايات المتحدة لنزعة الحمائية) كما برزت مواقف تجاه تدفقات رأس المال (القيود الجديدة المفروضة من قبل البرازيل، كوريا الجنوبية، وتايلاند) وأيضا ارتفاع مشاعر العداء والكراهية للأجانب. من المسئول عن إفلات الزمام إلى هذا الحد في هذه الحرب المفتوحة وما سيحدث لاحقا؟؟

من الواضح أن خطر تصعيد حروب العملات، والحروب التجارية مستمر الآن إنها لعبة تمارسها جميع الدول، ولابد أن يخرج منها البعض خاسرا

حدثان تاريخيان حول العملات

النظام النقدي العالمي الحالي هو نتيجة انهيار اتفاقية (بريتون وودز عام ١٩٧١) حيث تحولت بعض الدول إلى نظام سعر الصرف المعوَم وأصبح الطلب والعرض على العملة هو الذي يحدد سعر الصرف فيما استمرت بعض الدول في التشبث بسعر الصرف الثابت أي العملة محددة بقيمة ثابتة مع عملة أخرى كما هو حال الريال السعودي والدولار... كما تحولت بعض الدول إلى نظام سلة العملات وهو أكثر مرونة، في عام ١٩٧١ فرض الرئيس الأمريكي نيكسون ضريبة أضافية على الواردات بنسبة ١٠% مع انتهاء قابلية تحويل الدولار إلى ذهب.

في عام ١٩٨٥ عقد اجتماع في نيويورك (فندق بلازا) بمشاركة الولايات المتحدة وبريطانيا اليابان فرنسه ألمانيا الغربية وقد تم الاتفاق على الدفع باتجاه تخفيض الدولار الأمريكي

هذان الحدثان التاريخيان عكسا يومها رغبة الولايات المتحدة في خفض قيمة الدولار واليوم لدى الولايات المتحدة نفس الرغبة لكن الأمر مختلف الآن... اليوم محور الاهتمام هو الصين (القوة العالمية العظمى المقبلة). في

عهد الرئيس الأمريكي نيكسون كان وزير ماليته يقول للأوربيين (الدولار عملتنا لكنه مشكلتكم) اليوم الصينيون يرددون العبارة نفسها بالنسبة لعملتهم (الريمينبي) وفي غياب توافق حول تعديلا ت العملة فإننا نرى اليوم شكلاً من أشكال الحرب النقدية العالمية.. الصين تسعى إلى إحداث انكماش في الولايات المتحدة والولايات المتحدة تعمل لإحداث تضخم في الصين وكلا الطرفين يعتقدان أنهما على حق وبالتالي لم ينجح أي منهما في تحقيق هدفه لكن بقية دول العالم تعاني... وعندما يتصارع الفيلة من المحتمل أن يذهب بعض المتفرجين ضحايا.

إن نظام سعر الصرف العالمي قائم في معظمه على اعتبار الدولار عملة احتياطي عالمية وهذا أحد أسباب الأزمة الاقتصادية لأن السياسة النقدية تحدد تبعاً للظروف الداخلية للاقتصاد الأمريكي التي لا تتناسب عادة مع ظروف بقية دول العالم وقد أدى ذلك إلى عدم استقرار العملات وتزايد الذبذبة فيما بينها إما بسبب العوامل الاقتصادية التي تحدد سعرها أو بسبب التدخلات الحكومية وصراع السياسات النقدية بين الحكومات وبالتالي فإن النظام النقدي القائم يسهم في خلق عدم التوازن المالي بين دول العالم

في زمن يتصف بضعف الطلب، تتبنى الدول المصدرة لعملا ت الاحتياطي سياسة التوسع النقدي ويأتي الرد من الدول غير المصدرة بالتدخل في العملات بالمقابل هناك دول كالبرازيل ليست من الدول المصدرة لعملا ت الاحتياطي ولا تفضل أن تكون من المجموعة الثانية... البرازيل هذه تجد عملتها الوطنية تحلق ارتفاعاً.

ثلاث حقائق لها صلة بحرب العملات

١ - بسبب الأزمة الاقتصادية الحالية تعاني الدول المتقدمة صناعياً من ضعف الطلب ولا يزال الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول ذات الدخل العالي في النصف الثاني من عام ٢٠١٠ أقل بكثير منه قبل بداية الأزمة في

عام ٢٠٠٨ ويتمثل ذلك في زيادة العرض وانخفاض معدل التضخم الأساسي إلى ما يقارب ١% في الولايات المتحدة ومنطقة اليورو. وهذا مؤشر على الانكماش وتتطلع هذه الدول إلى نمو تقوده الصادرات.

٢ - حسب دراسات معهد التمويل الدولي في واشنطن فإن حجم التدفق الصافي للتمويل الخاص الخارجي في عام ٢٠١٠ باتجاه البلدان الناشئة سيكون ٧٤٦ مليار دولار وسيعوض ذلك جزئياً بتدفق خاص صافي خارج من هذه البلدان بحجم ٥٦٦ مليار دولار ويتوقع أن يكون الرصيد الخارجي للبلدان الناشئة من دون تدخل رسمي فائضاً بحجم ٣٣٥ مليار دولار.

٣ - في الفترة من ١٩٩٩ إلى تموز ٢٠٠٨ ارتفع حجم الاحتياطيات الرسمية في العالم من العملات الأجنبية من ١٦١٥ مليار دولار إلى ٧٥٣٤ مليار دولار وقد تم استنفاذ نسبة من هذه الاحتياطيات لدى بعض الدول.

مسؤولية الولايات المتحدة عن المخاطر التي يواجهها الاقتصاد العالمي

إن قدراً عظيماً من هذه المخاطر تتحمل مسؤوليته الولايات المتحدة **لأسباب ثلاث**:

١ - إن أغلب الأسواق الناشئة تمارس عليها ضغوط لحملها على الارتفاع عن طريق التدفقات المتباينة من رؤوس الأموال. فقد عرض على المستثمرين في البرازيل عائدات تقارب ١١% في حين لا تتجاوز النسبة المماثلة في الولايات المتحدة من ٢% إلى ٣% ويبدو هذا وكأنه رهان في اتجاه واحد ويتوقع أن تبقى أسعار الفائدة في الولايات المتحدة منخفضة إلى ما بعد الأزمة.

٢ - يلاحظ تضخم العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة خلال الأعوام العشرة الماضية ويعود السبب الرئيسي لرغبة صناع القرار السياسي الأمريكي بزيادة الاستهلاك المحلي... وهذا أدى إلى تراكم الفوائد لدى الأسواق الناشئة وخاصة الصين وقد كان المسئولون الكبار في إدارة بوش

الابن يعدّون العجز في الحساب الجاري الأمريكي بمثابة هدية للعالم الخارجي وقد تبين أن سياسات خفض الضرائب لإصلاح الميزانية كانت مجرد وهم.

٣ - صافي تدفق رأس المال يتحرك من الأسواق الناشئة إلى الولايات المتحدة مع وجود فائض في الحساب الجاري لدى الأولى وعجز لدى الثانية. لكن تدفق رأس المال الإجمالي يتحرك من الأسواق الناشئة عبر البنوك الضخمة المدعومة في الولايات المتحدة وأوروبا... وهذه البنوك ستكون مستعدة دائما للمجازفة لتحصد الإيجابيات في حين يتحمل دافعوا الضرائب الجانب السلبي

الولايات المتحدة غير مرتاحة

الولايات المتحدة غير مرتاحة للطريقة السلحفاتية التي ترفع بها الصين قيمة الريمينبي الذي فك ارتباطه بالدولار في حزيران ٢٠١٠ ويدرس الكونغرس الأمريكي فرض رسوم تعويضية على الواردات الصينية التي تعتبر مدعومة بشكل غير عادل من قبل الحكومة. إن فرض الرسوم الأمريكية هذه يعدّ نوعاً من الرد ألصدامي لأن الصين تميل عادة إلى التعامل مع الهواجس الأمريكية خاصة سعر الصرف من خلال الأساليب الدبلوماسية الهادئة والبطيئة حيث بادرت إلى رفع قيمة الريمينبي ١% بعد زيارة كبير مستشاري أوباما إلى بكين في أيلول ٢٠١٠ وهذه النسبة تعادل نصف الزيادة الإجمالية للعملية الصينية منذ شهر حزيران ٢٠١٠.

إن فرض رسوم على الواردات الصينية يؤدي إلى نتائج عكسية لأن الرسوم هذه ستمنح الصين عذراً لوقف رفعها البطيء لقيمة عملتها الوطنية في وقت تتدخل دول أخرى كاليابان لإدارة سعر صرف عملتها ولاشك أن التدابير الأحادية هذه قد تشكل حرباً تجارية وهذا ما لا يحتاجه الاقتصاد العالمي المأزوم أصلاً.

إن رسوم الاستيراد على الواردات الصينية ستؤثر بشكل طفيف على فوائض الصين التي تراكمت نتيجة لعوامل عديدة أهمها الأجور المنخفضة والمدخرات المرتفعة وبالتالي فإن الاختلالات ستبقى ونرى انعكاس ذلك على التعافي الاقتصادي العالمي خاصة الطلب العالمي الهش سيما وأن الاقتصاد الصيني مستمر في الإنفاق الضئيل.

التحديات التي تواجه فرض رسوم على الواردات الصينية

إن الإجراء الأحادي من جانب الولايات المتحدة تواجهه تحديات على الصعيد الداخلي: متاعب البطالة بالإضافة إلى تردد وعدم ارتياح الشركات الأمريكية حيال ذلك... على الصعيد الخارجي: قد ترد الصين بالتخلي عن سندات الخزينة الأمريكية وهذا يؤدي إلى تراجع الدولار الأمريكي كما يضر بمصالح الصين نفسها... وقد تبادر الصين إلى الامتناع عن التعاون مع الولايات المتحدة بشأن كوريا الشمالية وإيران وهذا إجراء سياسي.

إن أمريكا منقسمة ومترددة حيال موضوع الصين والدليل على ذلك قرار وزير الخزينة الأمريكية بتأجيل الإعلان عن تلاعب الصين بالعملة وأيضاً التشريع الضعيف الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي والذي يؤثر على جزء صغير من الوردات الصينية.

الصين تتدخل

الصين تتدخل مباشرة في موضوع العملات قد وصل حجم احتياطياتها الحالية أكثر من ٢٥٠٠ مليار دولار أي أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي للصين و ٣٠% من الاحتياطيات العالمية وهذا يشكل دعماً هائلاً للصادرات الصينية بالمقابل يرى الأمريكيون أن الصين تعمل وفق سياسة (أفقر جارك) وترد الصين أن سياستها تتمثل في إفقار الجيران الأكثر ثراءً. الصين لديها مرونة في السياسات ولكن قيادتها ملتزمة بنموذج النمو الذي

تقوده الصادرات المدعومة من خلال دعم سعر الصرف ٠ وتتذكر الصين بقلق اتفاقية (بلازا) التي ألزمت الولايات المتحدة بموجبها اليابان لرفع قيمة الين وما تلي ذلك من ركود مدمر في اليابان لذلك تبقى الصين حذرة جدا من مطالبة الولايات المتحدة بهذا الصدد...

الواقع أنَّ الصين تتدخل وتقاوم الضغوط ورفع قيمة عملتها المحافظة على أداء صادراتها بإعطائها قدرة فائقة على المنافسة.

أمريكا دفعت اليابان للانتحار المالي في أواخر القرن الماضي

عندما طالبت الولايات المتحدة اليابان برفع سعر الين في منتصف ثمانينات القرن الماضي دفعت باليابان إلى عقد ضائع من الركود والكساد واضعة يومها حداً لهيمنة اليابان الاقتصادية وكان ذلك نوعاً من الانتحار المالي لليابان وتسبب ذلك في ارتفاع أسعار الموجودات اليابانية وأضعف قدرة الصادرات اليابانية على المنافسة حيث اختارت اليابان يومها سياسة التوسع النقدي ودخلت اليابان في عقد من الانكماش في التسعينات تحاول أمريكا اليوم تكرار التجربة مع الصين.

بالمقابل الصين اليوم تعمل للاستفادة من تجربة أمريكا واليابان خوفاً من تعرضها لما تعرضت له اليابان وبالتالي تعمل الصين لتجنب الوقوع في كارثة إذا ما استجابت للضغوط الأمريكية برفع سريع لقيمة الريمينبي.

المشهد الاقتصادي والنقدي العالمي

يشير المشهد إلى وجود فوائض ضخمة لدى الصين وبعض دول آسيا والدول النفطية وعجز هائل في ميزان التجاري الأمريكي وبالتالي فإن:

- الدول التي أفرطت في الأنفاق والاستدانة حققت عجزاً كبيراً في الحساب الجاري الولايات المتحدة والبلدان الانكلوساكسونية مضطرة للإكثار من الادخار والإقلال من الإنفاق على الطلب المحلي، وخفض القيمة الرسمية والحقيقية لعملاتها.

- الدول التي أفرطت في الادخار وتكريس الفائض الصين وألمانيا تعمل بمقاومة أي ارتفاع أسمي لقيمة عملاتها و لا تميل إلى زيادة الإنفاق على الاستهلاك المحلي.

- في منطقة اليورو المشكلة تتفاقم؛ ألمانيا تملك فوائض ضخمة قادرة على التعايش مع يورو أقوى في حين لا تستطيع دول أخرى كاسبانيا وايطاليا واليونان... التعايش مع اليورو القوي وهذه الأخيرة مضطرة إلى خفض قيمة عملاتها بسبب العجز الداخلي الضخم حتى تتمكن من استعادة النمو في وقت يطلب منها تنفيذ إصلاحات مالية مؤلمة.

مشهد النيران في حرب العملات

- الصين تقاوم الضغوط الأمريكية والأوربية لحملها على التسريع بالوتيرة البطيئة التي تتبناها لرفع قيمة عملتها مقابل الدولار والمحافظة على أداء صادراتها لتكون قادرة على المنافسة... ومن أجل تنويع احتياطياتها بدأت الصين بشراء الين الياباني وألون الكوري الجنوبي مما قد يلحق ضرراً بالقدرة التنافسية للعملتين الأخيرتين.

- بالمقابل ردت اليابان باستئناف التدخل في النقد الأجنبي لإضعاف الين بعد توقف دام سنوات وقد أثار إعلان بنك اليابان برنامج جديداً لشراء الموجودات أسئلة حول نوايا سوق الصرف اليابانية

- ردت الولايات المتحدة بدفع بنك الاحتياطي الفدرالي لشراء كميات كبيرة من السندات الحكومية في إطار سياسة (التيسير الكمي) الذي يخفض أسعار الفائدة طويلة الأجل ويضعف قيمة العملة بشكل غير مباشر... مما أثار مخاوف أوروبا والأسواق الناشئة واليابان رغم تظاهر الولايات المتحدة بعدم التدخل لإضعاف الدولار. وبدلاً من تعاون الولايات المتحدة بخصوص تعديلات أسعار الصرف والحساب الخارجي فإنها تسعى إلى فرض إرادتها عن طريق المطبعة.

- يقوم بنك انكلترا وبنك اليابان بإجراءات مماثلة للاحتياطي الفدرالي الأمريكي مما يفرض المزيد من الضغوط على منطقة اليورو بالمقابل يخالف البنك المركزي الأوربي هذه التوجهات تخوفاً على بلدان منطقة اليورو المتعثرة... وخوفاً من التضخم أيضاً.

أين تقف الأسواق الناشئة

ما الذي سيحدث لعملات دول الأسواق الناشئة في حرب العملات هذه؟ إن هذه الدول لديها قلق شديد إزاء ارتفاع قيمة عملاتها لذلك فإنها تميل إلى التدخل بالقوة بفرض ضوابط على رأس المال ومنع الاتجاه الصاعد لأسعار الصرف ومثال ذلك البرازيل وتايلاند حيث لا ترغب هذه الدول الناشئة في زيادة قيمة عملتها مقابل عملة الصين وبشكل عام فإن الدول الناشئة وخاصة في أمريكا اللاتينية وآسيا مرشحة لتحمل خسائر كبيرة إذا لم يتم حل أزمة حرب العملات. ولا يمكن حل هذه المشكلة دون الأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول الناشئة.

الخيارات أمام الدول المتقدمة الناشئة

ثمة خيارات ثلاث:

١ - أن تسمح الدول بارتفاع سعر صرف عملتها وبالتالي الإضرار بقدرتها التنافسية الخارجية.

٢ - تدخل في أسواق العملات وبالتالي مراكمة مزيد من الدولارات وهذا أمر قد يهدد الاستقرار النقدي المحلي ويضر بالقدرة التنافسية الخارجية.

٣ - الحد من رأس المال الداخل بفرض الضرائب والقيود على حركة رأس المال.

تاريخياً كانت الحكومات تختار مزيجاً من الخيارات الثلاثة وقد يكون مفيداً اليوم الأخذ بذلك. الملاحظ اليوم أن الصين تريد فرض تعديل انكماشي على الولايات المتحدة كما تفعل ألمانيا اليوم مع اليونان وهذا أمر

يصعب تحقيقه وليس من مصلحة الصين ذلك كونها دائناً كبيراً للولايات المتحدة والانكماش في الاقتصاد الأمريكي يهدد بخطر وقوع العالم في ركود اقتصادي

المشكلة

مشكلة حرب العملات أنه من غير الممكن إن تصبح جميع عملا ت الدول ضعيفة في نفس الوقت فإذا كانت إحدى هذه العملات ضعيفة فمن المنطقي أن تكون عملة دولة أخرى أقوى وعلى نحو مماثل لا تستطيع كل البلدان إن تحسن صافي صادراتها في نفس الوقت لأن المجموع العالمي يساوي صفراً بمعنى إن حرب خفض العملات التي وجد العالم نفسه في غمارها تشكل لعبة يتساوى فيها المكسب والخسارة فالمكسب التي تحققه دولة هو في الواقع خسارة لدولة أخرى.

إمكانية التنسيق والتعاون الدولي

نتساءل هنا ألا يمكن إجراء المزيد من التنسيق العالمي لمعالجة التوجه الأحادي في قضايا الاقتصاد الكلي والعملات؟ يتطلب ذلك توفر شروط من أهمها تحولا ت داعمة في السياسات الرئيسية بما في ذلك مفاوضات بناءة لإعادة توازن أكبر اقتصادات العالم والتوفيق بين الرؤى المختلفة للدول الفاعلة على الساحة الاقتصادية الدولية وخاصة دول مجموعة العشرين وبالرغم من تأكيد مجموعة العشرين في اجتماعها الأول في أواخر عام ٢٠٠٨ على أهمية التنسيق والتعاون إلا أنَّ قوة الدفع فقدت في الوقت الراهن في ظل الافتقار إلى أرضية مشتركة بين بلدان الفوائض والعجوزان في العالم ولا نعتقد إن اجتماع قمة العشرين في الشهر الحالي في سيؤول سيقدم الكثير في هذا المجال. رغم أن الولايات المتحدة تسعى لحشد الدول الناشئة لرفع صوتها في قمة سيؤول ضد الصين.

الخطر على حرية التجارة

المراقبون يرون أن الصين بدأت تستنتج أنه لم يعد في مصلحتها استمرار التلاعب بنظام التجارة الحرة إلى ما لانهاية كما يلاحظ تقبل بكين المفاجئ لفكرة واشنطن الداعية لفرض أرقام مستهدفة للفوائض التجارية وبالتالي فإن الاستمرار في السير على الطريق الحالي قد ينطوي على خطر الإطاحة بنظام حرية التجارة الذي خدم الصين بشكل ممتاز وربما تضطر الولايات المتحدة في ظل أوضاعها الاقتصادية الداخلية الحرجة وخاصة ارتفاع البطالة باللجوء إلى إجراءات حمائية وهذا السيناريو يدعو الصين للتفكير ملياً في المستقبل.

السيناريو البديل

يبدو أن معظم دول العالم بدأت تفكر بالبحث عن بديل للنظام النقدي العالمي الحالي وقد تكون مجموعة قمة العشرين مكاناً مناسباً لمناقشة ذلك لكن الولايات المتحدة تعارض بشدة نظراً لما يشكله تغيير هذا النظام من ضياع من مكاسب التي تحققها أمريكا لكون الدولار عملة احتياطية عالمية بالمقابل هناك وجهة نظر تقول أنه إذا لم يعالج الموضوع فإن الأسواق ربما تعمل على التغيير لتخفيف المخاطر المترتبة نتيجة تذبذب قيمة العملات مقابل بعضها والتي تقود إلى حل غير كفء للاقتصاد العالمي مع ما يترتب مع ذلك من تداعيات. في المحصلة تريد الولايات المتحدة لحرب العملات إحداث تضخم في بقية دول العالم مستفيدة دائماً من كونها تملك ذخيرة هائلة فلا حدود للدولارات التي يستطيع إصدارها الاحتياطي الفدرالي وأخرها الإعلان في بداية تشرين الثاني عن إصدار وضخ (٦٠٠) مليار دولار.

من يكسب حرب العملات

الواقع يشير إلى احتمالين: إما أن تنجح الولايات المتحدة في إحداث تضخم في بقية أرجاء العالم أو ترتفع أسعار الصرف الرسمية في بقية أنحاء

العالم مقابل الدولار ومن الممكن أن يحدث ذلك نوعاً من الفوضى الشاملة وستضطر بعض الدول الناشئة التي لا تتمتع بحماية كافية كالبرازيل وجنوب إفريقيا مثلاً إلى التعديل في حين أنَّ دولاً أخرى محمية بالضوابط على أسعار الصرف (الصين) ستكون قادرة على إدارة التعديل بصورة أفضل من غيرها أخيراً سيكون من الأفضل بالنسبة للجميع السعي والعمل بشكل تعاون ومنسق وربما يتاح لمجموعة دول العشرين أن تعمل شيئاً ما في هذا الاتجاه خلال اجتماعاتها المقبلة ولكننا نرى أنَّ هناك شكوكاً كثيرة حول إمكانية توفر الإرادة الجماعية لدول مجموعة العشرين التي وجدت لمرة واحدة في أول اجتماع في هذه المجموعة بعد بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث كان الجميع تقريباً يداً واحدة أما الآن وعلى ضوء تباين الآراء بين دول مجموعة العشرين ومع معارضة الولايات المتحدة للإصلاحات المطلوبة وسعيها لجعل دول مجموعة العشرين تتصارع فيما بينها يخشى من التداعيات المحتملة لسياسة الولايات المتحدة القائمة على تأجيج الخلافات بين الدول حول موضوع العملات... ومعارضة إصلاح النظام النقدي العالمي وبالتالي فإن النتائج السلبية للإجراءات الأمريكية المضادة في حرب العملات قد تؤدي إلى زعزعة أسس الهندسة المالية والنقدية العالمية وإلى الإضرار بالمصالح الاقتصادية لكل دولة على حدة كما قال (مارتن وولف) في الفاينانشال تايمز بتاريخ ٢٠١٠/١٠/١٦ (إن الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في سبيله إلى أنَّ يعلقهم جميعاً على المشنقة كلاً على حده). ولا نعتقد أن الولايات المتحدة قادرة على تحقيق رغباتها الحمقاء التي ذكرها مارتن وولف؛ لأنها أصلا غير قادرة على كسب حرب العملات المستمرة هذه بخاصة في ظل حالة العجز السياسي وخيبة الأمل التي تعيشها إدارة الرئيس الأمريكي أوباما اليوم بعد خسارتها انتخابات مجلس النواب النصفية وفي ضوء استمرار اعتلال الاقتصاد الأمريكي المأزوم، وتحديات الاقتصاد الآسيوي الناهض. في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة.

دمشق في ١٤ / ١١ / ٢٠١٠

٢٤-(بانوراما) المشهد الاقتصادي العالمي في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١

من الواقع إلى التوقعات

الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١ لن يكون أفضل بكثير منه في عام ٢٠١٠

الاقتصاد الأمريكي في عام ٢٠١١ نمو بطيء - زيادة العجز والدين العام وارتفاع البطالة

الاقتصاد الأوربي: الاستمرار بتنفيذ برامج التقشف وتخفيض الإنفاق العام.

الدول النامية ستعاني من ارتفاع الأسعار خلال عام ٢٠١١

شهد عام ٢٠١٠ استمرارا للأزمة المالية والاقتصادية العالمية رغم ظهور بعض مؤشرات التعافي الاقتصادي العالمي البطيء جدا والمحدود في الدول الصناعية المتقدمة الكبرى وكما هو معروف فان الأزمة عولجت في المرحلة الأولى عام ٢٠٠٩ بضخ المزيد من الأموال العامة لإنقاذ مؤسسات القطاع الخاص... واستمر ذلك في عام ٢٠١٠ لتدخل الأزمة في مرحلة ثانية تمثلت بزيادة كبيرة لعجوزان الموازنات العامة وتضخم الديون العامة السيادية... والظاهرة الخطيرة التي برزت عام ٢٠١٠ كانت عدم قدرة بعض دول أوروبا (في منطقة اليورو) على تحمل العجوزات والديون الهائلة، وظهرت هذه الدول في حالات شبه إفلاس (اليونان، ايرلندا، البرتغال...) وتدخلت دول منطقة اليورو الكبرى وصندوق النقد الدولي وألقت الصورة

بظلالها القاتمة على أجواء قمة دول العشرين الأخيرة في كوريا الجنوبية... بمعنى آخر انتقلت الأزمة من مرحلة إفلاس مؤسسات القطاع الخاص إلى مرحلة إفلاس بعض الحكومات ومحاولة إنقاذها من قبل تكتلات إقليمية... وانقسمت دول مجموعة العشرين بين مؤيد للاستمرار في زيادة الإنفاق العام للخروج من الأزمة (الولايات المتحدة الأمريكية) ومؤيد لسياسات التقشف وشد الأحزمة (دول أوروبا)... وسيستمر هذا الانقسام عام ٢٠١١ مع صورة رمادية للأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة التي تضرب اقتصادات الدول الصناعية الكبرى في حين بقيت الدول الناشئة وفي مقدمتها الصين بمنأى عن تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وبالتالي لن يكون الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١١ أفضل بكثير منه في عام ٢٠١٠.

المشهد الاقتصادي العالمي (وقائع) ٢٠١٠

في الولايات المتحدة الأمريكية: استمرت معاناة اقتصاد الولايات المتحدة من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية خلال عام ٢٠١٠ رغم ظهور بعض بوادر البدء بالتعافي الاقتصادي. ولما كانت قوة الدولار الأمريكي تعتمد أصلا على مدى قوة الاقتصاد الأمريكي فإن الدولار استمر في تحمل نتائج الأزمة المستمرة خلال عام ٢٠١٠.. وارتفع عجز الموازنة العامة الأمريكية إلى ما يقارب (١,٥) تريليون دولار وهو رقم غير مسبوق ويشكل نسبة (١١,٢%) من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي، أما الدين العام فقد استمر بالتضخم بشكل كبير، وخاصة الدين العام الخارجي من الصين التي تجاوز رقم مشترياتها من سندات الخزينة الأمريكية مبلغ حتى آخر عام ٢٠١٠ (٨٦٠) مليار دولار... وذلك بهدف تمويل الإنفاق العام الأمريكي الداخلي لإنقاذ المؤسسات المالية المتضررة أو المنهارة بفعل الأزمة... وأيضا لتمويل الإنفاق العسكري على الحروب الخارجية... وقد بلغ حجم الدعم المالي الإجمالي الذي قدمته الحكومة الأمريكية لإنقاذ مؤسسات القطاع

الخاص أكثر من (٧٠ %) من الناتج المحلي. بالمقابل استمر تزايد أرقام العاطلين عن العمل في الولايات المتحدة خلال عام ٢٠١٠ حيث تجاوزت نسبة البطالة (١٠%) وهي مرشحة للارتفاع أكثر، كما ارتفع عدد المشردين لأكثر من (٣) ملايين مشرد.. ولا تزال مشكلة العقارات تتفاقم... والمواجهة مع المصارف باتت صعبة بكل المقاييس.

وبالمقابل فقد واجهت إدارة الرئيس الأمريكي أوباما صعوبات عديدة أخرى خلال عام ٢٠١٠:

من هذه الصعوبات طريقة التعامل مع الصين كما أنَّ نتائج الانتخابات النصفية للكونغرس لعام ٢٠١٠ أدت إلى خسارة الحزب الديمقراطي الحاكم الأغلبية في مجلس النواب... وشهدت إدارة أوباما صعوبات في أفغانستان وإيران والعراق بالإضافة إلى فشل عملية السلام في الشرق الأوسط رغم الزيارات المتكررة لممثل أوباما (جورج ميتشل) حيث تأكد عجز الولايات المتحدة (إدارة أوباما) في الضغط على إسرائيل سياسياً.

في منطقة اليورو: في عام ٢٠١٠ وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة واجهت دول منطقة اليورو أخطر أزمة تعرض لها الاتحاد النقدي الأوربي منذ تأسيسه قبل ١١ عام وقد تجاوزت أزمة منطقة اليورو حدودها لتصبح أزمة أوربية بمستقبلها ومصيرها. وقد أدى العجز في الموازنات العامة وتراكم الدين العام السيادي المتزايد نتيجة سياسات التوسع في الإنفاق العام لمواجهة الأزمة الاقتصادية إلى وصول بعض دول منطقة اليورو إلى حافة الإفلاس (اليونان، أيرلندا، البرتغال...) وهناك سبب آخر يعود إلى أنَّ الدول المأزومة المذكورة هذه كانت في معظمها تفتقر إلى المعايير المالية الموضوعة أصلاً كشروط لدخول منطقة اليورو خاصة معيار نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد وضعت دول الاتحاد الأوربي للتعاون مع صندوق النقد الدولي خطة لإنقاذ اليونان من أزمته وبعد أيام معدودة بدأ اليورو بالانخفاض الكبير والمفاجئ... وكان من أسباب هذا الانخفاض في -

في رأي المراقبين - موافقة البنك المركزي الأوربي على شراء الديون من الدول الأوربية التي تعاني من أعبائها... وقد تطلب تنفيذ خطة الإنقاذ الأوربية هذه اتخاذ إجراءات تقشفية في معظم دول أوروبا من ضمنها زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام كما يتم في بعض هذه الدول إعادة النظر في الأجور وحتى بالمعاشات التقاعدية مع ما يحمله ذلك من إمكانية حدوث اضطرابات سياسية و اجتماعية كما بدأ يحدث في بعض هذه الدول.

الصين في عام ٢٠١٠

الصين - كما هو معروف - بلد استطاع التوفيق بين الشيوعية كعقيدة سياسية وبين حافز الأرباح... وبقيت الصين عملياً بمنأى عن التداعيات الخطيرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتم اعتماد نمط النمو القائم على الصادرات. وقد بلغ حجم الاحتياطي المتراكم في الصين حتى أواخر عام ٢٠١٠ أكثر من ٢٦٠٠ مليار دولار أمريكي، أي أكثر من ٥٠% من الناتج المحلي الإجمالي في الصين كما يشكل الاحتياطي الصيني من العملات الأجنبية ما يقارب ٣٠% من الاحتياطيات العالمية.

بالمقابل استمرت الصين في شراء سندات الخزينة الأمريكية خلال عام ٢٠١٠ أي استمرت كأكبر دولة دائنة للولايات المتحدة الأمريكية...

استمرت الصين خلال عام ٢٠١٠ بسياسة تقييم عملتها بأقل من قيمتها الحقيقية وتعتبر سياسة سعر الصرف التي تتبعها الصين من القضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي علما بأن الصين أعادت النظر بسعر صرف عملتها باتجاه رفعها بنسبة ١% في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٠

العلاقة بين الولايات المتحدة والصين

بقيت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين متوترة نسبياً على الصعيدين السياسي والاقتصادي خلال عام ٢٠١٠؛ فالولايات المتحدة ة غير مرتاحة للطريقة السلحفاتية التي ترفع فيها الصين قيمة عملتها الوطنية كما

قامت الولايات المتحدة في إطار ضغوطها على الصين بفرض ضرائب تعويضية بنسبة ١٠% على بعض المستوردات الصينية التي تعتبر في رأي الأمريكيين مدعومة من الحكومة الصينية بشكل غير عادل ويعدّ فرض الرسوم التعويضية هذه نوعاً من البدء بحرب تجارية... وهذا ما لا يحتاجه العالم اليوم وهكذا استمرت العلاقة بين الولايات المتحدة والصين خلال عام ٢٠١٠ متوترة في معظم الحالات وهي علاقة أعداء في السياسة ولكن تجمعهم مصالح اقتصادية كبرى مشتركة.

قمة العشرين

وجدت مجموعة دول قمة العشرين (أي الاقتصادات الأكبر في العالم) لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وإيجاد السبل اللازمة لخروج بالاقتصاد العالمي منه، واستمرت اجتماعات مجموعة العشرين خلال عام ٢٠١٠ وكان آخرها في كوريا الجنوبية حيث أكدت جميع اجتماعات هذه المجموعة على دور الدولة في التدخل لمعالجة تداعيات الأزمة الاقتصادية واعتبر أن فشل الأسواق كان مبرراً لتدخل الدول بشكل مباشر وكان موقف الولايات المتحدة خلال اجتماعات قمة العشرين وآخرها في خريف عام ٢٠١٠ معارضاً بشدة لأي تغيير في نظام النقد العالمي القائم على اعتبار الدولار عملة احتياطية عالمية. من جهة ثانية شهدت مؤتمرات قمة العشرين خلال عام ٢٠١٠ انقساماً حاداً في وجهات النظر حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية تمثلت في وجهتي نظر الأولى تتبناها الولايات المتحدة وتؤيدها الصين من بعيد ومضمون وجهة النظر هذه الاستمرار بضخ المزيد من الإنفاق العام لإنعاش الاقتصاد وزيادة الطلب الداخلي الخ.. أي الاستمرار في سياسات التوسع والتحفيز المالي الحكومي. ووجهة النظر الثانية تتبناها دول الاتحاد الأوربي القائمة على تطبيق إجراءات تقشفية لضغط الإنفاق العام وزيادة الضرائب بهدف تخفيض العجز.

أما الدول النامية فقد استمرت بالتأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية خلال ٢٠١٠ وبنسب متفاوتة حسب الظروف الخاصة بكل دولة.

توقعات وآفاق عام ٢٠١١

الولايات المتحدة الأمريكية من المعلوم أنَّ الإدارة الأمريكية الحالية (إدارة أوباما) ورثت تركة سياسية وعسكرية واقتصادية سيئة من سلفه جورج بوش الابن وبالرغم من أن العالم رحب بداية بإدارة الرئيس الأمريكي أوباما التي مدت يدها للحوار إلا أنَّ الواقع يشير إلى أنَّ رصيد أوباما في الداخل والخارج قد استنفذ معظمه وفوت فرصاً عديدة للنجاح... وفي عالم تقسمه اعتبارات سيادية وسياسية و أفضليات وطنية متباينة فإن رؤية الرئيس أوباما المستقبلية ستواجه عملياً في عام ٢٠١١ معارضة في الداخل حيث سيستمر الاقتصاد الأمريكي بالمعاناة من الأزمة الاقتصادية الأمريكية التي عصفت به وسيستمر ارتفاع العجز المالي الحكومي وتضخم الدين العام السيادي و تزايد نسبة البطالة كما ستستمر الصعوبات السياسية والعسكرية على الصعيد العالمي.

إزاء الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي من المتوقع أن يشهد هذا الاقتصاد خلال عام ٢٠١١ نمواً بطيئاً ومتدرجاً إن لم نقل هزيلاً ولن يتجاوز معدل النمو ٢,٧% في أحسن الأحوال كما يتوقع أن يصل رقم عجز الموازنة العامة إلى رقم قياسي ١,٦تريليون دولار أي ما يقارب ١٠,٦% من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي كما سيستمر الدين العام الأمريكي في الزيادة خلال عام ٢٠١١ وتشير الإحصاءات الرسمية المتوقعة أن يصل الدين العام الخارجي الأمريكي في صعوده ليصل إلى ٢٣٠٠٠ بليون دولار عام ٢٠١٤ مقابل ١١٧٥٠ بليون دولار عام ٢٠٠٨ عام بدء الأزمة الاقتصادية. وتشير توقعات المحللين والمراقبين إلى أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد أن طبعت و ضخت ٦٠٠ مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٠ فإنها ستستمر في خلال عام ٢٠١١ في سياسة التحفيز المالي حيث يقترح الرئيس الأمريكي

أوباما ضخ المزيد من الأموال العامة في هذا العام لإنعاش الاقتصاد الأمريكي رغم أنه سيواجه صعوبات في مجلس النواب لاعتماد سياسته التوسعية في الإنفاق العام...

بالمقابل فإن البطالة في الولايات المتحدة مرشحة للارتفاع خلال عام ٢٠١١ الذي سيشهد طاقة فائضة كبيرة في أسواق العمل بمعنى آخر لن يحقق الاقتصاد الأمريكي خلال عام ٢٠١١ نمواً كافياً لخفض مستويات البطالة المرتفعة جداً حيث من المتوقع أن يبقى شبح البطالة مؤرقاً لصناع القرار السياسي في الولايات المتحدة ويهدد بكبح جماح التعافي والنمو الاقتصادي مع الإشارة إلى أنَّ معدل البطالة يعدَّ تاريخياً آخر المؤشرات الاقتصادية تحسناً.

منطقة اليورو

يرى العديد من المحللين والمراقبين أن الطريق الضروري لإنقاذ منطقة اليورو خلال عام ٢٠١١ لابد أن يمر عبر فرض المركزية المالية الجزئية... أي أن تطبق منطقة اليورو معايير الانضباط المالي والمرونة التي تسمح باستمرارية اليورو و تقويته وقد يعني ذلك فقدان جزء من السيطرة المالية وبالرغم من كون خطة الإنقاذ لمنطقة اليورو قد تشكل عاملاً يحد من تعافيها من الأزمة الاقتصادية خلال عام ٢٠١١، على الأقل بسبب التأثيرات المؤلمة لسياسة التقشف، إلا أنَّها قد تؤدي - أي الخطة - إلى زيادة الصادرات الأوربية خاصة في الدول الصناعية القوية (ألمانيا وفرنسه) بمعنى آخر فإن خطة الإنقاذ قد تشكل درعاً مالياً وتعالج الذعر والقلق في الأسواق المالية وبالتالي فإن النمو في دول منطقة اليورو خلال عام ٢٠١١ سيكون بطيئاَ ويتوقع أن لا تتجاوز نسبة النمو في دول الاتحاد الأوربي بما في ذلك بريطانيا في أحسن الأحوال ١,٧% وستكون في بداية العام ٢٠١١ قريبة من الصفر. وقد تؤدي التقلبات ومخاطر الديون السيادية في أوروبا إلى تقويض ثقة الشركات والمستهلكين... وسيكون الوضع الاقتصادي العام في أوروبا على درجة عالية من عدم اليقين.

الصين في ٢٠١١

من المتوقع أن يستمر اقتصاد الصين وبعض الدول الناشئة الأخرى في عام ٢٠١١ في البقاء بعيداً عن آثار وتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وسيستمر نمو الصين القائم على الصادرات لكن نسبة النمو ستنخفض إلى حوالي ٨% ومن المتوقع أن تكون الصين أمام أحد خيارين خلال عام ٢٠١١:

- أن تستمر الصين في إبقاء عملتها الوطنية الريمينبي منخفضة القيمة مع ما يترتب على ذلك من التأثير على التوازن العالمي في مجال الاقتصاد الكلي وسيؤدي ذلك إلى استمرار زيادة حجم الصادرات الصينية.

- التجاوب مع الضغوط الأمريكية والدولية وسماح الصين لعملتها الوطنية بالارتفاع مما قد يجازف بدفع النمو الصيني إلى التباطؤ وخفض الصادرات مع ما قد يترتب على ذلك من نتائج سياسية واجتماعية داخلية.

- بالمقابل قد ترد الصين على فرض رسوم تعويضية أمريكية إضافية على بعض صادراتها بالتخلي عن سندات الخزينة الأمريكية وبيعها في البورصات العالمية وهذا الإجراء سيؤدي إلى تراجع الدولار الأمريكي و يضر بمصالح كل من الولايات المتحدة والصين، ونشير هنا إلى أنَّ الصين في مقدمة الدول الناشئة التي نجحت في تحسين الأداء المالي من خلال تقليص العجز الإجمالي وبالتالي أصبحت المخاطر السيادية في الصين وبقية الدول الناشئة أقل منها في الدول الصناعية الأخرى وبالتالي ستستمر الصين ومعظم الدول الناشئة في بقائها بمنأى عن تداعيات الأزمة العالمة الاقتصادية المستمرة خلال عام ٢٠١١

مجموعة العشرين في عام ٢٠١١

في عام ٢٠١١ سيستمر التباين في وجهات النظر بين دول مجموعة العشرين بشأن الدور المناسب للحكومات في الاقتصادات المحلية للخروج من الأزمة، مثلاً ستستمر الولايات المتحدة في تطبيق أسلوب التوسع بالإنفاق

العام في حين ستستمر أوروبا في تطبيق سياسات تقشفية قائمة على خفض الإنفاق العام بمعنى آخر سيستمر الاتفاق المهذب على الاختلاف بين وجهتي النظر وسيكون من الصعوبة بمكان الاتفاق على التفاصيل المتعلقة بالقضايا الجوهرية.

التضخم

في ظل ارتفاع حجم الدين العام في الدول الصناعية الكبرى خاصة في الولايات المتحدة فإن ثمة قلق وخوف من تحويل الدين العام في النهاية إلى نقود ومن شأن ذلك أن يدفع بمعدلات تضخم إلى المزيد من الارتفاع مستقبلاً مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض حكومات الدول الصناعية الكبرى تقوم باستغلال التضخم لتقليص القيمة الحقيقية لديوانها العامة وبمعنى آخر فإن الدول التي يصعب فيها - على الصعيد السياسي - زيادة الضرائب وخفض الإنفاق العام فإن عملية تحويل العجز في هذه الدول إلى نقد ستؤدي إلى التضخم سيما وأن حزم التحفيز المالي الحكومية التي أنفقت من قبل مجموعة العشرين حتى اليوم تجاوزت ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وبالتالي سيشهد عام ٢٠١١ ارتفاعا عاماً في الأسعار بنسبة تقارب ١١% على الأقل كما أنَّ الذهب الذي يعدّ الاستثمار الأمثل لمن يشعرون بالقلق من التضخم سيحقق مستويات قياسية عالية لمزيد من الارتفاع.

حرب العملات في عام ٢٠١١

من المتوقع أن لا تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١١ بخصوص تعديلا ت سعر الصرف والحساب الخارجي بل ستعمل كعادتها على فرض إرادتها عن طريق المطبعة أي ستستمر في طباعة الدولار وضخه كعملة احتياطية عالمية كما فعلت في أواخر عام ٢٠١٠ بإصدارها ٦٠٠ مليار دولار بدون تغطية.

بالمقابل ومع استمرار حرب العملات خلال عام ٢٠١١ فإن الولايات المتحدة ستسعى لتأجيج الصراع بين دول مجموعة العشرين حول موضوع العملات وقد تؤدي إجراءات الولايات المتحدة إلى زعزعة أسس الهندسة المالية والنقدية العالمية وإلى الإضرار بمصالح كل دولة على حده... ولكننا نتوقع عدم قدرة الولايات المتحدة على كسب حرب العملات المستمرة خاصة في ظل العجز السياسي وخيبة الأمل لإدارة أوباما بعد خسارتها الانتخابات النيابية النصفية في خريف ٢٠١٠ واستمرار أزمة الاقتصاد الأمريكي، الخ..

المشهد الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١١

من المتوقع أن يكون المشهد الاقتصادي العالمي العام في ٢٠١١ استمراراً لانقسام العالم إلى معسكرين اثنين: دول ذات نمو بطيء (الدول الصناعية المتقدمة) ودول ذات نمو سريع (الدول الناشئة) بالمقابل فإن الدول التي أفرطت في الإنفاق والاستدانة حققت عجزاً كبيراً في الحساب الجاري (الولايات المتحدة والدول الأنكلوسكسونية) مضطرة للإكثار من الادخار والإقلال من الإنفاق على الطلب المحلي وخفض القيمة الاسمية لعملاتها.أما الدول التي أفرطت في الادخار وتكريس الفائض (الصين وألمانيا) ستعمل خلال عام ٢٠١١ بمقاومة أي ارتفاع أسمي لقيمة عملاتها ولن تكون ميالة لزيادة الإنفاق على الاستهلاك المحلي الكبير. ولا شك أن المشهد الجيو اقتصادي ينعكس بالطبع على المشهد الجيوسياسي:

- الصين تفرض وجودها في شرق آسيا وتكرس سياسة النمو القائم على الصادرات مع العمل على زيادة الاستهلاك الطلب الداخلي

- الهند تعمل على بناء قوى بحرية تعمل في أعالي البحار.. وتسعى لتحقيق المزيد من التقدم في مجال تكنولوجيا البرمجيات.

- البرازيل وتركيا تعملان على تحسين معدلات النمو، وإقامة علاقات وامتيازات شرف على المستوى الدولي.

- أوروبا ستستمر في مقاومة العجوز والديون السيادية العامة من خلال تطبيق سياسات التقشف وشد الأحزمة وستحاول أن تقاوم ما يسمى بالتهميش.

- الولايات المتحدة الأمريكية رغم أنها أكبر اقتصاد حقيقي في العالم ستعمل على الاستمرار بزيادة الإنفاق العام والتحفيز على أمل تحقيق انتعاش اقتصادي ولو محدود وعينها على العجز المالي المتزايد والدين العام المتصاعد في الداخل وارتفاع معدل البطالة، وعلى جيوشها المنتشرة والمحتلة لأجزاء من العالم والمهددة بالفشل العسكري ما قد يرافق ذلك من انعكاسات داخلية بالإضافة إلى الإخفاق والعجز السياسي لإدارة أوباما التي دخلت النصف الثاني من حقبتها.

- الدول النامية والفقيرة ستعاني من ارتفاع الأسعار والتضخم المستورد خلال عام ٢٠١١ وعلى هذه الدول أن تستعد لوضع خطط وبرامج وقائية لمواجهة ارتفاع الأسعار المؤلم...

أخيراً.. بالرغم من ظهور بعض البراعم الخضراء التي تعتبر مؤشرات على إمكانية قرب بدء التعافي الاقتصادي العالمي فإن بنك التسويات الدولية في بازل حذر من (رؤية مرعبة) قد تؤدي إلى العودة إلى شفا حفرة الانهيار المالي في عام ٢٠١١ وقد يكون أحد أسبابها السلوك المندفع المغامر الذي ساد فترة ما قبل الأزمة والذي قد يعاد العمل به من جديد... واعتبر ذلك بمثابة تكملة (لفيلم مرعب)... ولا شك أن صدور التحذير من بنك التسويات الدولية (معايير بازل) وليس من مكان آخر مثلا (هوليود) يعدَّ تحذيراً من مخاطر جدية حول مستقبل الاقتصاد العالمي المأزوم.

دمشق في ٥ / ١ / ٢٠١١

٢٥- في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية

دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي

دخلت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة الحالية عامها الثالث بعد انطلاقها من الولايات المتحدة الأمريكية في أيلول ٢٠٠٨ على أثر انهيار (بنك ليمان برازرز) ومؤسسات مالية ومصرفية أخرى... وما رافق ذلك الانهيار من إقحام العالم في مقولة خطيرة مضمونها أن المجموعة المصرفية الاستثمارية المجازفة بدرجة عالية هددت وتهدد أسس النظام الليبرالي المنفلت ن كل القيود والضوابط... حيث تسببت ثقافة اتخاذ المخاطر وأسباب أخرى حدوث أسوأ أزمة مالية واقتصادية في العصر الحديث.

خلال الفترة التي سبقت الأزمة المالية تم توجيه كثير من الأموال نحو أسواق العقارات والانهيار الذي تلا ذلك دليل واضح على سوء توزيع رأس المال الذي كان يمكن استخدامه بشكل أكثر إنتاجية في مجالا ت الطاقة، أو البنية التحتية، القاعدة الصناعية والزراعية... وقد فشل القائمون على البنوك المركزية لمختلف دول العالم في التنبؤ بقدوم هذه الأزمة قبل اندلاعها في عام ٢٠٠٨.

- وفي تقرير صادر في عام ٢٠٠٧ يقول (مارتن سيهاك) من صندوق النقد الدولي (أن تقارير البنوك المركزية الـــ ٤٧ التي نشرت عن الاستقرار المالي، أعطت جميعها تقييماً كلياً إيجابياً للنظام المالي الداخلي في بلدانها.) وفي ظل الأزمة المالية العالمية؛ وحين وقعت البنوك الكبيرة، والمؤسسات

المالية الأخرى، في مواجهة المشاكل والصعوبات...، لم يكن لديها رأس مال احترازي كافٍ لمواجهة العاصفة، ومهد هذا الطريق لنشوء اضطرابات كبيرة في الأسواق، وعمليات إنقاذ (من دافعي الضرائب) وحدوث انقباض هائل في الائتمان.... ومن المعلوم أنَّ الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تركت آثارها على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي بما في ذلك القطاع المالي والمصرفي حيث تعرضت أكثر من (١٤٩) مؤسسة مالية ومصرفية لصعوبات كبيرة تتراوح بين الانهيار أو الإفلاس.

رؤية تاريخية للبنوك المركزية:

في الرؤية التاريخية للبنوك المركزية لم يكن استقرار الأسعار غرضاً واضحاً على الإطلاق، وذلك لأن قيمة المال تقدر من حيث الثقل النوعي للمعادن الثمينة. وكان الهدف من إنشاء البنوك المركزية:

١ - إدارة ائتمان الدولة خاصة بعد حروب كبيرة باهظة التكاليف. ولتحقيق هذا الغرض أحدثت أقدم البنوك المركزية؛ البنك المركزي السويدي عام ١٦٦٨ وبنك انجلترا عام ١٦٩٤.. وبنك فرنسه المركزي عام ١٨٠٠

٢ - حماية الأنظمة المالية.

وكان البنك المركزي يومها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصالح ونفوذ نخبة سياسية ضيقة.. ويمثل أداة لتسخير القوة المالية لنظام سياسي قائم.. مما أدى إلى تشكيك الأنظمة الأكثر ديمقراطية يومها في العواقب السياسية المترتبة على ابتداع مؤسسة البنك المركزي الموجه بواسطة الدولة... كما عارضت سويسرا إنشاء أي بنك مركزي في تلك الحقبة.

وبعد منتصف القرن التاسع عشر وجد جيل جديد من البنوك المركزية لإدارة أنظمة المدفوعات وتعزيز استقرار الأنظمة المصرفية الهشة... وأسس البنك المركزي الألماني (١٨٧٥)، ونظام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي (١٩١٤).. وكان الانطباع العام يومها؛ أن البنك المركزي بمثابة أداة بأيدي النخبة المالية.

وجاء إحداث البنك المركزي الأوربي في القرن العشرين: كنموذج للبنوك المركزية الحديثة التي تقتصر مهمتها على إصدار النقود ودعم استقرار الأسعار... مع اختلاف عن البنوك المركزية الأقدم بأنه لم يعد مصدراً لدعم نظام مصرفي متكامل، لكنه ضعيف... وعملياً لا يتولى مسؤولية الإشراف والتنظيم المصرفيين.

وهكذا فإن مسؤولية البنوك المركزية بالمفهوم الحديث تعني:

١ - مؤسسة معنية بديون الدولة خاصة بالنسبة للبنية التي تستند إليها شروط هذه الديون، واستمرار سوق الديون بالعمل بسلاسة دون حدوث نوبات من الانهيار والخوف.

٢ - أصبحت البنوك المركزية - سواء شاءت أم أبت - تتحمل مسؤولية رئيسية عن استقرار القطاع المالي والأمر يشتمل على مخاطر واضحة: حيث تعتبر السياسة النقدية، شكلاً من أشكال السياسة المالية حيث يتولى (البنك المركزي) فيها تخصيص أو إعادة توزيع الموارد على مجموعة معينة: سوق الإسكان في حالة الولايات المتحدة، أو المستفيدون من سخاء الحكومة في حالة أوروبا.

ولا شك أن تطور اضطلاع البنوك المركزية بدور أكثر شمولاً و نزوعاً إلى السياسة يستدعي تعاظم المطالبة بقدر أعظم من المساءلة، بل وحتى إشراك السلطة السياسية في صياغة سياسات البنك المركزي.

دور البنوك المركزية في الاستقرار المالي

لقد أصبح العالم بحاجة ماسة إلى الجهات التنظيمية التي تتصف بالحكمة والدقة في التعامل مع مواضيع الاقتصاد الكلي ونقصد بذلك الهيئات التنظيمية الحكومية التي لا ترتكز فقط على صحة المؤسسات المالية الفردية، بل ينصب معظم اهتمامها على موضوع استقرار النظام المالي والنقدي الكامل، ولا شك أن المسئولين في البنوك المركزية هم أكثر الأشخاص المؤهلين والقادرين على القيام بمثل هذا الدور الهام.

والفرق بين البنوك المركزية وبين الجهات التنظيمية الأخرى التي فشلت أيضاً في التوقع أو التنبؤ بوقوع الأزمة المالية العالمية الحالية، أن هذه الأخيرة أقل كفاءة وقدرة على مواجهة الأزمة الحالية، وأقل ملائمة لمنع حدوث أزمات أخرى في المستقبل.

ولقد تنبهت بعض الحكومات إلى هذه الملاحظة الأخيرة وفي مقدمة هذه الدول المملكة المتحدة (بريطانيا) حيث أعلنت حكومة (كاميرون) المحافظة خططها وبرامجها الهادفة إلى نقل بعض السلطات التنظيمية من هيئة الخدمات المالية (بنك انجلترا المركزي).

بالمقابل هناك تباين في الدور التنظيمي الذي تلعبه البنوك المركزية من دولة لأخرى في الدول المتقدمة الصناعية الكبرى وحتى في الدول الناشئة... رغم اعتراف جميع هذه الدول بأهمية وضرورة التنظيم الحكيم للاقتصاد الكلي.

ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، هناك اعتراف وإقرار من الإدارة الأمريكية بأن إعادة تنظيم جديد للاقتصاد الكلي مسالة ملحة، ولكن ليس هناك اتفاق على تسليم سلطة التنظيم هذه للبنك الاحتياطي الفدرالي منفرداً... وقد تضمن قانون الإصلاح المالي الذي أقر مؤخراً في الولايات المتحدة على إنشاء مجلس جديد للرقابة على الاستقرار المالي وتفويضه بوضع الأهداف العامة لسياسة الاقتصاد الكلي الأمريكي وقد تضمن النص التشريعي المشار إليه أن وزير الخزانة في الولايات المتحدة يترأس هذا المجلس ويكون رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي الذي أعطاه قانون الإصلاح المالي الجديد بعض الصلاحيات ولكنه - أي رئيس البنك الاحتياطي - يبقى مجرد عضو بين العديد من أعضاء هذا المجلس.

ويرى المراقبون والمحللون أن وزير الخزانة الأمريكية (رئيس مجلس الرقابة على الاستقرار المالي) أصبح مسئولا سياسياً معيناً يعمل بتوجيهات رئيس الولايات المتحدة... ومن المعلوم أنَّ التاريخ المعاصر يشير بوضوح إلى أنَّ: المسئولين السياسيين المعنيين لا ينجحون في اتخاذ خطوات شجاعة أو تفتقر إلى الشعبية في مجال تقرير استقرار الاقتصاد بشكل عام..

قلق وحذر في مؤتمرات البنوك المركزية عام ٢٠١٠:

اجتماع مدينة (بازل) السويسرية:أكد على ضرورة وأهمية:

١ - وضع معايير وضوابط لعمل البنوك، والتصدي لثقافة المخاطر، والمجازفة التي اتبعتها البنوك قبل الأزمة، وضع كوابح وضرائب على مستويات الرواتب والمكافآت.

٢ - السعي لفرض (ضريبة الأنشطة المالية) على المكافآت الصغيرة وهي قضية تسبب توتراً بين السياسيين والبنوك خاصة في بريطانيا.

بالمقابل كان مؤتمر البنوك المركزية في(جاكسون هول) قاتما وكئيبا بسبب قلق المجتمعين حول حدود السياسة النقدية وظهر رئيس الاحتياطي الأمريكي قلقا... في حين أكد رئيس البنك اليابان أن السياسة النقدية تستطيع التأثير على التضخم، إلا أنَّها لا تستطيع وقف الانكماش الاقتصادي في عالم يطبق سعر فائدة صفرية... وقد توصل مسئولو البنك المركزي الأمريكي اليوم إلى النتيجة نفسها

مهام البنوك المركزية في الدول الناشئة والنامية

في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية المستمرة أمام هذه البنوك المركزية مهام وأهداف يجب أن تسعى لتحقيقيها:

- تحقيق الاستقرار في القطاع المالي بشكل عام والاستقرار في الأسعار.
- توفير السيولة اللازمة لتلبية احتياجات الطلب المحلي على الائتمان المصرفي بشكل خاص.

وذلك من خلال حزمة إجراءات نقدية ومصرفية استباقية تؤدي إلى تعزيز السيولة من ناحية، وخفض تكلفة الإقراض بغية ضمان استمرار المصارف المحلية (الوطنية) في أداء الدور التنموي المنوط بها.

ومن أهم الإجراءات المطلوبة للتخفيف من آثار الأزمة على القطاع المصرفي

١ -خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي بما يتناسب وخصوصيات كل بلد.

٢ - تعزيز السيولة في النظام المصرفي عن طريق إنشاء ودائع مع المصارف المحلية لمدة طويلة الأجل نسبياً نيابة عن عدد من الهيئات والمؤسسات الحكومية بالعملة المحلية والقطع الأجنبي (الدولار...) بهدف توفير السيولة متوسطة وطويلة الأجل، لتمكين البنوك من الاستمرار في تأمين متطلبات الاحتياطيات التمويلية للأنشطة والقطاعات الاقتصادية والتنموية المختلفة.

٣ - تسهيل عمليات مقايضة النقد الأجنبي بهدف توفير السيولة اللازمة بالدولار الأمريكي للنظام المصرفي.

٤ - تخفيض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس.

٥ - خفض تسعيرة أذونات الخزانة ووضع سقف للاصدرات الدورية.

أخيرا بالرغم من أن البنوك المركزية في كل دول العالم لم تتوقع نشوء الأزمة المالية الحالية.. ولم تتخذ الخطوات والإجراءات اللازمة للتصدي للأسباب التي أدت إلى اندلاعها.. ولكن وبعد الأزمة استجابت هذه البنوك لمتطلبات مواجهة الأزمة بشكل فاعل مستفيدة من التعاون الدولي المنسق.. وتبدو الولايات المتحدة اليوم قلقة حيال الانكماش، وأوروبا قلقة إزاء التضخم مع احتمال حدوث ارتفاع بمعدلات الفائدة بالنسبة لمراقبي البنوك المركزية أكثر في أوروبا منه في الولايات المتحدة..

• لقد سلطت الأزمة المالية الحالية المستمرة الأضواء على الدور والأهمية الكبيرة للتنظيم الحكيم للاقتصاد الكلي... ولئن كان المسئولون عن البنوك المركزية ليسو أفضل من يقررون ويحكمون على الاقتصاد المالي، ولكنهم بالتأكيد من أهم الأشخاص على الصعيد السياسي والمؤسساتي الذي يعملون لضمان الاستقرار المالي في الاقتصاد الكلي.

• أهمية وضرورة استمرار والتعاون بين السياستين المالية والتنفيذية فيما بينهما وهذا يمكن القطاع المصرفي من الاستمرار في النمو والأداء المتميز... ويمكن القول أن ما يساعد على التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصادات الوطنية والقطاع المصرفي هو متانة القطاع المالي وزيادة الإنفاق الحكومي.

• من المتوقع أن ينمو القطاع المصرفي بوتيرة إيجابية نسبية عام ٢٠١١ رغم آثار الأزمة المالية العالمية... ولعدة أسباب أهمها وأبرزها استمرار مراقبة الوضع النقدي ووضع السيولة، ووضع المصارف ومدى قدرتها على الاستمرار في ممارسة أنشطتها وعملياتها المصرفية المختلفة رغم تداعيات الأزمة المالية العالمية.

ويمكن للرئيس الفرنسي (ساركوزي) الرئيس المقبل لمجموعة العشرين أن يحصل على تفويض لإجراء تنسيق للجهود الدولية المستمرة الهادفة لإصلاح المؤسسات المالية والمصرفية، بحيث يمكنه إيجاد الثقة المفتقرة حالياً في المعايير والقواعد المصرفية العالمية..

وأخيرا نذكر بما ورد في مجموعة (سكوام lake Squam) وهي عبارة عن مركز بحث يضم مجموعة من خبراء الاقتصاد الماليين حول إصلاح النظام المالي (Fixing the financial system). من أن البنوك المركزية التي لم تنجح في توقعاتها حول نشوء الأزمة المالية العالمية الحالية والمستمرة يتوجب عليها أن تستمر في الاضطلاع بدور هام ومحوري في التصدي لمواجهة تداعيات هذه الأزمة... ودعم الجهود الدولية والإقليمية والمحلية اللازمة للخروج منها والوصول للتعافي الاقتصادي العالمي... وأيضا اتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع حدوث مثل هذه الأزمات مستقبلاً رغم صعوبة ذلك.

دمشق في ١١/ ١ / ٢٠١١

٢٦- الأزمة الاقتصادية ستجعل
إرث الرئيس الأمريكي أوباما صعبا وسيئا

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة التي ولدت في الولايات المتحدة... جاءت نتائج الانتخابات التشريعية الأمريكية في خريف ٢٠١٠ لصالح الجمهوريين، واعتبرت نتائجها نوعا من الاعتراض على السياسة الاقتصادية المتبعة لمواجهة الأزمة الاقتصادية علما بأن الموروثات التي خلفتها سياسات جورج بوش الابن استمرت بزيادة عجز الموازنة العامة... وتصاعد حجم الديون العامة لتقترب من مستوى الدخل القومي، كما استمر التوسع في الإنفاق العام المدني والعسكري.. ورافق ذلك تفاقم البطالة (١٠%) وتعثر عملية الإصلاح، وضعف في تطبيق القانون، وانتشار الفساد، وشلل في اتخاذ القرارات التي تحتاج لنصوص تشريعية... وانعكس ذلك سلبا على الأجندة الاقتصادية التي تبناها الديمقراطيون بزعامة الرئيس أوباما.

إن كارثة الرهن العقاري التي أصابت الاقتصاد الأمريكي كانت أحد أسباب الأزمة الاقتصادية.. وأثارت تساؤلا ت عميقة حول حكم القانون في الولايات المتحدة. حيث يفترض أن الضعيف يحميه القانون من ظلم القوي،وأن يضمن القانون تحقيق العدالة للجميع ولكن في الولايات المتحدة وهي الدولة الأقوى في العالم، وخلال الأزمة هذه لم يساهم القانون في تحقيق أيا من هاتين المهمتين وكما يقول (جوزيف ستيجليتز) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد وكبير المستشارين للرئيس الأسبق كلينتون: (في أمريكا

الفساد امتد إلى القوانين ذاتها... فيما أطلق عليه الفساد على الطريقة الأمريكية) حيث لوحظ خلال الأزمة الاقتصادية نزع ملكية منازل عديدة من مواطنين أمريكيين رغم أنهم غير مدينين.. وهناك ما يقارب (٤) ملايين أمريكي مهددين بالطرد من منازلهم. كما يلاحظ أن البنوك وشركات التمويل العقاري تمارس نوعا غريبا من الإقراض سمي (بالإقراض الانتهازي) حيث يصار إلى استغلال سذاجة الأشخاص الذين يجهلون الحد الأدنى من المعرفة المالية لمنحهم قروضا تتضمن اقتطاعات كبيرة ومخاطر عالية...

بالرغم من الجريمة المدوية التي ارتكبها النظام المالي والمصرفي الأمريكي بحق الاقتصاد العالمي وأوصل هذا الأخير إلى أخطر كساد في التاريخ...، فإن رجال السياسة والاقتصاد في أمريكا لا يقرون بهذه الجريمة ولا يعترفون بالتقصير،، ولا يبدون الرغبة المطلوبة في الإصلاح بل يظهرون رغبة شديدة في تحميل الآخرين مسئولية مشاكلهم المالية والاقتصادية عندما يصاب النظام الاقتصادي الأمريكي بإخفاق... يلاحظ أنهم لا يبحثون عن مواطن الخلل بل يحاولون التفتيش عن (الجاني) الذي كان وراء فشل نظامهم الاقتصادي، ويميلون للتفاؤل غير الصحيح، على طريقة الرئيس (ريغان) الذي كان يردد عبارة (قفوا بشموخ Stand Tall).

وهكذا يجد الرئيس الأمريكي اوباما نفسه غير قادر على الإصلاح والحد من الإنفاق لأن الإخفاق السياسي في الداخل والفشل العسكري في الخارج، والاعتلال الاقتصادي... كل ذلك يلاحقه خلال النصف الثاني لولايته وسيكون الإقدام على المزيد من الإنفاق العام أمرا ليس سهلا... كما سيكون ضغط الإنفاق أمرا صعبا مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ وهناك فرصة ليست طويلة أمام أوباما خلال عام ٢٠١١.. ولن يتمكن خلال هذا العام من التوفيق بين طموحاته ومطالب حزبه الديمقراطي وما

يسعى إليه الجمهوريون لإلحاق الهزيمة باوباما وستستمر الحرب الكلامية في الكونجرس... وسيستمر المأزق في الولايات المتحدة حتى انتخاب الرئيس الجديد عام ٢٠١٣ وسيواجه هذا الأخير، أيا كان، صعوبات جمة للبدء بإصلاح الفوضى المالية والاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة. وسواء اختار الأمريكيون أوباما أو خذلوه فإن الرئيس الأمريكي الذي سيترك وراءه هذا الكم الكبير من التحديات القاسية على الصعد الاقتصادية والعسكرية والسياسية سيكون إرثه بالتأكيد ليس فقط صعبا بل سيئا.

دمشق في ١٦ / ٢ / ٢٠١١

٢٧ - الدول النامية و خطر التضخم المستورد (في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية)

ثمة خطر داهم يهدد الدول النامية والفقيرة يتمثل في التضخم المستورد الوافد إلى هذه الدول مع بدء مرحلة تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية والاقتصادية الحالية وما سيليها... ولقد أدت سياسات التحفيز المالي الحكومية في الولايات المتحدة ودول الاقتصادات الرأسمالية الأخرى إلى ضخ مليارات الدولارات من الأموال العامة لإنقاذ المؤسسات المالية الخاصة وبلغ إجمالي الإنفاق العام للدول العشرين الكبرى (١،١%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي كما سجلت عجوزات الموازنات العامة وتضخم الدين العام أرقاما قياسية خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وتسعى الدول الصناعية الكبرى لاستعادة الأموال التي خسرتها نتيجة الأزمة عن طريق ارتفاع أسعار السلع المصدرة إلى الدول النامية والفقيرة مع ما يمكن أن يرافق ذلك من نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية في هذه الدول.

ولم كان التضخم ظاهرة نقدية تؤثر سلبا على الفعالية الاقتصادية (Efficiency) وتؤدي إلى تناقص القيمة الحقيقية للثروات. فأن تشغيل المطابع لإصدار العملة الأمريكية مثلا يبدو أسهل، من الناحية السياسية، من خفض العجز وبالتالي فإن تحويل العجز والدين العام إلى نقود سيؤدي إلى زيادة القاعدة النقدية والتضخم المرتفع. وهذا الأخير كالعجز يشكل ضريبة على رأس المال مفروضة على حاملي الدين العام يعمل على تقليص القيمة الحقيقية للعملة الوطنية.

إن قراءة جادة للمشهد (الجيو اقتصادي) العالمي تشير إلى أنَّ الدول النامية والفقيرة ستواجه خلال عام ٢٠١١ وما سيليه صعوبات تتمثل بارتفاع أسعار المعادن والمواد الغذائية وقد أشار آخر تقرير لصندوق النقد الدولي إلى أنَّ أسعار المواد الغذائية ارتفعت (١٥%) خلال الأشهر الأربعة الأخيرة ناهيك عن ارتفاع أسعار الرز والشعير والقمح بالإضافة إلى احتمال تحويل القمح إلى وقود حيوي خاصة بعد الارتفاع المتزايد لأسعار النفط مع الإشارة أن المواد الغذائية تشكل نسبة (٧٥%) من معدلات الإنفاق في المجتمعات النامية والفقيرة. وتسعى بعض الدول الصناعية الكبرى لتعويض المبالغ الضخمة التي ضخت في شرايين اقتصادياتها على حساب الدول النامية والفقيرة المستوردة للسلع... لذلك فإنَّ هذه الدول الأخيرة مدعوة لاتخاذ إجراءات استباقية لمواجهة التضخم الذي ستصدره الدول الصناعية عبر ارتفاع أسعار السلع المصدرة شريطة أن تأخذ هذه الإجراءات بعين الاعتبار العوامل التي تؤثر على مستوى الأسعار وفي مقدمتها درجة الاعتماد على الاقتصاد الحقيقي الإنتاجي والأسعار العالمية للسلع المستوردة وأسعار الصرف المعمول بها وبالتالي يتوجب على الدول النامية والفقيرة وضع برامج طوارئ تتضمن آليات للمعالجة والتخفيف من الآثار التضخمية المستوردة المؤلمة على المواطنين والتي سيكون لها تداعيات سلبية على الوقع الاجتماعي والسياسي ونشير هنا إلى بعض الإجراءات الضرورية لمواجهة التضخم المستورد على سبيل المثال لا الحصر منها دعم سياسات الأمن الغذائي الوطنية، تعزيز شبكات الضمان الاجتماعي، استخدام أدوات السياستين المالية والنقدية لمواجهة جائحة التضخم المستورد وما يستتبعها من تناقص القيمة الحقيقية للثروات الوطنية. باختصار فإن الدول الرأسمالية الصناعية ستستخدم التضخم المصدر لاسترداد خسائرها الناجمة عن الأزمة الاقتصادية على حساب اقتصادات المجتمعات النامية والفقيرة وسيشكل هذا تحد كبير لدول هذه المجتمعات يؤثر حتما على الاستقرار الإحتماعي وربما السياسي في هذه الدول خلال عام ٢٠١١ والسنوات اللاحقة.

دمشق في ٢ / ٣ / ٢٠١١

٢٨ - تفاهم مهذب على الاختلاف

لإدارة الاقتصاد العالمي

بعد الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية شعرت الولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى الثمانية (G- ٨) بعدم القدرة على قيادة الاقتصاد العالمي واتخاذ القرارات الكبرى لمواجهة الأزمة دون الأخذ بعين الاعتبار الدور الاقتصادي المؤثر لدول أخرى ضمن نظام عالمي متعدد الأطراف يحترم حق الآخرين بالمشاركة في إدارة هذا الاقتصاد وأحدثت مجموعة العشرين (G- ٢٠) لتضم الدول الصناعية الكبرى والعديد من الدول الصاعدة (الصين، الهند، البرازيل،... السعودية) بهدف اتخاذ القرارات الكبرى للخروج من الأزمة واعتبر ذلك مؤشرا لحقائق جديدة، وتحولا منهجيا، وتوافقا شكليا على الإدارة الجماعية للاقتصاد العالمي الذي أصابته الأزمة. وتتالت مؤتمرات قمة العشرين وكان آخرها في كوريا الجنوبية أواخر ٢٠١٠ لتشهد تكتلا ت (جيوسياسية واقتصادية) متباينة الاتجاهات؛ فالولايات المتحدة ترغب بإنقاذ مؤسساتها المالية والمصرفية ومساعدة المؤسسات المالية الدولية ولكن من أموال دول أخرى. وبالمقابل فإن معظم دول العشرين تحمل الولايات المتحدة مسؤولية أزمة كانت موطنها ومصدرها بسبب عدم الالتزام بالمعايير والضوابط المالية في مؤسساتها وفي ظل سيطرة الليبراليين الجدد في عهد بوش الابن. وكان الشعور العام في قمم العشرين أن العالم يمر بمرحلة خطيرة يحتاج معها لمعالجات بمستوى هذا الخطر، لذلك تقرر العودة إلى دور الدولة التدخلي ومسؤولياتها في الشأن الاقتصادي والمالي، بسبب فشل

الأسواق. خلافا لقواعد النظام الرأسمالي الذي يدعي أنه ينظم ويصحح أزماته بنفسه وفقا لقواعد السوق الحرة...

شهدت قمة العشرين الأخيرة في سيؤول انقساما حادا في وجهات النظر بين المشاركين حول سبل الخروج من الأزمة الاقتصادية وتأكد ذلك في اجتماع باريس لوزراء مالية هذه الدول ١٦/ ٢ /٢٠١١:

- وجهة النظر الأولى تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية بشكل رئيسي ومضمونها أن الحكومات يجب أن تستمر في ضخ المزيد من الأموال العامة لإنعاش الاقتصاد و وزيادة الطلب الداخلي... أي الاستمرار بسياسات التوسع المالي الحكومي. ومعارضة أي تغيير في النظام النقدي العالمي الذي يعتمد الدولار كعملة احتياطية عالمية.

- وجهة النظر الثانية تتبناها دول الاتحاد الأوربي؛ وتدعو لإجراءات تقشفية متشددة لضغط الإنفاق العام... وزيادة الضرائب... بهدف تخفيض العجز.

وقد ترجمت واشنطن وجهة نظرها مؤخرا بطباعة وضخ (٦٠٠) مليار دولار ويبدو أنها ستستمر بنهجها الانفاقي التوسعي رغم معارضة الكونغرس في حين تستمر دول أوروبا في تطبيق سياسات التقشف.

نرى أنَّ التباين في وجهات النظر داخل قمة العشرين سيستمر خلال عام ٢٠١١ لذلك، ومن أجل حفظ ماء الوجه، قررت الحكومات العشرين أن يترك لكل دولة حرية التصرف بما تراه مناسبا لمصالحها الوطنية أي الاتفاق أو التفاهم المهذب على الاختلاف بين دول العشرين؛ وبالتالي تعارض السياسات المالية بين هذه الدول لمعالجة الأزمة الاقتصادية. وقد حذر الرئيس الفرنسي ساركوزي مؤخرا من (أن الفشل في الاتفاق سيؤدي إلى قتل مجموعة العشرين) وسيكون من الصعب الاتفاق على سبل الخروج من الأزمة. وهذا ما يهدد في، رأينا، نمو الاقتصاد العالمي واستقراره مستقبلا.

دمشق في ٢٣ / ٢ / ٢٠١١

٢٩ - الولايات المتحدة الأمريكية

في وجه العاصفة الأزمة

الولايات المتحدة تنفق أكثر مما تنتج بمعدل ٦% من الناتج الإجمالي

يشير المشهد الاقتصادي الدولي أن شبح الركود عاد مجددا ليؤثر سلبا على بدايات التعافي الاقتصادي في العالم خاصة بعد الاضطرابات السياسية في بعض دول الشرق الأوسط النفطية منها بشكل خاص. وسيترك بصمات غير إيجابية على الاقتصاد العالمي بشكل عام، والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص الذي يواجه العاصفة الأزمة حيث فشلت إدارة الرئيس أوباما في مواجهة الثلاثي الصعب: شلل سياسي بعد حصول الجمهوريين على أغلبية مجلس النواب، الفشل العسكري، والضعف الاقتصادي هذا سيستمر خلال ما تبقى من ولاية أوباما وحتى الانتخابات الرئاسية في أوائل عام ٢٠١٣.

الواقع أنَّ الأزمة المستمرة التي ألمت بالاقتصاد الأمريكي منذ عام ٢٠٠٨ كانت عميقة الجذور، وأدت إلى تباطؤ النمو، وارتفاع معدلا ت البطالة، وعجز تجاري متصاعد كما أصبحت الولايات المتحدة في مزاج كئيب قض مضاجع أعضاء الكونجرس... ولوحظ أن الجهات المعنية جميعها لم تتنبه، في حينه، إلى الأخطار التي تنذر بوقوع الأزمة؛ وكان الأمريكيون في السنوات السابقة لبدء الأزمة يعيشون حياة تتجاوز إمكاناتهم، وفي ظل تمويل الاقتراض الأجنبي للعجز التجاري الهائل، فقد أنفق الاقتصاد الأمريكي ككل أكثر مما اكتسب، وساعد ذلك على خلق المشكلات البنيوية وحجبها عن

الأنظار... وبالتالي كانت الولايات المتحدة (الجاني) الرئيسي في الأزمة المالية العالمية؛ حيث اقترض المستهلكون بكثافة وخاصة الأسر التي لا تتمتع بالجدارة الائتمانية لشراء المساكن والسيارات وقد خسر ١٠% من الأسر الأمريكية التي تحمل صكوك الرهن العقاري مساكنها فعلا كما أكد (ج. ستيجليتز) الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد.

اليوم تمر الولايات المتحدة بأوقات صعبة وحرجة على الصعيد الاقتصادي فاقتصادها يتوسع لكنه لا يحقق نموا كافيا لخفض مستويات البطالة المرتفعة وسيستمر النمو بطيئا ومتدرجا، تاركا طاقة فائضة كبيرة في أسواق العمل والمنتجات لبعض الوقت في المستقبل.

صحيح أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال الاقتصاد الأقوى في العالم، ولديه مقومات اقتصادية تمكنه من المنافسة... ولديه تقنيات متقدمة جدا... ولا يزال الدخل الفردي والإنتاجية مقبولة حتى الآن.. ولدى الأمريكيين سوق محلية هي الأكبر والأكثر تجانسا ولكن الأزمة المالية التي نشأت في الولايات المتحدة تركت آثار سلبية على الاقتصاد الأمريكي. وكما هو معروف؛ ورث الرئيس الأمريكي اوباما أسوء أزمة اقتصادية منذ الكساد العظيم في أوائل القرن الماضي: عجزا كبيرا في الموازنة العامة، دينا عاما هائلا ومتزايدا والإنفاق الاستهلاكي ينمو على حساب الاستثمار، تضخم الإنفاق العسكري، تراجع الإنفاق على البحث والتطوير، وأصبح متوسط الاستثمار في الأصول الرأسمالية لكل فرد من القوى العاملة يعادل نصف نظيره في ألمانيا، وثلث نظيره في اليابان.

من الناحية الواقعية يلاحظ أن مكونات الدخل القومي الأمريكي الحالي غير منسجمة:

- الاستثمار، الادخار الخاص، الصادرات جميعها أقل مما يجب.

- الإنفاق الحكومي، معدلا ت، الضرائب جميعها أعلى مما هو معروف.**الدولار في مواجهة الأزمة**

الملاحظ أن **سياسات التسهيل الكمي** التي أنتهجها وينتهجها البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي تعمل على توسيع سياسة هذا البنك؛ من خلال شراء موجودات طويلة الأجل، وتخفيض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى من خلال ارتفاع حجم المعروض من الدولار:

- إن سياسة البنك الاحتياطي الفيدرالي هذه تعمل على خفض قيمة الدولار نسبة إلى هذه العملات (العائمة الأخرى) التي ظل حجم المعروض منها ثابتا أو ارتفع ببطء، والهدف أيضا تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي في الولايات المتحدة للحد من خطر الانكماش.

- إن زيادة المعروض من الدولار من شأنه أيضا أن يؤثر على القيمة الدولية للدولار، وهذا ما يدفع المستثمرين الذين يبيعون السندات لبنك الاحتياطي الفدرالي على التنويع ومن أشكال هذا التنويع شراء السندات والأسهم الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة تلك العملات.

- كما أنَّ زيادة المعروض من الدولار تثير مخاوف المستثمرين بشأن معدلا ت التضخم في الولايات المتحدة مستقبلا، وهذا يشكل سببا إضافيا لدفع المستثمرين الأمريكيين لتحويل جزء من حافظاتهم الاستثمارية من الدولارات إلى عملا ت أخرى من المرجح أن لا تشهد ارتفاعا في معدل التضخم.

- تراجع الدولار أدى بشكل أوتوماتيكي إلى ارتفاع سعر الذهب والنفط.. وهذا التدهور في أسعار صرف الدولار فرض على الاقتصاد العالمي تحديات كبيرة بصورة مفاجئة لما تحمله في طياتها من آثار ضارة على الاقتصادات الأخرى.

- ترى مجلة (وول ستريت جور نال) أن الدولار محكوم عليه بمواصلة التراجع لان مسؤولي البنك الاحتياطي الفدرالي يريدون زيادة التضخم أكثر بقليل.

الدولار والذهب

منذ إلغاء قاعدة الذهب (كحافظ قيمة مكافئة للدولار عام ١٩٧١) لم يتعرض القطاع المصرفي الدولي لهزة كالتي يتعرض لها اليوم؛ بسبب هبوط قيمة الدولار إزاء العملات الدولية الأساسية، وشكل هذا الهبوط طوق نجاة للاقتصاد الأمريكي، والحق ضررا باقتصادات الدول الأخرى حيث نشطت الصادرات الأمريكية وتم استقبال ملايين السواح.

الواقع أنَّ ارتفاع أسعار الذهب يمثل المرآة التي تعكس حالة الاقتصاد الأمريكي الحالي وما يعانيه... لان زيادة مديونية الحكومة الأمريكية، وعدم تمكنها من دعم الدولار أديا إلى تزعزع ثقة المستثمرين بالدولار واللجوء إلى عملا ت أخرى كاليورو... وبالمقابل فإن أزمة اليونان وغيرها والانعكاسات على اليورو أدى إلى تراجع هذا الأخير.

وهذه الأزمات المتلاحقة أفقدت المستثمرين الثقة في العملات وحولت أنظارهم نحو الذهب كاحتياطي بديل وهناك وجهة النظر تقول أن الذهب لا يمكن أن يحل مكان الدولار والعملات الأخرى كاحتياطي بديل على المدى الطويل، فالذهب معروف بأنه معدن وليس عملة والمتغير هو العملات...

قلق حول الميزان التجاري

إنَّ العجز في الميزان التجاري الأمريكي أصبح مثيرا للقلق في أكبر اقتصاد في العالم وحسب (نيويورك تايمز) ٢٠١٠/١١/١٦ الولايات المتحدة تنفق أكثر مما تنتج ب (٦٠٠) مليار دولار أو ما يعادل ٦% من الناتج المحلي الإجمالي.

إن مسالة خفض العجز في الولايات المتحدة مسالة فنية؛ إما أن تعمل على خفض الإنفاق العام، أو زيادة الضرائب ولابد لخفض العجز لأمريكي من مراعاة ما حدث في العقد الماضي:

- زيادة هائلة في الإنفاق العام الدفاعي بسبب الحربين العبثيتين في أفغانستان والعراق.

- انخفاض الدخول حيث هبط دخل الأسرة الأمريكية المتوسطة بنسب تزيد عن ٥%.

قام البنك الاحتياطي الأمريكي بضخ (٦٠٠) مليار دولار في أواخر عام ٢٠١٠ في إطار سياسة التسهيل الكمي... وبالمقابل سيحصل الاقتصاد الأمريكي على قرابة (٩٠٠) مليار دولار عبر الإعفاءات الضريبية في العامين المقبلين وسيتجاوز العجز (١٠%) من الناتج المحلي حسب تقديرات مكتب الموازنة في الكونجرس.

شد وجذب في الكونجرس

الملاحظ أن المؤشرات تؤكد أن الأزمة الاقتصادية وحتى السياسية ستشتد وتتفاقم خلال عام ٢٠١١ كما أنَّ الشد والجذب بين الرئيس اوباما وحزبه الديمقراطي من ناحية والأغلبية الجمهورية في مجلس النواب عطلت وستعطل العديد من التشريعات والإصلاحات حتى موعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في عام ٢٠١٣ وستكون هذه الفترة عصيبة وحافلة بالإخفاقات، وسيعمل الفريقين لخدمة مصالحهم التي هي مصالح الأثرياء على حساب الفقراء الذين يشكلون أكثر من (١٥%) من مجتمع الولايات المتحدة.

الديون العامة

إن إجمالي الدين العام الأمريكي (ديون الدولة والديون المحلية) اقترب من نسبة (١١٩%) من الناتج المحلي الإجمالي وهذا يدق ناقوس الخطر حول كيفية معالجة هذا الموضوع الهام مستقبلا في ضوء ضعف الوضع الاقتصادي والمالي.

العدالة الضريبية

تشير بعض التقديرات؛ أن نصف الأمريكيين تقريبا لا يدفعون ضرائب على الدخل، وهذا يعني أن خفض الضرائب من شأنه أن يزيد من تشوه

التوزيع غير العادل للدخول. الواقع أنَّ ما يسمى صيانة المساواة في الدخل يشكل واحدا من أسباب عديدة للخلل في التوازن والتي تراكمت في اقتصاد الولايات المتحدة أثناء فترة الازدهار التي سبقت الأزمة، ناهيك عن أن التحدث عن الضرائب بشكل عام يثير حفيظة الحزب الجمهوري المعارض.

سياسات التحفيز المالي الحكومية

رغم الضعف الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي وغموض آفاقه إلا أنَّ سياسات التحفيز المالي الحكومي ساعدت بوضوح في تخفيف آثار الأزمة ولو أن تأثير هذه السياسات آخذ بالتضاؤل. وبغض النظر عن رأي البعض الذي يرى أن التسهيل الكمي ليس هو العلاج الصحيح... فإن البنك الاحتياطي الفدرالي سيقوم بشراء سندات حكومية طويلة الأجل ربما بقيمة تريليون دولار أو يزيد مضيفا بذلك مبلغا نقديا مساويا للاقتصاد، ولاحتياطيات البنوك الزائدة.

معظم المراقبين يعتقدون أن هبوط الدولار يصب في مصلحة الاقتصاد الأمريكي لأنه يساهم في زيادة الصادرات الأمريكية للخارج، ويشجع السياحة، ويدخل المزيد من النقود إلى أمريكا كما يحرك السوق... معتبرين أن لا عودة إلى قاعدة الذهب (كحافظ للقيمة المكافئة للدولار) أو يحل بديلا للدولار ولكنه نوع من الحل للمستثمرين في الوقت الحالي وليس كاستثمار لعقود طويلة..

المشكلة أو الخطر الرئيسي الذي يهدد الدولار الأمريكي يتمثل في مستوى الدين العام الوطني الأمريكي المتنامي بتسارع كبير والذي لم يعد بعيدا عن مستوى الدخل القومي الأمريكي.

إن طول فترة ضعف النمو في الولايات المتحدة، وارتفاع معدل البطالة لن يعملا على تقييد الأسواق الخاصة بصادرات الدول الأخرى فحسب بل يمكن أن يؤديا إلى ضغوط غير رشيدة لاتخاذ تدابير حمائية (حفاظا على الوظائف الأمريكية).

سيعاني الاقتصاد الأمريكي عما قريب تباطؤا ماليا خطيرا وسيكون النمو بحدود (١,٥%) وهو أشبه بالركود نظرا لارتفاع معدل البطالة والعجز الكبير في الموازنة، وانخفاض كبير في أسعار المنازل وتكبد البنوك خسائر كبيرة على الرهون العقارية والقروض بالإضافة لتزايد خطر الحمائية وبالتالي سيستمر البنك الاحتياطي الفدرالي بسياسات التحفيز

بالمقابل أثبت سياسيو واشنطن عدم قدرتهم على الاتفاق حول كيفية تخفيض العجز وهناك جدل كبير حول ذلك؛ هل يتم عن طريق تخفيض الإنفاق العام وإحداث تغيير شامل في نظام الضرائب؟ وهناك اتجاه لتقليص العجز في الأجل المتوسط لأن مثل هذه الخطة ستجعل الأسواق أكثر استعدادا لقبول سياسات المالية العامة الخاسرة التي سيحتاج إليها الاقتصاد الأمريكي في الأجل القصير

- الأمريكيون مضطرون للتحلي بالصبر ولسنوات عديدة قبل أن يستعيد القطاع المالي صحته ويتمكن الاقتصاد الأمريكي من التسلق ببطء للخروج من الحفرة التي انزلق إليها وبعض المراقبين يحذرون من خطورة الترويج للحلول السريعة.

أخيرا فإن إدارة الرئيس الأمريكي أوباما تميل إلى تأجيل الإصلاحات التي قد تثير الاستياء لدى الناس إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية ويبدو أنه يفضل الاستمرار في اقتراض المال بفوائد متدنية كما يبدو، وفي هذا السياق يقول الاقتصادي الأمريكي ج. ستيجليتز أن المشكلة في أمريكا تكمن في السياسة (في الولايات المتحدة يود الحزب الجمهوري لو يرى فشل الرئيس أوباما ولو على حساب فشل الاقتصاد) وبالتالي سيبقى الاقتصاد الأمريكي في وجه العاصفة الأزمة حتى بعد الانتخابات الرئاسية أيا كان الرئيس الأمريكي الجديد.

دمشق في ٢ / ٣ / ٢٠١١

٣٠- في الأزمات الاقتصادية الدولة المتدخلة الحاضر الأكبر

من الواضح أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية المستمرة تمت مواجهتها بتدخل مباشر ومكثف من قبل حكومات الدول الصناعية الكبرى لإنقاذ المؤسسات الخاصة المفلسة. وبالتالي هل يعدَّ تدخل الدولة هذا خروجا عن مبادئ الرأسمالية (النيوليبرالية) وانقلابا على القواعد المقدسة للاقتصاد الحر؟ وما هو مصير النظام الاقتصادي العالمي الذي كان سائدا قبل الأزمة؟

الواقع أنه ومع بدء الأزمة المالية في الولايات المتحدة بادرت الحكومة الأمريكية في أيلول (سبتمبر) ٢٠٠٨ للتدخل ووضعت المؤسسات المالية الخاصة المنهارة تحت الوصاية أو أممت وضخت مئات المليارات من الدولارات من الأموال العامة، وحذت الدول الصناعة الأخرى حذوها، وأصبحت حكومات هذه الدول الملاذ والمنقذ لمؤسسات القطاع الخاص المتعثرة أو المفلسة وأدى ذلك إلى عجز مالي كبير وتضخم هائل للديون العامة السيادية... وفي مرحلة لاحقة أفلست بعض دول منطقة اليورو كاليونان... وتدخلت دول أخرى قوية كألمانيا وغيرها في منطقة اليورو لإنقاذ الدول التي ضربتها الأزمة.. وأكدت الدول العشرين الكبرى بدورها على ضرورة العودة لدور ومسئولية الدولة وتدخل الحكومات المباشر.

ويؤكد المشهد الاقتصادي في ظل الأزمة؛ أن تدخل الحكومات المباشر في النشاط الاقتصادي بات يمثل حلا واقعيا بعد فشل النمط الاقتصادي السابق القائم على إعطاء حرية مطلقة لأسواق المال وإخفاق الليبرالية الجديدة

(النيوليبرالية) المنفلتة من كل القيود والكوابح والتي عبر عنها الرئيس الأمريكي الأسبق ريغان (الحكومة لا تحل مشكلتنا، إنها هي أصل المشكلة). كل ذلك كان سببا في إعادة دور الدولة التدخلي الإنقاذي من خلال سياسات الإنفاق العام الكبير واستخدام أدوات السياسة المالية والنقدية في ضبط ورقابة عمل الأسواق. وتبعا لآليات التدخل الحكومية هذه أصبحت الحكومات المغذي الرئيسي للجهاز المصرفي بالسيولة وهذه الأخيرة مصدرها أموال المكلفين بالضرائب أو الاستدانة من الخارج.

وهكذا فإن الأزمة الاقتصادية العالمية أعادت دور الدولة ومسؤوليتها، لتنظيم وحماية الاقتصادات الوطنية؛ دور يمكن الدولة أن تعمل بطريقة أفضل فتكافئ الناجح وتحاسب المهمل الذي يتصرف بأموال الناس بدون مسؤولية... أي أن دور الدولة الوقوف مع المستهلك ومع المواطنين لتحمي أموالهم لا لتحل محل الأسواق بل لجعلها تعمل وتنتج. ولأن فشل الأسواق هو الذي أعاد تدخل الدولة إلى الواجهة فإن المطلوب من الدولة مهام ثلاث: - الدولة تسعف وتنقذ المؤسسات الخاصة المتعثرة - الدولة توجه النشاط الاقتصادي دون أن تحل محل القطاع الخاص - الدولة تراقب أسواق المال لحمايتها حتى تقوم بدورها السليم والتقيد بالقواعد والمعايير العامة للانضباط المالي.

أخيرا نتساءل هل أسقطت الأزمة الاقتصادية الحالية النظام الاقتصادي الرأسمالي النيولبيرالي وأعادت دور الدولة كضرورة لإطفاء الحرائق التي يشعلها المغامرون والمقامرون من أباطرة المال في النظام الرأسمالي؟؟ وهل يمكن عدّ تدخل حكومات الدول الصناعية الكبرى نوعا من الاشتراكية الرأسمالية لنقل الثروة من جيوب الفقراء ومتوسطي الدخل إلى الأغنياء؟ أم هو تدمير للثروة؟ حتى ولو كانت أوراقا مالية لا تعبر أحيانا عن قيم حقيقية؟ ربما يكون من المبكر الإجابة على هذه التساؤلات. ولكن من المؤكد في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية أن الدولة المتدخلة إيجابا هي الحاضر الأكبر وسنشهد ولادة نظام اقتصادي عالمي جديد.

دمشق في ١٢ / ٣ / ٢٠١١

٣١ - ماذا سيحصل لأسعار النفط
إذا تم اعتماد بدائل الطاقة؟

يشير المشهد الاقتصادي العالمي إلى أنَّ المخاطر التي تهدد أسواق الطاقة بشكل عام والنفط بشكل خاص أصبحت مصدر قلق للاستقرار الاقتصادي العالمي في وقت تظهر فيه بعض المؤشرات لتغيرات هيكلية جغرافية ونوعية متوقعة في أسواق الطاقة واستخداماتها بشكل درامي في السنوات الأخيرة وفي ظل الأزمة الاقتصادية العالمية المستمرة. وثمة أسئلة عديدة عن أسعار النفط وتداعياتها مستقبلاً:

ماذا سيحصل لأسعار النفط إذا انخفضت معدلا ت النمو الاقتصادي في العالم بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص؟

ماذا سيحصل لأسعار النفط إذا انخفض الطلب على البنزين والديزل بشكل ملحوظ؟

ماذا سيحصل لأسعار النفط إذا تم فعلاً تنفيذ خطة الرئيس أوباما والقاضية بتخفيض الاعتماد على النفط بشكل كبير؟

ماذا سيحصل لأسعار النفط إذا تبنت الحكومة الأميركية مشروع قرار يشجع على استخدام الغاز الطبيعي في السيارات بدلاً من البنزين والديزل؟

بداية هناك احتمال لانخفاض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة حالياً أكثر من أي وقت مضى. بالمقابل يلاحظ انخفاض طلب الأميركيين على البنزين بشكل واضح.

هناك أيضاً مؤشرات إلى أنَّ الأميركيين جادون في المشاريع الهادفة إلى تخفيض الاعتماد على النفط، إضافة لوجود رغبة لديهم في استخدام الغاز بسبب ارتفاع أسعار النفط مؤخراً وتجاوزه الــ(١٢٥) دولاراً للبرميل من البرنت من ناحية وانخفاض سعر الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة نتيجة وفرته من ناحية أخرى. بالمقابل فإن المضاربات في أسواق النفط أسهمت في إيجاد ضغوط تصاعدية على أسعار النفط حيث لعب المضاربون دوراً كبيراً في تغذية الدوامة التصاعدية للأسعار مدعومة بالسياسات النقدية للبنوك المركزية وضعف التوقعات للاقتصاد العالمي.

توقعات انخفاض النمو الاقتصادي

في منتصف نيسان ٢٠١١ أصدر صندوق النقد الدولي تقريراً يشير إلى توقعات انخفاض النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة واليابان إضافة إلى توقعات الصندوق لانخفاض النمو الاقتصادي العالمي عما كان عليه سابقاً حيث يقدر (٤,٤%) عام ٢٠١١ أي أقل من عام ٢٠١٠ المقدر (٥%) ويرجع الصندوق ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط بشكل أساسي. كما تشير تقارير أميركية إلى انخفاض استهلاك البنزين بسبب إقبال المواطنين على استخدام وسائل النقل العامة فإن ارتفاع أسعار النفط أثر سلباً في الطلب عليه. بالمقابل وفي الفترة نفسها أصدر بنكا (غولدمان ساكس وكريدت سويس) تقريراً مشتركاً بين أن أسعار النفط وصلت إلى أعلى مستوى لها والمرجح أنها ستنخفض مستقبلا لأن أسعار النفط أثرت سلباً في نمو اقتصادات العديد من الدول. وخاصة في الولايات المتحدة وأوروبا. أما الاقتصادات الناشئة فمستمرة بنموها الاقتصادي القوي والمستدام مع الإشارة إلى أنَّ آخر تقارير صندوق النقد الدولي حذرت من أن المخاطر في سوق النفط قد تصبح مصدر قلق كبير للاستقرار الاقتصادي العالمي.

علاقة أسعار النفط بالنمو الاقتصادي

إن العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي تعتمد على عدة متغيرات؛ أهمها أسعار الفائدة، معدلا ت التضخم الإنفاق الحكومي والضرائب ومعدلا ت الاستهلاك والدخول. ويلاحظ أن ارتفاع أسعار النفط الكبير بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٨ لم يؤثر في نمو الاقتصاد العالمي بسبب زيادة الاستهلاك والدخول والإنفاق الحكومي والعسكري كذلك زيادة معدلا ت الإنتاجية (التي خفضت من معدلا ت التضخم) في الوقت الذي انخفضت فيه معدلا ت الفائدة وسعر صرف الدولار، على حين انخفضت الضرائب في الولايات المتحدة أكبر مستهلك للنفط لكن ومنذ عام ٢٠٠٩ اختلفت الأمور فالاستهلاك والدخول أقل من ذي قبل واتجه الإنفاق الحكومي نحو الانخفاض وانخفضت معدلا ت الإنتاجية ومن ثم فإن الناتج لا يستطيع تحمل أسعار نفط مرتفعة.

استخدام الغاز وقوداً للسيارات

إن استخدام الغاز كوقود للسيارات له أثر سلبي كبير في أسعار النفط ولاسيما أن الولايات المتحدة تملك وفرة في الغاز ما يغري باستخدام الغاز الطبيعي وقوداً للسيارات وخاصة سيارات الحكومات المحلية والشركات الكبرى وهناك تأييد قوي في الكونغرس الأميركي لفكرة استخدام الغاز الطبيعي في السيارات لأسباب عديدة منها ارتفاع أسعار النفط مؤخراً والأوضاع غير المستقرة في الشرق الأوسط.

عوامل تساعد على ارتفاع أسعار النفط خلال الأشهر القادمة

يتوقع انخفاض صادرات دول الأوبك النفطية خلال الأشهر القادمة بسبب زيادة استهلاك النفط محلياً من ناحية وبسبب انقطاع التيار الكهربائي المتكرر من ناحية أخرى كما تشير بعض التقارير إلى انخفاض صادرات النفط في فنزويلا والسعودية.. وهذا يعني أن العالم قد يكون مقبلاً على أزمة

نفط كبرى.. مع احتمال انخفاض الطلب على النفط بشكل كبير ومن المتوقع أن يشهد عام ٢٠١١ نمواً في الطلب يقدر حالياً بنمو ١,٥ مليون برميل في اليوم.

الإمدادات النفطية من خارج أوبك

إنتاج النفط من خارج أوبك آخذ في الارتفاع بشكل أكثر مما كان متوقعاً، كما أنَّ إنتاج السوائل الهيدروكربونية من خارج منظمة أوبك، بما في ذلك الوقود الحيوي، زاد (١,٢) مليون برميل يومياً في العام الماضي وهذه أكبر زيادة منذ عام ٢٠٠٢. مجمل الإمدادات النفطية من خارج المنظمة استمرت بالارتفاع ومن المتوقع أن يحقق إنتاج النفط من خارج منظمة أوبك في عام ٢٠١١ نمواً يقارب (٠,٧) مليون برميل في اليوم مدعومة بنمو الإنتاج من حقول المياه العميقة، الرمال النفطية، طبقات (المكامن النفطية) الواطئة النافذة، مكامن الصخر الزيتي، ومن الوقود الحيوي، وسوائل الغاز الطبيعي. وأهم مناطق النمو في الإمدادات النفطية في الدول غير الأعضاء في أوبك هي: روسية، كازاخستان وأذربيجان، كندا وأميركا الجنوبية: البرازيل، كولومبيا.

في الولايات المتحدة من المتوقع تراجع إنتاج النفط في المياه العميقة بخليج المكسيك عام ٢٠١١ بعد ارتفاعه في العامين الماضيين لكن هذا النقص سيتم تعويضه من تطوير الموارد النفطية على السواحل.

مستقبل الطاقة بعد كارثة اليابان

أثار زلزال اليابان وتداعياته على مفاعلات (فوكوشيما) الحوار عن مستقبل الطاقة في العالم بشكل عام وخاصة مستقبل الطاقة النووية. وثمة وجهتا نظر حول هذا الموضوع: الأولى تقول إن ما حصل في فوكوشيما يؤكد تقدم تكنولوجيا المفاعلات وإجراءات السلامة وأن ذلك لن يؤثر كثيراً في مستقبل الطاقة النووية واستخدام الوقود الأحفوري (النفط، الغاز، الفحم) سيؤدي إلى الاحتباس الحراري ومقتل الملايين من البشر، وهؤلاء يرون أن

الطاقة النووية هي المصدر الرئيسي الذي يمكن أن يوفر الكهرباء بتكاليف منخفضة نسبياً وآثار بيئية لا تكاد تذكر مقارنة بالوقود الأحفوري. لأن تكنولوجيا الطاقة النووية تحسنت كثيراً وما حصل في اليابان لم يكن نتيجة خطأ في التكنولوجيا أو أي خطأ فني أو بشري بل نتيجة كارثة طبيعية مدمرة. وفي الدول العربية من المؤكد أن نمو الطلب على الطاقة سيؤدي مع الزمن إلى تخفيض كبير جداً للصادرات النفطية ونقص إيرادات الحكومات الأمر الذي سيؤدي إلى مشكلات سياسية واقتصادية في المنطقة ومن ثم فإن الطاقة النووية هي الحل الرئيسي لتلافي هذه المشكلات.

رأي المعارضين للطاقة النووية

وجهة النظر الأخرى ترى أن ما حصل في اليابان سيوقف نمو الطاقة النووية في العديد من الدول بما في ذلك الدول العربية وإن ما حصل في اليابان يؤكد أن الطاقة النووية رغم التقدم التكنولوجي ما زالت غير آمنة ومن ثم فإن مساهمة الطاقة النووية في توليد الكهرباء قد تظل ثابتة خلال العقود القادمة.

المستفيد الأول مما حصل في اليابان

إن المستفيد الأكبر من كارثة اليابان وما تبع ذلك من جدل حول مستقبل الطاقة النووية هو صناعة الغاز العالمية وخاصة في الولايات المتحدة، أستراليا وقطر ومن المتوقع أن تشهد سياسة الطاقة الأميركية تغيراً جذرياً خلال الأشهر المقبلة ليتم التركيز على الغاز المكتشف بكميات هائلة في (صخور السجيل) في الولايات المتحدة ما خفض سعر الغاز خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة (٧٠%) وتشير تقارير الخبراء إلى أنَّ سعر الغاز الأميركي الحالي أقل من التكلفة الحقيقية للغاز في دول الخليج العربي بنحو (٣٠%) ومن ثم سيكون من أهم نتائج كارثة المفاعل النووي الياباني ارتفاع أسعار الغاز المسال لفترة طويلة من الزمن وستكون قطر المستفيد الأكبر وتليها كندا.

مخاطر الأزمة الاقتصادية والصناعة النووية

يلاحظ أن تداعيات الزلزال الياباني وخاصة ما لحق بمفاعلات فوكوشيما النووية تركت أثراً غير إيجابي لدى المراقبين لمسار الأزمة الاقتصادية العالمية ولاشك أن الحدثين الكبيرين الأزمة الاقتصادية وزلزال اليابان قدما دروساً مهمة فيما يتصل بالمخاطر، وعن مدى عجز الأسواق والمجتمعات عن إدارة مخاطر كهذه ومن الناحية الواقعية يتعذر المقارنة بين الكارثة اليابانية والأزمة الاقتصادية ضحايا المأساة الأولى نحو ثلاثين ألف شخص قتيل ومفقود أما المأساة الثانية فلم تحدث مثل هذه الضحايا البشرية ولكن عندما يتعلق الأمر بموضوع المفاعلات النووية في فوكوشيما فإنه يمكن إجراء مقارنة مشتركة بين الحدثين. صحيح أن خبراء الصناعة النووية، والصناعة المالية سبق أن أكدوا أن التكنولوجيا المتطورة أزالت خطر وقوع الكوارث بأشكالها المختلفة لكن واقع الأحداث يشير إلى أنَّ ذلك كان خطأ.

النفط وبدائله

يلاحظ أن مصادر الطاقة البديلة لم تحل محل النفط رغم ارتفاع سعر هذا الأخير بشكل كبير ورغم التوقعات ببقاء أسعاره مرتفعة مستقبلاً. الواقع يشير إلى أنَّ تكلفة البديل ستكون مرتبطة بأسعار النفط كما يرى البعض أن البدائل الفعلية للنفط قد أثرت في الطلب عليه؟

تاريخياً وعندما كان سعر النفط (٢٥) دولاراً للبرميل كان هناك الاعتقاد العام بأن بدائل النفط لن تكون مجدية اقتصادياً إلا بعد تجاوز سعر البرميل (٥٠) دولاراً وتباعاً تجاوز سعر البرميل ٥٠ دولاراً و٧٥ دولاراً وأيضاً ١٠٠ دولار حتى وصل إلى ١٢٥ دولاراً وبقي الطلب على النفط قائماً ولم يتم تفعيل بدائل النفط بالشكل الذي كان متوقعاً لماذا ما هو السر في ذلك؟

المواصلات: سوق النفط الرئيسية

الواقع يشير إلى أنَّ قطاع المواصلات يشكل سوق النفط الرئيسية والمنافسة الأساسية للنفط ستكون في هذه السوق لكن الطاقة النووية والشمسية والهوائية عادة لا تستخدم في قطاع المواصلات وإنما بشكل رئيسي في قطاع الكهرباء. وعادة يكون استخدام النفط في القطاع الأخير ضئيلاً جداً. والمنافس الفعلي للنفط في قطاع المواصلات عادة هو الوقود الحيوي. ومن ثم فإن استخدام الطاقة الشمسية والرياح لتخفيف الاعتماد على النفط أمر مثير للجدل وغير واقعي.

هناك رأي يقول إن بعضاً من الدول الناشئة تستخدم اليوم النفط لتوليد الكهرباء ومن ثم فإن استخدام الرياح والطاقة الشمسية سيؤثر في أسواق النفط بالمقابل يرد على هذا الرأي من خلال محاور ثلاثة:

- إن الدول الناشئة كالصين مثلاً تحتاج إلى كل مصادر الطاقة واستخدامها للطاقة الشمسية والرياح لا يتم كبديل للنفط وإنما بسبب الحاجة إلى كل مصادر الطاقة.

- إن الدول شديدة الحرارة لا يمكنها استخدام الطاقة الشمسية والرياح بسبب انخفاض كفاءة الصفائح الشمسية مع الحرارة المرتفعة جداً والرطوبة.

- السبب الأخير والأهم أن جميع مصادر الطاقة تستخدم مواد أولية مماثلة وهذا يعني أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المواد الأولية المستخدمة في قطاع النفط وهي الحديد والإسمنت.. وهذه المواد نفسها تستخدم في مصادر الطاقة الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف هذه الأخيرة. وقد حذرت وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الشهري عن أسواق النفط أن ارتفاع أسعار النفط بدأت تؤثر سلباً في نمو الطلب وأن ارتفاع أسعار النفط يرجح أن يكون له تأثير سلبي طفيف في الطلب على وقود النقل في جميع أنحاء العالم.

دور التكنولوجيا

إن العامل الذي يحسم الأمر في هذا الموضوع هو التكنولوجيا وخطر التكنولوجيا هو أنه لا رجوع منه حيث إن التكنولوجيا لا تتراجع بمجرد انخفاض أسعار النفط، مثلاً تحسين كفاءة استهلاك محركات السيارة للوقود بنسبة ٥٠% فإنَّ هذه المحركات لن تقل كفاءتها إذا انخفضت أسعار البنزين.

إن المنافسة الحقيقية التي واجهها النفط في السنوات الأخيرة مصدرها فقط الوقود الحيوي، كما أنَّ الخطر المحتمل في قطاع المواصلات هو السيارة الكهربائية، من جهة أخرى فإن الخطر الحقيقي يكمن في تبني حكومات الدول المستهلكة لاستخدام الغاز الطبيعي وقوداً للسيارات. ويبدو عملياً أن الخطر المؤكد يتمثل في تحسين كفاءة محركات السيارات بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة والقوانين الحكومية التي تلزم شركات السيارات وتحسين كفاءة استخدام المحركات للوقود. ونلاحظ أن قوى السوق تدعم هذا الاتجاه الأخير ولا تدعم عادة استخدام الوقود الحيوي للكهرباء **لأسباب عديدة** أهمها:

- إن الحكومات تكسب كثيراً من جراء فرض ضرائب على استهلاك المنتجات النفطية (البنزين و والديزل) وفي حال الاستغناء عنها لمصلحة الوقود الحيوي والكهرباء فإن الحكومات ستوقف إعاناتها لهذه الأخيرة بل ستفرض عليها الضرائب للتعويض عن خسائرها من الموارد التي كانت توجه لبناء وصيانة الطرق والجسور وغيرها.

- بالمقابل فإن تحسين كفاءة استخدام المحركات سيحقق منافع للمستخدم كما يضمن استمرار العوائد للحكومة ولو بنسب أقل... إلا أنَّ ذلك يؤدي طبعاً لنتائج إيجابية على صعيد الصحة والبيئة.

إن قراءة الواقع واستقراء المؤشرات تدل على أن أسعار النفط في خطر؛ حيث إن انخفاض النمو الاقتصادي مسالة شبه مؤكدة، كما أنَّ استخدام بدائل أخرى للنفط في قطاع المواصلات كالغاز مثلاً ستؤدي إلى انخفاض

أسعار النفط مستقبلاً ومن المحتمل أن يؤدي هذا الانخفاض المتوقع إلى آثار سلبية في اقتصادات الدول المصدرة للنفط التي لوحظ أنها بالغت ي زيادة إنفاقها العام في السنوات الأخيرة

أخيراً فإن ارتفاع أسعار النفط سيلحق الضرر بالدول المصدرة للنفط (أوبك) في الأمد المتوسط والبعيد ومن المتوقع في حال انخفاض أسعار النفط في هذا العام وأوائل العام القادم ٢٠١٢ أن يضر بمصالح الدول المصدرة ويرى بعض المراقبين أن العالم سيشهد حينها نوعاً من الثورة من المستهلكين للنفط ضد منتجي هذه المادة ما قد يقلل من أهمية النفط ومن أهمية الدول المنتجة له مستقبلاً.. ويرى العديد من المحللين أن مستقبل النفط وأهميته لا تتعلق بزيادة الإنتاج إلى حدود قصوى أو نضوب النفط لأن هذا الأمر، عملياً، مرهون بمدى استقرار الطلب على النفط مستقبلاً.

الخلاصة؛ إن أكبر خطر يهدد الطلب على النفط هو ارتفاع أسعار النفط الذي يساهم في تحسين كفاءة محركات السيارات.. ونعتقد أن الأسعار الحالية تساعد على ذلك.

دمشق: /٥ /٢٠١١

٣٢- في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

هل تودي أزمة اليورو بالاتحاد الأوربي؟

هل انهيار اليورو أصبح أمرا محتملا؟ أم هو مجرد وقت؟

تضارب مصالح دول منطقة اليورو يعكس خلافات سياسية واقتصادية

أدى إطلاق اليورو عام ١٩٩٩ إلى إيجاد عملة واحدة و بنك مركزي واحد يحدد سعر الفائدة لجميع دول منطقة اليورو، وبقي لكل دولة حق إقرار سياستها المالية وموازنتها مما جعل ظل الاتحاد الاقتصادي محيرا، الأمر الذي سبب توترات داخل مجموعة دول اليورو..

هل اقتربت أزمة اليورو من الحل؟؟ علما بأن زعماء أوروبا وعدوا بإيجاد حلول شاملة خلال شهر آذار ٢٠١١ للحفاظ على استقرار اليورو وإنهاء الأزمة ولم يوفقوا حتى الآن في أداء هذه المهمة ربما لأنهم ركزوا على معالجة أعراض الأزمة وليس أسبابها. بالمقابل تؤكد المستشارة الألمانية ميركل أن الأزمة لا تكمن في اليورو بل في أزمة الديون السيادية وبالتالي فإن الأزمة تتركز لدى الجهات السيادية المثقلة بالديون وبالبنوك المفلسة.

الواقع أنَّ الأزمة الأوربية تأتي في دائرة كاملة، ففي البداية كانت أزمة مالية ثم تحولت إلى أزمة ديون عامة كلاسيكية بعد تدخل الحكومات لضمان التزامات البنوك، وهذا بدوره أدى إلى خلق مجموعة جديدة من المخاوف... ولم تعد الديون السيادية تبدو مستقرة. وبالتالي فإن أزمة اليورو ليست فقط أزمة عملة، إنما أيضا أزمة ديون سيادية وحتى أزمة مصرفية.

المشهد الأوربي

عندما أحدث اليورو كان من المنتظر أن يحقق التقارب بين دول منطقة اليورو، ولكن الذي حدث أنه جلب العديد من الاختلافات.ويشير المشهد الاقتصادي والسياسي داخل الاتحاد الأوربي إلى وجود انقسام... وهناك قلق وخوف من صعود الأحزاب القومية المتطرفة مما يجعل الوصول إلى اتفاق داخل الاتحاد الأوربي أمرا صعبا وهذا ما يساعد على تفاقم الأزمة الاقتصادية كما يزيد الأزمة السياسية سوأ. ولقد شبه أحد الكتاب اجتماعات دول منطقة اليورو بمباراة رماية يستهدف فيها اللاعبون الـــ ١٧، الأعضاء الصغار في الملعب بدلا من الهدف المطلوب التصويب عليه لتجاوز مشكلة أزمة الديون... وتبدو مثل هذه الاجتماعات كفرصة ضائعة.

المشهد في أوروبا يشير إلى أنَّ القاطرة الفرنسية الألمانية انطلقت ولكن ميركل وساركوزي ليسا على انسجام تام في وجهات النظر ولكنهما متفقان على وجهة سفر معينة... وجهة نظر ألمانيا حول الدين العام ومعدلا ت الضرائب والأعمار التقاعدية ترى فيها بعض دول منطقة اليورو تدخلا زائدا عن الحد في عملية صنع القرارات الاقتصادية الوطنية وبالتالي فإن القاطرة تواجه أضواء صفراء قبل أن تزداد سرعتها

تباين في وجهات النظر

ألمانيا وبعض الدول الدائنة في منطقة اليورو تريد مزيدا من التقشف وتملي قواعد مالية ملزمة على المستوى الوطني، وتغيير في نظم المعاشات، وأسواق العمل. بالمقابل فإن بعض دول منطقة اليورو يعارض القول بأن أزمة الديون تكمن في أخطاء حكومات أيرلندا ودول جنوب أوروبا ويرجعون ذلك إلى أخطاء البنوك في ألمانيا ودول أخرى... وفي التعامل مع الإقراض المتهور والاستثمارات المراوغة ولاشك أن قلق السوق إزاء قطاع المصارف، يؤجج المخاوف بشأن الدين السيادي في منطقة اليورو. وقد

أظهرت الأزمة الاقتصادية خطورة مشكلة الديون العامة السيادية كرأس لجبل جليد في المحيط؛ فبعد مشكلة اليونان ظهرت دول أخرى كايرلندا والبرتغال مرشحة للدخول إلى غرفة العناية المركزة وتستعد اسبانيا وقد تليها ايطاليا..

هل ينجو اليورو؟

بالرغم من الأزمات المتلاحقة في الدول المسماة بالطرفية في منطقة اليورو، فإن إرادة الدول الأعضاء تواصل عملها وأثبتت أنها قوية بما يكفي للحؤول دون إصابة دول جديدة أي وقوع حالات إعسار خلال عام ٢٠١١... لكن وعلى المدى الطويل فإن حالات الإعسار أو إعادة هيكلة الديون بتعبير أدق تبدو أمرا محتما خصوصا وأن هذا ما تريده ألمانيا.

السؤال: ما إذ كانت بعض دول منطقة اليورو التي تعاني من إعسار على استعداد لمواصلة جهودها ضمن منطقة اليورو على الرغم من الصعوبات الكبيرة!! وإذا كان البديل المرجح هو سنوات من الانكماش والركود، وهو أمر يبدو معقولا، فهل تختار بعض الدول الخروج من عضوية منطقة اليورو؟؟ ويبدو أن عام ٢٠١١ لن يكون هو الوقت الذي نرى فيه ذلك.. وربما يكون الخيار المطروح ليس فقط في منطقة اليورو؛ هو بين مساندة البنوك ووقايتها من الانهيار أو إ بقاء المالية العامة في وضع سليم! وسيختار الأوربيون إنقاذ دولهم أولا ومن ثم بنوكهم لاحقا

اضطرابات اجتماعية

يلاحظ وجود اضطرابات اجتماعية في أوروبا؛ الحكومات في دول الاتحاد تعمل على تخفيض الإنفاق، في وقت ترفع فيه معدلات البطالة... وهناك احتجاجات حدثت وتحدث في مختلف دول أوروبا وأحد أهم العوامل المشتركة كان التقشف الاقتصادي ويوجد استياء شعبي... كل ذلك يزيد من القلق لدى السلطات الحاكمة في هذه الدول خاصة مع اقتراب الانتخابات في عدد من بلدان أوروبا الأقوى..

المشكلة سياسية

يبدو أن المشكلة الأساسية في أوروبا سياسية وليست اقتصادية؛ والشك الأوربي يتزايد في الدول التي تولت عملية الإنقاذ، وفي الدول التي تلقت عملية الإنقاذ على السواء وهذا يزرع نوعا من مشاعر الاستياء بين الدول ويجعل من الصعوبة بمكان أن يقدم الزعماء في هذه الدول على تقديم التنازلات الضرورية المطلوبة.بمعنى آخر فإن أوروبا لا تواجه أزمة اقتصادية ومالية فحسب، بل أيضا أزمة سياسية...فقد صاغت دول أوروبا سياسات مختلفة وهذا ما يعكس وجهات نظرها وليس بالضرورة مصالحها الوطنية الحقيقية وبالتالي هو نوع من الصدام بين التصورات التي تحمل بذور خلافات سياسية خطيرة.

بالمقابل فإن أغلبية حكومات أوروبا واقعة تحت ضغط شديد فقد أطاحت أزمة اليورو بالحكومة الايرلندية السابقة من خلال صناديق الاقتراع. والرئيس الفرنسي ساركوزي مهدد خلال الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠١٢ وتشير بعض استطلاعات الرأي إلى تقدم مرشح اليمين المتطرف الذي يرفض أصلا المشروع الأوربي... أما المستشارة الألمانية ميركل فإنها قد تواجه كارثة انتخابية لأن الرأي العام الألماني حساس لقضية القروض الممنوحة للدول الأوربية المنهكة اقتصاديا حتى بعض المحاكم الألمانية هددت بعدم قانونية عمليات الإنقاذ بالإضافة إلى تشكيك بعض الأحزاب الألمانية. لقد أدى ذلك إلى تباينات عديدة في الاقتصاد المالي لكل دولة... والاتفاقية التي تم التوصل إليها في ١١ آذار ٢٠١١ ستضع الأساس لأوروبا ذات سرعتين.. وقد تؤدي إلى تأجيج مشاعر الاستياء التي من شأنها تهديد التماسك السياسي للاتحاد الأوربي. وبالتالي قدرتها على العمل بانسجام حين يلزم الأمر لذلك من الضروري القيام بالخطوة التالية لترسيخ التكامل الأوربي إلى جانب تنفيذ آلية حل الأزمات في الاتحاد الأوربي. ويذكرني وضع أوروبا الاقتصادي والسياسي بشخصية الشبح العملاق في رواية الألماني (مايكل أند) حيث يبدو

من مسافة بعيدة شبحا عملاقا لكنه يصغر كلما اقتربنا منه ليتحول إلى رجل عجوز! ولعل أهم ما خرج به الاجتماع الأوربي في آذار الماضي هو التأكيد على مسالة الاستقرار المالي الأوربي أي وضع النظام المصرفي تحت إشراف أوربي بدلا من تركه بين أيدي السلطات الوطنية..

السيناريوهات المحتملة

إن أكثر الخيارات المطروحة للنقاش:

الخيار الأول؛ أن تخرج مجموعة الدول المضطربة ماليا من الاتحاد النقدي مرحليا بدلا من الاستمرار على أن تعود لاحقا إلى منطقة اليورو بعد التعافي.

الخيار الثاني؛ خروج ألمانيا من منطقة اليورو تحت الضغط الداخلي في ألمانيا بسبب الدعم المالي الألماني المقدم...

الخيار الثالث؛ قيام نظام أو اتحاد مالي مشترك في ظل التهديدات التي تواجه اليورو حاليا fiscal union على غرار الاتحاد النقدي، وسياسات مشتركة للميزانيات العامة وربما يكون خروج بعض الدول المضطربة ماليا من منطقة اليورو هو السيناريو المرجح لكن ذلك ليس سهلا وقد ينظر إليه وكأنه بداية النهاية لليورو... والأمر الأكثر خطورة أن تحول دولة من عملة قوية إلى عملة ضعيفة سيكون مصحوبا بمخاطر عديدة ليس أقلها مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي التي ترافق انخفاض الأجور الحقيقية، وارتفاع الأسعار بمعنى آخر عدم استقرار مالي واجتماعي وربما سياسي.

بعض المراقبين يرون أن انهيار اليورو ربما أصبح شبه حتمي وهو مجرد وقت لا أكثر وأن هناك الكثير من الأخطار التي تحيط اليورو هذه الأيام بسبب الأزمات التي تعصف ببعض الدول الأعضاء في منطقة اليورو وخاصة مجموعة الدول الخمس (البرتغال أيرلندا ايطاليا اليونان اسبانيا) المسماةPIIGS. وأصبح صندوق الإنقاذ الذي أحدثه الاتحاد الأوربي وصندوق

النقد الدولي في وضع حرج وصعب لمواجهة دين سيادي ضخم في اسبانيا وايطاليا يشير إلى إمكانية انتهاء عهد اليورو.

الأسواق المالية لمنطقة اليورو

يلاحظ أن الأسواق المالية الخاصة لمنطقة اليورو أساءت توزيع وتخصيص رأس المال على نطاق واسع في السنوات التي سبقت الأزمة الاقتصادية والغريب في الأمر أن الفاقد الناتج عن عدم استخدام الموارد على النحو السليم كان أعظم منذ بدأت الأزمة. والسؤال كيف يمكن إعادة هذه الموارد إلى العمل بشكل صحيح.وبالنظر لكون الأسواق المالية في منطقة اليورو مترابطة بشكل واضح فإن الضعف في أي ركن ينتقل إلى النظام بالكامل الذي لا يستقر إلا إذا عولجت كافة العناصر الرئيسية التي سببت هذا الضعف.

العمل الجماعي في أوروبا

يبدو أن أوروبا الموحدة تفتقر إلى هيئة مشتركة لديها موارد كافية لتثبيت استقرار النظام ككل مثل هذه الموارد موجودة على المستوى الوطني فقط... بمعنى آخر تواجه أوروبا الموحدة مشكلة تتعلق بالعمل الجماعي. بالمقابل أظهرت التجارب العملية أن الدول الأوربية تأخذ بالعمل الجماعي فقط في مواجهة الأزمات حتى إنهم لم يفكروا بإيجاد صندوق مشترك للإنقاذ إلا عندما انفجرت الأزمة المالية والاقتصادية...واكتفوا بإجراءات على المستوى الوطني لتثبيت استقرار أنظمتهم المصرفية الوطنية.

استنتاجات

هناك سؤال هام كيف ستخرج منطقة اليورو من صعوباتها؟ هل لدى قادة منطقة اليورو الإرادة والقدرة ضمان استمرارية منطقة اليورو؟ سنحاول إلقاء الضوء على الاحتمالات الممكنة على ضوء قراءة الواقع...

إن خيار الخروج من منطقة اليورو قد يكون من الناحية النظرية ممكنا، إلا أنَّ التكلفة ستكون ضخمة لذا يبدو أنَّ دول منطقة اليورو ستحاول عدم التفكك. الأمر الذي يقلل احتمال انهيار اليورو ويتطلب ذلك زيادة ميزانية الإنقاذ المرصودة من قبل الدول الأوربية وصندوق النقد الدولي بما يساهم في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

ثمة وجهة نظر تقول أن الخروج من أزمة اليورو يتطلب إنهاء مشاكل الديون التي تهدد استقرار النظام المالي الإجمالي؛ وهذا يتطلب حزمة من الإجراءات أهمها: توسيع صلاحيات مرفق الاستقرار المالي الأوربي ليس فقط من أجل إنقاذ الدول وإنما أيضا إعادة تمويل البنوك.

بالمقابل نرى من الأهمية بمكان أن تحقق منطقة اليورو الأهداف التالية:

- أن توقف حالا ت الهلع أو الفزع المصرفية والمالية.
- أن يصار إلى مساعدة الدول التي تواجه متاعب لاستعادة عافيتها.
- أن تحاول إيجاد نظام قادر على منع حدوث هذه الأزمات في المستقبل.

هناك أيضا وجهة نظر تستحق الاهتمام مضمونها أن منطقة اليورو يرجح أن تبقى لأسباب ثلاث:

أولها إن منطقة اليورو قامت على أساس التزام سياسي عميق، وثانيها إن مصالح الدول الأعضاء في المدى الطويل تقف وراءها بالإضافة لما تقدم فإن لدى الدول الأعضاء الإرادة والوسائل الكفيلة بالحفاظ على استمرار منطقة اليورو.

أخيرا فإن الاتحاد الأوربي بشكل عام، ودول منطقة اليورو بشكل خاص بحاجة اليوم لإدارة حكيمة قادرة على إخراج منطقة اليورو من أوضاعها الحرجة ومحاولة إعادتها منطقة فاعلة اقتصاديا وفي هذا الإطار يبدي الرئيس الفرنسي ساركوزي قلقا واضحا بقوله أن: (خروج فرنسه من العملة الأوربية سيكون ضربا من الجنون، وإن نهاية اليورو يعني نهاية أوروبا نفسها).

دمشق في ١٣ / ٤ / ٢٠١١

٣٣- الصين القوة الاقتصادية العظمى الصاعدة باتجاه القمة

متى يتجاوز حجم اقتصاد الصين نظيره الأمريكي؟؟

هل تريد الصين تشكيل نظام دولي جديد مختلف؟؟ إلى أي حد ستوسع الصين قدراتها الإستراتيجية؟؟ وهل يتنافس نموذجها السياسي والاقتصادي على نطاق أوسع مع الرأسمالية الليبرالية الغربية؟؟

حققت الصين خلال العقود الماضية نموا اقتصاديا متصاعدا جاء على خلفية التصنيع القائم على التصدير، والعملة الوطنية الضعيفة... وأدى ذلك إلى ارتفاع في معدلا ت ادخار الشركات والأسر والاعتماد على صافي الصادرات، والاستثمار الثابت القائم بشكل أساسي على البني التحتية وتعزيز قدراتها لصالح قطاعات التصدير والقطاعات المنافسة للاستيراد كما لوحظ تراجع الصادرات الصينية الصافية مع انطلاقة الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ لتصل نسبتها إلى (٥%) بعد أن كانت (١١%) من الناتج المحلي الإجمالي... وبادرت الحكومة الصينية إلى زيادة حصة الاستثمار الثابت في الناتج المحلي إلى (٤٧%) كما طبقت سياسات التحفيز والإنفاق العام الكبير ونجحت الصين بتجاوز الأزمة الاقتصادية في ٢٠٠٩ لتعاود النمو المتصاعد في وقت استمرت الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية في معاناتها الشديدة والموجعة من هذه الأزمة الكارثية اليوم وبعد أن أطلقت الصين خطتها الخميسية الثانية عشرة لإعادة التوازن إلى نموذج النمو الطويل

الأمد في الصين يتساءل البعض من المحللين هل يوجد في الصين، التي تملك اقتصادا كبير الحجم ومتصاعد النمو،نوعا من التناقض المحتمل المؤثر على استقرار الأداء الاقتصادي بين المدى القصير والمدى المتوسط؟

المشهد الاقتصادي الصيني

الملاحظ أن الخطة الخميسية الثانية عشرة التي بدأت في عام ٢٠١١ تهدف إلى زيادة نصيب الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي كما تهدف إلى دعم النمو من خلال الاعتماد المستمر على الاستثمار،بما في ذلك الإسكان العام، وعدم إعطاء أهمية لرفع قيمة العملة بسرعة أكبر،أو خصخصة الشركات المملوكة للدولة، أو تقديم تحويلا ت مالية كبيرة للأسر الصينية. بالمقابل يرى البعض من المراقبين أن الصين بعد عام ٢٠١٣ ستواجه صعوبات كبيرة في زيادة الاستثمار الثابت وقد تتعرض لنوع من التباطؤ الاقتصادي.. وبدأ المسئولون الصينيون بالتنبيه إلى الصعوبات التي قد يواجهها النمو الاقتصادي الصيني في النصف الثاني من الخط الخميسية المشار إليها.

من المعلوم أنَّه لا يمكن لأي دولة أن تكون منتجة بالقدر الكافي لإعادة استثمار نصف ناتجها المحلي الإجمالي في أسهم رأسمالية دون أن تتعرض لمشكلة جراء فرط القدرة الإنتاجية ومشكلة القروض المتعثرة. من ناحية ثانية يلاحظ أن الاستثمارات التجارية والصناعية الراقية في الصين كبيرة وتزيد عن الحاجة... كما لوحظ طفرة كبيرة في قطاعات التصنيع خاصة في صناعة السيارات وصناعة الصلب والاسمنت ولاشك أن مثل هذه الطفرة الاستثمارية ستؤدي إلى ضغوط انكماشية لاحقا بدء من قطاعي التصنيع والعقارات. وكما أشرنا سابقا أنه ومع بداية الأزمة المالية العالمية طبقت الحكومة الصينية المركزية وحكومات الأقاليم سياسات إنفاق عام كبير مما رتب على الحكومات وبلدياتها المحلية ديونا ضخمة تقارب (٣٠%) من الناتج

المحلي للصين معظمها وجه لمشاريع لا تحقق دخلا... هذا ما يشكل مشكلة إضافية تحتاج لقرار مركزي لحلها...

ظاهرة التضخم

يلاحظ أن التضخم في الصين يزداد والتوقعات تشير إلى تصاعده مستقبلا؛ وهنا نتساءل كيف يمكن أن تتم المحافظة على استقرار الأسعار دون أن يهدد النمو المزدهر في الصين؟؟ وهل يمكن التوفيق بين النمو المستمر ومحاربة التضخم؟ الجواب يمكن تحقيق ذلك لكن يتوجب على السلطات الصينية أن تتجاوز شكوكها العميقة حول فتح أسواق الصين للاستيراد.

بالمقابل يلاحظ أن التوقعات تشير إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات الصينية ويتوقع البنك الدولي أن تكون نسبة النمو في الاقتصاد العالمي لعام ٢٠١١ حوالي (٥,٣%) وإن النمو في الولايات المتحدة الأمريكية سيكون بنفس النسبة هذا العام.كما يتوقع زيادة التدفقات الضخمة لرؤوس الأموال إلى الصين بسبب الفرق في معدل الفائدة بين الصين واقتصادات الدول الصناعية الكبرى وسيؤدي ذلك إلى المزيد من تراكم احتياطيات العملات الأجنبية في الصين.ومن أجل تحقيق استقرار الأسعار تسعى الصين لزيادة نسبة الاحتياطي للبنوك التي وصلت (١٩,٥%) كما يتوقع رفع سعر الفائدة ومن المتوقع أيضا أن تبادر الصين لتشديد الضوابط المتعلقة بالتدفقات الرأسمالية. ولا يزال المسئولون الصينيون يعارضون الزيادة الكبيرة في سعر صرف الريمينبي خوفا من زيادة البطالة وبما يهدد الاستقرار الاجتماعي...

الصين والدول النامية والفقيرة

من المعلوم أنَّ الولايات المتحدة تضغط على الصين لرفع قيمة (الريمينبي) ولخفض الصادرات الصينية وزيادة الواردات بحجة أن ذلك

ضروري للإسهام إيجابا يتعافي الاقتصاد العالمي بما في ذلك اقتصاد الولايات المتحدة وهنا نتساءل هل قضية رفع سعر صرف العملة الصينية هي قضية ثنائية بين الولايات المتحدة والصين؟ أم إنها تعني الدول النامية أيضا؟ والسؤال الهام أن رفع سعر صرف الريمينبي يؤدي إلى ضرر أم فائدة للدول النامية والفقيرة؟؟ الواقع أنَّ الآراء تباينت حول ذلك ؛هناك من يرى أن الدول النامية عانت كثيرا من سياسات الصين القائمة على خفض قيمة عملتها والتي تؤدي إلى صعوبة منافسة السلع الصينية في الأسواق العالمية.. أي إلى تقويض القدرة التنافسية لصناعات الدول النامية والفقيرة كما تؤثر سلبا على محركات النمو الأساسية في هذه الدول.. وذلك نتيجة لتراجع التصنيع والنمو في الدول السائرة في طريق النمو. ووجهة النظر هذه يتبناها باحثون في مركز التنمية العالمية. بالمقابل ثمة وجهة نظر أخرى تقول أن الدول النامية والفقيرة ستتأثر سلبا في حال ارتفاع سعر صرف العملة الصينية بشكل حاد لأن مثل هذا الرفع سيؤدي إلى تباطؤ في النمو الصيني مما يؤدي لإلحاق الضرر بالدول النامية والفقيرة لان النمو في هذه الدول أصبح يعتمد بشكل متزايد على أداء النشاط الاقتصادي في الصين بحيث يتراجع النمو في الدول النامية بنسبة (٠,٣%) نقطة مئوية في حال تباطؤ النمو السنوي في الاقتصاد الصيني بمعدل نقطة مئوية واحدة. وهذا الرأي يتبناه باحثون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

هل يمكن للاقتصاد الصيني أن يتفوق على الاقتصاد الأمريكي؟؟

المتابع للمشهد الاقتصادي العالمي يتساءل؛هل بدأت الصين تقترب في تفوقها الاقتصادي من مستويات الولايات المتحدة؟ ومتى يمكن أن يتجاوز حجم اقتصاد الصين نظيره الأمريكي؟ لتملك الصين أضخم اقتصاد على المستوى العلمي؟

لقد توقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز حجم اقتصاد الصين حجم اقتصاد الولايات المتحدة من حيث تعادل القوة الشرائية في عام ٢٠١٦.

بالمقابل توقع الخبير الاقتصادي في جامعة كاليفورنيا (روبرت فينسترا) أن الزعامة الاقتصادية العالمية ستنتقل إلى الصين في عام ٢٠١٤. وبغض النظر عن الجدل والمشاكل التي يثيرها موضوع تقدير الدخول وفقا لتبادل القوة الشرائية نظرا لاختلاف السلة الاستهلاكية لكل دولة فإن السلة الاستهلاكية للمواطن الصيني تختلف عن نظيرتها للمواطن الأمريكي والمقارنة لا تؤدي لنتائج دقيقة.

كيف يمكن للصين معالجة اختلال التوازن الخارجي؟

قد يكون من المفيد للصين لتواجه مشكلة الاختلال في التوازن الخارجي أن تعمل على زيادة واردات المواد الاستهلاكية التي تشكل حاليا (٢،٣%) من الواردات الصينية وهي تخضع لرسوم عالية لذا فإن تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الاستهلاكية سيحسن الوضع الاستهلاكي ولا يضر بالصناعة المحلية لان معظم الواردات الصينية المحتملة من الولايات المتحدة هي منتجات معروفة بجودتها... ويرى المراقبون أن زيادة الواردات الاستهلاكية ستساعد الصين على محاربة التضخم، وستخفض من الفائض التجاري الصيني كما تساعد على تحقيق نوع من التوازن في الوضع الخارجي الصيني مما يره المراقبون مرحبا به في المجتمع الدولي وبالتالي فإن السياسة التي تعتمد على زيادة واردات الصين يمكن أن تحقق أهدافا مهمة ولا تشكل أخطارا على النمو الاقتصادي الصيني

الاستنتاجات

- قد يكون من المفيد أن تبادر الصين إلى خفض معدلا ت الادخار، والحد من الاستثمارات الثابتة، وتعزيز نصيب الاستهلاك بالإضافة إلى تخفيض نسبة صافي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي.

- البعض يرى أن سعر صرف العملة الصينية المنخفض يضعف القوة الشرائية للأسر الصينية من خلال جعل الواردات مرتفعة الثمن بمعنى آخر

ضرورة حماية الشركات الحكومية المنافسة للواردات وزيادة الأرباح التي يحققها المصدرون.

- بالمقابل يرى بعض المحللين أنه قد يكون من المفيد للصين تخفيف القيود المفروضة على الأسر برفع سعر الصرف، وتحرير أسعار الفائدة، وأيضا زيادة الأجور.. وتحويل قسم من أرباح ومدخرات الشركات الحكومية البالغة ٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي لصالح المواطنين الصينيين وهناك وجهة نظر أخرى تقول أن زيادة نسبة الدخل التي تذهب إلى القطاع الأسري الصيني قد تؤدي للإضرار بالشركات الحكومية وخاصة منها القائمة على التصدير لذلك فإن وجهة النظر هذه تؤيد زيادة الاستثمارات في الخطة الخميسية الثانية عشرة الحالية

- الصين عملت وتعمل وفق منظور رعاية مصالحها الاقتصادية الوطنية، ولكنها أثرت بشكل أو بآخر على نتائج سياسات الدول الأخرى غير الحكيمة التي تتبناها بعض الدول في مجال عملاتها الوطنية.

- بعض حراس الثورة الايديلوجية في الصين يعتقدون أن الولايات المتحدة تفهم فقط بالقوة الفظة الضاربة.. بينما يرى مسئولون آخرون في قمة السلطة لإمبراطورية الصين أن المصلحة الذاتية للصين ما زالت تكمن في التعاون، مثلما تكمن في المنافسة. وصانعو السياسة في الصين - يشكل عام - يعارضون أي مواجهة يمكن أن تحدث اضطرابا في مسار الازدهار والتقدم المتزايد في الصين.

أخيرا عندما يتم التساؤل عن طموحات الصين ومكانها في عالم المستقبل... يلاحظ أن الإجابات يلفها عادة الغموض..!! ونرى أنَّ الصين تريد دورا يتوافق مع تاريخها بوصفها حضارة عظيمة وعريقة... ولاشك أن نهضة الصين الاقتصادية وسعت مجال مصالحها الإستراتيجية إلى حد كبير... والصين اليوم تمثل قوة اقتصادية عالمية عظمى متصاعدة باتجاه القمة!! ولن يكون زمن الوصول بعيدا.

دمشق في ٢١ / ٧/ ٢٠١١

٣٤- الرئيس أوباما بين مصيدة الدين العام الأمريكي وخسارة السباق الرئاسي

عجز الميزانية والدين العام أكبر خطر يهدد الأمن القومي الأمريكي

هل تدخل أمريكا مع عجز الميزانية والدين العام المتصاعدين سنوات ما قبل الغروب؟

ما هي الأسباب الرئيسية للزيادة الهائلة للدين العام الأمريكي؟ ما هو دور الإنفاق العام الأمريكي واتجاهاته وخاصة الإنفاق العسكري وتأثير هذا الأخير في تصاعد حجم الدين العام إلى أرقام قياسية؟؟ ما تأثير ذلك على مستقبل الرئيس الأمريكي أوباما في الانتخابات الرئاسية القادمة؟

الدين العام للدولة هو محصلة للعجز المتراكم في الميزانية العامة للدولة، وبشكل عام فإنَّ العجز المشار إليه هو نتيجة لمحصلة قوتين تعملان في اتجاهين متعاكسين الأولى تتمثل في الإيرادات العامة أما القوة الثانية فهي النفقات العامة. والخطر يكمن في زيادة معدل نمو الدين العام للدول عن معدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي. وعدم الإفراط في الاستدانة بأكبر من حجم الإمكانات المتاحة للاقتصاد، وإلا صارت النتيجة وخيمة جدا وهي إفلاس الدولة... من خلال عدم سداد دينها.

الأزمة المالية التي ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية خريف عام ٢٠٠٨ وانطلقت إلى دول العالم وتحولت لاحقا إلى أزمة اقتصادية... أدت لتدخل الحكومات مباشرة لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية الخاصة

المنهارة والمفلسة من خلال ضخ المزيد الأموال العامة التي كان معظم مصادرها من الاقتراض الداخلي والخارجي مما أدى لتفاقم مشكلة الديون العامة مما أعطى صورة متشائمة عن مستقبل اقتصاد الولايات المتحدة - أكبر اقتصاد حقيقي في العالم - حيث بلغ الدين العام أرقاما قياسية سببت قلقا أمريكيا وعالميا بل أصبح الدين العام الأمريكي المتضخم يشكل تهديدا حقيقيا للاقتصاد الأمريكي وحتى للاقتصاد العالمي.

هنا لابد من القول أن موضوع الدين العام في أمريكا أصبح يتعلق بالإدارة السياسية وليس فقط مشكلة اقتصادية. والتحليل الدقيق يشير إلى سببين رئيسيين: أولهما يتمثل في الارتفاع الكبير لتكاليف الإنفاق العسكري بسبب الحروب الخارجية الأمريكية، وثانيهما تراجع مستويات النشاط الاقتصادي الأمريكي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية؛ حيث تتراجع الإيرادات بشكل واضح، ويزداد الإنفاق العام لتحفيز الاقتصاد ومواجهة البطالة المتزايدة... مما يؤدي لزيادة مستمرة في عجز الميزانية وبالتالي زيادة مستوى الدين العام إلى أرقام تاريخية خطيرة غير مسبوقة هذا العام.

تطور الدين العام الأمريكي

أدت الحرب العالمية الأولى إلى حدوث عجز كبير غي الميزانية العامة الأمريكية ثم جاء الرواج الاقتصادي في عشرينات القرن الماضي ليحقق فائضا في ميزانية أمريكا وبعد الكساد الكبير جاءت الحرب العالمية الثانية لتنتج عجزا كبيرا وتضخم في الدين العام الأمريكي ليصل هذا الأخير إلى ١٢٢% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٤٦... وفي عام ٢٠٠١ تراجعت هذه النسبة إلى ٥٦,٤% وبعد أحداث أيلول ٢٠٠١ شن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن حروبا عبثية على ما يسمى الإرهاب وأرسل قواته إلى أفغانستان ولاحقا لغزو العراق عام ٢٠٠٣. وكانت النتيجة مزيدا من عجز الميزانية الأمريكية وارتفاعا كبيرا في الدين العام ومع انطلاقة

الأزمة المالية أخذ الإنفاق العام الأمريكي اتجاها متصاعدا مع تزايد النفقات اللازمة لإنقاذ المؤسسات المالية المنهارة في الوقت الذي لم تتراجع فيه النفقات العسكرية وتراجع النشاط الاقتصادي الأمريكي وغرقت الولايات المتحدة في كساد ووصل العجز والدين العام الأمريكي إلى أرقام غير مسبوقة في التاريخ الأمريكي حيث بلغ عجز الميزانية ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة وأصبح حجم الإنفاق العام الأمريكي يشكل نسبة ٢٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١١ وبلغت نفقات الدفاع في نفس العام ٧٦٨ مليار دولار أي بنسبة (٥,١%) من الناتج المحلي وقفز الدين العام إلى مستويات خطيرة جدا ويقدر هذا الدين في عام ٢٠١١ بنسبة (٩٧%) من الناتج المحلي الإجمالي. مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تواجه وضعا اقتصاديا وسياسيا حرجا وصعبا ووضع الرئيس أوباما أمام موقف لا يحسد عليه حول رفع سقف الدين العام الأمريكي في أوائل شهر آب (أغسطس) ٢٠١١

الصفقة المؤقتة مع الجمهوريين

ودخل هذا الوضع الحساس في صميم الصراعات السياسية الدائرة بين الجمهوريين والديمقراطيين على انتخابات الرئاسة القادمة... مما هدد بحدوث مشكلة كبرى - لأول مرة في تاريخ الولايات المتحدة **وهي احتمال الإفلاس للدولة الأمريكية** وكاد سقف الدين العام الأمريكي ينهار على رأس أوباما وقد أدت دراما الدين العام في واشنطن إلى دفع الأمور إلى أقصى درجات الخطورة وبعد الوصول إلى حافة الهاوية، تم التراجع إلى حد ما آمن كالذي يحدث مرارا في السياسات الأمريكية...؛ حيث توصل الرئيس أوباما إلى **صفقة مؤقتة** مع الحزب الجمهوري في الكونجرس لرفع سقف الدين العام؛ على أن تعاود لجنة مشتركة من الديمقراطيين والجمهوريين دراسة موضوع سقف الدين العام في خريف ٢٠١١ بمعنى آخر بقي الموضوع على أهميته وخطورته معلقا.

مخاطر التزايد المتصاعد للدين العام الأمريكي

الحكومة الأمريكية تقترض (٤,٥) مليار دولار يوميا وقد نشرت صحيفة فاينانشال تايمز مقالة لرئيس مجلس إدارة شركة (U.S.NEWS الأمريكية) يقول فيه (إن حجم الدين للولايات المتحدة يزداد بأكثر من ستة ملايين دولار خلال مدة قراءة مقال مؤلف من صفحتين). وهكذا فإن الولايات المتحدة تواجه اليوم عبء دين عام هائل إلى جانب شلل سياسي شبه مستدام. وأصبحت عملية صنع القرار رهينة للتجاذبات السياسية بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري؛ في ظل القلق من كارثة التخلف عن السداد وبالتالي الاقتراب من حافة حالة الإفلاس.... ومن المرجح أن يستمر هذا الوضع المعلق حتى الانتخابات الرئاسية الأمريكية في أواخر عام ٢٠١٢. بالمقابل هناك ما يطلق عليه اسم (عصابة الست) المؤلفة من ثلاثة من كل من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الكونجرس يمكن أن تعيد عرض صفقة أخرى لخفض حجم الاقتراض بما يعادل أربعة آلاف مليار دولار على مدى عشر سنوات... وهي لا تعدو كونها محاولة لتجديد روح التوافق والحلول الوسط وحفظ ماء الوجه وهو نوع من (الاتفاق على عدم الاتفاق).

الدين العام أكبر خطر يواجه الأمن القومي لأمريكي

ورد في كتاب (الأمر مختلف هذه المرة) للكاتبين الاقتصاديين الأمريكيين(راينهارت، ورو جوف) أن النمو الاقتصادي يتردى عندما يتجاوز الدين الحكومي نسبة (٩٠%) من الناتج المحلي؛ وهذا يحدث عندما تضع الدول على عاتقها مطلوبات لا يستطيع النمو المستقبلي سدادها بصورة مريحة والمشكلة في الولايات المتحدة أن نسبة النمو بدأت تنخفض دون (٢%) وهذا ينبه إلى الاقتراب مما يعرف ب (سرعة التعطل). بالمقابل قال قائد القوات العسكرية الأمريكية السابق: **أن أكبر خطر يواجه الأمن القومي الأمريكي؛ هو العجز في الميزانية والدين العام الأمريكي**... لأنَّ ذلك يؤثر سلبا على قوة

الولايات المتحدة وقدرتها على الهيمنة العسكرية في العالم.وأمام هذا الواقع الاقتصادي الأمريكي الضعيف يتساءل المحللون؛ **هل تدخل أمريكا مع آفتي العجز والدين العام المتصاعدتين سنوات ما قبل الغروب**، وهل تصدق توقعات الرئيس الأمريكي الخامس (جيمس مانرو) أن أمريكا ستنسحب من التزاماتها الدولية العسكرية والسياسية وتعود إلى الداخل لتصلح وضعها الاقتصادي... أي أن تتقوقع أمريكا على نفسها؟؟

والجواب أن المشهد يشير إلى إمكانية تحقق ذلك على المدى المتوسط بحيث تتراجع قوة أمريكا المهيمنة تدريجيا لتسير ببطء في طريق الضعف والانحدار.. لأن الدين العام الأمريكي الهائل والمخيف حاليا هو أحد أهم الآثار الجانبية لهذا الإنفاق العسكري الضخم. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عدم قدرة أمريكا على إجراء زيادات كبيرة في الضرائب حاليا بما يكفي لتخفيض العجز فليس أمام الإدارة الأمريكية سوى التفكير في تخفيض الإنفاق العسكري أي سحب قسم من قواتها العسكرية المنتشرة في العالم.

باختصار إن الأزمة في الولايات المتحدة (عجز الميزانية الاتحادية المتزايد، والدين العام الهائل) أصبحت سياسية أكثر منها اقتصادية. والإدارة الأمريكية ممثلة بالرئيس أوباما حاليا ومستقبلا به أو بخلفه الجمهوري أمامها تحديات صعبة جدا على صعيد الإنفاق العام المتزايد مما سيوصل الدين العام الأمريكي إلى مستويات حرجة جدا وقد يؤدي لإجراءات تقشفية صعبة تطال الإنفاق العسكري مما يضع الهيمنة العسكرية الأمريكية على مستوى العالم مثار جدل إن لم يكن موضع شك. في وقت يعمل الجمهوريون للي ِ ذراع الرئيس أوباما، بل والتحضير لإسقاطه في الانتخابات الرئاسية القادمة... وتأجيل البت بموضوع سقف الدين العام من خلال الصفقة المؤقتة، يأتي في هذا السياق، وهو حل مؤقت مرتبط بوعد بمواجهة المشكلة مرة أخرى والموضوع سيبقى حساسا جدا في الولايات المتحدة بانتظار الانتخابات

الرئاسية وهكذا فإن أزمة الدين العام الأمريكي والتوسع المفرط القائم على الاستدانة، والقلق المتزايد من تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها مستقبلا، والشعور بأن الأمور قد تصبح خارج نطاق السيطرة، **ستطال كبرياء الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية الواهنة**. ويبقى الرئيس أوباما بين مصيدة الدين العام... وخسارة السباق للرئاسة، في وقت يحضر الجمهوريون الرأي العام في الولايات المتحدة ليقولوا للشعب الأمريكي أنَّ رئيسهم أوباما فشل في تنفيذ وعوده الانتخابية الوردية وبالتالي لم ينجح في إخراج الولايات المتحدة من أزمتها الاقتصادية.

دمشق في ٤ / ١٠ / ٢٠١١

٣٥- العملاق الصيني يسقط الرهان الأمريكي

من المؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية تبقى في ظل أزمتها الاقتصادية الحادة، والشلل السياسي، والفشل العسكري، غير قادرة على تحقيق رهاناتها الواهمة على إسقاط العملاق الصيني الصاعد باتجاه القمة من خلال إرهاقه اقتصادياً. ولن تتكرر تجربة الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي عندما استطاعت أميركا خلال الحرب الباردة إضعاف الاتحاد السوفييتي اقتصادياً من خلال سباق حرب النجوم تمهيداً لإسقاطه.

يرى المراقبون أن ثمة عاملين يحكمان التفوق الاقتصادي المستقبلي للصين في مواجهة الرهانات الأمريكية الفاشلة:

الأول: توقعات محتملة لعملية انتقالية في الصين خلال عام ٢٠١٢ حيث يسود التوجه القومي والتنافس بين الزعماء الصينيين في هذا المجال مما يبرر ما يسمى سياسات التشدد التي نسمع عنها اليوم على الصعيد الداخلي السياسي.

من جهة أخرى تبدو الصين الصاعدة وكأنها تقترب من تحول اقتصادي... ويرى بعض القادة الصينيين أن أي معدل نمو يقل عن (٨%) لن يكون كافياً لضمان توفر فرص عمل وتجنب عدم الاستقرار الاجتماعي ولكن أي اتجاه لرفع معدلا ت الادخار في الولايات المتحدة قد يؤثر سلباً في النموذج الصيني للنمو القائم على التصدير، والذي عزز فرص العمل في الصين على حساب الاختلال في التوازن التجاري العالمي ويبدو أن أي استجابة من الصين للدعوات المطالبة بإعادة تقييم العملة الوطنية الصينية تتطلب اتخاذ إجراءات لتهدئة المشاعر القومية وللظهور بالمظهر القوي فيما يتصل بالقضايا الوطنية.

الثاني: الشعور بالثقة والتفوق... الصين تبدو اليوم فخورة بخروجها من الركود الاقتصادي العالمي مسجلة معدل نمو اقتصادي مرتفع وهي تحمل الولايات المتحدة مسؤولية نشوء هذا الركود، كما أنَّها فخورة بامتلاكها احتياطات نقدية كبيرة وهذا الواقع يجعل الصين أقل مبالاة بالبلدان الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وهي واثقة من نفسها اقتصادياً وسياسياً ما يفسره البعض بإمكانية أو احتمال إجراء تغييرات في الآليات الاقتصادية الصينية. بالتالي هناك إمكانية تحول العلاقات المتأزمة بين الولايات المتحدة والصين إلى حرب تجارية حمائية، ورغم وجود بعض المبررات الداعمة لهذا الاتجاه إلا أنَّ إمكانية تحقيق ذلك، في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية، قد تبدو في رأي العديد من المراقبين غير واقعية. المشهد الحالي يشير إلى أنَّ الصين تمكنت أن تصمد وتتجاوز الركود الكبير الذي سببته الأزمة المالية العالمية واستطاعت تجاوزه لتصبح قوة عظمى صاعدة عملت خلال خمسة وعشرين عاماً انقضت على دفع مئات الملايين من شعبها خارج نطاق الفقر وتجاوزت الاحتياطيات النقدية الصينية (٣٠٠٠) مليار دولار أي ما يقارب ثلثي الناتج المحلي الإجمالي، والصين اليوم لاعب قوي على المسرح الدولي مع اللاءات الأربعة:

(لا) لسياسات القوة، (لا) للهيمنة، (لا) للتحالفات العسكرية، (لا) لسباق التسلح

وبالتالي فإنَّ الرهان الأمريكي الواهم على إسقاط الصين اقتصاديا كان مصيره الفشل الذريع.

دمشق في ١٢ /١٠ / ٢٠١١

٣٦- الفساد احد أسباب الأزمة المالية العالمية

كيف يواجه؟

الفساد ظاهرة عالمية لا تخلو من آثارها السلبية المدمرة بلد في العالم ولو بنسب متفاوتة... وتعتبر ظاهرة الفساد أحد معوقات التطوير والتنمية في الدول الصناعية المتقدمة كما في الدول الناشئة والنامية... ومن المعلوم أنَّ الفساد كان أحد أسباب الأزمة المالية العالمية الحالية المستمرة التي بدأت بالولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى دول العالم. والفساد مع تعدد أشكاله ووسائله لايعدو كونه نوع من الممارسات غير المشروعة من خلال الاعتداء على الأموال العامة بسرقتها أو إهدارها وضياع حقوق الخزينة العامة للدولة. وقد ذكر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة إن نصيب العالم العربي من الفساد تقدر قيمته بأكثر من(٣٠٠) ثلاثمائة بليون دولار سنويا

.. والفساد يمارس من قبل **الأفراد والمؤسسات والدول** وبالتالي فإنَّ ضحيته عامة الناس والمجتمع: **فالفرد** عندما يكون في موقع المسؤولية ويقدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة يكون قد أساء استخدام المسؤولية ومارس الفساد وخان الأمانة وشعار هؤلاء الفاسدين (الحلال ما حل بيدك). **والمؤسسات** ممثلة بمجالس إداراتها عندما تسيء استخدام السلطة فإنها **تمارس الفساد كما فعل أباطرة المال في المؤسسات المالية الكبرى كبنك (ليمان برازرز) الأمريكي المنهار وما تلاه من افلاسات في مؤسسات مالية أمريكية وأوربية مع انطلاقة الأزمة المالية العالمية بسبب الفساد الذي كان**

أحد أسباب هذه الأزمة كما أشرنا. الدول بدورها تمارس الفساد الداخلي والخارجي؛ فبعض الدول الصناعية المتقدمة أرسلت النفايات الكيميائية السامة إلى بعض الدول الأفريقية الفقيرة.. مما أدى إلى انتشار الأوبئة وحاولت المنظمات الدولية تخصيص المساعدات المالية لهذه الدول الفقيرة ولكن مسئولين من هذه الدول الأخيرة حاولوا الاستيلاء على الأموال المخصصة لمعالجة مشكلة النفايات وهكذا... مثال آخر دولة استعمارية كبرى تحتل أراضي دولة أخرى لأسباب واهية وغير صحيحة.. فتسرق ثروات البلد المحتل، وتشرد أبنائه وتفتت وحدة أراضيه... كما حصل في احتلال العراق وهذا قمة فساد الدولة.

ومن أسباب الفساد على مستوى الأفراد والمؤسسات غياب الدور الرقابي والفعال مما يجعل العاملين يتصرفون دون رقيب. ولا يخفى أنَّ الفساد يؤثر سلبا على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويضعف كفاءة الأجهزة الحكومية ويؤثر مباشرة على نفسية الناس ويخلق لديهم حالة من التذمر والشعور بالغبن

ومن أجل مواجهة الفساد لابد من إيجاد مناخ وبيئة إدارية منظمة ومنضبطة وشفافة وأيضا وضع تشريعات متطورة للرقابة والمحاسبة وتقييم الأداء بحيث تطال المساءلة الجميع... كما يجب التشهير بالفاسدين وبالتوازي يجب محاربة البيروقراطية والروتين وتبسيط معاملات خدمات المواطنين توفيرا للجهد والوقت ولاشك إن **تطبيق التعاملات الالكترونية** في القطاعات الحكومية وسيلة ناجعة للكشف عن التجاوزات والفساد وبالتالي تطوير العمل

أخيراً الفساد أصبح للأسف ثقافة سائدة وحالة مرضية قائمة معترف بوجودها دوليا، ويشكو منها الجميع ويجب مكافحتها للحد من انتشارها العمودي والأفقي... ومطلوب حالة من التشاركية بين العام والخاص للتصدي لها وبات من الضروري إحداث هيئات لمكافحة الفساد مع الإشارة إلى أنَّ هذا مرتبط بموضوع الإصلاح الإداري.

٣٧- الاتحاد الأوربي

والانحدار في طرق شديدة الوعورة

بعد إطلاق (اليورو) كعملة موحدة لعدد من الدول الأوربية شكك العديد من الاقتصاديين في اتفاقية الاتحاد النقدي الأوربي وقدرتها على الاستدامة.. لأنه، في رأيهم، لم يكن هناك الكثير من المنطق الاقتصادي وراء اليورو... واعتبر البعض أن **اليورو هو طفل حرب**... وفي عام ١٩٨٩ سالت رئيسة وزراء بريطانيا (تاتشر) الرئيس الفرنسي (ميتران) ما إذا كان يخشى التعرض للهزيمة من قبل ألمانيا الموحدة؟ أجاب ميتران: سيكون من الجيد أن يتمكن الاتحاد الأوربي من كبح جماح ألمانيا وأضاف من دون عملة موحدة نكون كلنا خاضعين لإرادة الألمان. بعد ثلاثة أسابيع انهار جدار برلين، وطالب ميتران بمحادثات جدية حول اقتصاد الاتحاد الأوربي وإلا سنعود إلى عالم عام ١٩١٣!! ووافقت ألمانيا... وكان التفكير السائد يومها أن العملة الموحدة ستشد ألمانيا الجديدة أكثر إلى أوروبا وتحد عمليا من النزعة الهتلرية... بمعنى آخر أدى انطلاق اليورو إلى إنهاء المشروع الأوربي الذي استمر عقودا وكان يهدف عمليا إلى نوع من تقييد ألمانيا اليوم تعاني أوروبا من **تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية** وتواجه منطقة اليورو بشكل خاص أزمة مالية حادة جدا تتمثل في معظمها بأزمة ديون سيادية تهدد بانهيار اقتصادات الدول الأعضاء الضعيفة بل وحتى خروجها من الاتحاد وبالتالي فان أوروبا متجهة للتفكك وقد بذلت جهود كبيرة من قبل الاتحاد الأوربي وصندوق النقد الدولي لإنقاذ الدول الأوربية المهددة بالإفلاس وفي مقدمتها اليونان التي خفض تصنيفها الائتماني إلى أقل تصنيف سيادي في

العالم.. وتعتبر ايطاليا مرشحة لتكون آخر ضحية من ضحايا أزمة الديون في منطقة اليورو. والواقع يشير الى أن أوروبا لاتواجه فقط مجرد مشكلة سيولة في الدول المتوسطية الصغيرة بل أزمة في إتحادها النقدي الذي ترفض معظم دوله أن يكون إتحاداً مالياً. وصانعوا السياسة في أوروبا يواجهون كماً كبيراً من المشاكل والصعوبات مما يجعلهم على اختلاف ظروف دولهم يعيشون قلقًا وإرباكاً رغم كل الجهود المبذولة من قبلهم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي ويستعد البريطانيون والفرنسيون بصمت لاحتمال نشوب أزمة ديون سيادية في هذين البلدين. **فرنسا** مثلاً تحاول إثبات وجودها واستعادة نفوذها الضائع من خلال شن حروب عبثية خاسرة وتحتفظ بما يسمى إمبراطورية الفرانكفونية الثقافية... وبعض من قوة اقتصادية علها تنعش ذاكرة العالم ليتذكر مجدها الإمبراطوري الذي أودت به الرياح... **ألمانيا** لاتزال تعاني بشكل أو بآخر من ماض أضاعت منه ستة أعوام تحارب العالم لتهزم وتقسم.. وبعدها توحدت ونجحت في أدائها الاقتصادي لتصبح الأقوى أوربياً وهي تعاني اليوم مع شركائها في منطقة اليورو من أزمة الديون السيادية للدول الضعيفة كما تواجه ضغطا شعبيا يتمثل بعدم رضا دافعي الضرائب الألمان من توجيه ما يدفعونه إلى دول أوربية أنهكتها الديون

بالمحصلة أوروبا تعيش أزمة مالية واقتصادية وأيضا أزمة سياسية ويلاحظ تضاءل طموحاتها وتزايد الشعور بالقلق والخوف من الشيخوخة المعنوية التي تبعدها عن مواقع القوة والهيمنة... وتحاول عبثا البحث عن ممرات لتستعيد خلالها جزء من نفوذ مفقود... وبالمقابل تواجه مشاكل على الصعيد الاقتصادي والديمغرافي.. بما في ذلك موضوع المهاجرين ولعل أوروبا الهرمة المتعبة تحاول اليوم التوفيق بين الرغبة في المحافظة على بعض من الرخاء والترف وبين الصعوبات وعناصر الضعف الاقتصادي والسياسي التي تنتشر في الجسم الأوربي... مع ما يرافق ذلك من وهن وانحدار متدرج في طرق شديدة الوعورة قد تقود إلى تفكك الاتحاد الأوربي في أمد ربما لايكون بعيدا.

٣٨- تظاهرات (احتلوا وول ستريت) والأزمة الاقتصادية العالمية

الربيع الاقتصادي العالمي يتواصل

الملاحظ أن حملة التظاهرات في الولايات المتحدة الأمريكية المسماة (احتلوا وول ستريت) وهي حركة مناهضة لجشع وفساد الشركات الكبرى، تحولت إلى ظاهرة سياسية اقتصادية واجتماعية، انتشرت عدواها إلى ٢٥ دولة في العالم.

قراءة التاريخ تشير إلى أنَّ الأمريكيين طالما أبدوا مخاوفهم مما يسمونه (حيتان المال) حتى أن الرئيس الأمريكي الثالث (توماس جيفرسون) أعتبر أن خطر المؤسسات المصرفية أقوى من الجيوش النظامية وانتقد المضاربات المالية باعتبارها نوعا من (المقامرة) المدمرة. ومع بداية الرأسمالية الجديدة المعولمة المنفلتة من الضوابط والقيود منذ عام ١٩٨٠ وحتى ٢٠٠٨ ذهب القسم الأعظم من الدخل القومي الأمريكي إلى جيوب الأغنياء في حين تراجعت دخول الأغلبية العظمى من الأمريكيين... ثم جاءت الأزمة المالية في خريف ٢٠٠٨ نتيجة أسباب عديدة أهمها جشع وفساد كبار المسئولين في المؤسسات المالية والمصرفية.. فتدخلت الحكومات وضخت المزيد من الأموال العامة في شرايين المؤسسات الخاصة المنهارة لإنقاذها... وأدى ذلك مع الإنفاق العسكري في حروب أمريكا (أفغانستان والعراق) إلى تضخم الدين العام الأمريكي ليسجل أرقام قياسية خطيرة أوقعت الاقتصاد الأمريكي في أزمة خانقة...

إن تظاهرات (وول ستريت) التي انتشرت في أمريكا وأوروبا واليابان ودول أخرى تمثل حالة من الغضب الشعبي تجاوز خطوط الانتماء السياسي لمحتجين يظهرون بشعاراتهم انتماءهم إلى نسبة الـــ (٩٩%) التي تقابل نسبة (١%) من الجشعين وهم يحملون الشركات والمصارف والأثرياء مسئولية الأوضاع المعاشية والاقتصادية السيئة لأغلبية المواطنين في أمريكا وأوروبا.التي تعاني حكوماتها من الديون العامة المتضخمة.. ومعدلات البطالة المتزايدة (١٠% في أمريكا)، وهناك (٤٦) مليون أمريكي يعيشون اليوم حالة فقر. وتشجيعا لتظاهرات (احتلوا) التي تطالب الحكومات بفرض المزيد من الضرائب على الشركات والأغنياء نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) مقالا للملياردير (وارن بافيت) ثاني أغنى رجل في أمريكا بعنوان (كفوا عن تدليل الأغنياء) يؤيد فيه زيادة الضرائب على الأغنياء... الواقع أنَّ الأزمة الاقتصادية العالمية أظهرت الخلل الكبير في النظام المالي العالمي الذي بات يهدد العقد الاجتماعي في الدول الرأسمالية الكبرى وسئم الناس في هذه الدول من حكوماتهم المنحازة للأغنياء المتجاهلة للأغلبية الساحقة في المجتمع حيث الديمقراطية الأسيرة لسلطة وسطوة المال.. وتشير استطلاعات الرأي إلى أنَّ ٨٧% من الأمريكيين يؤيدون التظاهرات و ٥٤% يؤيدون حركة (احتلوا).. مما أعطى زخما للتظاهرات المطالبة بسياسات أكثر عدالة وبشجب سياسات الطبقة الحاكمة الفاسدة المنحازة للأغنياء في أمريكا وأوروبا الغربية... كما أظهرت احتجاجات المتظاهرين، فيما يمكن تسميته **الربيع الاقتصادي العالمي،** الحاجة إلى **نظام مالي واقتصادي عالمي جديد** يحد من الجشع والفساد ويساهم في إيجاد نظام سياسي واقتصادي أكثر كفاءة وعدلا.

دمشق في١٩ /٢٠١١/١٠

٣٩- مثلث المخاطر يهدد اقتصاد العالم

في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية

يواجه العالم اليوم مخاطر كبرى تتمثل في: **أزمة اقتصادية، الطاقة، الانحباس الحراري.** وقد ذهب بعض المحللين إلى تشبيه كارثة اليابان (الزلزال، التسونامي، مفاعل فوكوشيما النووي) بدور المشتقات المالية في كارثة الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية التي انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية خريف عام ٢٠٠٨... ولم ينسوا بالطبع كارثة التلوث البيئي والدور الأمريكي غير البريء.

في **الأزمة المالية العالمية** اجتمع الانهيار غير المتوقع لسوق الأوراق المالية العقارية مع عيوب التصميم التي شابت المشتقات المالية، وأسواق إعادة الشراء... وتشكل هذه مخاطر عادة ما تكون غير مفهومة ويجد الساسة صعوبة في مناقشتها وحلها. وأثناء الأزمة تجتذب الأسواق انتباه الناس وازدراءهم، لكن مع بدء عودة الاقتصاد العالمي إلى الاستقرار ولو ببطء، يفقد عامة الناس الاهتمام ويتركون الصناعة المالية تتحكم في مصيرها بنفسها. لقد تجاهل عباقرة المال بخاصة في الولايات المتحدة تعقيدات المخاطر والمجازفة وسوء تقدير النتائج السلبية التي قد تترتب عليها. ولفهم سوء الأداء في إدارة المخاطر العالمية لابد من العودة إلى مبادئ الاقتصاد وعلم النفس... ومواجهة ذلك يتطلب ما هو أكبر بكثير من مجرد الأمنيات ويلاحظ الميل لتحميل الآخرين تكاليف الأخطاء ونقول هنا إن **النظام الاقتصادي الأمريكي بشكل خاص الذي يعمل على تعميم الخسائر وتخصيص المكاسب يتحمل مسؤولية ذلك.** لان القطاع المالي كان يحكمه أشخاص

امتازوا بانعدام الحس بالمسؤولية ولم يتعرضوا عمليا لأي نوع من الملاحقة المدنية أو الجزائية. كما أن الطريقة التي أديرت بها الأزمة الاقتصادية العالمية ربما كانت سببا في زيادة احتمالات خطر الانهيار المالي المستقبلي.

الخطر الثاني يتمثل **في مشكلة الطاقة**. ففي كارثة محطة فوكوشيما لتوليد الطاقة النووية اجتمعت عيوب عديدة بما فيها عيوب التصميم التي حرمت المفاعلات من التبريد بالمياه الجارية وتسببت في تسريب الإشعاعات الخطيرة. ولا شك أن عامة الناس ينظرون إلى المخاطر من نوع كارثة فوكوشيما النووية بشكل مختلف عن نظرتهم إلى المخاطر المترتبة على المشتقات المالية؛ فالكثير من الناس يخشون المخاطر النووية التي تتسم بالوضوح ويفكرون بضرورة إبطاء هذه الصناعة وسط المخاوف المتعلقة بالسلامة والبحث عن حلول بديلة للطاقة: النفط، الغاز وكذلك الطاقة المتجددة النظيفة الطاقة الشمسية والرياح. وفي حين يتحمل المجتمع العالمي ككل تكاليف المخاطر الكارثية للصناعة النووية **فان المضاربات بأسعار النفط والتحول إلى الغاز من المشاكل الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي.**

يمثل **الانحباس الحراري وتلوث البيئة الخطر الثالث** الذي يهدد العالم بتداعياته المرعبة على المدى المتوسط والبعيد. ومن الناحية العملية ليس لدينا كوكب آخر يمكن أن ينتقل إليه البشر لا في الوقت الحاضر ولا في المستقبل المنظور. وتبدو تكاليف خفض الانبعاثات الحرارية تتضاءل مقارنة بالمخاطر المحتملة التي يواجهها العالم. وستتحمل الولايات المتحدة، التي تعارض مطالب المجتمع الدولي لمعالجة الانحباس الحراري، المزيد من أخطار تلوث البيئة. أخيراً فان المقامرين في (لاس فيجاس) يخسرون عادة أكثر مما يربحون ولاشك أن الأمريكيين يقامرون ويغامرون أكثر من غيرهم بالمؤسسات المالية.. وبالمنشآت النووية، وحتى بكوكب الأرض وتدمير البيئة.. وكما هو الحال في الكازينوهات فإنَّ قليلاً من الناس كأباطرة المال الأمريكيين المقامرين ربما يربحون أحيانا، لكن الأكيد أنَّ المجتمعات الوطنية والمجتمع العالمي ككل.. جميعهم سيخرجون خاسرين.

٤٠- الدول النامية ضحية

حروب العملات والمنافسة على الصادرات

تعاني الدول النامية والفقيرة كثيراً من حرب العملات بين القوى الاقتصادية الكبرى... ومن النمو القائم على الصادرات وفي هذا السياق يبدو أثر الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول رفع قيمة سعر صرف العملة الصينية (الريمينبي) بهدف الحد من حجم الصادرات الصينية إلى الخارج!!

إن المتتبع لحركة الاقتصاد العالمي في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية وظاهرة السباق لتحقيق النمو القائم على الصادرات يجد صعوبة في معرفة **ما إذا كانت الدول النامية والفقيرة ستكسب أم تخسر نتيجة هذه الظاهرة** وما يرافقها من رفع أو تخفيض قيمة العملات الوطنية لهذه الدول الداخلة في مثل هذا السباق المحموم!! وهناك وجهتي نظر حول الموضوع: الأولى يتبناها (سوبرامنيان) من مركز التنمية العالمي يرى أنَّ الدول النامية والفقيرة طالما عانت من سياسات بعض الدول الكبرى، وبخاصة الصين، القائمة على خفض قيمة عملتها... والتي تؤدي إلى صعوبة في منافسة السلع الصينية في الأسواق العالمية وسبب ذلك، في رأيه، هو تراجع التصنيع والنمو في الدول النامية والفقيرة. وبحسب وجهة النظر هذه فان ارتفاع قيمة صرف العملة الصينية يجعل صادرات الدول النامية أكثر قدرة على المنافسة... وبالتالي فان للدول النامية مصلحة في ارتفاع أسعار صرف عملات الدول ذات الاقتصادات الكبرى بما في ذلك الصين... وجهة النظر الأخرى يتبناها

باحثون في مركز التنمية التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقول أنَّ الدول النامية وبخاصة الفقيرة منها ستتأثر سلبا في حال ارتفاع سعر صرف الريمينبي الصيني بشكل حاد ومن شان ذلك حدوث تباطؤ في النمو الصيني، وإلحاق الضرر بالدول النامية والفقيرة لأنَّ النمو في هذه الأخيرة أصبح يعتمد بشكل متزايد على أداء النشاط الاقتصادي في الصين، وحسب تقديرات خبراء المركز المذكور فإنَّ تباطؤ النمو السنوي في الاقتصاد الصيني بمعدل نقطة واحدة مئوية يؤدي الى تراجع معدلات النمو في الدول النامية والفقيرة بنسبة (٠،٣%) نقطة مئوية.

السؤال أين مصلحة الدول النامية والفقيرة؟؟؟ تاريخيا العديد من الدول كانت تعتمد نموذج تصدير المنتجات الأولية والموارد الطبيعية؛ كالمنتجات الزراعية والمعادن... وأيضا الدول المصدرة للنفط... كما أنَّ العديد من الدول الأفريقية جنوب الصحراء استفادت من نمو الطلب على مواردها الطبيعية بخاصة من قبل الصين. يؤخذ على هذا النموذج اعتماده على النمو السريع في الطلب الخارجي وإذا تعثر هذا الطلب فإن الدول النامية ستتحمل وزر انهيار أسعار صادراتها مع ما يرافق ذلك من أزمات داخلية طويلة. بالإضافة إلى أنَّ هذا النموذج لا يشجع التنوع الاقتصادي بحيث تتخصص هذه الدول بتصدير المنتجات الأولية التي لا تحدث نمواً كبيراً في الإنتاجية.

أخيراً هل بمقدور الدول النامية استخدام سعر صرف عملاتها كعامل محفز للصناعة والنمو؟ يلاحظ أنَّ العديد من الدول النامية رفعت قيمة عملاتها مستفيدة من زيادة الطلب على السلع الأساسية... ولم تستخدم سياسات التصنيع إلاَّ في حالات محدودة... رغم أنَّ مثل هذه السياسات تصلح لتكون بديلا عن سياسات تخفيض قيمة سعر الصرف. ونرى انه من المفيد للدول النامية إن تبادر لتصنيع موادها الأولية لتأمين فرص عمل، وزيادة القيمة المضافة للدخل الوطني وهذا النموذج من السياسات الاقتصادية يساعدها عل مواجهة التحديات.... وإلا ستبقى هذه الدول ضحية حروب العملات وسياسات النمو القائم على الصادرات التي تمارسها الاقتصادات الكبرى.

٤١ - الأزمة المالية تضع الاتحاد النقدي الأوربي على حافة الانهيار والتفكك.

تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية تدق أبواب فرنسا

بريطانيا ترفض الاتحاد المالي الأوربي ووزير خارجيتها يقول:

(دول منطقة اليورو أشبه ببناء يحترق ولا أبواب للخروج)

تواجه دول أوربا الغربية وخاصة دول الاتحاد النقدي الأوربي (منطقة اليورو)... تحد كبير **قائم على نوع من التعامل المعقد بين السياسة والاقتصاد**. وتعيش هذه الدول أزمة مالية واقتصادية خانقة ناجمة عن تداعيات الأزمة المالية العالمية، وانعكس ذلك عجوزات كبيرة في الموازنات الحكومية، تضخم هائل في الديون العامة للعديد من دول منطقة اليورو التي أوشكت على الإفلاس: اليونان، البرتغال ايرلندا،.. أسبانيا وحتى ايطاليا. وقد وصف وزير الخارجية البريطانية (وليم هيج)، منذ أسابيع، منطقة اليورو بأنه (أشبه بمبنى يحترق، دون أبواب للخروج) وهذا ليس **توصيف درامي، وإنما هو تصريح لوزير خارجية دول أوربية كبرى**. وهكذا فإن الأزمة المالية العالمية تركت انعكاسات سلبية حادة على منطقة اليورو... لكن العديد من المحللين يرون أن أزمة الاتحاد النقدي الأوربي لم تكن لتوجد بهذا الشكل الحاد السلبي لو لم يكن هناك عملة أوربية موحدة. والسؤال هنا هل ما قاله وزير خارجية بريطانية صحيح أم أنه مبالغة لإغراض سياسية؟؟

سأحاول تعريف القارئ بالواقع الاقتصادي الحالي لدول منطقة اليورو التي تصاعدت فيها أزمة الديون العامة في الدول الطرفية... حتى وصلت الأزمة إلى شواطئ ايطاليا وأطاحت بحكومة برلسكوني... وتدق أبواب فرنسا وحتى بلجيكا وهولندا والنمسا وتأثير تسهيلات الاستقرار المالي الأوربي بالانتشار الوبائي للمرض.. وقد أضاع زعماء الاتحاد الأوربي الخائفين والمترددين أكثر من سنتين في اختبارات... هزت صدقيه السلطة المصرفية الأوربية. ولم تنجح حتى الآن خطة الإنقاذ التي وضعت بمشاركة صندوق النقد الدولي في إيجاد حلول لمشاكل منطقة اليورو المتصاعدة. ويبدو أن الدول الأوربية التي تتحمل أعباء إنقاذ الاقتصادات الضعيفة (ألمانيا..) مضطرة للبقاء في البناء الذي يحترق مع عدم امتلاكهم الوسائل الكافية لإطفاء الحريق... كما أن الأساليب المتعثرة المتبعة للتعامل مع أزمة منطقة اليورو غير قادرة على حل المشاكل الأساسية. وإذا استمر هذا النهج فإن الاتحاد النقدي الأوربي يسير باتجاه التفكك، والانهيار.

المشهد في دول منطقة اليورو

يبدو إن قول وزير خارجية بريطانيا بأن منطقة اليورو أشبه ببناء يحترق...يعبر عن واقع المشهد الاقتصادي في منطقة اليورو التي عجز فيها صناع السياسة عن احتواء أزمة الديون السيادية، وأصبحت المسالة تتجاوز مشكلة السيولة إلى مشاكل أكبر وأهم وهي عدم القدرة على السداد... وأصبحت أجزاء مهمة من منطقة اليورو لاتستطيع الحصول على الائتمان بل باتت منطقة اليورو معرضة حاليا إلى اصطفاف للانسحاب من جانب المستثمرين العالميين، وهناك **تآكل شامل للثقة مما قد يؤدي إلى تدمير البند الرئيسي من استرتيجية الإنقاذ**. وتنتقل من دولة إلى أخرى كما سنرى... حتى باتت تهدد الاقتصاد الفرنسي.

اليونان: وصلت ديونها إلى أرقام قياسية تقارب(١٧٠%) من ناتجها المحلي الإجمالي وهي تواجه مشكلتين كبيرتين؛ أولهما عدم القدرة على سداد فوائد الديون (Insolvency) ومشكلة إمكانية استدامة الدين. وبالتالي فهي مهددة بالإفلاس. وقد خفضت وكالات التصنيف الائتمانية الدولية اليونان إلى أقل تصنيف سيادي في العالم مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل ووجودها في منطقة اليورو يجعلها غير قادرة على تطبيق سياسات نقدية تحفيزية، أو اللجوء إلى تخفيض قيمة عملتها السابقة لدعم صادراتها... وفي حال خروجها من منطقة اليورو والعودة إلى عملتها السابقة (الدراخما) فمن المرجح أن تنخفض قيمة عملتها بشكل حاد تجاه اليورو مما سيؤدي إلى تضخيم ديونها المقدرة باليورو، وسستصبح اليونان غير قادرة على تسديد ديونها وستعلن إفلاسها، وينهار نظامها المصرفي مما يفاقم الوضع الاقتصادي سؤا. وأمام هذا لابد لليونان من قبول خيار خطط الإنقاذ، التي زادت عمليا من المعاناة... حيث انكمش الاقتصاد الياباني بنسبة (١٤%) ومن الأرجح أن الوضع الاقتصادي سيزداد تدهورا على الأقل في الأمد المنظور... رغم المجيء برئيس وزراء جديد، وبالتالي سيكون خروج الدول الضعيفة كاليونان من الاتحاد النقدي الأوربي كارثة حقيقية عليها.

ايطاليا: العديد من المراقبين يرون أن معركة انهيار اليورو ستكون من خلال مواجهة مشاكل ايطاليا الاقتصادية المتفاقمة؛ الدين العام ضخم وهو الأكبر في منطقة اليورو حوالي ألفي مليار دولار، تباطؤ في النمو الاقتصادي، شيخوخة السكان... عدم وضوح الأوضاع السياسية، وتدفع ايطاليا فوائد تبلغ نسبتها (٤,٨ %) من الناتج الإجمالي المحلي الوطني ويبلغ المتوسط النسبي لعجز ايطاليا عن السداد (١٣,٤%) مع أن ايطاليا تتمتع بمستودع ثري من المستهلكين والشركات وحوالي ٦٥% من دينها العام تترتب على أفراد ايطاليين أو شركات ايطالية خاصة إن الأزمة الاقتصادية دخلت إلى ايطاليا من الباب العريض وأطاحت برئيس وزرائها الجامح

(برلسكوني) وأتت برئيس وزراء جديد ذو خبرة عالية في القضايا الاقتصادية (مونتي) أمامه الكثير من المتاعب والمشاكل المتعذرة الحل رغم الإجراءات التقشفية الحادة وموافقة ايطاليا على المراقبة الربع سنوية لاقتصادها من قبل صندوق النقد الدولي.

فرنسا: وصلت الأزمة النقدية إلى فرنسا التي اقتربت فروقات سنداتها من المستويات الايطالية التي كانت سائدة منذ ستة أشهر. لقد نشرت وكالة التصنيف الدولية (ستاندرز أند بورز)، بالخطأ كما أعلن، تخفيضاً للتصنيف الفرنسي وهذا يشير بشكل واضح إلى أن وكالة التصنيف الدولية هذه تعد فعلاً للتخفيض... لأن ما حدث هو بمثابة ضغط على الزر في وقت مبكر للغاية... وبالتالي من المحتمل أن تفقد فرنسا تصنيفها (AAA) ليصبح (AA) وذلك لا يغير الواقع السيئ لأن تسهيلات الاستقرار المالي في دول منطقة اليورو هيكل هش وضعيف الرسملة. وتستند إستراتيجية الإنقاذ الأوربي إلى مثل هذا الواقع وبالتالي فإن منطقة اليورو تقع على حافة الانهيار المالي... بالمقابل يلاحظ أن فرنسا تكاد تستنزف كل ما لديها من أدوات للتعامل مع الأزمة الاقتصادية.

ألمانيا: في سابقة لم تحدث منذ إيجاد اليورو عام ١٩٩٩؛ طرح في السوق سندات المانية بمبلغ ستة مليارات يورو لم يشتر المستثمرون منها إلا أربعة مليارات وهذه الظاهرة تدلل على حجم القلق الذي ينتاب المستثمرين في ألمانيا وقد شكل ذلك صدمة للمستشارة الألمانية (ميركل). **لماذا تعارض ألمانية إصدار سندات أوربية؟** ألمانية تعرض بشدة قيام البنك الألماني الأوربي بإصدار السندات الأوربية لأن ذلك سيؤثر في تكلفة الاقتراض في ألمانيا والتي تعد الأقل في منطقة اليورو ولأن ذلك سيؤدي أيضاً لتقليل الحافز لدى دول منطقة اليورو للاستمرار في تبني برامج تقشفية.

بالمقابل ماذا لو انسحبت ألمانية من منطقة اليورو؟ البعض يرى أن المخرج لحل أزمة الاتحاد النقدي الأوربي المستعصية يكون بخروج

ألمانيا من منطقة اليورو وليس بخروج الدول الهامشية التي تعاني من ضعف إقتصاداتها!!.

إن خروج ألمانيا من منطقة اليورو يعني فقدان الثقة بالعملة الأوربية الموحدة في فترة تسبق انهيار اليورو مما يجعل قيمته تتراجع بشكل كبير وهذا يمكن الدول الضعيفة الخروج من منطقة اليورو دون أضرار اقتصادية جسيمة ووجهة النظر هذه ترى أن ذلك قد يحقق لعملات الدول الضعيفة المنسحبة من الاتحاد النقدي ارتفاعاً تجاه اليورو مما يخفض قيمة ديون هذه الدول المنسحبة لتصبح أقدر على سداد هذه الديون.

إذاً ما مصلحة المانية لتكون أول دولة تخرج من منطقة اليورو؟ في الواقع أن ألمانيا تضررت وستتضرر أكثر بسبب ما تقدمه من دعم للدول الضعيفة اقتصاديا في منطقة اليورو وهذا الدعم يبدو أنه بمثابة دعم للمصارف الألمانية الدائنة لتلك الدول الضعيفة. بالمقابل فإن الصعوبات التي تواجهها منطقة اليورو بشكل عام أدت إلى تراجع قيمة اليورو أمام العديد من العملات الرئيسية الأخرى مما تسبب في تشجيع الصادرات الألمانية وأدى إلى قوة الاقتصاد الألماني. بالمقابل في حال خرجت ألمانيا من منطقة اليورو فإن المارك الألماني سيشهد ارتفاعاً في قيمته وبالتالي تتضرر الصادرات الألمانية، **إذاً ما هي المكاسب التي تحققها ألمانيا من خلال بقائها في منطقة اليورو؟** وجهة نظر البعض من المحللين تتلخص بأن هذه المكاسب **مرحلية قصيرة الأمد قد تؤدي لإدخال الاقتصاد العالمي في أزمة مالية جديدة** ربما تفوق بآثارها السلبية الأزمة المالية العالمية الحالية التي حدثت عام ٢٠٠٨. خاصة وأن الدول قد استنزفت - في مواجهة الأزمة المشار إليها - كل خيارات السياسات المالية والنقدية المتاحة وبالتالي لم يبق لدى هذه الدول خيارات كثيرة أخرى إذا حدثت أزمة جديدة لذلك يرجح المراقبون في حال وصول ذلك أن يحدث انهيار للنظام المالي العالمي مع ما يرافق ذلك من كساد حاد.

الولايات المتحدة وأزمة منطقة اليورو

الملاحظ أنه لن يكون هناك حدود قارية لأزمة الديون الأوربية وستتأثر الولايات المتحدة بها حتى الصين أيضاً لأن البلدين الأخيرين شركاء تجاريين لدول أوربا.

إن الأزمة المالية العالمية لم تنتهي بعد بل ربما تكون في مخاض جديد وثمة اختلاف شديد في برلين وواشنطن حول خطة إنقاذ اليونان: فالألمان يرفضون الفكرة الأمريكية لمضاعفة صندوق الاستقرار المالي الأوربي إلى ترليون دولار ومع ذلك يبدو أن البنوك التجارية الأوربية في منطقة اليورو تعيش أزمة سيولة خانقة وقد تحتاج هذه البنوك لمساعدة بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، إذا لم تتمكن الخطط الأوربية المطروحة من حل كارثة الديون الأوربية، الملاحظ أيضاً أن أسواق المال الأمريكية الرئيسية قللت حجم معاملاتها من الودائع المصرفية الخاصة بمنطقة اليورو ومن الأوراق التجارية، وكذلك سندات الائتمان الخاصة قصيرة الأجل إلى (٢١٤) مليار دولار حتى آب ٢٠١١ بدلاً من (٣٩١) مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٠ حسب بيانات مصرف (جي بي مورغان) حيث ظهر عجز في معالجة نقص التمويل قصير الأجل وهو دور لا يمكن القيام به إلى من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي ويفسر ذلك بأنه لعبة سياسية تدخل ضمن المقايضات مع أوربا.

بالمقابل وفي الوقت الذي يعاني فيه الاقتصاد الأمريكي من أزمة حادة خانقة ويحتاج لقارب نجاة تبدو حاجة أوربا للتمويل... ويظهر الساسة الأمريكيون وخاصة الجمهوريون معارضة لإقرار البنوك التجارية الأوربية ووجهة نظر هؤلاء الساسة أن أرباح البنك الاحتياطي الأمريكي لا يجوز أن تذهب لمساعدة الأوربيين الذين مارسوا سياسات خاطئة لذا يرون أن ذلك سيؤدي لمخاطر مادية ومعنوية خاصة وأن حجم ديون أوربا يقدر بـــ ٣٠٠ مليار يورو أي ما يعادل ٤٠٨ مليار دولار.

الخوف من التفكك

هل مايجري في منطقة اليورو على الصعيد الاقتصادي هو اضطرابات مؤقتة؟ أم تحول جوهري في الطريقة التي تتم فيها ممارسة السياسة قد تؤدي لتفكك منطقة اليورو؟ إن احتمالات التفكك تدل على تحول قوي في الرياح السياسية. وهناك رفض ضمني لإجراءات التقشف وعمليات الإنقاذ.. وتفكك منطقة اليورو، بشكل فوضوي، سيؤدي إلى إلحاق الضرر الفادح بمشروع التكامل الأوربي، وهذا الأخير كان الركيزة الأساسية للاستقرار السياسي في أوربا بعد الحرب العالمية الثانية. كما أن التفكك سيزعزع الاستقرار في كل أنحاء أوربا، بما في ذلك الدول القوية اقتصاديا كألمانية.

نخلص إلى ما يلي

- كان من الممكن حل الأزمة النقدية الأوربية بتكلفة أقل لو كان هناك آلية لخروج الدول الأعضاء من منطقة اليورو عندما ترى هذه الدول أن مصلحتها الوطنية تقتضي الانسحاب.

- دول منطقة اليورو الضعيفة اقتصاديا والتي تفرض عليها حلول تتفاقم مشاكلها. مثلا اضطرار هذه الدول لتخفيض الإنفاق الحكومي يعني أن إقتصاداتها ستعاني من الانكماش، وستنخفض إيراداتها الضريبية، مما يؤدي بالضرورة إلى المزيد من خفض الإنفاق العام، مما يفاقم عجز الموازنة ورغم كل إجراءات التقشف التي تنفذ، فإن الحاجة تتزايد لخطط إنقاذ جديدة تتحمل أعباؤها دول المنطقة الأقوى اقتصاديا؛ ألمانيا.

- مع تفاقم مشكلات منطقة اليورو، سوف لن يكون بمقدور الدول الأقوى اقتصاديا أن تستمر في تحمل المزيد من أعباء خطط الإنقاذ... وربما يتم الوصول إلى نقطة لاتستطيع معها هذه الدول تقديم الدعم مما قد يؤدي لانهيار منطقة اليورو.

- فكرة خروج الدول الضعيفة اقتصاديا من منطقة اليورو، والعودة لعملاتها الوطنية، رغم صعوبتها الشديدة يبدو أنها مطروحة ومقبولة نسبيا والأمر الخطير أن تستنتج الدول الأعضاء أن التكاليف السياسية والمالية للبقاء ضمن منطقة اليورو، ربما تتجاوز كثيرا تكاليف الخروج منه.

- البعض يرى أن الخيارات المتاحة لحل أزمة منطقة اليورو يأتي في مقدمتها الخيار الأقل سؤا ويتمثل في التخلف عن سداد الديون، والانسحاب من منطقة اليورو بشكل منظم وجيد التنسيق.

- إن اليورو هو (طفل حرب) تم إيجاده لأن أوربا كانت تكافح من أجل التعافي بعد الحرب العالمية الثانية... اليوم لم تعد الحرب تسيطر على هواجس أوربا وبالتالي فإن وجود اليورو لم يعد منطقيا.

- ألمانيا على لسان المستشارة (ميركل) تدعو لإقامة اتحاد مالي واتحاد سياسي يدعم اليورو ويساعد القارة العجوز على الخروج من أصعب أوقات تواجهها منذ الحرب العالمية الثانية. وسياسة ميركل تعتمد على (القيام بما يكفي تماما، في الوقت المناسب تماما) وهذه الإستراتيجية الألمانية جاءت متأخرة للغاية. لأن ما كان مجرد أزمة في دول اليورو الهامشية أصبح اليوم حريقا هائلا.

- بالمقابل فإن إيجاد اتحاد مالي قد يؤدي إلى فقدان جزء من السيادة الوطنية، ولكنه يوجد وزارة مالية أوربية وهيكل مؤسسي يفترض أنه ذو صدقيه للتعامل مع السياسة المالية.

- في السياسة الأوربية كما في الاقتصاد الأوربي أصبح واضحا أنَّ الخيارات الجيدة لم تعد متاحة، ولم يبق سوى الخيارات الأقل سوءاً. وكل محاولات بعض الدول الأوربية استعادة نفوذها الضائع وتصدير مشاكلها للخارج على شكل حروب.. لن يكون مصيرها إلا الفشل.

- أمام هذا الوضع الاقتصادي المتردي والذي يهدد مصير الاتحاد النقدي الأوربي المريض، حان الوقت لما سماه (جونماينر كينز) (قول الحقيقة القاسية) وهو أن أمام منطقة اليورو خيار بين البدائل السيئة الكارثية. ولم تستطع القمة الأوربية في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١١ التوصل إلى صفقة لأن بريطانية رفضت بشكل حاسم اقتراح إقامة اتحاد مالي أوروبي... حيث وافقت عليه أغلبية دول الاتحاد الأوربي الأخرى.. وبالتالي بقيت منطقة اليورو في وضع صعب استمرارا للأزمة وعلى حافة انهيار وتفكك... رغم الجهود اليائسة التي بذلت وتبذل لإنقاذ منطقة اليورو وستظهر الأشهر الأولى من عام ٢٠١٢ مدى فاعلية القرارات والإجراءات الأوروبية التي اتخذتها قمة بروكسل الأوروبية المشار إليها.

دمشق في ٢٠١١/١٢/١٥

n

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الدكتور قحطان السيوفي
في سطور

- أنهى دراسته الجامعية في كلية التجارة - جامعة الإسكندرية -
- أنهى دراساته العليا في جامعة باريس الأولى (السوربون) وحصل على درجة الدكتوراه في التنمية الاقتصادية (الاقتصاد المالي)
- بدأ حياته الوظيفية مفتشاً في وزارة المالية بالجمهورية العربية السورية ثم تدرج في العمل حتى رتبة مدير.
- عمل مستشاراً اقتصادياً في رئاسة مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية.
- عمل مديراً عاماً لإدارة الجمارك العامة في الجمهورية العربية السورية.
- شغل منصب وزير المالية في الجمهورية العربية السورية.
- عمل رئيساً لمجلس إدارة ومديراً عاماً للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية.
- عمل سفيراً فوق العادة للجمهورية العربية السورية في اليابان.
- له العديد من المؤلفات في الاقتصاد والمالية العامة
- له العديد من المقالات والمواضيع المنشورة في صحف ومجلات عربية وأجنبية.
- خبير وباحث استراتيجي في الاقتصاد المالي

الطبعة الأولى / ٢٠١٢م
عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



هذا الكتاب يتضمن متابعة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية التي عصفت بالاقتصاد العالمي منذ عام ٢٠٠٨ وجعلت المنظومة المالية في الولايات المتحدة (معقل الرأسمالية) وفي دول أوروبا الغربية وكأنها تجثو على ركبتيها ضعفاً أمام واقع اقتصادي صعب وغير مسبوق...

ويعرض الكتاب بالتحليل مشهداً اقتصادياً عالمياً تظهر فيه الولايات المتحدة غارقة في أزمة اقتصادية حادة؛ عجز كبير في الميزانية تضخم هائل في الدين العام بطالة قاربت ١٠٪، بالإضافة لإرباك ونوع من الشلل السياسي... وقد قال رئيس هيئة أركان الجيوش الأمريكية إن الدين العام للولايات المتحدة يشكل أكبر خطر على الأمن القومي الأمريكي، أما أوروبا التي عصفت بها وبعنف الأزمة الاقتصادية فيظهر المشهد أن معظم دول منطقة اليورو أصبحت قاب قوسين أو أدنى من الإفلاس ومهددة بشبح التفكك رغم حنين بعض دولها كفرنسة وبريطانية إلى محاولة استعادة نفوذ إمبراطورياتها الضائعة ومحاولة تصدير مشكلاتها إلى الخارج هروباً إلى الأمام.

الهيئة العامة السورية للكتاب
وزارة الثقافة
www.syrbook. gov.sy
مطابع وزارة الثقافة - الهيئة العامة السورية للكتاب - ٢٠١٢م

سعر النسخة ٢٧٠ ل.س أو ما يعادلها